



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليكم يا صابغين
الرميا

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الإمام أبو الحنفية

من المخطوطات الیوسفية

تأليف

د. محمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد المعط بن كنانة

مكتبة الیوسفية، القاهرة

رقم المخطوط: ١٧٨٦

المجلد الثاني

مكتبة الیوسفية
مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة الأزهر
مكتبة جامعة عين شمس
مكتبة جامعة بنها
مكتبة جامعة حلوان
مكتبة جامعة شبراخيت
مكتبة جامعة الفيوم
مكتبة جامعة بني سويف
مكتبة جامعة المنيا
مكتبة جامعة المنوفية
مكتبة جامعة البحريه
مكتبة جامعة اسيوط
مكتبة جامعة سوهاج
مكتبة جامعة قنا
مكتبة جامعة ادفو
مكتبة جامعة ادفو
مكتبة جامعة ادفو



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدرر النجفیه من الملتقطات الیوسفیه

نویسنده:

یوسف بن احمد بن ابراهیم بحرانی آل عصفور

ناشر چاپی:

دارالمصطفی صلی الله علیه و آله لإحياء التراث

ناشر دیجیتالی:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

الفهرس

٥	الفهرس
٨	الدرر النجفیه من الملتقطات الیوسفیه المجلد ٢
٨	اشاره
٨	اشاره
٨	١٩ دره نجفیه فی الجواب عن بعض الإشکالات الوارده علی الأخباریین
٢٧	٢٠ دره نجفیه فی تکلیف الکافر بالفروع
٣٥	٢١ دره نجفیه فی صفات الفقیه الجامع للشرايط
٣٥	اشاره
٥٩	تذنیب: فی حدیث عنوان البصری
٦١	تلخیص
٦٦	٢٢ دره نجفیه فی صحه طلاق الحائل المراجعة قبل الدخول بها
٧٩	٢٣ دره نجفیه فی انتقال ما فی ذمه المقتول ظلما إلى ذمه القاتل
٨١	٢٤ دره نجفیه فی مشروعیه العمل بالاحتیاط و عدمها
٩١	٢٥ دره نجفیه فی الشبهه المحصوره و غیر المحصوره
٩١	اشاره
٩٢	المقام الأول: فی مسأله الإناءین
٩٨	المقام الثانی: فی الحلال المختلط بالحرام إذا كان محصورا
١١٤	٢٦ دره نجفیه فی قراءه القرآن و الدعاء بغير العربیه
١١٩	٢٧ دره نجفیه هل تصدق المرأه علی نفسها فی إخبارها
١٢١	٢٨ دره نجفیه فیمن طلق زوجته ثم راجعها و لم يبلغها خبر الرجعه
١٢٦	٢٩ دره نجفیه اختلاف علماء الرجال فی إسحاق بن عمار
١٣٠	٣٠ دره نجفیه فی مدلول الأمر و النهی
١٣٦	٣١ دره نجفیه فی تقلید النقیه بمسأله مع ثبوت خلافها للمكلف
١٤٢	٣٢ دره نجفیه فی مراتب المعرفه

- ١٤٢ اشاره
- ١٧٠ تذييل جليل يبنى عن السبب في هذا الضلال و التضليل
- ١٧١ ٣٣ درّه نجفیه هل يقدم دليل العقل على دليل النقل؟
- ١٧٨ ٣٤ درّه نجفیه في حقيقه الرؤيا و أشكالها
- ١٧٨ اشاره
- ١٧٨ المقام الأول: في تحقيق حقيقه الرؤيا و صدقها و كذبها
- ١٩٣ المقام الثاني: في معنى رؤيتهم عليهم السلام
- ١٩٩ المقام الثالث: في حجّيه قول المعصوم في المنام
- ٢٠٠ المقام الرابع: في معنى أن الرؤيا الصادقه جزء من سبعين جزءا من النبوه
- ٢٠٣ المقام الخامس: في أنه هل تكون رؤيا المعصوم شيطانيه؟
- ٢٠٥ ٣٥ درّه نجفیه حكم محاذاه ضريح المعصوم عليه السلام في الصلاه
- ٢٠٦ اشاره
- ٢١٥ إلحاق فيه إشفاق في الردع عن بعض العادات
- ٢١٧ تأييد سديد في بعض آداب الزياره
- ٢١٩ ٣٦ درّه نجفیه في أن الأئمه عليهم السلام يوقعون الاختلاف بين شيعتهم
- ٢٢٨ ٣٧ درّه نجفیه في تقسيم الأحاديث
- ٢٣٩ ٣٨ درّه نجفیه جواز استنباط الحكم الشرعى من القرآن
- ٢٥٥ ٣٩ درّه نجفیه في نضح الماء للجهات الأربع لمن لم يجد ماء كافيا لغسله
- ٢٥٥ اشاره
- ٢٥٦ الموضوع الأول: في موضع النضح
- ٢٥٦ اشاره
- ٢٥٦ القول بأن موضع النضح هو الأرض
- ٢٥٩ القول بأن موضع النضح هو البدن
- ٢٦٠ الموضوع الثاني: في اشمال الخبر على بعض الأحكام الشاده
- ٢٦١ الثالث: في دلالة الخبر على المنع من استعمال الماء ثانيه
- ٢٦٢ الرابع: في المنع في رجوع الغساله إلى الماء

- ٢٦٢ الخامس: فى فساد الماء القليل بنزول الجنب إليه
- ٢٦٣ ٤٠ درّه نجفیه فى حجته الإجماع
- ٢٦٩ ٤١ درّه نجفیه فى مشروعیه الاصول الخارجه عن غير الأئمه عليهم السلام
- ٢٨٩ تتمه مهمه فى ذكر بعض القواعد الفقهيّه
- ٢٨٩ اشاره
- ٢٨٩ قاعده قبج تأخير البيان عن وقت الحاجه
- ٢٩١ ثبوت الحقائق الشرعيه
- ٢٩١ كون عدم وجود مدرک شرعى مدرکا شرعياً
- ٢٩١ أرجحیه الجمع بين الدليلين
- ٢٩٣ حجته البراءه الأصلية و الاستصحاب
- ٢٩٣ المشتقّ
- ٢٩٣ بطلان العقد بفساد شرطه
- ٢٩٣ استلزام الأمر بالشىء النهى عن ضده
- ٢٩٤ دربارہ مرکز

اشاره

نام كتاب: الدرر النجفيه من الملتقطات اليوسفيه موضوع: فقه استدلالى نويسنده: بحرانى، آل عصفور، يوسف بن احمد بن ابراهيم تاريخ وفات مؤلف: ١١٨٦ هـ ق زبان: عربى قطع: وزيرى تعداد جلد: ٤ ناشر: دار المصطفى لإحياء التراث تاريخ نشر: ١٤٢٣ هـ ق نوبت چاپ: اول مكان چاپ: بيروت- لبنان محقق / مصحح: گروه پژوهش دار المصطفى لإحياء التراث

ص: ١

اشاره

ص: ٢

ص: ٣

ص: ٤

ص: ٥

ص: ٦

ص: ٧

١٩ درّه نجفيه فى الجواب عن بعض الإشكالات الوارده على الأخباريين

قال المحدث الأمين الأسترابادى قدّس سرّه فى كتاب (الفوائد (١) المدنيه) فى الفصل الثامن الذى وضعه للجواب عن الأسئلة التى ترد على مذهب الأخباريين:

(السؤال الثانى: أنه لا- مفرّ للأخباريين عن العمل بالظن المتعلّق بنفس أحكامه تعالى أو بنفيها؛ وذلك لأن الحديث و لو كان صحيحا باصطلاحهم و هو المقطوع بوروده عن أهل الذكر عليهم السّلام، [إلا إنه] قد يحتمل التقيه، و قد تكون دلالته ظتيه، و على التقديرين لا يصلح للقطع.

و جوابه أن يقال: أكثر أحاديث أصحابنا المدوّنه فى كتبنا صارت دلالتها قطعيه بمعونه القرائن الحاليه أو المقاليه. و أنواع القرائن كثيره، من جملتها أن الحكيم فى مقام البيان و التفهيم لا- يتكلم بكلام يريد به خلاف ظاهره لا سيّما من اجتمعت فيه نهايه الحكمه مع العصمه.

و من جملتها: تعاضد الأخبار بعضها ببعض.

و من جملتها: خصوصيات أجزاء بعض الأحاديث.

و من جملتها: قريته السؤال و الجواب، و الدلالة التي لم تصر قطعيه بمعونه القرائن لا- توجب الحكم عندهم، و إنما توجب التوقف، و أما احتمال التقيّه غير قادح فيما حققناه؛ لما سبق من أنه يكفي أحد القطعين و من أن مناط العمل القطع

١- في «ح»: فوائد.

ص: ٨

بأن الحكم ورد عنهم عليهم السلام لا الظن أنه حكم الله في الواقع (١).

ثم أطال في الكلام بما يخرج عن هذا النظام إلى أن قال: (ثم أقول: إن شئت تحقيق المقام بما لا مزيد عليه، فاستمع لما نتلوه عليك من الكلام، فنقول:

الاختلاف في الفتاوى قسمان:

أحدهما: أن يكون سببه اختلاف ما بلغهم من الروايات. و من المعلوم أن هذا النوع من الاختلاف لا يؤدي إلى تناقض؛ لابتناء أحد القولين على ما ورد من باب التقيّه، كما حققه رئيس الطائفة قدس سرّه (٢). و الاختلافات الواقعة بين قدمائنا الأخباريين أصحاب الأئمة عليهم السلام من هذا القبيل.

و ثانيهما: أن يكون سببه غير ذلك من الاستنباطات الظنيّه. و من المعلوم أنه لم يرد إذن من الله تعالى في ذلك، بل تواترت الأخبار عن الأئمة الأطهار: «بأن المفتى المخطئ ضامن و يلحقه وزر من عمل بفتياه» (٣).

و قال الله تعالى وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ (٤).

و من المعلوم أن كل حكم تحتاج إليه الامّه قد أنزله (٥) الله في كتابه، لكن لا تبلغه عقول الرجال، و قد بينه النبي صلى الله عليه و آله لأئمة و بينه أمير المؤمنين عليه السلام كذلك. و من المعلوم أنه لا- اختلاف فيما أنزل (٦) الله تعالى كما مر بيانه سابقا، فكل من اختلف في الفتوى، و لم يكن سببه ابتناء أحد قوله على حديث وارد من باب التقيّه يكون حاكما بغير ما أنزل الله.

و أقول: يمكن أن تكون الجماعه التي وقع منها القسم الثاني من الاختلاف-

١- الفوائد المدنيّه: ١٥٤-١٥٥.

٢- العده في اصول الفقه ١: ١٤٦-١٤٧.

٣- الكافي ٧: ٤٠٩/٢، باب أن المفتى ضامن.

٤- المائدة: ٤٤.

٥- في «ح»: أنزل.

و هم جماعه قليله نشؤوا في زمن الغيبه الكبرى أولهم الأقدمان: ابن الجنيد، و ابن أبي عقيل في ما أظن، ثم بعدهما نسج على منوالهما الشيخ المفيد، ثم ابن إدريس الحلبي، ثم العلامه الحلبي، ثم من وافقه من المتأخرين - معذورين من جهه غفلتهم عن أن سلوك طريقه الاستنباطات الظنيّه مناقض لما هو من ضروريات مذهبنا، من أنه صلى الله عليه و آله بعد ما جاء في كل واقعه تحتاج إليها الأمه [إلى يوم القيامة] بحكم و خطاب قطعي، و أودع كل ما جاء به عند الأئمه عليهم السلام، و أمر الناس بسؤالهم في كل ما لا يعلمون (١) و الرد إليهم و التمسك بكلامهم (٢)، و هم عليهم السلام مهدوا اصولا لرجوع الشيعة إليها، لا سيما في زمن الغيبه الكبرى.

و من القسم الثاني من الاختلاف ذهاب شيخنا المفيد قدس سره (٣) إلى جواز التمسك بالاستصحاب في نفس أحكامه تعالى و في نفيها. و قد مرّ توضيحه في مسأله من دخل في الصلاه بتيمم لفقد الماء، ثم وجد الماء في أثناءها، و ذهابه إلى أنه من دخل في الصلاه بوضوء (٤) و سبقه الحدث، فإنه يتوضأ و يستأنف الصلاه، مع أنه تواترت الأخبار بأن الحدث في أثناء الصلاه ينقضها. و الباعث على ذلك أنه كان في بعض الأحاديث لفظ: «أحدث» فسبق ذهنه إلى حمله على وقوع الحدث من المصلّي و غفل عن احتمال أن يكون [المراد]: مطر السماء، بل هذا الاحتمال أظهر معنى كما حققناه في بعض كتبنا (٥).

إلى أن قال: (هذا كله بعد التنزل عن حمله على التقية، و الصواب حمله على

١- الكافي ١: ٢١٠-٢١٢/١-٩، باب أن أهل الذكر الذين أمر الله .. الخلق بسؤالهم هم الأئمه عليهم السلام.

٢- الكافي ١: ٦٨/١٠، باب اختلاف الحديث، عوالي اللآلي ٤: ١٣٣-١٣٥/٢٣٠-٢٣١.

٣- المقنعه (ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ١٤: ٦١.

٤- من «ح» و المصدر، و في «ق»: بتيمم.

٥- الفوائد المدتيه: ١٥٨-١٥٩.

التقيه؛ لأن أبا حنيفه ذهب إلى ذلك لكن ما خصّص الحكم بالتيمم، و ذهابه إلى أن ماء الأواني و لو كان كرا نجس بمجرد ملاقاه النجاسه، و ذهاب ابن الجنيد إلى جواز العمل بالقياس، و ذهاب ابن أبي عقيل إلى عدم انفعال الماء القليل بورود النجاسه عليه (١) انتهى كلامه، زيد إكرامه (٢).

أقول: ولي فيما ذكره في هذا المقام نظر من وجوه:

الأول: أن ما ادّعاه من أن (أكثر أحاديثنا صارت دلالتها قطعيه)- إلى آخره- فيه أن القرائن التي ذكرها لا يكاد يشم منها رائحه ما ادعاه، كما سنبيّنه إن شاء الله تعالى.

نعم، لا ريب أن الدلالة بالنسبة إلى من خوطب بتلك الأحكام في تلك الأيام كانت قطعية لظهور القرائن الحالية و المقاليه لهم، إلّا إنها قد خفيت علينا في هذه الأزمان بامور عديده أوجبت لنا الإشكال و الداء العضال.

و قصارى ما يحصل لنا بسبب تلك القرائن - إن وجدت - هو ظهور الدلالة، و مراتبه متفاوتة شدة و ضعفا بسبب تلك القرائن ظهورا و خفاء، و قريبا و بعدا، و قلّه و كثره. فمن تلك الامور التي أوجبت ما قلنا ما عليه الأخبار في أكثر الأحكام من التناقض و التدافع، و تعسير الجمع بينها غالبا إلّا على وجه ظني، غايته الغلبه على بعض الأفهام و الاعتماد على المرجحات المرويّه في دفع ذلك، كما لا يخفى ما فيه من الإشكال كما حققناه في الدرّه المتقدّمه في شرح مقبوله عمر ابن حنظله لا سيما في الفائده العاشره (٣).

على أنه و إن حصل الترجيح بأحدهما، فإنه لا يخرج عن غلبه الظنّ، و لا

١- الفوائد المدنيه: ١٥٩.

٢- في «ح»: مقامه.

٣- انظر الدرر ١: ٣٠٤ - ٣٠٩.

ص: ١١

يوصل إلى حدّ الجزم و القطع؛ و لذا فإن (١) شيخنا ثقه الإسلام قدّس سرّه في ديباجه كتابه (٢) (الكافي) (٣) بعد ذكره جمله من المرجحات تخطى عنها إلى القول بالتخير في العمل كما أوضحناه في الدرّه المشار إليها. و لهذا أيضا كان شيخنا المجلسي صاحب (البحار) طاب ثراه - لشده ورعه و تدينه يدور في جلّ فتاويه مدار الاحتياط. و قد وقفت له على رساله بالفارسيه تتضمن الجواب عن جمله من الأسئلة، فلم أر فيها ما جزم (٤) بالحكم فيه إلّا أقل قليل، بل و إن رجّح شيئا عقبه بالأمر بالاحتياط، حتى إنه نقل لي عن بعض المعاصرين (٥) من متأخري المتأخرين أنه كان لذلك يطعن في كونه في عداد المجتهدين.

و من ذلك أن دلالة الألفاظ ظنيّه، و قيام الاحتمالات و شيوع المجازات، بل غلبتها على الحقائق مما لا ينكره الممارس الحاذق، و من ذلك ما ورد عنهم عليهم السّلام أنهم كانوا يكلمون الناس (٦) على قدر عقولهم (٧)، و أنهم يجيبون عن الأسئلة على الزيادة و النقصان (٨) إلى غير ذلك مما سيظهر لك إن شاء الله تعالى في ضمن ما يأتي من الكلام.

الثاني: قوله: (و القرائن كثيره، من جملتها أن الحكيم) إلى آخره.

فيه أن من الجائز أنه ربّما اقتضت الحكمه و المصلحه خلاف ذلك، كما ربما اقتضت ترك الجواب بالمزّه كما وردت به الأخبار الدالّه على أنه قد فرض عليكم السؤال (٩) و لم يفرض علينا الجواب، بل ذلك إلينا إن شئنا أجبنا و إلّا

١- في «ح»: أن.

٢- في «ح»: كتاب.

٣- الكافي ١: ٨.

٤- فى «ح»: حكم.

٥- من «ح»، و فى «ق»: القاصرين.

٦- سقط فى «ح».

٧- الكافى ١: ٢٣ / ١٥.

٨- بصائر الدرجات: ٣٣١-٣٣٢ ب ١٠، ح ١-٩.

٩- ترك الجواب بالمّرّه .. السؤال، سقط فى «ح».

ص: ١٢

فلا (١). و الحمل على التقيّه فى ترك الجواب بالمّرّه يجرى مثله فى إجمال الأجوبه. على أنه قد وردت جملة من الأخبار داله على أن كلامهم عليهم السّلام ينصرف على وجوه عديده لهم فى كل منها المخرج. و لا بأس بإيراد ما عثرنا عليه منها، فمن ذلك ما رواه شيخنا الصدوق - عطر الله مرقدّه - فى كتاب (معانى الأخبار) بسنده إلى داود بن فرقد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: «أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معانى كلامنا، إن الكلمه لتنصرف على وجوه فلو شاء إنسان لصرف (٢) كلامه كيف شاء و لا يكذب» (٣).

و روى فيه بسنده إلى زيد الزّراد (٤) عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: قال أبو جعفر عليه السّلام:

«يا بنى، اعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم و معرفتهم؛ فإن المعرفة هى الدرايه للزّوايه، و بالدرايات يعلو المؤمن إلى أقصى درجات الإيمان. إنى نظرت فى كتاب على عليه السّلام فوجدت فى الكتاب أن قيمه كلّ امرئ و قدره معرفته أن الله يحاسب الناس على قدر ما آتاهم من العقول فى دار الدنيا» (٥).

و روى فيه بسنده عن إبراهيم الكرخى عن أبى عبد الله عليه السّلام أنه قال: «حديث تدريبه خير من ألف حديث ترويه. و لا يكون الرجل منكم فقيها حتى يعرف معارض (٦) كلامنا؛ إن الكلمه من كلامنا لتنصرف إلى سبعين وجها لنا من الجميع المخرج» (٧).

و روى فى كتاب (البصائر) بسنده عن عبد الأعلى قال: دخلت أنا و على بن

١- انظر وسائل الشيعة ٢٧: ٦٢-٧٧، أبواب صفات القاضى، ب ٧.

٢- فى «ح»: تصرف.

٣- معانى الأخبار: ١ / ١.

٤- فى المصدر: بريد الرزاز.

٥- معانى الأخبار: ١ / ٢.

٦- فى «ح»: معارض.

٧- معانى الأخبار: ٢ / ٣.

حنظله على أبي عبد الله فسأله علي بن حنظله (١) مسأله فأجاب فيها، فقال علي:

فإن كان كذا و كذا؟ فأجابه فيها بوجه آخر، قال: فإن كان كذا و كذا؟ فأجابه بوجه آخر، حتى أجابه فيها بأربعة وجوه، فالتفت [إليّ] علي بن حنظله و قال:

يا أبا محمّد، قد أحكمناه. فسمع منه أبو عبد الله عليه السّلام، فقال: «لا تقل هكذا يا أبا الحسن؛ فإنك رجل ورع، إن من الأشياء أشياء ضيقه و ليس تجرى إلّا على وجه واحد، منها وقت الجمعة ليس إلّا واحد حين تزول الشمس. و من الأشياء أشياء موسّعه تجرى على وجوه كثيره، و هذا منها إن له عندى سبعين وجها» (٢).

و روى قريبا منه فى (الكافى) (٣) أيضا.

و روى فى كتاب (البصائر) بسنده عن الأ-حول عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «أنتم أفقه الناس ما عرفتم معانى كلامنا، إن كلامنا لينصرف على سبعين وجها» (٤).

و روى فى الكتاب المذكور بسنده إلى على بن أبى حمزه قال: دخلت أنا و أبو بصير على أبى عبد الله عليه السّلام، فبينما نحن قعود إذ تكلم أبو عبد الله عليه السّلام بحرف، فقلت فى نفسى: هذا مما أحمله إلى الشيعة، هذا و الله حديث لم أسمع مثله قط. قال:

فنظر فى وجهى ثم قال: «إنى أتكلّم بالحرف الواحد لى فيه سبعون وجها (٥)، إن شئت أخذت كذا و إن شئت أخذت كذا» (٦).

إلى غير ذلك من الأخبار التى نقلها ثمه (٧).

ألا ترى إلى حديث علي بن أبى حمزه حيث أسرّ فى نفسه أنه يحمل ما فهمه من كلامه إلى الشيعة، فنظر عليه السّلام إليه و قال له: «ما عرفت».

١- فى «ح» بعدها: عن.

٢- بصائر الدرجات: ٣٢٨/ب ٩، ح ٢.

٣- الكافى ١: ٢٦/٢٧.

٤- بصائر الدرجات: ٣٢٩/ب ٩، ح ٦.

٥- من «ح» و المصدر.

٦- بصائر الدرجات: ٣٢٩/ب ٩، ح ٣.

٧- بصائر الدرجات: ٣٢٨-٣٣٠/ب ٩، ح ١، ٤-٥، ٧-١٥.

و حديث عبد الأعلى و ما تضمنه من قول علي بن حنظله: إنه قد أحكم المسألة باعتبار ما فهمه من قوله عليه السلام من الأجوبه و قوله عليه السلام بما قال.

و حينئذ، فكيف يتم ما ذكره كلياً في جميع الأحكام؟ علي أننا لا ننكر صحه ما ذكره في بعض الأحكام، إلّا إنه لا يتم له كلياً في كل مقام.

الثالث: أن ما ذكره و كزره في غير موضع (١) من كتابه المشار إليه- من أن الاختلافات الواقعه بين الأخباريين منحصر في العمل بالأخبار الوارده في مورد التقيه؛ بأن يكون أحد المخالفين عمل على خبر، و الآخر على خبر آخر، و لكن أحد الخبرين قد خرج مخرج التقيه، و أن اختلاف مجتهدي أصحابنا إنّما نشأ من الاستنباطات الظنيه- فإن فيه أن حصر خلاف الأخباريين فيما ذكره أمر يكذبه العيان و دعوى عريه من البرهان، فإنه لا يخفى على من تتبع كلام الأخباريين من المتقدمين ما وقع لهم من الاختلافات في فهم معاني الأخبار، و تعين ما هو المراد منها في ذلك المضمار، و جلّ الاختلافات الواقعه بين علمائنا الأبرار مجتهدهم و أخباريهم إنّما نشأت من اختلاف الأنظار في مبادئ الإدراك لتلك الأحكام، و تفاوت الأفهام المفاضه من الملك العلماء، فإن منها كالبرق الخاطف، و منها كالساكن الواقف، و بينهما مراتب لا يخفى على الفطن العارف. و لا بأس بالإشارة إلى جملة من المواضع التي وقع الاختلاف فيها بين الأخباريين، و الذي يخطر بالبال في الحاضر مواضع:

الأول (٢) أخبار التشيه الوارده في الوضوء، فإن ثقه الإسلام في (الكافي) حملها على من لم تقنعه المره لغسله (٣)، و الصدوق حمل بعضها منها على

١- الفوائد المدنيه: ١٣٦-١٣٧.

٢- الأرقام من (الأول) إلى (الحادي عشر) وردت في «ح» بهيئه (أ .. يا).

٣- الكافي ٣: ٢٧/ ذيل الحديث: ٩.

ص: ١٥

التجديد (١)، و بعضها على الغسلتين، و الشيخ (٢) حملها على استحباب التشيه كما هو المشهور بين الأصحاب، و المحدث الكاشاني في (الوافي) (٣) حمل أخبار الوحده على الغسله، و أخبار التشيه على الغرفه، و نقل كلام الصدوق و اعترضه و ردّه بما هو مذکور في الكتاب المشار إليه.

الثاني: ما وقع للصدوق (٤) في مسأله اجتماع ولد الولد مع الأبوين في الميراث، حيث ذهب إلى حجب الأبوين لولد الولد استناداً إلى ما ورد في صحيحه (٥) عبد الرحمن بن الحجاج، و صحيحه سعد بن أبي خلف من قوله عليه السلام: «بنات الابنه و بنات الابن يقمن مقام الابنه و مقام الابن إذا لم يكن للميت ولد و لا وارث غيرهن» (٦)، بحمل قوله: «و لا وارث غيرهن» على الأبوين.

و الفضل بن شاذان قد حكم بالمشاركة بينهم (٧) كما هو المشهور بين الأصحاب؛ حملاً لقوله: «و لا وارث غيرهن» على الوالد الذي تقرب ولد الولد به.

و به صرح الشيخ قدس سره و ردّ على الصدوق فيما ذكره، و غلّطه في (التهذيبيّن) (٨).

و الصدوق في (الفقيه) قد بالغ فيما ذهب إليه، و ردّ على الفضل بن شاذان و غلّطه و نسبه إلى القياس، حيث قال بعد نقل ذلك عنه: (و هذا مما زلت به قدمه عن

١- الفقيه ١: ٢٥-٢٦ / ذيل الحديث: ٨٠.

٢- تهذيب الأحكام ١: ٨٠ / ذيل الحديث: ٢٠٩، الاستبصار ١: ٧٠ / ذيل الحديث: ٢١٤.

٣- الوافي ٦: ٤١٧، ٣٢٠-٣٢١.

٤- الفقيه ٤: ٢٠٨ / ذيل الحديث: ٧٠٥، عنه في مختلف الشيعة ٩: ٦٩ / المسألة: ١٧.

٥- الكافي ٧: ٨٨ / ٤، باب ميراث ولد الولد، وسائل الشيعة ٢٦: ١١١-١١٢، أبواب ميراث الأبوين و الأولاد، ب ٧، ح ٤.

٦- الكافي ٧: ٨٨ / ١، باب ميراث ولد الولد، الفقيه ٤: ١٩٦ / ٦٧٢، وسائل الشيعة ٢٦: ١١٠، أبواب ميراث الأبوين و الأولاد، ب ٧، ح ٣، بتفاوت.

٧- عنه في الفقيه ٤: ١٩٧، مختلف الشيعة ٩: ٦٩ / المسألة: ١٧.

٨- تهذيب الأحكام ٩: ٣١٧ / ذيل الحديث: ١١٤٠، الاستبصار ٤: ١٦٧ / ذيل الحديث: ٣٢.

ص: ١٦

الطريقة المستقيمه، و هذا سبيل من يقيس) (١).

مع أن جملة الأصحاب على ما ذهب إليه الفضل في هذه المسألة و هو ظاهر ثقة الإسلام الكليني (٢)، حيث نقل صحيحه عبد الرحمن المذكوره، و نقل كلام الفضل بن شاذان و لم ينكره و لم يرده.

الثالث: ما وقع للصدوق رحمه الله أيضا في مسألة الردّ على الزوجه لو مات الزوج و لم يخلف وارثا سواها، فإنه ذهب إلى التفصيل في ذلك بحضور الإمام و غيبته، فحمل الأخبار الداله على كون ما زاد على (٣) فريضتها للإمام عليه السلام على حال حضوره، و الأخبار الداله على كون الميراث كملا لها على حال الغيبه (٤).

و اعترضه المحدث الكاشاني في (الوافي) (٥) بأن حكم الإمام عليه السلام بكون الميراث لها كملا كان في حال حضوره، ثم حمل الأخبار الداله على ذلك على هبته عليه السلام حقّه للمرأة، و حملها الشيخ رحمه الله (٦) على ما إذا كانت المرأه قريبه للميت و لا- وارث له أقرب منها، فتأخذ الربع ميراثا بالفريضه، و الباقي بالقرباه. و لم نقف للقول بالتفصيل على قائل به سوى الصدوق رحمه الله.

الرابع: ما وقع له أيضا قدس سره في مسألة جواز القنوت بالفارسيه حيث قال في (الفقيه)- بعد نقل صحيحه على بن مهزيار، قال:

سألت أبا جعفر عليه السّلام عن الرجل يتكلّم في الصلاه الفريضة بكل شىء ى يناجى ربّه، قال: «نعم»- ما صورته: (و لو لم يرد هذا الخبر لكنت اجيزه بالخبر الذى روى عن الصادق عليه السّلام أنه قال: «كل شىء ى»

١- الفقيه ٤: ١٩٧، باب ميراث ولد الولد.

٢- الكافي ٧: ٨٨-٩٠ / باب ميراث ولد الولد.

٣- فى «ح»: عن.

٤- الفقيه ٤: ١٩١-١٩٢ / ذيل الحديث: ٦٦٦.

٥- الوافى ٢٥: ٧٧٢.

٦- تهذيب الأحكام ٩: ٢٩٥ / ذيل الحديث: ١٠٥٦، الاستبصار ٤: ١٥٠-١٥١ / ذيل الحديث: ٥٦٨.

ص: ١٧

مطلق حتى يرد فيه نهى»، و النهى عن الدعاء بالفارسيّه فى الصلاه غير موجود ((١)) (٢) انتهى.

و ظاهره العمل بهذا الخبر المذكور الدال على أن الأشياء كلها على الإطلاق حتى يرد فيها نهى، و هو موافق لجمهور الاصوليين القائلين بالتثنيه فى الأحكام، و مخالف لجمله (٣) من عدها من الأخباريين القائلين بالتثليث: حلال بين و حرام بين و شبهات بين ذلك (٤). و الذى فهمه جملة الأخباريين المتأخرين عنه خلاف ذلك من الحمل على بعض المعانى الّتى لا تنافى التثليث؛ و لهذا تأوّلوا كلام الصدوق فى المقام بما لا يخلو عن ذلك، كما ذكره صاحب الكتاب المذكور فى بعض مباحثه من الكتاب المشار إليه (٥)، و بعده الشيخ محمّد الحرّ (٦) العاملى فى كتاب (الفوائد الطوسيّه) (٧).

و يردّه ما صرّح به الصدوق فى كتاب (الاعتقادات) حيث قال: (الباب الثالث و الأربعون، فى الحظر و الإباحه. قال الشيخ أبو جعفر: اعتقادنا فى ذلك أن الأشياء كلها مطلقه حتى يرد فيها نهى) (٨) انتهى.

١- غير موجود، من «ح» و المصدر.

٢- الفقيه ١: ٢٠٨ / ٩٣٦-٩٣٧، و لم يصرّح باسم على بن مهزيار قبل هذه الروايه، غير أن هناك روايه فى تهذيب الأحكام ٢: ٣٢٦ / ١٣٣٧ عن عليّ بن مهزيار مفروض السؤال فيها هو عينه جواب الإمام عليه السّلام فى روايه (الفقيه). و قد نقلها صاحب (الوسائل) قبل روايه (الفقيه) مباشره، انظر وسائل الشيعه ٦: ٢٨٩، أبواب القنوت، ب ١٩، ح ١.

٣- فى «ح»: لمذهب جملة، بدل: لجمله.

٤- انظر الكافي ١: ٦٧-٦٨ / ١٠، باب اختلاف الحديث، و وسائل الشيعه ٢٧: ١٠٦-١٠٧، أبواب صفات القاضى، ب ٩، ح ١.

٥- الفوائد المديّيه: ١٥٩-١٦٠.

٦- فى «ح»: الحسن.

٧- الفوائد الطوسيّه: ٤٢٩-٤٣٠ / الفائده: ٩٢، ٤٨٧-٤٨٨ / الفائده: ٩٦.

٨- الاعتقادات (المطبوع ضمن سلسله مؤلّفات الشيخ المفيد) ٥: ١١٤.

و جملة المتأخرين من الأخباريين كصاحب الكتاب، بل هو أولهم، و هذا حدوه المحدث الكاشاني قد اطنبوا في الطعن على من قال من الاصوليين بالثنية، حيث إن ذلك مخالف لما استفاضت به الأخبار من التثليث كما أوضحناه في درّه البراءه الأصلية (١)، مع أن الصدوق- و هو رئيسهم الذى يلتجئون إليه و يعولون فى هذه مقاله عليه- قد خالف (٢) ذلك، كما هو صريح كلامه فى كتاب (الاعتقادات) و إن كان كلامه فى كتاب (الفقيه) ربّما يقبل التأويلات التى ذكروها، إلّا إنه فى عبارته الاعتقادات لا يتمشى لهم ذلك.

هذا و عندى فيما اختاره فى كتاب (الفقيه) من جواز القنوت بالفارسيه استنادا إلى الصحيحه المتقدمه نظر؛ فإن الظاهر أن المراد منها هو التكلم و الدعاء بكل شىء من المطالب الدينيه أو الدينويّه لا باعتبار اللغات المختلفه. و يؤيده التعبير بالتكلم؛ فإنه لغه فى الكلام العربى، و لم أطلع على موافق من الأخباريين للصدوق فى ذلك، بل صرح بعض مشايخنا المعاصرين من الأخباريين بما ذكرناه من معنى الروايه، و ردّ على الصدوق فيما فهمه منها.

و لا يخفى أن هذا المعنى إن لم يكن أقرب مما ذكره، فلا أقلّ أن يكون مساويا فى الاحتمال، و به لا يتم الاستدلال. و أما أنه بمجرد عدم ورود (٣) النهى عن الدعاء بالفارسيه يكون ذلك مجوّزا للدعاء بها فى الصلاه، ففيه أن العباده توقيفيه من الشارع يجب الوقوف فيها على ما رسمه صاحب الشرع بقول أو فعل أو تقرير، و أحد الثلاثه لم يرد عنهم عليهم السلام فى جواز القنوت بالفارسيه، و إلّا لزم أيضا جواز الذكر فى الركوع و السجود بالفارسيه؛ بناء على أن الواجب فيهما

١- انظر الدرر ١: ١٥٥-١٨٦/ الدرره: ٦.

٢- فى «ح» بعدها: فى.

٣- من «ح».

مطلق الذكر، فإنه لم يرد من الشارع منعه (١) و لا أظنه يلزمه.

الخامس: ما ذهب إليه المحدث (٢) الكاشاني فى مسأله نجاسه الماء القليل بالملاقاه من القول بالعدم (٣)، وفاقا لابن أبى عقيل (٤) الذى شنع عليه فى آخر كلامه، و تبعه عليه بعض محدثي متأخرى المتأخرين (٥) استنادا إلى جملة من الأخبار التى هى بالدلاله على خلافه أشبهه، حتى تأول الأخبار الداله على النجاسه على تعددها و صحه أكثرها و صراحته بتأويلات بعيدة، و حملها على محامل غير سديده، كما أوضحناه فى رسالتنا (قاطعها القول و القيل فى نجاسه الماء القليل).

السادس: ما ذهب إليه المحدث المشار إليه (٦)- من بين العلماء كلهم مجتهدهم (٧) و أخباريهم، و شنع على من خالفه فيه- من القول بعدم تعدى النجاسه إلّا من عين النجاسه دون ما لاقتة بعد إزالتها عنه بالتمسيح و نحوه، من غير تطهير؛ استنادا إلى ما توهمه من بعض الأخبار التى لا صراحه، بل و لا ظهور لها فى ذلك، كما حققناه فى رساله المشار إليها، و فى كتابنا (الحدائق

السابع: ما وقع في حديث «لا رضاع بعد فطام» (٩) حيث إن الذي فهمه منه

- ١- في «ح»: منه.
- ٢- في «ح» بعدها: المحسن.
- ٣- مفاتيح الشرائع ١: ٨١-٨٤ / المفتاح: ٩٣، الوافي ٦: ١٩.
- ٤- عنه في مختلف الشيعة ١: ٣٢-٣٣ / المسألة: ١٣.
- ٥- ذكر ذلك صاحب مفتاح الكرامه المعاصر للمصنّف، وقد نقله عن الفتونى و السيد عبد الله الشوشترى. انظر مفتاح الكرامه ١: ٣٠٧.
- ٦- مفاتيح الشرائع ١: ٧٥، الوافي ٦: ١٥٠-١٥١.
- ٧- في «ح»: مجتهديهم.
- ٨- الحدائق الناضره ٢: ١٠-١٧.
- ٩- الكافي ٥: ٤٤٣-٤٤٤ / ١، ٣، ٥، باب أنه لا رضاع بعد فطام، الفقيه ٣: ٣٠٦ / ١٤٦٨، وسائل الشيعة ٢٠: ٣٨٤-٣٨٥، أبواب ما يحرم من الرضاع، ب ٥، ح ١-٢.

ص: ٢٠

الصدوق (١) و صاحب (الكافي) (٢)، هو أن المراد منه: أن المرتضع الأجنبي إذا شرب لبن المرضعه بعد أن يفطم، فإن ذلك الرضاع لا يحزم التناكح. و الذي فهمه ابن بكير كما رواه عنه الشيخ في (التهذيب) تفسيره بابن المرضعه، قال في (التهذيب) بعد حكاية كلام ابن بكير في تفسير الحديث المذكور: (أى أنه إذا تم للغلام سنتان أو الجاربه فقد خرج من حدّ اللبن، فلا يفسد بينه و بين من شرب من لبنه) (٣) انتهى.

الثامن: ما ذكره الصدوق رحمه الله في (الفقيه) بعد أن روى عن محمد بن الحسن الصفّار أنه كتب إلى أبي محمد عليه السلام: رجل مات و أوصى إلى رجلين يجوز لأحدهما أن ينفرد بنصف التركة و الآخر بالنصف؟ فوقع عليه السلام: «لا ينبغي لهما أن يخالفا الميت، و يعملان على حسب ما أمرهما إن شاء الله» (٤).

قال: (و هذا التوقيع عندى بخطّه عليه السلام، و عليه العمل دون ما رواه في (الكافي) (٥) (٦).

و أشار بذلك إلى ما رواه ثقة الإسلام في (الكافي) بسنده (عن بريد بن معاويه قال: إن رجلا مات و أوصى إلى رجلين فقال أحدهما لصاحبه: خذ نصف ما ترك

١- الفقيه ٤: ٣٠٦ / ذيل الحديث: ١٤٦٨.

٢- الكافي ٥: ٤٤٤ / ذيل الحديث: ٥، باب أنه لا رضاع بعد فطام.

٣- تهذيب الأحكام ٧: ٣١٨ / ذيل الحديث: ١٣١١.

٤- الفقيه ٤: ١٥١ / ٥٢٣.

٥- الكافي ٧: ٤٧ / ٢، باب من أوصى إلى اثنين ..

٦- انظر الفقيه ٤: ١٥١ / ذيل الحديث: ٥٢٣. وقوله: و عليه العمل دون ما رواه في (الكافي)، ليس في الفقيه، بل ورد بعد قوله: بخطه عليه السلام، في ذيل الحديث: ٥٢٣ قوله: و في كتاب محمد ابن يعقوب الكليني ..، ثم ساق الحديث الذي أشار إليه المؤلف بعده. و ما في ذيل الحديث:

ص: ٢١

و اعطى نصف ما ترك فأبى عليه الآخر، فسألوا أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال:

«ذاك له» (١).

و الصدوق قدس سره جعل هذا الخبر منافيا للخبر الذي ذكره؛ بناء على فهمه جواز القسمه باعتبار إرجاع الإشاره إلى القسمه. و الذي فهمه منه الشيخ في (التهذيب) (٢)، ورد على الصدوق فيما ظنه من تنافي الخبرين، و استصوبه أيضا المحدث الكاشاني في كتاب (الوافي) (٣)، هو دلالة الخبر على المنع من القسمه كالأول؛ باعتبار إرجاع [متعلق] الإشاره لمن أبى عن القسمه و امتنع منها، بمعنى أن لمن أبى القسمه الامتناع على صاحبه منها. و الظاهر أنه الذي فهمه صاحب (الكافي) (٤) من الخبر المذكور حيث إنه أورد الخبرين المذكورين في كتابه، و لم يتكلم على أحدهما.

و للأصحاب- رضوان الله عليهم- في الخبرين المذكورين احتمالات اخر.

و هذا كما ترى مما يؤيد ما قدمنا لك ذكره من خفاء القرائن علينا الآن في استنباط بعض الأحكام من الأخبار مع وضوحها لمن خوطب بها في تلك الأيام.

التاسع: ما ذكره الصدوق أيضا في معنى حديث: «من لم يتغنّ بالقرآن فليس منّا» (٥)، حيث فسّره بمعنى الاستغناء به، و الذي عليه الأكثر منهم المحدث الكاشاني في تفسيره (الصافي) (٦) أنه بمعنى تحسين الصوت به و تزيينه.

العاشر: ما ذكره صاحب الكتاب في معنى الأخبار الداله على المنع من تفسير

١- الفقيه ٤: ١٥١ / ٥٢٤.

٢- تهذيب الأحكام ٩: ١٨٥-١٨٦ / ذيل الحديث: ٧٤٦.

٣- الوافي ٢٤: ١٧٢.

٤- الكافي ٧: ٤٦-٤٧ / ١-٢، باب من أوصى إلى اثنين ..

٥- معاني الأخبار: ٢٧٩ / ١، باب معنى المحافله و المزابنه و العرايا ..، باختلاف.

٦- التفسير الصافي ١: ٧٢.

(القرآن) بالرأى، و أن المراد به التفسير بغير ما ورد عنهم عليهم السلام، فإنه قد ذهب في كتابه المشار إليه إلى ذلك، و منع من الاستدلال بالظواهر القرآنية على الأحكام الشرعية من غير ورود تفسيرها عن أهل العصمة، صلوات الله عليهم. و هذا المحدث الكاشاني قد ردّ عليه في ذلك و عرّض به في جملة من مصنفاته، و منها رسالته الموسومة (بالاصول الأصيله) (١)، و تفسيره (الصافي). قال في المقدّمه الخامسه من المقدمات تفسير (الصافي) - بعد نقل الأخبار الداله على المنع من تفسير (القرآن) بالرأى، و تفسيرها و بيان معناها بما لا ينافي ما ذهب إليه من جواز التفسير بما يفهم من اللفظ و يتبادر منه - ما صورته: (و من زعم أن لا - معنى ل- (القرآن) إلّا ما ترجمه ظاهر التفسير، فهو يخبر عن حدّ نفسه، و هو مصيب في الإخبار عن نفسه، و لكن مخطئ برّد الخلق كافه إلى درجته) (٢) انتهى.

و لا يخفى ما فيه من التعريض العريض و التشنيع الشنيع.

الحادى عشر: ما وقع له (٣) قدّس سرّه في كتابه المذكور من تغليط جملة المجتهدين في تقدير البعد الثالث في أخبار الكر الوارده بتقديره بالمساحه، مع أن الصدوق و جملة الأخباريين فضلا عن المجتهدين على تقديره [بها]، قال في (الفقيه):

(و الكر ثلاثه أشبار طولاً في عرض ثلاثه أشبار في عمق ثلاثه أشبار) (٤)؛ استناداً إلى صحيحه إسماعيل بن جابر الناطقه بأن الكر ثلاثه أشبار في ثلاثه أشبار (٥)، و ما ذاك إلّا بتقدير البعد الثالث فيها، و على ذلك جملة القميين الذين هم أساطين الأخباريين.

١- الاصول الأصيله: ٤٢-٤٤.

٢- التفسير الصافي ١: ٣٥.

٣- في «ح» بعدها: أيضا.

٤- الفقيه ١: ٦ / ذيل الحديث: ٢.

٥- الكافي ٣: ٧ / ٣، باب الماء الذي لا ينجسه شيء، و مسائل الشيعة ١: ١٥٩ - ١٦٠، أبواب الماء المطلق، ب ٩، ح ٧.

إلى غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتتبع الخبير و يعرفها الناقد البصير.

و بالجملة، فادعاء توافق الأفهام عند الأخباريين خاصّه من بين الأنام أمر يكذبه العيان، و يشهد بطلانه الإنس و الجان، و بذلك يظهر لك ما في دعواه بقطعيّه دلالة الأخبار بمعونه القرائن التي ذكرها؛ إذ لو كان الأمر كذلك لم يجز أن يكون محلّاً للاختلاف؛ لأن الاختلاف لا يقع في الامور المعلومه من حيث كونها معلومه (١)، و إنما يقع في الامور المظنونه؛ لاختلاف الأفهام و الظنون.

اللهم (٢) إلّا أن يكون الأمر معلوماً لواحد بوجوه من القرائن غير معلوم للآخر، مع دعواه معلومه خلافه، فدعواه المعلومه حينئذ

باطله، إلّا إن ذلك يدعى العلم بوجوه من القرائن أيضا.

و حينئذ، فلا بدّ من حمل ما يدّعيانه على الظن الناشئ من اختلاف الأفهام في مبادئ الإدراك كما ندّعيه، أو صدق أحدهما و كذب الآخر فيما يدّعيه. و حينئذ، يصير دعواه للعلم كذبا و افتراء على الله سبحانه. و على هذا فيقع الأخباريون فيما شنعوا به على المجتهدين من القول على الله من غير علم و لا يقين، و لا سيّما هذين المحدثين المتأخرين: المحسن الكاشاني (٣)، و الأمين الأسترابادي (٤) اللذين

١- و إنما قلنا: (من حيث كونها معلومه)؛ لأن المعلوم- من حيث عدم العلم به يقع محلا للاختلاف؛ إما أن يعلمه واحد لحصول أسباب العلم له و لا يعلم آخر بعدم ذلك، أو لظن محل الاختلاف- يجب أن يكون متفقا على معلوميته عند كل من تصوّره و عرفه. فالأخباريون حيث يدّعون المعلوميّة في الأحكام الشرعيّة لا يجوز منهم بمقتضى ذلك الاختلاف فيها، و المشافهه منهم خلاف كما عرفت. منه رحمه الله، (هامش «ح»).

٢- اللهم: لفظ يؤتى به فيما في ثبوته ضعف، و كأنه يستعان به تعالى في إثباته و تقويته. الفوائد العلية في شرح التحفه الدمستانيه: ٦٨/ الهامش: ١.

٣- مفاتيح الشرائع ١: ٧٥.

٤- الفوائد المدنيّه: ٤٠.

ص: ٢٤

ملا كتابيهما من التشيع على مجتهدي الأصحاب، و أسهبوا في ذلك أي إسهاب.

و أنت خير بأن الاختلاف الناشئ من هذا النوع لو أوجب قدحا و جرحا لكان ذلك مشتركا بين الفريقين، فلا وجه لتشنيع أحدهما على الآخر بذلك في البين، إلّا إن الحقّ أنه لا يوجب ذلك؛ إذ لا يخفى أنه قد استفاضت الأخبار عن الأئمّه الأطهار- صلوات الله عليهم- أن مراتب الناس في الأفهام و العقول المفاضه من الملك العلام متفاوتة، و درجاتهم فيها متفاضله، و أنه تعالى إنما يحاسب الناس و يداقهم على قدر ما آتاهم (١) من العقول و الأفهام (٢)، و التكليف الإلهي إنما وقع على حسب ما رزقهم منها.

و قد تقدّم شطر من تلك الأخبار، و من أوضح ما يدلّ على ذلك ما رواه في (الكافي) في كتاب العقل بسنده عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

الرجل آتية و اكلمه ببعض كلامي فيعرفه كله، و منهم من آتية فاكلمه بالكلام فيستوفى كلامي كله، و منهم من آتية فاكلمه فيقول: أعد عليّ. فقال: «يا إسحاق، و ما تدري لم هذا؟». قلت: لا. فقال: «المدى تكلمه ببعض كلامك فيعرفه كله فذاك من عجت نطفته بعقله، و أمّا المدى يستوفى كلامك ثم يجيبك على كلامك، فذاك الذي ركب عقله في بطن أمه، و إما الذي تكلمه بالكلام، فيقول: أعد عليّ، فذاك الذي ركب عقله فيه بعد ما كبر، فهو يقول لك: أعد عليّ» (٣).

و حينئذ، فنقول: إن الفقيه إذا نظر في الدليل الوارد من (الكتاب) و السنّه على حكم من الأحكام، و بذل وسعه في طلب ما يتعلّق به من مناف أو مخصّص أو مقيد أو مؤيد أو قرينه أو نحو ذلك مما يتعلّق بالمقام، و أدّاه نظره و فهمه إلى وجه

١- في «ح»: اتاه.

٢- انظر الكافي ١: ٧/١١.

٣- الكافي ١: ٢٦/٢٧.

ص: ٢٥

من الوجوه فأخذ به و عمل عليه، فلو فرض خطؤه واقعا؛ لقصور فهمه مثلا، أو لعذر آخر خارج عن وسعه و جهده، فهو غير مؤاخذ و لا مستحقّ للذمّ و التأثيم؛ إذ هو أقصى تكليفه من العليم الحكيم. و حديث العابد الذي كان يعبد الله في جزيره من جزائر البحر المشعر باعتقاده التجسيم كما رواه في كتاب العقل و الجهل من (الكافي) (١) مؤيد لما ذكرناه و محقّق لما أسطرناه؛ فإنه إذا استحقّ الثواب على عبادته مع دلاله ظاهر الخبر على ما ذكرنا من اعتقاده التجسيم من حيث إن هذا أقصى ما رزق من العقل، فبطريق الأولى ما نحن فيه، كما لم يخفى على الفطن النبيه.

الرابع: ما ذكره في القسم الثاني من قسم الاختلاف في الفتاوى من أن (سببه الاستنباطات الظنيّه، و من المعلوم أنه لم يرد إذن من الله في ذلك)- إلى آخره- و فيه بعد ما قدّمنا بيانه و شدّدنا أركانه من وقوع الاختلاف في الأحكام باختلاف الأنظار و الأفهام، أنه كان ذلك الاستنباط المشار إليه ناشئا عن شىء من الأدلّه العقلية و القواعد الاصولية الخارجة عن (الكتاب العزيز) و السنّه النبويّه، فما ذكره مسلم، و إلّا فهو ممنوع. و كيف لا، و قد عرفت مما قدّمنا أن التكليفات الإلهية إنما وقعت منه سبحانه على قدر ما رزقه من العقول و الأذهان، و أن الناس فيها يختلفون بالزيادة و النقصان؟

و هذه الاستنباطات الظنيّه التي يكررها في غير مقام و يشّع بها على سائر العلماء الأعلام، ليست إلّا عبارته عمّا ذكرنا من النظر في الدليل بما رزقوه من العقول و الأفهام، و العمل بما فهموه من ذلك الدليل من نقض و إبرام.

نعم، قد يدعى أن ما يفهمه و كذا من هذا حدوه يسمى علما لا ظنا، و سائر

١- الكافي: ١: ١١-١٢/٨.

ص: ٢٦

المجتهدين يطلقون عليه الظنّ، و إلّا فالجمع مشتركون في استنباط من الدليل الشرعي؛ فإننا نرى الأخباريين و المجتهدين مشتركين في استفادة جملة من الأحكام من (الكتاب) و السنّه، و لكن أحدهما يدعى كون ما فهمه و استفادة معلوما محققا، و يسمّيه علما، و الآخر يسمّيه ظنا. و حينئذ، فقصارى غلط المجتهدين في التسميه خاصه، و هو لا يوجب قدحا و لا تشييعا.

نعم، لو كان ذلك الاستنباط من غير أدلّه (الكتاب) و السنّه اتّجه ما ذكره، إلّا إن كلامه فيما هو أعمّ من ذلك، و أما ما ذكره

من الأخبار الدالّة على أن المفتى ضامن و يلحقه وزر من عمل بفتياه (١)، فالظاهر حملة على من تجاوز الأوامر الشرعيّة و تعدّى الحدود المقرره المرعيه؛ إما بعدم إعطاء الوسع حقه من التّبع فيما يضاف إلى ذلك الدليل من مقيد، أو مخصّص، أو ناسخ، أو نحو ذلك مما يدخل في هذا القبيل، أو بأخذ الأحكام بطريق الرأى و القياس المنهى عنه فى الأخبار (٢)، أو البناء على بعض القواعد الاصوليه و الضوابط الخارجيه عن أدله (الكتاب) و السنّه و إلّا فمن أخذ الأحكام من (الكتاب) (٣)، بعد بذل الجهد فى الفحص و التّبع لما يتعلّق بها، و أذاه فهمه إلى شىء منها، كيف يكون مؤاخذا لو فرض قصور فهمه و نقصان ذهنه عن معرفه الحكم الواقعي، و قد أتى بما امر به و امتثل ما رسم له؟

و لعلّ المراد- و الله سبحانه أعلم- من الآيه المذكوره: أن من لم يحكم بما

- ١- انظر: الكافي ١: ٤٢/٣، باب النهى عن القول بغير علم، و ٧: ٤٠٩/٢، باب أن المفتى ضامن، تهذيب الأحكام ٦: ٢٢٣/٥٣١، وسائل الشيعه ٢٧: ٢٢٠، أبواب آداب القاضى، ب ٧، ح ١.
- ٢- وسائل الشيعه ٢٧: ٣٥-٦٢، أبواب صفات القاضى، ب ٦.
- ٣- و إلّا فمن .. الكتاب، سقط فى «ح».

ص: ٢٧

أنزل الله- يعنى من لم يستند فى حكمه إلى ما أنزل الله تعالى من آيه قرآنيه أو سنّه نبويّه- فهو كذلك، و المفروض أن هذا إنما استند إليهما، و تصير الآيه المذكوره تعريضا بالمخالفين المستندين إلى الأقيسه و الآراء و الاجتهاد فى الدين. و قد تقدّم فى الدرّه الموضوعه فى شرح مقبوله عمر بن حنظله (١) فى الفائده الخامسه عشره ما فيه مرید بيان و إيضاح لهذا المقام.

و بالجمله، فبعد ما قرّرنا من اشتراك الأمر فى تفاوت الأفهام و اختلافها فى إدراك الأحكام بين الأخباريين و المجتهدين من علمائنا الأعلام فكل ما يورده من الآيات و الأخبار فهو مشترك بين الجميع، و لا اختصاص له بالمجتهدين.

الخامس: قوله: (و من المعلوم أن كل حكم تحتاج إليه الأئمّه قد أنزله الله تعالى فى كتابه)- إلى آخره- و فيه أنه لا خلاف و لا إشكال فى أن كلّ حكم تحتاج إليه الأئمّه قد أنزله الله تعالى فى كتابه كما استفاضت به الآيات، لكن من المعلوم أن ذلك مخزون عند أهل بيته- صلوات الله عليهم- فمنه ما بقى فى زاويه الخفاء، و منه ما خرج، و فى بعض ما خرج ما قدّمنا لك شرحه و بيانه. و دعواه هنا أن كل ما أنزل الله تعالى فى كتابه قد ظهر منه صلى الله عليه و آله لأئمته، أو من الأئمّه المعصومين- صلوات الله عليهم- ينافى ما ذكره فى غير موضع من كتابه المذكور من المنع من التمسك بالأحاديث النبويّه ما لم ترد من طريق أهل بيته عليهم السّلام كظواهر الآيات القرآنيه، و ينافى ما صرّح به أيضا من أن دعوى ظهور الأحكام كملا إنما يتجه على مذهب العامّه حيث قال فى الفصل السادس من

- ١- الكافي ١: ٦٧-١٠/٦٨، باب اختلاف الحديث، الفقيه ٣: ٥-١٨/٦، تهذيب الأحكام ٦: ٣٠١-٣٠٣/٨٤٥، وسائل الشيعه ٢٧: ١٠٦-١٠٧، أبواب صفات القاضى، ب ٩، ح ١.

ص: ٢٨

كتابه المذكور: (و أما التمسك بأن عدم ظهور (١) مدرک شرعی تحکم عند المجتهد بعد تفتيشه مدرک شرعی لعدم الحكم في الواقع اجماعاً، فإنما يتجه على مذهب العامة .. القائلين بأنه صلى الله عليه وآله أظهر عند أصحابه كل ما جاء به و توفرت الدواعي (٢) على أخذه و نشره، و ما خصّ أحداً بتعليم شيء لم يظهر عند غيره، و لم تقع بعده فتنة اقتضت إخفاء بعض ما جاء به) (٣) انتهى.

فإنه كما ترى ينادى: إن بعض الأحكام بقي في زوايا الاستناد، فلذلك لا يمكن العمل بالقاعده المذكوره.

السادس: قوله: (و من القسم الثاني من الاختلاف ذهاب شيخنا المفيد قدس سرّه إلى جواز العمل بالاستصحاب) - إلى آخره - فإن فيه أنه و إن كرّر ذلك في غير موضع من هذا الكتاب و شنع به على من عمل به من الأصحاب، إلّا إنه قد وقع فيما شنع به، و من عاب استعاب، كما وقفت عليه من كلامه في حاشيته على (شرح المدارك) و إن تستر ببعض التموهيات و التشبهات التي هي أو هن من بيت العنكبوت، و إنه لأوهن البيوت. و قد نقلنا كلامه المشار إليه في درّه الاستصحاب (٤)، فارجع إليه يظهر لك ما فيه من العجب العجيب، و الله الهادي إلى جاده الصواب.

السابع: قوله و ذهابه إلى أن (من دخل في الصلاة بتيّم، ثم سبقه الحدث) - إلى آخره - فإن فيه:

أولاً: أن دعوى تواتر الأخبار بأن الحدث في أثناء الصلاة ينقضها مجازفه.

١- الأحكام كملاً .. عدم ظهور، سقط في «ح».

٢- في «ح»: و توافرت الدعوى.

٣- الفوائد المدتيه: ١٤٠، ١٤١.

٤- انظر الدرر ١: ٢٠١ - ٢٢٢ / الدرّه: ٩.

ص: ٢٩

نعم، ورد ذلك في جمله من الأخبار (١)، إلّا إن يازائها من الأخبار (٢) ما هو أوضح سنداً و أكثر عدداً، و أظهر دلالة، مما يدل على عدم النقض، بل الطهاره و البناء. و باختلاف الأخبار في هذا المضمار اختلفت كلمه علمائنا الأبرار، و ممن تبع الشيخ المفيد (٣) قدس سرّه في هذه المسأله الشيخ في (النهايه) (٤) و ابن حمزه (٥) و المحقق في (المعتبر) (٦) و السيّد السند صاحب (المدارك) (٧)، الذي هو أحد أساتيد صاحب الكتاب و مشايخه، و الفاضل المملّأ محمد باقر الخراساني في شرح (الإرشاد) (٨).

و ممن ذهب إلى عدم النقض بالحدث سهواً استناداً إلى ما أشرنا إليه من الأخبار الشيخ (٩) و المرتضى (١٠) - رضى الله عنهما - و إليه يميل أيضاً المحدث الكاشاني (١١)، و استشكل السيّد السند في (المدارك) (١٢) و توقف في الحكم المذكور. و ممن ذهب أيضاً إلى ذلك الصدوق في (الفقيه)، لكنه خصّه بما إذا أحدث في الرابعه بعد السجود و قبل التشهد، و صرح بأنه قد مضت صلاته و يتوضأ و يتشهد (١٣)؛ استناداً إلى موثقه ابن بكير الداله على ذلك. و بذلك يظهر لك

- ١- قرب الإسناد: ٢٠٠-٢٠١ / ٧٦٩-٧٧٠، وسائل الشيعة ٧: ٢٣٥، أبواب قواطع الصلاة، ب ١، ح ٧، ٨.
- ٢- الفقيه ١: ٥٨ / ٢١٤، وسائل الشيعة ٧: ٢٣٦، أبواب قواطع الصلاة، ب ١، ح ١٠.
- ٣- المقنعة (ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ١٤: ٦١.
- ٤- النهاية: ٤٨.
- ٥- عنه في الذكري ٢: ٢٨٠، ذخيره المعاد: ١٠٩.
- ٦- المعتبر ١: ٤٠٧.
- ٧- مدارك الأحكام ٣: ٤٥٩.
- ٨- ذخيره المعاد: ١٠٩.
- ٩- المبسوط ١: ١١٧-١١٨.
- ١٠- عنه في المعتبر ٢: ٢٥٠، مدارك الأحكام ٣: ٤٥٥.
- ١١- مفاتيح الشرائع ١: ١٧٠ / المفتاح: ١٩٢.
- ١٢- مدارك الأحكام ٣: ٤٥٨.
- ١٣- الفقيه ١: ٢٣٣.

ص: ٣٠

ما في كلامه من الإجمال بل الاهمال.

و ثانيا: أن ما فهمه الشيخ المفيد قدس سره من الخبر المذكور ليس مختصا به، بل هو الذى فهمه كل من وقف على الخبر المذكور من عصر الأئمة عليهم السلام إلى الآن من أخبارى و مجتهد ما عداه، و عدا المحدث الكاشانى، حيث تبعه فى ذلك و اقتفاه.

و حينئذ، فالتشيع بالحمل على المعنى المذكور لا يختص بالشيخ المفيد، بل بجملة العلماء الأعلام، و كفى به شناعه فى المقام.

و ثالثا: أن ما فهمه الشيخ المشار إليه و جملة الأصحاب ليس من قبيل الاستنباطات الظنية كما زعمه؛ إذ هو المعنى المتبادر من اللفظ شرعا و عرفا و لغه، و لو كان حمل اللفظ على معناه المتبادر منه كذلك من قبيل الاستنباطات الظنية لكان هو أيضا من جملة العاملين (١) بتلك الاستنباطات. اللهم إلا أن يدعى إلهاما روحانيا، كما يعطيه بعض تلك المقامات التى أوردها فى ذلك الكتاب، بل الخرافات التى لا تليق بمثله من العلماء الأطياب.

نعم، الذى [يستفاد] من الاستنباطات الظنية، إنما هو المعنى الذى ذهب إليه و اعتمد فى المقام عليه.

و رابعا: أن من الجائز خروج هذا الخبر مخرج التقيّه كما صرح به فى آخر كلامه و استصوبه، و هو مؤذن بحمل الحديث فيه على المعنى الذى فهمه الأصحاب، فلم لا يحمل كلام الشيخ المفيد على هذا المحمل العارى عن الريب، و يكف لسان قلمه و فهمه عن الطعن عليه (٢) و العيب؟ و لكنه قد أوقع فى هذا الكتاب بما لا يليق بمثله من العلماء الأنجاب، و قد خلط حقه بباطله و

١- فى «ح»: القائلين.

٢- سقط فى «ح».

ص: ٣١

الثامن: قوله: (و ذهابه إلى أن ماء الأوانى) - إلى آخره - فإن فيه أنه وإن لم يصل إليه دليل فى ذلك، و لم يقف على خبر يدل على ما هنالك، فالأولى بمثله - و مثل شيخنا المشار إليه الذى قد بلغ فى الرفعه و علو الشأن و المكان بمنزله أوجبت له خروج التوقيعات و المراسلات من صاحب العصر و الزمان - صلوات الله عليه، و عجل الله فرجه - و خطابه فيها بما يدل على مزيد التعظيم و التبجيل (١) و المدرجه العالیه عنده و المحلّ الجليل، كما نقله الطبرسى قدس سرّه فى آخر كتاب (الاحتجاج) (٢) - الحمل على محمل السداد: «احمل أخاك المؤمن على سبعين محملاً من الخير» كما ورد عن الساده الأمجاد.

و لعل الشيخ - طاب ثراه - أطلع على دليل لم يصل إلينا فى ذلك، فإن عصره لا كهذه الأعصار التى فقدت فيها الأمارات، و أشكلت فيها الدلالات، و تفرقت فيها الأخبار. و هذا الشيخ على بن الحسين بن بابويه والد الصدوق - طاب ثراهما - قد ذهب إلى مذاهب شاذة نادره لم يوجد لها دليل، و لم تنقل عن غيره من العلماء جيلاً بعد جيل، مع أنه لم يطعن عليه أحد بذلك، بل كانوا يعدون فتاواه عداد النصوص متى أعوزهم الوقوف عليها بالعموم أو الخصوص، و شيخنا المفيد ليس ببعيد من عصر الشيخ المشار إليه، فكيف لا يحسن الظنّ به فى ذلك حسبما ذكرنا فى الشيخ المذكور، و لكنه قدس سرّه قد أولع بالتشيع و الطعن فى هذا الكتاب على من تسمى بالاجتهاد من الأصحاب، و قد مزج فيه الغثّ بالسمين، و العاطل بالثمين.

التاسع: قوله: (و ذهب ابن أبى (٣) عقيل (٤) إلى عدم انفعال الماء القليل (٥) بورود

١- فى «ح»: التبجيل و التعظيم.

٢- الاحتجاج ٢: ٥٩٦ - ٥٥٩ / ٣٠٦.

٣- سقط فى «ح».

٤- عنه فى مختلف الشيعة ١: ١٣ / المسألة: ١.

٥- سقط فى «ح».

ص: ٣٢

النجاسه)، فإن فيه أن جمله ممن حذا حذوه و نسج على منواله، و تبعه فى تشنيعه و سوء مقاله من متأخرى المتأخرين من الأخباريين، و منهم المحدث الكاشانى فى (الوافى) (١) و (المفاتيح) (٢) قد ذهبوا إلى ذلك كما أشرنا إليه آنفاً، و حينئذ فاطعن هنا أيضاً لا يختص بالمجتهدين، بل هو شامل لمن كان من قبله من الأخباريين، إلا إن الحق أن هذا إنما هو من قبيل اختلاف الأفهام و الأنظار فى فهم معانى الأخبار، فلا يوجب طعنا فى العلماء الأبرار، كما لا يخفى على ذوى الأبصار و الأفكار، و

١- انظر الدرر ٢: ١٩ / الهامش: ٣.

٢- انظر الهامش السابق.

ص: ٣٣

٢٠ درّه نجفیه فی تکلیف الکافر بالفروع

المشهور بين الأصحاب- رضوان الله عليهم- بل كاد يكون إجماعاً أن الكافر في حال كفره مكلف بالفروع الشرعية، و لم ينقلوا في ذلك خلافاً حتى عن علماء العامّة، إلّا عن أبي حنيفة (١)، قالوا: لكن لا تصحّ منه في حال كفره؛ لاشتراط الصحّة بالإسلام، و صرّحوا بأنه لا- يجب الإسلام ما عدا الصلاة من تلك الأحكام؛ لبقاء السبب الموجب للتكليف و خروجها بنصّ خاصّ، فلو أجنب في حال كفره مثلاً، و جب عليه الغسل بتلك الجنابه، بعد دخوله في الإسلام.

و ما ذكروه- رضوان الله عليهم- من وجوب التكليف على الوجه المذكور لم أقف لهم فيه على دليل يشفي الغليل، و يبرد (٢) الغليل، بل ربّما كان الدليل على خلافه واضح السبيل و إن اتفقوا على ذلك جيلاً بعد جيل. و ما استدل به العلامة- طاب ثراه- في كتاب (المنتهى) (٣) سيظهر لك ما فيه، و سنكشف عن باطنه و خافيه.

و الذي يظهر لي مما وقفت عليه من الأخبار (٤) التي عليها المعوّل و المدار،

١- عنه في منتهى المطلب ٢: ١٨٨، فواتح الرحموت (في هامش المستصفي في علم الاصول) ١: ١٢٨.

٢- في النسختين: و لا يبرد.

٣- منتهى المطلب ٢: ١٨٨-١٨٩.

٤- ستأتي في الوجه الرابع.

ص: ٣٤

و عليه أيضاً يدلّ الدليل العقلي المسلّم بين كافة العلماء الأبرار هو خلاف ما ذكروه، نور الله تعالى مراقدهم، و أعلى في الخلد مقاعدهم. و لنا على ذلك وجوه:

الأوّل: عدم الدليل على التكليف المذكور، و هو دليل العدم كما هو المسلّم بينهم، و المشهور، و ما استدلّ به العلامة رحمه الله مما سيأتي نقله و إيراده سيظهر لك بطلانه و فساده.

الثاني: أنه لا- ريب أن التكليف بالأحكام موقوف على معرفه المكلف بها و المبلّغ لها و التصديق بهما (١)؛ إذ متى كان جاهلاً بهما كيف يتصوّر عقلاً تكليفه بالأخذ بأوامرهما و نواهيتهما؟ و بعبارة اخرى: و متى لم يعرفهما و لم يصدق بهما، فكيف يجب

عليه العمل بشئىء لا يعرف الأمر به، ولا المبلغ له؟

الثالث: أنه قد اتفقت الأدلة العقلية والنقلية على معذوريته الجاهل بالحكم الشرعى جهلا ساذجا، كما تقدم لك بيانه بأوضح بيان، وإيضاحه بالدليل الساطع البرهان فى الدرّه الثانيه (٢) من درر هذا الكتاب، فارجع إليه إن شئت لترى ما هو العجب العجاب. ولا ريب أن ما نحن فيه من هذا الباب.

نعم، هو مكلف بالبحث والنظر كغيره من سائر الجهّال إذا علم وجوبهما بالعقل والشرع، وإلى ما ذكرنا فى هذا الوجه يشير كلام الفاضل الملام محمد باقر الخراسانى قدّس سرّه فى كتاب (ذخيره المعاد فى شرح الإرشاد) فى مسأله الصلاه فى النجاسه عامدا، حيث نقل عن الأصحاب عدم الفرق فى الحكم بالإعاده وقتا وخارجا فى المسأله المذكوره، بين العالم بالحكم الشرعى أو الجاهل، قال: (بل

١- فى «ح»: لهما.

٢- انظر الدرر ١: ٧٧-١١٩.

ص: ٣٥

صرّح العلّامه (١) وغيره (٢) بأن جاهل الحكم عامدا؛ لأن العلم ليس شرطا فى التكليف).

ثم نقل عن بعضهم، أنه استشكل ذلك لقبیح تكليف الغافل. ثم قال بعد نقل كلام ذلك البعض بطوله ما صورته: (و بالجمله، الظاهر أن التكليف متعلق بمقدمات الفعل، كالنظر والسعى والتعلم، وإلا لزم تكليف الغافل والتكليف بما لا يطاق، والعقاب يترتب على ترك النظر، لكن لا يبعد أن يكون متضمنا لعقاب التارك مع العلم. ولا يخفى أنه يلزم على هذا ألا يكون الكفّار مخاطبين بالأحكام، وإنما يكونون مخاطبين بمقدمات الأحكام، وهذا خلاف ما قرره الأصحاب وتحقيق هذا المقام من المشكلات) (٣) انتهى كلامه، زيد مقامه.

أقول: والظاهر أن وجه الإشكال (٤) عنده من حيث مصادمه الدليل العقلى لما قرره الأصحاب فى هذا الباب، فخروجه عما عليه الأصحاب سيّما مع ظاهر اتفاق كلمتهم فى هذا الباب مشكل، ومخالفته لمقتضى الدليل العقلى أشكل. ولا يخفى ما فيه عن الفطن النبیه، فإن متابعه الشهره من غير دليل واضح فى المقام، ولا سيّما مع قيام الدليل على خلاف ما ذكره من الأحكام لا يخلو عن مجازفه والتساهل فى أحكام الملك العلّام.

على أنه لو كان الجمود (٥) على الشهره معمولا عليه بين الأصحاب لما انتشر صيت هذا الخلاف بينهم فى باب من الأبواب. و أنت ترى أنه لم يبق جزئى من جزئيات الأحكام إلّا وقد أكثروا فيه النقض والإبرام، وانتشرت فيه الأقوال، و بسطوا فيه الاستدلال وإن تقدمهم (٦) شهره، بل إجماع فى ذلك المجال، فكلّ

١- منتهى المطلب ٤: ٢٣٠.

٢- الدروس ١: ١٢٧.

٣- ذخيره المعاد: ١٦٧.

٤- فى «ح» بعدها: المذكور.

٥- فى «ح»: الجمهور.

٦- فى «ح»: تقدم منهم.

ص: ٣٦

متأخر منهم يذهب إلى ما ظهر له من الدليل ويردّ على من تقدّمه وخالفه فى ذلك السبيل، و هذه طريقتهم و عملهم عليها (١).

جيلا بعد جيل.

الرابع: الأخبار الداله على ما ذكرنا، و منها ما رواه ثقة الإسلام قدّس سرّه فى (الكافى) بسند صحيح عن زرارته قال: قلت لأبى جعفر عليه السّلام: أخبرنى عن معرفه الإمام منكم، واجبه على جميع الخلق؟ فقال: «إن الله تعالى بعث محمّدا صلى الله عليه و آله إلى الناس أجمعين رسولا و حجّه (٢) على خلقه فى أرضه، فمن آمن بالله و بمحمّد رسول الله صلى الله عليه و آله و أتبعه و صدّقه، فإن معرفه الإمام منا واجبه عليه، و من لم يؤمن بالله و رسوله، و لم يتبعه و لم يصدّقه و لم (٣) يعرف حقهما، فكيف يجب عليه معرفه الإمام و هو لا يؤمن بالله و رسوله و يعرف حقهما؟!» (٤) الحديث.

و الحديث صحيح السند (٥) - فلا مجال للطعن فيه من هذه الجبهه - واضح الدلاله صريح المقالته.

و حينئذ، فمتى تجب معرفه الإمام فى هذا المقام الذى منه تؤخذ الأحكام، و عليه الاعتماد فى النقض و الإبرام، فبطريق الأولى لا تجب معرفه سائر الفروع، كما لا يخفى على من له إلى الإنصاف أدنى رجوع.

و منها ما رواه الثقة الجليل على بن إبراهيم القمى - طاب ثراه - فى تفسيره عن الصادق عليه السّلام فى تفسير قوله تعالى وَ وَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ (٦)، قال: «أ ترى أن الله تعالى طلب من المشركين زكاه أموالهم و هم يشركون به، حيث يقول وَ وَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ

١- فى «ح»: عليها عملهم، بدل: عملهم عليها.

٢- فى «ح» بعدها: لله له.

٣- ليست فى «ح».

٤- الكافى ١: ١٨٠ - ١٨١ / ٣، باب معرفه الإمام و الردّ عليه.

٥- مرآه العقول ٢: ٣٠٢.

٦- فضّلت: ٦ - ٧.

ص: ٣٧

إنّما دعا الله العباد للإيمان به فإذا آمنوا بالله و رسوله افترض عليهم [الفرائض] (١)؟» (٢).

و هو كما ترى صريح فيما قلناه، و الظاهر - و الله سبحانه أعلم - أن الإمام عليه السلام فسر المشركين في الآية بالمخالفين، حيث إنه بعد نفى المعنى (٣) الظاهر الذي ذكره عليه السلام لا مجال لحمل اللفظ إلّا على هؤلاء. و قد دلت الأخبار المستفيضه على كفرهم و شركهم كما أوضحناه في رساله (الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب و ما يترتب عليه من المطالب) (٤).

و منها ما رواه الثقة الجليل أحمد بن أبي طالب الطبرسى في كتاب (الاحتجاج) في حديث الزنديق الذي جاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام مستدلاً بآي من (القرآن) على تناقضه و اختلافه حيث قال عليه السلام: «و كان أول ما قيدهم به الإقرار (٥) بالوحدانيه و الربوبيه و الشهاده أن لا إله إلّا الله، فلمّا أقروا بذلك تلاه بالإقرار لنبية صلى الله عليه و آله بالنبوه و الشهاده [له] بالرساله، فلمّا انقادوا لذلك فرض عليهم الصلاه ثم الصوم ثم الحجّ» (٦) الحديث.

و لم أطلع على ما ذهب إلى ما قلناه و رجّح ما اخترناه، سوى المحدث الكاشاني - عطر الله مرقده - فإنه في كتاب (الوافي) قال بعد نقل الحديث الأول ما صورته: (و في هذا الحديث دلالة على أن الكفار ليسوا بمكلفين بشرائع الإسلام كما هو الحق، خلافاً لما اشتهر بين متأخري أصحابنا) (٧).

١- من المصدر، و في النسختين: الفرض.

٢- تفسير القمي ٢: ٢٦٥ - ٢٦٦.

٣- سقط في «ح».

٤- انظر الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب: ٨٤، ١٥٣ - ١٦٠، ١٦٧ - ٢٠١، ٢٣٢ - ٢٦٧.

٥- في «ح»: بالإقرار، بدل: به الإقرار.

٦- الاحتجاج ١: ١٣٧ / ٦٠١.

٧- الوافي ٢: ٨٢.

ص: ٣٨

و قال في تفسير (الصافي) بعد نقل الحديث الثاني ما لفظه: (أقول: هذا الحديث يدلّ على ما هو التحقيق عندي من أن الكفار غير مكلفين بالأحكام الشرعيّة ما داموا باقين على الكفر) (١) انتهى.

و إلى ذلك أيضاً يشير كلام المحدث الأمين الأسترابادي - طيب الله تعالى مرقده - في مواضع من كتابه (الفوائد المدنيّة) حيث صرح في بعض المواضع منه بأن حكمته تعالى اقتضت أن يكون تعلق التكاليف بالناس على التدرّج بأن يكلفوا أولاً بالإقرار بالشهادتين، ثم بعد صدور الإقرار عنهم يكلفون بسائر ما جاء به النبي صلى الله عليه و آله. قال: (و من الأحاديث الداله على ذلك صحيحه زراره المذكوره في (الكافي) ..).

ثمّ أورد الروايه المتقدّمه بتمامها، و قال أيضاً بعد نقل جملة من أخبار الميثاق المأخوذ على العباد في عالم الذر بالتوحيد و النبوه و الإمامه، و جملة من أخبار فطره الله تعالى الناس على التوحيد و أن المعرفة من صنع الله تعالى، ما لفظه:

(أقول: هنا فوائد- إلى أن قال:- الثالثة: أنه يستفاد منها أن ما زعمه الأشاعره من أن مجرد تصوّر الخطاب من غير سبق معرفه إلهاميه بخالق العالم، و أن له رضا و سخطا، و أن لا بدّ من معلّم من جهته تعالى ليعلم الناس ما يصلحهم و ما يفسدهم، كاف في تعلق التكليف بهم ليس بصحيح) (٢).

و قال فى موضع آخر- بعد نقل قول الصادق عليه السّلام: «إن من قولنا أن الله تعالى يحتج على العباد بما آتاهم و عرّفهم، ثم أرسل إليهم رسولا، و أنزل عليهم الكتاب، فأمر فيه و نهى» (٣): ما لفظه:- (وجه التأييد أن هذا الحديث الشريف يدل على أنه لم

١- التفسير الصافي ٤: ٣٥٣.

٢- الفوائد المدنيّة: ٢٢٦.

٣- الكافي ١: ١٦٤/٤، باب حجج الله على خلقه.

ص: ٣٩

يتعلق بأحد تكليف إلّا بعد بلوغ الخطاب إليه.

و أما قوله عليه السّلام: «بما آتاهم و عرّفهم»، فيحتمل أن يكون إشاره إلى ما تواترت به الأخبار (١) عن الأئمّه الأطهار عليهم السّلام، من أنه تعالى أخذ الإقرار بالربوبية من الأرواح فى يوم أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ (٢) أو إلى ما يفهم من بعض الروايات (٣) من أنه إذا أراد الله تعالى تعلق التكليف بأحد أفهمه أنه موجود، و أن له رضا و سخطا بدلالات واضحة على ذلك، و بأن مقتضى حكمته تعالى أن يعين أحدا لتعليم الناس ما يرضيه و ما يسخطه، ثم يبلغه دعوه النّبى صلى الله عليه و آله و المعجزه على وفقها، و ما جاء به النّبى صلى الله عليه و آله من الواجبات و المحرمات و حينئذ يتعلّق به التكليف لا قبله (٤) انتهى.

الخامس: الأخبار الدالّة على وجوب طلب العلم كقولهم: «طلب العلم فريضه على كلّ مسلم» (٥)؛ فإن موردها المسلم دون مطلق المكلف أو البالغ العاقل.

و الوجه فى ذلك ما دل عليه الخبر المتقدّم نقله من كتاب (الاحتجاج) صريحا، و دل عليه الخبران الآخرا تلوّحا من أن المطلوب من العباد أوّلا هو الإقرار بالشهادتين، فإذا انقادوا إلى ذلك كلّفوا بالعبادات، و إليه يشير أيضا قول الصادق عليه السّلام المتقدّم نقله: «إن من قولنا: إن الله يحتج على العباد ..»- إلى آخره- حيث إنه عليه السّلام قدم أشياء على الأمر و النهى، فتلك الأشياء هى المعارف المأمور بها أوّلا.

و ما يستفاد من الأمر و النهى هو العلم المأمور بتحصيله ثانيا، فهذا هو السبب

١- تفسير العياشى ٢: ٤٠-٤٤/١٠٣-١١٧.

٢- الأعراف: ١٧٢.

٣- المحاسن ١: ٣٢٠-٣٢٢/٣٣٧-٦٤٥.

٤- الفوائد المدنيّة: ١٦١.

فى إيجاب طلب العلم على المسلم دون مطلق المكلف كما لا يخفى.

السادس: أنه لم يعلم منه صلى الله عليه و آله أنه أمر أحدا ممن دخل فى الإسلام فى زمانه بالغسل من الجنابه، مع أنه لم ينفك أحد منهم فى تلك الأزمنة المتطاولة منها، و لو أمر بذلك لنقل و صار معلوما. و أما ما رواه العلامة رحمه الله فى (المنتهى) (١) عن قيس ابن عاصم، و أسيد بن حصين مما يدل على أمر النبى صلى الله عليه و آله بالغسل (٢) لمن أراد أن يدخل فى الإسلام، فليس فى كتب أخبارنا، و الظاهر أنه عامى فلا ينهض حجه.

السابع: اختصاص الخطابات القرآنيه بالذين آمنوا [□] يا أيها الذين آمنوا * (٣) أقيموا الصلاه * (٤)، و ورود [□] يا أيها الناس * (٥) فى بعض، و هو أقل قليل يحمل على المؤمنين حمل المطلق على المقيد، و العام على الخاص، كما هو القاعده المتفق عليها بينهم. و يؤيد ذلك الأخبار التى قدّمناها بالتقريب الذى ذكرناه فى سابق هذا الوجه.

و المراد بالمؤمنين المخاطبين هنا هم المسلمون و إن كانوا منافقين أو مخالفين كما دلت عليه أخبار العتره الأطهار- صلوات الله عليهم- لا المؤمنين بالمعنى الخاص.

و من تلك الأخبار ما رواه ثقه الإسلام قدّس سرّه فى روضه (الكافى) عن جميل بن دراج عن الصادق عليه السّلام فى حديث قال فيه: فدخل عليه الطيار و سأله و أنا عنده، فقال له: جعلت فداك، رأيت قوله عزّ و جلّ [□] يا أيها الذين آمنوا * فى غير مكان من مخاطبه المؤمنين، أ يدخل فى هذا المنافقون؟ قال: «نعم، يدخل فى هذا المنافقون و الضّلال، و كل من أقر بالدعوه الظاهره» (٦).

١- منتهى المطلب ٢: ١٩٠-١٩١.

٢- فى «ح»: الغسل.

٣- الأنفال: ١٥، و غيرها كثير.

٤- الأنعام: ٧٢، و غيرها كثير.

٥- البقره: ٢١، و غيرها كثير.

٦- الكافي ٨: ٢٢٩-٢٣٠ / ٤١٣.

و روى مثله فى (الكافى) (١) أيضا.

احتج العلماء قدّس سرّه فى المنتهى على أن الكفار مخاطبون بفروع العبادات بوجوه، منها (قوله سبحانه و لله على الناس حجّ [□]

الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ (٢)، وَيَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ (٣).

و منها أن الكفر لا يصلح للمانعيه، حيث إن الكافر متمكن من الإتيان بالإيمان أولاً، حتى يصير متمكناً من الفروع.

و منها: قوله تعالى لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (٤)، وقوله تعالى فَلَا صِدْقَ وَلا صِدْقِي (٥)، وقوله تعالى وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ (٦) (٧) انتهى.

و الجواب عن الأول بما عرفته في الوجه السابع.

و عن الثاني بأنه مصادره محضه؛ [ف] قوله: (إن الكافر متمكن من الإتيان بالإيمان) على إطلاقه محل نظر، و تفصيل ذلك أن يقال: إن بلغته الدعوه و قامت عليه الحججه و لم يؤمن، فهو مخاطب بالإيمان، و العقاب إنما يترتب على عدم الإيمان على تلك الفروع المتفرعه عليه كما هو مفاد الأخبار المتقدمه؛ فإنه إنما يكلف أولاً بالإيمان؛ فإذا آمن كلف ثانياً بالعبادات و غيرها- و إن لم تبلغه الدعوه و لم تقم عليه الحججه - سقط البحث من أصله.

و عن الثالث بعد تسليم جواز الاستدلال بظواهر الآيات القرآنيه من غير ورود تفسير لها من الأخبار المعصوميه:

فأما عن الآية الأولى فبالحمل على المخالفين المقرين بالإسلام؛ إذ لا تصريح

١- الكافي ١: ٤١٢ / ١، باب في ذكر المنافقين و إبليس في الدعوه.

٢- آل عمران: ٩٧.

٣- البقره: ٢١.

٤- المدثر: ٤٣.

٥- القيامه: ٣١.

٦- فصلت: ٦- ٧.

٧- منتهى المطلب ٢: ١٨٨- ١٨٩.

ص: ٤٢

فيها بذكر الكفار. و يدل عليه ما في تفسير الثقة الجليل على بن إبراهيم القمي - طاب ثراه - من تفسيرها باتباع الأئمه عليهم السلام أى لم نك من أتباع الأئمه عليهم السلام (١) و هو مروى عن الصادق عليه السلام، و قد فسر عليه السلام المصلّى هنا، بمعنى الذى يلي السابق فى الحلبه قال: «فذلك الذى عنى، حيث قال لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ أى لم نك من أتباع السابقين» (٢).

و عن الكاظم عليه السلام يعنى: «إننا لم نتولّ وصيّ محمد صلى الله عليه و آله و الأوصياء من بعده و لم نصلّ عليهم» (٣).

فإن قيل: إن قوله وَ كُنَّا نُكذِّبُ يَوْمَ الدِّينِ (٤) حكاية عن هؤلاء القائلين:

لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ، يعنى أنهم من الكفار، وبذلك أيضا صرح أمين الإسلام الطبرسى قدس سره في (مجمع البيان) حيث قال بعد تفسير المصلين بالصلاة المكتوبه: (و فيه دلالة على أنّ الكفار مخاطبون بالعبادات الشرعية؛ لأنه حكاية عن الكفار بدلاله قوله وَ كُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ (٥) (٦) انتهى.

و هو مناف لما ذكرتموه من حمل الآية على المخالفين المسلمين و مصادم لما أوردتموه من الأخبار أيضا.

قلنا: ما ذكره الشيخ المفسر المشار إليه من الاستدلال بمحلّ من التأمل، بل الاختلال (٧)؛ لجواز حمل الآية المذكوره على المنافقين في زمنه صلى الله عليه و آله المظهرين للإسلام المكذبين بوصية عليه السلام؛ فإنهم كفار باطنا، مكذبون بيوم الدين. و مرادنا

١- تفسير القمى ٢: ٤١٨.

٢- الكافي ١: ٤١٩ / ٣٨، باب فيه نكت و نتف من التنزيل ..

٣- الكافي ١: ٤٣٤ / ٩١، باب فيه نكت و نتف من التنزيل ..

٤- المدّثر: ٤٦.

٥- المدّثر: ٤٦.

٦- مجمع البيان ١٠: ٤٩٧.

٧- أى بمحل من الاختلال.

ص: ٤٣

بالمخالفين فيما قدمنا: ما هو أعم من المنافقين. و حينئذ، فتكون الآية المذكوره منطبقه على الأخبار التي هي أولى بالمراعاة و الاعتبار.

و أمّا عن الآية الثانية، فيمكن حمل التصديق على التصديق بالوحدانية، و الرساله، و الصلاة على المعنى الذي دلّت عليه الأخبار المتقدّمه. و كيف كان فلفظ صيلى باعتبار اشتراكه بين الصلاة بهذا المعنى الشرعى، و الصلاة بالمعنى اللغوى، و معنى التالى للسابق فى الحلبه لا يصلح (١) للاستدلال؛ لكونه من قبيل المتشابه الذى منعت منه الآية و الروايه.

على أنه قد تقرّر عندهم أنه متى قام الاحتمال بطل الاستدلال.

و أمّا عن الآية الثالثه، فما عرفت فى الوجه الرابع، و الله العالم.

١- أى لفظ (صلى) بهذه الحال.

ص: ٤٤

٢١ درّه نجفیه فی صفات الفقيه الجامع للشرائط

إشارة

روى الثقة الجليل أبو منصور أحمد بن أبي طالب الطبرسى قدس سرّه فى كتاب (الاحتجاج)، بسنده فيه إلى الإمام العسكرى عليه السّلام (١) عن الإمام الرضا عليه السّلام قال:

«قال على بن الحسين عليه السّلام: إذا رأيتم (٢) الرجل قد حسن سمته و هديه، و تماوت فى منطقته، و تخاضع فى حرّكاته، فرويدا لا يغرنكم، فما أكثر من يعجزه تناول الدنيا و ركوب المحارم منها لضعف تيّته و مهانته و جبن قلبه، فنصب الدين فخّا لها، فهو لا يزال يختل الناس بظاهره، فإن تمكن من حرام اقتحمه.

و إذا وجدتموه يعف عن المال الحرام، فرويدا لا- يغرنكم، فإن شهوات الخلق مختلفه، فما أكثر من ينبو عن المال الحرام و إن كثر و يحمل نفسه على شوهاء قبيحه، فيأتى منها محرما! فإذا وجدتموه يعفّ عن ذلك، فرويدا لا يغرنكم حتى تنظروا ما عقله، فما أكثر من ترك ذلك أجمع، ثم لا يرجع إلى عقل متين، فيكون ما يفسده بجهله أكثر مما يصلحه بعقله! فإذا وجدتم عقله متينا فرويدا لا يغرنكم حتى تنظروا أ مع هواه يكون على عقله أو

١- التفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى عليه السّلام: ٢٧/٥٣.

٢- إذا رأيتم، سقط فى «ح».

يكون مع عقله على هواه؟ و كيف محبّته للرئاسات الباطله و زهده فيها؟ فإن فى الناس من خسر الدنيا و الآخره بترك الدنيا للدنيا، و يرى أن لذه الرئاسه الباطله أفضل من لذه الأموال و النعم المباحه المحلله، فيترك ذلك أجمع طلبا للرئاسه، حتى إذا قيل: اتق الله أخذته العزّه بالإثم، فحسبته جهنّم و لبّس المهاد (١)، فهو يخبط خبط عشواء و يقوده أول باطل إلى أبعد غايات الخساره، و يمده ربه بعد طلبه لما لا يقدر عليه فى طغيانه، فهو يحل ما حرم الله، و يحرم ما أحل الله لا يبالى بما فات من دينه إذا سلمت له رئاسته التى قد شقى (٢) من أجلها. فاولئك الذين غضب الله عليهم و لعنهم، و أعدّ لهم عذابا مهينا.

و لكن الرجل كل الرجل نعم الرجل هو الذى جعل هواه تبعا لأمر الله، و قواه مبذوله فى رضا الله، يرى الذل مع الحق أقرب إلى عزّ الأبد من العز فى الباطل، و يعلم أن قليل ما يحتمله من ضرّائها يؤديه إلى دوام النعيم فى دار لا تبيد و لا تنفد، و إن كثير ما يلحقه من سرّائها إن اتبع هواه يؤدى إلى عذاب لا انقطاع له و لا زوال.

فذلكم الرجل نعم الرجل فبه فتمسكوا، و بسّته فاقصدوا، و إلى ربكم [به] فتوسلوا؛ فإنّه لا ترد له دعوه، و لا تخيب له طلبه» (٣).

أقول: قال شيخنا المحدّث الصالح الشيخ عبد الله بن الصالح البحرانى - طيب الله تعالى مرقده بفيض جوده السبحانى - فى كتاب

(منه الممارسين في أجوبه الشيخ ياسين)- في الكلام على عداله و بيان المعنى المراد منها بعد نقل هذا الخبر ما صورته:- (إنه محمول على تعريف الإمام و الولي و من يحذو حذوهما من خواص الصلحاء و خلص أهل الإيمان الذين لا تسمح الأعصار منهم إلّا

١- إشاره إلى الآية: ٢١٦ من سوره البقره.

٢- من «ح» و المصدر، و في «ق»: يتقى.

٣- الاحتجاج ٢: ١٥٩-١٦٢ / ١٩٢.

ص: ٤٧

بأفراد شاذّه، و يرشد إليه قوله عليه السّلام: «فذلکم الرجل نعم الرجل فبه فتمسکوا، و بسنته فاقتدوا»، بل لا یبعد كون مراده: الإمام خاصّه، و يرشد إليه قوله عليه السّلام: في آخر الحديث: «فإنه لا تردّ له دعوه، و لا تخيب له طلبه»، و يكون غرضه الردّ على الزيدیه و من حذا حذوهم من القائلين بالاكْتفاء في الإمام بظهور الصلاح و الورع. كيف، و ما ذكر لا يتحقّق إلّا في الأولياء الكمّل؟ فلو اعتبر ذلك لعظم الخطب، و اختل النظام، و انسد باب القضاء و الفتيا و التقليد و الشهادات و الجمعه و الجماعات و الطلاق، و غير ذلك. هكذا حقّقه شيخنا في الكتاب المذكور و هو متين جدا) انتهى.

و أشار بذلك إلى ما نقله في أثناء كلامه المتقدم في المسأله عن شيخه العلامه سليمان قدّس سرّه في كتابه (العشره الكامله) (١)، ثم قال هنا أيضا: (و أقول: إن سياق الحديث دال بجملته على أن المراد به: تصعيب أمر الإمامه العامه، و تشديد أمرها. و قرينه الرئاسة عليه شاهده كما لا يخفى، و إلّا فلا يستقيم حمله على غيره أصلا قطعا لما تقدم في روايه ابن أبي يعفور (٢) من المعارضه الصريحه من قوله: «يحرم من المسلمين ما وراء ذلك من عثراته .. و عيوبه، و يجب عليهم تركيته و إظهار عدالته في الناس». و ما تقدم في روايه علقمه (٣) و غيرها مما هو صريح في المعارضه واضح في المناقضه.

و لا- يجوز التعارض في كلامهم عليهم السّلام و لا- التناقض، مع أن هذه الروايه روايه شاذّه، فالترجيح للأكثر المشهور بين الأصحاب المتلقاه بينهم بالقبول، المعتمد عليها في الفتوى، و قد أجمعوا على ترك العمل بظاهر هذه الروايه، و قد قال

١- انظر العشره الكامله: ٢٥٤-٢٥٥.

٢- الفقيه ٣: ٢٤-٢٥ / ٦٥.

٣- الأمالي (الصدوق): ١٦٣-١٦٤ / ١٦٣، و انظر منه الممارسين: ١٣٤.

ص: ٤٨

الصادق عليه السّلام: «خذا [ب] ما اشتهر بين أصحابك» (١). و «دع الشاذ الذي ليس بمشهور، فإن المجمع عليه أمر لا ريب فيه» (٢) انتهى كلامه، زيد إكرامه.

أقول: هذا الخبر قد نقله قدّس سرّه في الكتاب المذكور في جملة الأخبار الداله على المعنى المراد من العداله، و أنها عباره عنها

(٤) بعد أن اختار تفسيرها بما دلّت عليه صحيحه ابن أبي يعفور، وكذا شيخه العلّامة الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني قدّس سرّهما في كتابه (العشرة الكاملة) (٥). وحيث كان هذا الخبر بحسب ظاهره كما ترى من الدلالة على صعوبه الأمر فيها تأوّل به ما ذكره ونقله عن شيخه المشار إليه في الكتاب المذكور. وهذا الكلام مبني على ما هو ظاهر المشهور، وبه صرح شيخنا المجلسي قدّس سرّ في (البحار (٤)) (٧) من أن العدالة في جميع المواضع المشترطه فيها عبارته عن أمر واحد، وهو إما الملكة كما هو المشهور، أو حسن الظاهر كما هو القول الآخر، أو الإسلام كما هو القول الثالث، ولا تفاوت فيها بالنسبه إلى تلك المواضع.

و على هذا القول جرينا سابقا في بعض أجوبه المسائل التي خرجت منا، إلّا إن الذي يظهر لي الآن - و عليه أعتد و له أعتقد - خلاف ذلك، و هو أن العدالة المشترطه في الفقيه النائب عنهم عليهم السّلام - و هو المعبر عنه في لسان الأصحاب بالفقيه الجامع الشرائط - ليست على حسب العدالة المشترطه في غيره من الشاهد و الإمام، التي هي عندنا عبارته عمّا دلّت عليه روايه ابن أبي يعفور، و أن

١- عوالي اللآلي ٤: ١٣٣ / ٢٢٩.

٢- الكافي ١: ١٠ / ٦٨، باب اختلاف الحديث.

٣- منيه الممارسين: ٣٣٨.

٤- في «ح»: عما ذا.

٥- العشرة الكاملة: ٢٥٤ - ٢٥٥.

٦- من «م»، و في «ح» الرمز: ر، و في «ق»: ملاذ الأخيار.

٧- بحار الأنوار ٨٥: ٣٢.

ص: ٤٩

هذا الخبر إنما اريد به النائب عنهم عليهم السّلام المتصدّر (١) للجلوس في مقامهم و المتصدّي للقيام بأحكامهم.

و مخرج الخبر و إن كان في مقام التعريض بعلماء العامه المتصدّين لذلك المقام، إلّا إنه شامل أيضا لغيرهم و عامّ. و جميع ما ذكره شيخنا المتقدم قدّس سرّ هنا من عظم الخطب و اختلال النظام، و نحو ذلك من الكلام (٢)، فلا ورود له في المقام؛ لما ذكرنا من الاختصاص بذلك الفرد المذكور، و لزوم صعوبه الأمر بالنسبه إلى القضاء و الفتوى اللذين هما من خواص النائب المذكور لا يوجب طعنا في الخبر؛ فإنه إنما نشأ من المكلفين بإخلالهم بما اخذ عليهم في الجلوس في هذا المجلس الشريف و المحل المنيف، فإنه مجلس النبوه و الإمامه، و بيت الإياله و الكرامه، و المقام مقام خطير، و منصب كبير، كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى.

و كفاك في ذلك قول الأمير - صلوات الله عليه - : «يا شريح، جلست مجلسا لا يجلسه إلّا نبي أو وصي نبي أو شقي» (٣).

فإن قلت: إن هذا الحديث غير معمول على ظاهره، لما علم من إذنتهم عليهم السّلام لعلماء شيعتهم في القيام بهذا المقام، و تنفيذ

قلنا: نعم، الأمر كذلك، ولكن ذلك لا يقتضى منع الحصر فى الثلاثه بزياده رابع، بل إنما يكون بالتجوّز فى إطلاق الوصيّ على النائب المشار إليه، و كفاك فيمن يطلق عليه هذا اللفظ و لو مجازاً أنه لا بدّ من معرفته بالأتصاف بأوصاف المنوب عنه حسب قدره و المكنه من العلم و العمل و تهذيب الباطن من رذائل الأخلاق، و التحلى بالكمالات الموجبه لرضا الخلق، فكما أنه لا بدّ فى الحكم بإمامه

١- ليست فى «ح».

٢- فى «ح» بعدها: فهو نفخ فى غير ضرام.

٣- الكافى ٧: ٢/٤٠٦، باب أن الحكومه إنما هى للإمام عليه السّلام، الفقيه ٣: ٨/٤، وسائل الشيعه ٢٧: ١٧، أبواب صفات القاضى، ب ٣، ح ٢.

ص: ٥٠

الإمام عليه السّلام الموجبه لاتباعه و الاقتداء به من معرفته بالإمامه و ظهور دلائلها، فكذا لا بدّ فى نائبه من معرفته بما يوجب له صحه النيابة. و مجرد الاتصاف بالعلم خاصّه غير كاف، بل لا بدّ من الاتصاف بعلم الأخلاق.

و السبب فى استبعاد هذين العمدين لهذا الخبر و أمثاله مع اعتضاده- كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى- بجمله أخبارهم عليهم السّلام فى هذا الباب و كلام جملته من أجلاء الأصحاب هو عدم إعطاء التأمل حقه فى الأخبار، و الوقوف على ما اشتهر بينهم و عند الناس فى أكثر الأعصار من أن كل من حصل حظاً وافراً من العلوم، و صارت له اليد الطولى فى استنباط كلّ مفهوم- و إن كان فى زماننا هذا قد تسافل الحال بل إلى الاضمحلال، فلا تجد إلّا مجرد الدعوى، و بسط لسان المقال (١) تصدر للحكم و الفتوى و إن كان عارياً عن جملته من تلك الأخلاق التى هى السبب الأقوى؛ بل هى العروه الوثقى فى الفوز بتلك المرتبه القصوى.

و حيث إن هذا العلم- أعنى: علم الأخلاق- مما قد اندرست معالمه، و انظمت مراسمه؛ فمن هنا نشاهد (٢) هذا الاستبعاد، كما سيظهر لك إن شاء الله بأوضح دلالة لا يعترىها الإيراد.

ثم إنه مما يدل على ما قلنا من حمل الخبر المذكور على النائب عنهم عليهم السّلام المتصدر للجلوس فى مقامهم ما ذكره الإمام العسكرى عليه السّلام (٣) فى تفسيره قبل هذا الخبر، ثم صبّ هذا الخبر عليه. و صاحب (الاحتجاج) إنما رواه عنه حيث قال:

«حدثنى أبى عن جدى عن رسول الله صلى الله عليه و آله أن الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، و لكن يقبضه بقبض العلماء، فإذا لم ينزل عالم إلى عالم يصرف عنه طلاب

١- فى «ح»: القال.

٢- فى «ح»: نشأ.

ص: ٥١

حطام الدنيا و حرامها، و يمنعون الحق أهله و يجعلونه لغير أهله، فاتخذ الناس رؤساء جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا و أضلوا.

و قال أمير المؤمنين - صلوات الله عليه -: يا معشر شيعتنا المنتحلين مودتنا، إياكم و أصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنين، تفلتت (١) منهم الأحاديث أن يحفظوها، و أعييتهم السنه أن يعوها، فاتخذوا عباد الله خولا و ماله دولا، فذلت لهم الرقاب، و أطاعهم الخلق أشباه الكلاب، و نازعوا الحق أهله، و تمثلوا بالأئمة الصادقين، و هم من الكفار و الملاحين، فسئلوا [عما لا يعلمون] فأنفوا أن يعترفوا بأنهم لا يعلمون، فعارضوا الدين بأرائهم فضلوا و أضلوا. أما لو كان الدين بالقياس، لكان باطن الرجلين أولى بالمسح من ظاهرهما.

و قال الرضا عليه السلام: قال علي بن الحسين عليهما السلام: إذا رأيتم الرجل (٢) الحديث، إلى آخره. و هو كما ترى صريح فيما قلناه، و نص فيما ادعينا.

و ها نحن نبسط لك جملة من الأخبار، و كلام علمائنا الأبرار في بيان ما يجب أن يكون عليه النائب عنهم عليهم السلام من الصفات الموافقة لما دل عليه الخبر المذكور؛ ليظهر لك ما في كلام الراذله و المستبعد لما دل عليه من البعد و القصور، فنقول:

روى شيخنا ثقة الإسلام قدس سره في (الكافي) بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام عن أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - أنه كان يقول: «يا طالب العلم، إن العلم ذو فضائل كثيرة؛ فرأسه التواضع، و عينه البراءة من الحسد، و اذنه الفهم، و لسانه الصدق، و حفظه الفحص، و قلبه حسن التيه، و عقله معرفة الأشياء و الامور، و يده الرحمة، و رجله زيارة

١- في «ح» بعدها: فلتة خلاص الدابة من المربط.

٢- التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام: ٥٢- ٥٣، و قوله: «و قال الرضا عليه السلام ..» ليس في موضعه منه، بل ورد فيه في أول الرواية؛ حيث إن الرواية بأكملها ينقلها العسكري عن الرضا عليهما السلام.

ص: ٥٢

العلماء، و همته السلامه، و حكمته الورع، و مستقره النجاه، و قائده العافية، و مركبه الوفاء، و سلاحه لين الكلمه، و سيفه الرضا، و قوسه المداراه، و جيشه محاوره العلماء، و ماله الأدب، و ذخيرته اجتناب الذنوب، و زاده المعروف، و ماؤه الموادعه، و دليله الهدى، و رفيقه محبه الأخيار» (١).

أقول: انظر إلى هذا الخبر الشريف، و كيف جعل هذه الأخلاق الملكوتيه أجزاء من العلم و آلات له و أسبابا و أعوانا، فكيف يكتفى في الحكم بعلم العالم و الرجوع إليه و الاعتماد في الأحكام الإلهيه عليه بدون معرفتها فيه و اتصافه بها؟

قال المحقق الشارح المَلّا محمد صالح قدّس سرّه في شرحه على الكتاب ما صورته:

(نُبهِم على أن العلم إذا لم يكن معه هذه الفضائل التي بها تظهر آثاره، فهو ليس بعالم (٢) حقيقته، ولا يعد صاحبه عالماً) (٣).

إلى أن قال بعد شرح الفضائل المذكورة ما لفظه: (و هي أربعة و عشرون فضيله من فضائل العلم، فمن اتصف بالعلم و اتصف علمه بهذه الفضائل، فهو عالم رباني، و علمه نور إلهي، متصل بنور الحقّ مشاهد لعالم التوحيد بعين اليقين. و من لم يتّصف بالعلم أو اتّصف [به و لم يتّصف] علمه بشيء من هذه الفضائل فهو جاهل ظالم لنفسه، بعيد عن عالم الحق، و علمه جهل، و ظلّمه يردّه إلى أسفل السافلين.

و ما بينهما مراتب كثيره متفاوتة بحسب تفاوت التركيبات في القله و الكثره، و بحسب ذلك يتفاوت قربهم و بعدهم عن الحق، و الكل في مشيئه الله سبحانه إن شاء قربهم و رحمهم، و إن شاء طردهم و عذبهم) (٤) انتهى، و هو كما ترى صريح فيما ادعيناه، واضح فيما قلناه.

١- الكافي ١: ٤٨/٢، باب نوادر كتاب فضل العلم.

٢- في «ح»: بعلم.

٣- شرح الكافي ٢: ٢٠٥.

٤- شرح الكافي ٢: ٢١٠.

ص: ٥٣

و روى الكليني - عطر الله مرقده - أيضا في الكتاب المذكور بسنده إلى أبي عبد الله عليه السلام: «طلبه العلم ثلاثه، فاعرفهم بأعيانهم و صفاتهم: صنف يطلبه للجهل و المراء، و صنف يطلبه للاستطاله و الختل، و صنف يطلبه للفقّه و العقل.

فصاحب الجهل و المراء مؤذ ممار متعرض للمقال (١) في أنديه الرجال بتذاكر العلم و صفه الحلم، قد تسربل بالخشوع، و تخلّى من الورع. فدق الله من هذا خيشومه و قطع منه حيزومه.

و صاحب الاستطاله و الختل ذو خبّ و ملق، يستطيل على مثله من أشباهه، و يتواضع للأغنياء من دونه، فهو لحلوائهم هاضم، و لدينه حاطم. فأعمى الله على هذا خبره، و قطع من آثار العلماء أثره.

و صاحب الفقّه و العقل ذو كآبه و حزن و سهر، قد تحنّك في برنسه، و قام الليل في حنّسه يعمل و يخشى و جلا، داعيا مشفقا مقبلا على شأنه، عارفا بأهل زمانه، مستوحشا من أوثق إخوانه. فشد الله من هذا أركانه، و أعطاه يوم القيامة أمانه» (٢).

أقول: و حينئذ فإذا كانت العلماء كما ذكر عليه السلام على هذه الصفات، فكيف يكتفى بمجرد ظاهر العلم و عدم استيطان أحوالهم، و تميز الفرد الذي يجوز الاقتداء به و المتابعه له من غيره، و هل كلام زين العابدين - صلوات الله عليه - في ذلك الخبر إلّا لاستعلام هذا الفرد (٣) المشار إليه في هذا الخبر من بين هذين الفردين المشابهين له في بادي النظر. و لا ريب أنهم

لاشترآكهم فى ظاهر النظر فىما ذكره علىه السّلام من التعلّم و الخشوع و الخضوع و الحلم و نحو ذلك ىدقّ الفرق و ىحتاج إلى مزىد تطف و تأمل.

١- فى «ح»: للقال.

٢- الكافى ١: ٣٦/٢، باب صفه العلماء.

٣- فى «ح»: الاستعلام، بدل: لاستعلام هذا الفرد.

ص: ٥٤

و روى فى الكتاب المذكور بسنده عن أبى عبد الله علىه السّلام فى قول الله عزّ و جلّ:

إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ (١): «ىعنى بالعلماء: من صدق فعله قوله، و من لم ىصدق فعله قوله فليس بعالم» (٢).

و هذا الخبر كما ترى أوضّح دلالة من أن ىحتاج إلى البىان. و حىنئذ، فلا بدّ من الاطلاع على الأحوال و الأفعال، و العلم بكونها مصدّقه لما ىظهر من الأقوال، و إلّا لم ىحكم بكونه عالما.

و قرىب منه ما ورد عنه علىه السّلام أنه ذكر عنده قول النبى صلى الله علىه و آله: «النظر إلى وجه العالم عباده»، فقال: «هو العالم الذى إذا نظرت إليه ذكّرت الآخرة، و من كان خلاف ذلك فالنظر إليه فتنه» (٣).

قال المحقق الشارح المشار إليه آنفا فى بىان معنى قوله علىه السّلام: «ىعنى بالعلماء:

من صدق فعله قوله»: (هذا التصديق من آثار العلم و الخشيه و لوازمهما؛ لأن العلم إذا صار ملكه راسخه فى النفس مستقره فىها، صارت النفس نورا إليها وضوءا ربانيا، تنقاد لها القوه الشهويه و الغضبیه، و سائر القوى الحيوانیه و تنقطع عن الهوى و الوسوس الشیطانيه، فترى بنورها عالم الكبرياء و الجبروت (٤) و الجلال و العظمة الإلهيه، فىحصل لها من مشاهدته ذلك خوف و خشيه و هيبه موجب للعمل له و الجد فى العباده و غايه الخضوع و عدم الإهمال لشىء من أنحاء التعظيم، و ىخاف من أن يأمر بشىء و لا ىعمل به؛ لأن ذلك إثم و خيانه و نفاق، فىكون فعله مصدّقا لقوله قطعا.

و مما ذكرنا ىعلم أن العلم و التصديق المذكور ثمره الخشيه، و الخشيه ثمره

١- فاطر: ٢٨.

٢- الكافى ١: ٣٦/٢، باب صفه العلماء.

٣- الأمالى (الطوسى): ٤٥٤/١٠١٥، تنبيه الخواطر و نزهه النواظر (مجموعه ورام): ٩٢، بحار الأنوار ٧١: ٧٣/٥٩، بالمعنى.

٤- من «م».

ص: ٥٥

العلم، فمن علم يخشاه، و من يخشه يعمل له و يصدق قوله فعله.

و إن أردت زياده توضيح، فنقول: للعلم سواء كان عملياً أو اعتقادياً تأثير عظيم فى نفس الإنسان؛ إذ هو نور يوجب مشاهدتها [ما] فى العوالم اللاهوتيه و هدايتها إلى سبيل النجاه من الطبائع الناسوتيه، و جناح يورث عروجها إلى مساكن القديسين و ارتقاءها إلى منازل الروحانيين. فإذا بلغت هذه المرتبه و شاهدت عظمه الرب و جلاله و كماله بعين اليقين، حدث لها نار الخوف و الخشيه و اشتعلت فيها، فينعكس شعاعها وضوؤها إلى ظاهر الإنسان لما بين الظاهر و الباطن من المناسبه الموجهه لسرايه أثر كل منهما إلى الآخر، فيستضىء كل عضو من أعضائه الظاهره، و يهتدى إلى ما خلق لأجله، و ما هو آله لارتقائه و عروجه من الأقوال و الأفعال، و يصدق بعض أعضائه بعضاً بالتوافق و التعاون، و يوافق ظاهره باطنه و باطنه ظاهره، [يفعل] (١) الحق و يقول له و يدعو إليه و يخشى منه؛ فهو إذن عالم ربّاني، و جسم روحاني، و نور إلهي كامل فى ذاته مكمل لغيره (٢) انتهى.

و أنت خبير بأن المراد بالعلم فى الآيه المشار إليها و الخبر المذكوره فيه- كما ينادى به كلام الشارح المذكور- إنما هو علم الأخلاق العديم الآن الاتفاق (٣) لا علم البيع و السلم، و النكاح و الطلاق، و أمثالها من العلوم الرسميه، فإن الخشيه إنما تترتب على تلك العلوم لا هذه. و بذلك يظهر لك صدق ما ادعينا، و قوّه ما قوّيناه و يؤيده أيضا ما ذكره الشارح فى معنى قوله عليه السلام: «تفقهوا فى الدين» (٤): (المراد بالتفقه فيه: طلب العلوم النافعه فى الآخره الجالبه للقلب إلى حضره القدس دائماً

١- من المصدر، و فى النسختين: فيقول.

٢- شرح الكافي ٢: ٧٨-٨٠.

٣- فى «ح»: العديم الاتفاق الآن.

٤- الكافي ١: ٣١/٦، باب فرض العلم و وجوب طلبه.

ص: ٥٦

بحيث يعدّ الطالب عرفاً من جمله طلبتها، و مشتغلاً بها. و تلك العلوم هى المعده لسلوك سبيل الحقّ، و الوصول إلى الغايه من الكمال، كالعلوم الإلهيه، و الأحكام النبويه، و علم الأخلاق و أحوال المعاد و مقدماتها (١) انتهى.

قال الإمام الغزالي فى العلم المتعلق بأحوال القلب: (هو فرض [عين] فى فتوى علماء الآخره، و المعرض عنها هالك بسطوه ملك الملوك فى الآخره، كما أن المعرض عن الأعمال الظاهره هالك بسيف سلاطين (٢) الدنيا بحكم فتوى فقهاء الدنيا. فنظر الفقهاء فى فروض العين بالإضافة إلى صلاح الدنيا، و هذا بالإضافة إلى صلاح الآخره. و لو سئل فقيه عن معنى الإخلاص و التوكل و عن وجه الاحتراز عن الرياء مثلاً، لتوقف فيه مع أنه فرض عينه الذى فى إهماله هلاكه فى الآخره. و لو سئل عن الظهار و اللعان و السبق و الرمى (٣) مثلاً، لسرد مجلدات من التفريعات الدقيقه التى تنقضى الدهور و لا يحتاج إلى شىء منها، فلا يزال يتعب فيه ليلاً و نهاراً فى حفظه و درسه، و يغفل عما هو مهم فى نفسه فى الدين، و يزعم أنه مشغول بعلم الدين و يلبس (٤) على نفسه و على غيره.

و الفطن يعلم [أنه لو كان] (٥) غرضه أداء الحق في فرض الكفايه (٤)، لقدم فرض العين، بل غرضه تيسير الوصول به إلى توليته الأوقاف و الوصايا، و حيازه أموال الأيتام، و تقلد القضاء و الحكومه، و التقدم على الأقران، و الغلبه على الخصوم.

هيئات قد اندرس علم الدين بتلبس علماء السوء، و إليه المستعان و إليه اللياذ

١- شرح الكافي ٢: ١٦.

٢- بسيف سلاطين، من «ح» و المصدر، و في «ق»: بسلاطين.

٣- في «ح»: الرمايه.

٤- في «ح»: يلبس.

٥- من الإحياء، و في «ح» أن، و في «ق» و شرح المازندراني: أن ليس.

٦- في النسختين بعدها: و إلّا.

ص: ٥٧

في أن يعيدنا من هذا الغرور الذي يسخط الرحمن، و يضحك الشيطان) (١) انتهى.

قال الفاضل الشارح المتقدم ذكره بعد نقله هذا الكلام عنه: أقول: لقد (٢) أفرط في ذم الفقهاء و كأنه ابتلى بالفقهاء الموصوفين بالصفات المذكوره أو أخبر عن حال من ينسب نفسه إلى الفقه في عصرنا هذا، حيث يجعل ما التقطه من كتب العلماء ذريعه إلى التوسل بالسلاطين و التقرب إلى السفهاء و إخوان الشياطين و ليس هو أول من ذمهم بذلك؛ لأن ذم علماء السوء متواتر من طرق أهل العصمه عليهم السّلام، و ليس غرضه ذم الفقهاء على الإطلاق؛ إذ الفقيه العالم بالدين العامل الزكي الأخلاق الورع الأمر بالمعروف و الناهي عن المنكر من ورثه النبيين و معدود من الصديقين، و هو في الآخرة من المقرّبين) (٣) انتهى.

و روى الكليني قدس سرّه أيضا في الكتاب المتقدم بسنده عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «من طلب العلم ليباهي به العلماء أو يمارى به السفهاء أو يصرف به وجوه الناس إليه، فليتبوأ مقعده من النار، و إن الرئاسة لا تصلح إلّا لأهلها» (٤).

قال الشارح المتقدم ذكره في معنى قوله عليه السّلام: «إن الرئاسة لا تصلح إلّا لأهلها» ما هذا لفظه: (و هم الفائزون بالنفوس القدسيه، و العالمون بالقوانين الشرعيه، و العاملون بالسياسات المدنيه، و المتصفون بالملكات العديله، و الآخذون بزمام نفوسهم و قواها [في] (٥) سبيل الحق على نحو ما تقتضيه البراهين الصحيحه العقليه و النقليه.

و بالجمله، إنما تصلح الرئاسة لمن يكون حكيما عليما شجاعا عفيفا سخيا

١- إحياء علوم الدين ١: ٢١، باختلاف، عنه بنصّه في شرح الكافي ٢: ١٤-١٥.

٢- في «ح»: قد.

٣- شرح الكافي ٢: ١٥.

٤- الكافي ١: ٤٧/٦، باب المستأكل بعلمه و المباهى به.

عادلا فهيمًا ذكيا ثابتا (١) ساكنا متواضعا، رقيقا رقيقا، حبيبا سليما، صبورا شكورا قنوعا ورعا وقورا، عفوا مؤثرا مسامحا، صديقا وفيثا شفيقا مكافئا متوددا، متوكلا عابدا زاهدا موقنا، محسنا بارا قابضا، لجميع أسباب الاتصال بالحق، مجتنبًا عن جميع أسباب الانقطاع عنه. فمن اتصف بهذه الفضائل و انقطع عن أضدادها من الرذائل وقعت الألفه بين عقله و نفسه و قواه، فيصير كل ما فيه نورا إلهيا، و يحصل لاجتماع هذه الأنوار هيئه نورانيه يشاهد بها ما في عالم [الملك و] الملكوت، و ينتظم بها نظام أحواله، و يستحق الخلافة الإلهيه، و الرئاسة البشريه في عباده و بلاده، و وجب عليهم الرجوع إليه في امور الدين و الدنيا، و أخذ العلوم منه و التسليم لأمره و نهيه و الاتباع لقوله و فعله. و من لم يبلغ هذه الدرجه و لم ينزل في هذه المنزله و المرتبه و تقلد (٢) الرئاسة، فهو من الجبت و الطاغوت (٣) انتهى.

أقول: انظر أيديك الله تعالى إلى ما في هذا الكلام من الصراحه فيما ادعيناه في المقام، و ما يشترط في ذلك النائب عن الإمام عليه السلام ممّا لا يكاد يوجد إلّا في نواذر الأيام. و روى في (الكافي) أيضا في باب مجالسه العلماء و صحبتهم بسنده إلى أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: قال الحواريون: يا روح الله، من نجالس؟

قال: من تذكركم الله رؤيته، و يزيد في علمكم منطقه، و يرغبكم في الآخره عمله» (٤).

قال الشارح المتقدم ذكره في شرح الفقره الاولى: «يذكركم الله رؤيته»: (لصفاء ذاته، و ضياء صفاته، و حياء وجهه، و سيماء جبهته، و لواء زهادته، و بهاء عبادته).

و قال في شرح قوله: «و يزيد في علمكم منطقه»: (أى كلامه و نطقه في العلوم

١- في «ح» بعدها: متوكلا.

٢- في «ح» بعدها: أمر.

٣- شرح الكافي ٢: ١٩٣-١٩٤.

٤- الكافي ١: ٣٩ / ٣.

الحقيقيه و المعارف الإلهيه و الأحكام الشرعيه و الآداب النفسيه و الأخلاق القلبيه و سائر الكمالات البشريه).

و قال في شرح قوله: «و يرغبكم في الآخره عمله»: (المدال على إقباله إلى الامور الاخرويه، و إعراضه عن الشواغل الدنيويه؛ فإن رؤيه الأعمال الصالحه و الأفعال الفاضله و العبادات الكامله تؤثر في نفس الرائي تأثيرا عظيما، حتى ينفذ عنها غبار الشهوات، و ينقض منها خممار الغفلات، و يبعثها على الأعمال الموجهه للارتقاء على معارج القدس و الارتواء بزلال الانس. فقد ذكر لمن

ينبغي مجالسته ثلاثه أوصاف هي أمهات جميع الصفات المرضيه؛ إذ هي مشتمله عليها كاشتغال المجلد على المفصل. وفيه إشعار بأن من لم يكن فيه هذه الصفات أو كان فيه أضعافها لا ينبغي المجالسه معه، بل الفرار والاعتزال عنه لازم. فإن مجالسته تميم القلب و تفسد الدين، و تورث النفس ملكات مهلكه و مؤديه إلى الخسران الميين) (١) انتهى.

و قال قدس سرّه أيضا- في شرح قوله عليه السلام: «العلماء امناء»:- (الأمين هو المعتمد عليه، الموثوق به فيما فوض أمره إليه (٢). و العلماء امناء الله في بلاده و عبادته، و كتابه و دينه، و حلاله و حرامه، و ناسخه و منسوخه و رخصه و عزائمه، و عامّه و خاصّه، و محكمه و متشابهه، و مجمله و مفصله، و مطلقه و مقيدّه، و عبره و أمثاله؛ لكونهم حملة لكتابه و خزنه لأسراره و حفظه لأحكامه، منحهم الله تعالى ذلك، و أعطاهم هذه المنزله الشريفه التي هي الخلافه العظمى و الرئاسه الكبرى، ليجذبوا العقول الناقصه من تيه الضلال إلى جناب حضرته، و يخلصوا الخلائق عما التفتوا إليه من أتباع الشهوات الباطله و اقتناء اللذات الزائله، و يبعثوهم على أداء ما خلقوا لأجله).

١- شرح الكافي ٢: ١١٦-١١٧.

٢- في «ح»: إليه أمره.

ص: ٦٠

إلى أن قال: (فمن حصل له صور المعقولات الكليه، و ملكه الاقتدار بها على الإدراكات الجزئيه، و جعلها وسيله لاكتساب الزخارف الدنيه الدنياويه بالتسويات النفسانيه و التدليسات الشيطانيه، و لم يتصف بفضيله الديانه و الأمانه، و عزل نفسه عن السلطنه (١) و الخلافه و ترك تعليم الناس و إخراجهم من الضلاله و الجهاله، فهو ليس بعالم بالشريعه في الحقيقه، بل هو عالم خائن مفتون، و الجاهل خير منه) (٢) انتهى.

و بالجمله، فإنه لما كان علم الأخلاق و تحليه النفس بالفضائل و تخليتها من الرذائل أحد أفراد العلوم، بل هو أصلها و أساسها الذي عليه مدارها، و به قرارها- و قد عرفت من الأخبار أن من جملة العلماء من هو خال من تلك العلوم، أو متّصف بأضعافها مع تلبسه بلباس العلماء الأبرار، و إظهاره الخشوع و الخضوع (٣)، و الزهد و الانكسار، و قد تضمنت الأخبار الحث و التأكيد على المنع من الركون إلى هؤلاء، و الانخداع بما يظهرونه و الاغترار- فالواجب حينئذ هو الفحص و البحث و التفتيش عن أحوال العلماء، و التمييز بين الفسقه منهم و الأبرار، كما نص عليه الخبر المشار إليه و غيره في هذا المضمار.

و أيضا فإنه لا- تحقق لنيابه هذا العالم و صحه تقليده و متابعتة إلا بوجود شروطها، و من جملتها العلم بآتصافه تلك الصفات الجليله، و تخليّه عن كل منقصه و رذيله كما عرفته من الأخبار، و الأخبار التي دلّت على الاكتفاء في العداله بحسن الظاهر كما هو الأظهر، أو الإسلام كما هو القول الآخر موردها الشهاده و الإمامه، و لا دلالة في شيء منها على التعرض للنائب عنهم عليهم السلام. كما لا

١- في «ح»: السلطه.

٢- شرح الكافي ٢: ٣٦-٣٧.

يخفى على من تتبع تلك الأخبار و جاس خلال تلك الديار.

و حينئذ، فلا معارض لهذا الخبر و أمثاله فيما ادّعينا، و لا مناقض له فيما قلناه؛ و بذلك يسقط ما أطال به شيخنا الصالح بعد نقل كلام شيخه قدّس سرّهما من معارضه ما قدمه من الأخبار، كروايه ابن أبى يعفور و غيرها لهذا الخبر، و أنه يجب حملة على ما ذكره، أو طرحه لذلك إلى آخر ما أطال به فيما هنالك.

هذا، و من الأخبار الواردة فى التشديد على العلماء، ما روى عن أمير المؤمنين عليه السّلام قال: «قسم ظهري اثنان (١)؛ عالم مهتّك، و جاهل متنسك؛ فالجاهل يغش الناس بتنسكه، و العالم يضربهم (٢) بتهتكه». و قد نظم بعضهم ذلك فقال:

فساد كبير عالم (٣) مهتّك و أكبر منه جاهل متنسك

هما فتنه للعالمين عظيمه لمن بهما فى دينه يتمسك (٤)

و روى فى (الكافى) عن سليم بن قيس قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السّلام يحدث عن النبى صلى الله عليه و آله أنه قال فى كلام له: «العلماء رجلان: رجل عالم آخذ بعلمه فهذا ناج، و عالم تارك لعلمه فهذا هالك. و إن أهل النار ليتأذون من ريح (٥) التارك لعلمه، و إن أشد أهل النار ندامه و حسره رجل دعا عبدا إلى الله فاستجاب له و قبل منه فأطاع الله، فأدخله الله الجنة، و أدخل الداعي (٦) النار بتركه علمه و اتّباعه الهوى و طول الأمل، أما اتباع الهوى فيصد عن الحق، و طول الأمل ينسى الآخرة» (٧).

و روى فى الكتاب المذكور بسنده إلى على بن الحسين عليهما السّلام قال: «مكتوب فى

١- ليست فى المصدر.

٢- فى المصدر: ينفرهم.

٣- فى «ح» عالم كبير، بدل كبير عالم.

٤- البيتان من الطويل. ديوان الإمام الشافعى: ١٠٢، منيه المريد: ١٨٢.

٥- فى المصدر بعدها: العالم.

٦- ليست فى «ح».

٧- الكافى ١: ٤٤/ ١، باب استعمال العلم.

و روى فيه أيضا بسنده إلى أمير المؤمنين عليه السلام في كلام خطب به على المنبر:

«أيها الناس، إذا علمتم فاعملوا بما علمتم؛ لعلكم تهتدون، إنما العالم العامل بغيره كالجاهل الحائر الذي لا يستفيق من جهله. بل قد رأيت أن الحجة عليه أعظم، و الحسره أدوم على هذا العالم المنسلخ من علمه منها على هذا الجاهل المتخير في جهله، و كلاهما حائر بائر، لا ترتابوا فتشكوا، و لا تشكوا فتكفروا، و لا ترخصوا لأنفسكم فتدهنوا، و لا تدهنوا في الحق فتخسروا. و إن من الحق أن تتفقهوا، و من الفقه ألما تغتروا، و إن أنصحكم لنفسه أطوعكم لربه، و أغشكم لنفسه أعصاكم لربه، و من يطع الله يأمن و يستبشر، و من يعص الله يخب و يندم» (٢).

و روى فيه أيضا بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من أراد الحديث لمنفعه الدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب، و من أراد به خير الآخرة أعطاه الله خير الدنيا و الآخرة» (٣).

و روى فيه عنه عليه السلام قال: «إذا رأيت العالم محبا لدنياه فاتهموه على دينكم، فإن كل محب لشيء يموت حول (٤) ما أحب. و قال صلى الله عليه و آله: أوحى الله إلى داود عليه السلام: لا تجعل بيني و بينك عالما مفتونا بالدنيا فيصدك عن طريق محبتي؛ فإن اولئك قطاع طريق عبادى المريرين، إن أدنى ما أنا صانع بهم أن أنزع حلاوه مناجاتي من قلوبهم» (٥).

و روى فيه بسنده عن النبي صلى الله عليه و آله قال: «الفقهاء امناء الرسل ما لم يدخلوا في

١- الكافي ١: ٤٤-٤٥ / ٤، باب استعمال العلم.

٢- الكافي ١: ٤٥ / ٦، باب استعمال العلم.

٣- الكافي ١: ٤٦ / ٢، باب المستأكل بعلمه و المباهى به.

٤- فى المصدر: يحوط، بدل: يموت حول.

٥- الكافي ١: ٤٦ / ٤، باب المستأكل بعلمه و المباهى به.

الدنيا». قيل: يا رسول الله، و ما دخولهم فى الدنيا؟ قال: أتباع السلطان، فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم» (١).

و الظاهر أن المراد بقوله: «أتباع السلطان»، أى حب الأماره و السلطنه و الكبير و الرئاسه، كما يشير إليه الخبر الذى بعده، و هذا هو الداء الدفين الذى لا ينجو منه إلا من عصمه الله تعالى، وَ قَلِيلٌ مَّا هُمْ. و عنه صلى الله عليه و آله أنه قال لأصحابه: «تعلموا العلم، و تعلموا له (٢) السكينه و الحلم، و لا تكونوا من (٣) جبابره العلماء، فلا يقوم علمكم بجهلكم» (٤).

و عن عيسى - على نبينا و عليه الصلاه و السلام - أنه قال: «مثل علماء السوء مثل الصخره وقعت فى فم النهر لا هى تشرب الماء و لا هى تترك الماء ليخلص إلى الزرع» (٥).

إلى غير ذلك من الأخبار الواضحة المنار، الناعية على العلماء بما فيهم من شرب الأكدار و الخروج عن طاعه العزيز الجبار، و عدم موافقه العمل لما علموه، و الاغترار بالدنيا.

و حينئذ، فكيف يجوز الاقتداء بهم بمجرد اتصافهم بالعلم من غير العمل باقترائه بالعمل الموجب لنجاته فى نفسه من الزلل و الخطل؟ و لا ريب أن مرتكب المعصيه- و لا سيما إذا كان ممن تنعى عليه معصيته، و يعان بها بين الناس، و يخالف لما هو عليه من ذى اللباس، و تكون سببا لنقصه من أعين الناظرين و انحطاط رتب القاصرين- لا يدخل فيها و لا يرتكبها مجاهره، و لا على وجه تنعى عليه و إنما يتلبس بها على وجه لا يشعر به إلّا الفطن اللبيب، و الموفق

١- الكافي ١: ٤٦ / ٥، باب المستأكل بعلمه و المباهى به.

٢- فى المصدر: للعلم.

٣- ليست فى المصدر.

٤- بحار الأنوار ٢: ٣٧ / ٤٩.

٥- إحياء علوم الدين ١: ٦٠.

ص: ٦٤

المصيب؛ فإن الشيطان يفتح له أبوابا يريه (١) [بها] أن الذى يأتى به ليس بمعصيه، بل يسؤل له أنه من قبيل الطاعات، و أن العذر فيها واضح لمن سمعه أو رآه من الناس.

و قد رأينا بين من أدركناه من العلماء الأعلام، و أرباب النقض و الإبرام من الحسد الذى ورد فيه أنه يأكل الأعمال كما تأكل النار الحطب (٢)، و الغيبه التى صارت فى جملة الأوقات نقلا (٣) للمجالس و المجمع، فلا يعاب و لا يستعاب على ناقل لها و لا سامع، و حب (٤) التقدم و التصدر و الرئاسة فى الامور ما يضيق له متسع الصدور. و مع ذلك كله فلم يكن قادحا فيهم بين الناس، و لا- موجبا للشك فيهم و الوسواس؛ لأنها أشياء قد صارت مضاده للخلق غير منكوره، و السبب فى ذلك كله فساد العلماء؛ فإن الناس تبع لهم، فإنهم يظهرون للناس من الوجوه و الأعذار فى تلك الامور ما يدخلها فى قالب المشروع المندوب إليه المأمور.

و لذا قال بعض الأجلء العارفين: (إن عامه الناس أبدا دون المتلبس بالعلم بمرتبته، فإذا كان ورعا تقيا صالحا تلبست العامه بالمباحات، و إذا اشتغل بالمباح تلبست العامه بالشبهات، فإذا دخل فى الشبهات تعلق العامى بالحرام، فإن تناول الحرام كفر العامى) (٥) انتهى.

و كفى شاهدا على صدق هذا البيان العيان و عدول الوجدان، فضلا عن نقل الأعيان، و لله در من قال من ذوى الكمال:

١- فى «ح»: يريد.

٢- انظر الكافي ٢: ٣٠٦ / ١- ٢، باب الحسد.

٣- التَّنْقِل - بالضمّ، و بعضهم يفتح النون -: ما يتنقل به على الشراب. مختار الصحاح: ٦٧٧- نقل.

٤- معطوف على (الحسد) من قوله: و قد رأينا .. من الحسد ..، أو على (الغيبة).

٥- انظر: منيه المريد: ١٦٢-١٦٣، المحجّه البيضاء: ١٥٧-١٥٨، و الكلام بمعناه من غير نسبة لأحد في التفسير الكبير ٢: ١٧٠.

ص: ٦٥

و راعى الشاه يحمى الذئب عنها فكيف إذا الرعاها لها ذئاب (١)

و قال آخر:

يا معشر القراء يا ملح البلد ما يصلح الملح إذا الملح فسد (٢)

أقول: و هذا هو السر فيما ورد أن قوام الدنيا و استقامتها باستقامه العلماء (٣)، و إن زله العالم زله العالم (٤). و قد شاهدنا من بعض علماء عصرنا غيبه بعضهم لبعض، برغم تحذير الناس عنهم و عن الاغترار بهم، و ربما كان المستغاب أتقى و أروع من المستغيب، و قد أدركنا رجلين من مشايخنا المشهورين، اللذين [هما] (٥) عمده البلاد، و [إليهما] (٦) رجوع من فيها من العباد بلغ بهما التحاسد و العداوه و العناد إلى أنهما معا يصليان الجمعة إمامين في موضع يسمع أذان كل منهما الآخر، و جملة من الناس يعتقدون بواحد، و آخرون بالآخر.

و بالجملة، فإن الأمر في علماء هذه الأزمان قد بلغ إلى مبلغ لا يحتاج إلى الشرح و البيان من حبهم للدنيا و حب الرئاسة و التقدم في الامور (٧)، و الحسد و الغيبة و أمثالها مما هو ظاهر مشهور و متعارف غير منكور. و السبب في ذلك كله هو الاغترار بهذه (٨) العلوم الرسميه التي حصلوها، و الغفله عن ملاحظه تلك العلوم الأصلية و الاصول الحقيقيه؛ لأنها قد صارت مهجوره في أكثر الأزمان، و غير معمول عليها في كل مكان، بل نظر الناس من عالم و غيره، إنما هو إلى تحصيل هذه العلوم الرسميه، و دقه النظر فيها، و جوده الفكر و استخراج معانيها.

١- البيت من الوافر. إحياء علوم الدين: ٦١.

٢- البيت من الرجز. إحياء علوم الدين: ٦١.

٣- غرر الحكم و درر الكلم: ١٠٥ / ٥٠٤، بحار الأنوار ٢: ٣٦ / ٤٤.

٤- نسبة في إحياء علوم الدين ١: ٦٤ إلى الخليفة الثاني.

٥- في النسختين: هم.

٦- في النسختين: إليهم.

٧- في «ح»: للأمر. بدل: في الامور.

٨- في «ح»: بهذا.

ص: ٦٦

فمن كان أطول يدا في ذلك صار هو المشار إليه و المعتمد عليه و إن كان عاريا من (١) ذلك بالكليه، و هذه البليه في الدين هي أصل كل بليه، بل ربما أدى منهم (٢) الحرص على هذه العلوم الرسميه و شدة الرغبه في تحصيلها إلى التهاون بالعبادات و الصلوات، و تأخيرها عن أوقاتها، أو الإتيان بها على غير ما هو حقها، و ترك بعض السنن المرغب فيها.

و قد أخبرني من أثق به عن بعض مشايخنا الذي رجعت إليه في وقته رئاسه البلاد، و عكف عليه جملة من فيها، بل في غيرها من العباد أنه بعد أن كان مواظبا على صلاه الليل تركها اشتغالا بالمطالعه للعلوم، محتجا بما ورد من فضل العلم على العباده، و فضل العالم على العابد، و هو (٣) مما يقضى منه العجب من مثل ذلك العلامه الذي أذعن له في وقته العجم و العرب.

و لو صح هذا له قدس سره للزم أن تكون تلك الأوامر الشرعيه بالنوافل و سائر الطاعات و صنوف العبادات، إنما توجهت للجاهل خاصه، و خطاب هذا العالم إنما هو بتحصيل العلم و تعليمه الجهال، و إلّا فهو غير مخاطب بها، و لا هي مطلوبه منه، و هل هو حينئذ إلّا كالسراج الذي يحرق نفسه ليضيء لغيره؟ و كيف غفل قدس سره عن الأخبار التي قدّمنا جملة منها الداله على وجوب إرداف العلم بالعمل، و إلّا لمضى عنه و ارتحل و بقي صاحبه في خوف و وجل؟ ما هذه إلّا خدعه شيطانيه.

و الحديث الذي نقل عنه قدس سره، الدال على تفضيل العالم على العابد، ليس إلّا باعتبار أن العالم (٤) ثمره علمه هو عمله بموجبه، و تعليمه الناس، فهو أفضل من العابد الذي ثمره عبادته إنما تعود عليه خاصه. و لو كان العالم لا يعمل بعلمه و لا

١- في «ح»: عن.

٢- ليست في «ح».

٣- في «ح»: و هما.

٤- في «ح» بعدها: يكون.

ص: ٦٧

يفيده غيره لكان كالشجره الخاليه من الثمر، و لو كان إنما هو لإفاده الغير خاصه لكان كالسراج الذي يحرق نفسه و يضيء لغيره، فإنه يسهر الليل، و يتعب في الطلب. و يتحمل المشقه و النصب لأجل الناس.

و بالجملة، ففضل العلم و فضيله العالم إنما يتحقق مع إضافه العمل و ضمه إليه لا بدونه، و حينئذ فالعالم الحقيقي و مصداق هذا العنوان الحقيقي إنما هو من أتصف بتلك العلوم الجليله التي أشرنا إليها مع ما يحتاج إليه لنفسه، أو لنفسه و غيره من هذه العلوم الرسميه المشهوره، دون من اختصّ بهذه كما توهمه من لا تأمل له و لا تحقيق، و لم ينظر في الأدله القطعيه (١) بالنظر الدقيق.

و كفاك شاهدا على صحه ما ذكرنا قوله سبحانه إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ (٢)، فمناط الخشيه العلم، و لا يخفى أن الخشيه لا- ترتب لها على هذه العلوم، لمجامعتها للفسق كما هو معلوم من علماء السوء و فساق العلماء، و إنما ترتب على تلك العلوم (٣)، كما تقدم بيانه في الخبر المتقدم.

١- في «ح»: العقليه.

٣- أقول: و مما يدخل في هذا المقام، و ينتظم في سلك هذا النظام ما ذكره المحقق رحمه الله في أوّل (المعتبر) حيث قال- و نعم ما قال:- (إن في الناس المستعبد نفسه لشهوته، المستغرق وقته في أهويته مع إثارة الاشتهاار بآثار الأبرار، و اختياره الاتّسام بسير الأخيار؛ إما لأن ذلك في جبلّته، أو لأنه وسيله إلى حطام عاجلته. فيثمر هذان الخلقان نفاقا غريزيا و حرصا على الرئاسة الدينيه طبيعيا، فإذا ظهرت لغيره فضيله عليه خشى غلبه المزاحم، و منافسه المقاوم، ثم يمنعه نفاقه من المكافحه، فيرسل القدح في ذى المناصحه، و يقول: لو قال كذا لكان أقوم، لو لم يقل كذا لكان أسلم، موهما أنه أوضح كلاما و أرجح مقاما. فإذا ظفرت بمثله، فليشغلك الاستعاذه باللّٰه من بليته عن الاشتغال بإجابهته، فإنه شر الرجال، و أضر على الامه من الدجال) (المعتبر ١: ٢١). إلى آخر كلامه قدّس سرّه منه (هامش «ح»).

ص: ٦٨

و يعضده أيضا قوله سبحانه فَلَوْ لَأَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ (١)؛ فإن المراد بالفقه في الآيه على ما ذكره جماعه من أصحابنا منهم شيخنا البهائي في كتاب (الأربعين)، و شيخنا الشهيد الثاني في كتاب (منيه المرید) (٢)، و المحقق الشّارح المازندراني (٣) إنما هو العمل بتلك العلوم التي أشرنا إليها، و هي التي يحصل بها الإنذار، و التي يترتب عليها الحذر، لا هذه العلوم الرسميّه. و مما يؤيد ما قلناه و يؤكّد ما سطرناه ما صرّح به جملة من علمائنا الأعلام في هذا المقام منهم (٤) الشهيد الثاني في كتاب (منيه المرید)، قال قدّس سرّه: (و للعالم في تقصيره في العمل بعد أخذه بظواهر الشريعة، و استعمال ما دوّنه القدماء من الصلاه و الصّيام و الدعاء و تلاوه (القرآن)، و غيرها من العبادات ضرور اخر، فإنّ الأعمال الواجبه عليه فضلا عن غير الواجبه غير منحصره فيما ذكر، بل من الخارج عن الأبواب التي رتبها الفقهاء ما هو أهمّ، و معرفته أوجب، و المطالبه [به] و المناقشه عليه أعظم، و هو تطهير النفس من الرذائل الخلفيه من الكبر و الرّياء و الحسد و الحقد و غيرها من الرذائل المهلكات، مما هو مقرّر في علوم تختصّ به، و حراسه اللسان عن الغيبه و النميمه، و كلام ذى اللسانين، و ذكر عيوب المسلمين و غيرها.

و كذا القول في سائر (٥) الجوارح فإن لها أحكاما تخصّصها، و ذنوبا مقرّره في محالّها، لا بدّ لكل أحد من تعلمها و امتثال حكمها، و هي تكليفات لا توجد في كتاب البيوع و الإجازات و غيرها من كتب الفقه، بل لا بدّ [من] (٦) الرجوع فيها إلى علماء الحقيقه العاملين و كتبهم المدوّنه في ذلك. و ما أعظم اغترار العالم باللّٰه في

١- التوبه: ١٢٢.

٢- منيه المرید: ١٥٧.

٣- شرح اصول الكافي ١: ٤٦-٤٧.

٤- في «ح» بعدها: شيخنا.

٥- ليست في «ح».

٦- في النسختين: في.

رضاه بالعلوم الرسميه و إغفاله [إصلاح] (١) نفسه و إرضاء ربّه تبارك و تعالى.

و غرور من هذا شأنه يظهر لك من حيث العلم، و من حيث العمل.

أمّا العمل فقد ذكرنا وجه الغرور فيه، و أن مثاله مثال المريض إذا تعلم نسخه الدّواء و اشتغل بتكراره و تعليمه، لا بل مثاله مثال من به عله البواسير و البرسام (٢) و هو مشرف على الهلاك يحتاج إلى تعلم الدّواء و استعماله، فاشتغل بتعلّم دواء الحيض أو الاستحاضه، و تكرر ذلك ليلاً- و نهاراً، مع علمه بأنه رجل لا- يحيض و لا يستحيض، و لكنه يقول: ربما تقع عله الحيض أو الاستحاضه لامرأه و تسألني عنه، و ذلك غايه الغرور، حيث ترك تعلم الدّواء النافع لعلته مع استعماله، و يشتغل بما ذكرناه.

كذلك هذا [المتفقه] (٣) المسكين قد تسلط عليه أتباع الشهوات، و الإخلاق إلى الأرض، و الحسد و الرياء، و الغضب و البغضاء، و العجب بالأعمال التي يظنّها من الصالحات، و لو فتش عن باطنها و جدها من المعاصي الواضحات، فلينتفت إلى قوله صلى الله عليه و آله: «أدنى الرياء شرك» (٤)، و إلى قوله صلى الله عليه و آله: «لا يدخل الجنّه من فى قلبه مثقال من الكبر» (٥)، و إلى قوله صلى الله عليه و آله: «الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب» (٦)، و إلى قوله صلى الله عليه و آله: «حبّ المال و الشرف ينبتان النفاق كما ينبت الماء البقل» (٧)، إلى غير ذلك من الأخبار المدوّنه فى أبواب هذه المهلكات.

١- من المصدر، و فى النسختين: لصلاح.

٢- البرسام- بفتح الباء و كسرهما، و يسمى الجرسام-: ورم يعرض للحجاب الذى يقع بين المعده و الكبد، أو بين القلب و الكبد. موسوعه كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم ١: ٣٢٢-٣٢٣- البرسام.

٣- من المصدر، و فى النسختين: الفقير.

٤- إحياء علوم الدين ٣: ٢٩٤.

٥- الكافي ٢: ٣١٠/٦، باب الكبر.

٦- بحار الأنوار ٧٠: ٢٥٧/٣٠، سنن أبى داود ٤: ٢٧٦/٣٠٣، ٤٩٠٣.

٧- بحار الأنوار ٧٢: ٢٠٥، إحياء علوم الدين ٣: ٢٧٨.

ص: ٧٠

و كذلك يترك استعمال الدّواء لسائر المهلكات الباطنه، و ربما يختطفه الموت قبل التوبه و التلافي، فيلقى الله و هو عليه غضبان، فترك ذلك كله و اشتغل بعلم النحو و تصريف الكلمات، و المنطق و بحث الدلالات، و فقه الحيض و الاستحاضات، و السلم و الإجازات، و اللعان و الجراحات، و الدعاوى و البيّنات، و القصاص و الديات، و لا يحتاج [إلى] (١) شىء من ذلك مدّه عمره إلّا نادراً و إن احتاج إليه غيره، فهو من فروض الكفايه، و غفل مع ذلك عن العلوم التي هى فرض عيني بإجماع المسلمين.

فغايه تلك العلوم إذا قصد بها وجه الله العظيم و ثوابه (٢) الجسيم أنها فرض كفايه، و مرتبه فرض الكفايه بعد تحصيل الفرض العيني، فلو كان غرض هذا الفقيه العالم بعلمه وجه الله تعالى لاشتغل بترتيب العلوم بالأهم فالأهم و الأنفع فالأنفع، فهو إما غافل

مغرور، و إما مرأ في دينه، مخدوع، طالب للرتاسه و الاستعلاء، و الجاه و المال، فيجب عليه التنبيه لإحدى العلتين قبل أن تقوى عليه و تهلكه.

و ليعلم مع ذلك أيضا أن مجرد تعلم هذه المسائل المدونه ليس هو الفقه عند الله تعالى، و إنما الفقه عند الله تعالى بإدراك جلاله و عظمته، و هو العلم الذي يورث الخوف و الهيبة و الخشوع، و يحمل على التقوى، و معرفه الصفات المخوفه فيجتنبها، و المحموده فيرتكبها، و يستشعر الخوف و الحزن كما تبه عليه الله تعالى في كتابه حيث يقول فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ (٣).

١- من المصدر، و في النسختين: في.

٢- في «ح» بعدها: العظيم.

٣- التوبه: ١٢٢.

ص: ٧١

و الذي يحصل به الإنذار غير هذا العلم المدون؛ فإن مقصود هذا العلم، حفظ الأموال بشروط المعاملات، و حفظ الأبدان بالأموال، و بدفع القتل و الجراحات، و المال في طريق الله آله، و البدن مركب (١). و إنما العلم المهم هو معرفه سلوك الطريق إلى الله؛ و قطع عقبات القلب التي هي الصفات المذمومه، فهي الحجاب بين العبد و بين الله تعالى، فإذا مات متلوثا بتلك الصفات كان محجوبا عن الله تعالى، و من ثم كان العلم موجبا للخشيه، بل هي منحصره في العالم - كما تبه عليه تعالى بقوله إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ (٢) - أعم من يكون فقيها أو غير فقيهه (٣) انتهى المقصود من (٤) كلامه و هو طويل.

و قال شيخنا البهائي قدس سره في كتاب (الأربعون) في شرح حديث كميل بن زياد ما لفظه: (و قد قسم عليه السلام الذين لهم أهليه تحمّل العلم إلى أربعة أقسام:

أولها: جماعه فسقه لم يريدوا بالعلم وجه الله سبحانه، بل إنما أرادوا به الرياء و السمعه، و جعلوه شبكه لاقتناص اللذات الدنيه و المشتهيات الدنيويه.

و ثانيها: قوم من أهل الصلاح، و لكن ليس لهم بصيره في الوصول إلى أغواره و الوقوف على أسراره، بل إنما يصلون إلى ظواهره، فتندح الشكوك في قلوبهم من أول شبهه تعرض لهم.

و ثالثها: جماعه لا يتوصّلون بالعلم إلى المطالب الدنيويه، و لا هم عادمون للبصيره في إحيائه بالكليه، و لكنهم اسراء في أيدي القوه البهيميه، منهمكون في ملاذ الواهيه الوهميه.

و رابعها: جماعه سلموا من تلك الصفات الذميه، و سلكوا الطريقه المستقيمه،

١- من «ح» و في «ق»: مركوب.

٢- فاطر: ٢٨.

٣- منيه المريد: ١٥٤-١٥٧.

٤- فى «ح» بعدها: نقل.

ص: ٧٢

لكنهم لم يخلصوا من صفه خسيسه اخرى، و هى حب المال و ادخاره و جمعه و إكثاره.

و بالجمله، فلا بدّ لطالب العلم الحقيقى من تقديم طهاره النفس عن رذائل الأخلاق و ذمائم الأوصاف؛ إذ (١) العلم عباده القلب و صلاته، و كما لا- تصحّ الصلاه التى هى وظيفه الجوارح الظاهره إلّا بتطهير الظاهر (٢) من الأخباث و الأحداث، كذلك لا تصحّ عباده القلب و صلاته إلّا بعد طهارته عن أخباث الأخلاق و أنجاس الأوصاف (٣) انتهى.

أقول: انظر أيدك الله تعالى إلى ما عليه العلماء من الأفراد فى هذا الخبر و إلى الفرد المختار منها، و هو ما ذكره الشيخ المذكور- توجه الله تعالى بتاج من النور- بقوله: (و بالجمله) إلى آخره. و حينئذ، فكيف لا يحتاج إلى معرفه هذا الفرد من بين هذه الأفراد و تمييزه من بينها، كما هو المقصود من سوق ذلك الخبر و المراد؟

و قال شيخنا الشهيد الثانى- طيب الله تعالى مرقده- فى الكتاب المذكور آنفا، بعد ذكر جملة من الأخلاق النفسانيه التى تجب المحافظه عليها فعلا- أو تركا ما صورته: (و الغرض من ذكرها هاهنا تنبيه العالم و المتعلم على اصولها ليتبّه لها ارتكابا و اجتنابا على الجملة. و هى و إن اشتركت بين الجميع إلّا إنها فيهما أولى، فلذلك جعلناها من وظائفهما؛ لأن العلم كما قاله بعض الأكابر: (عباده القلب و عمارته، و صلاه السر، و كما لا تصح الصلاه التى هى وظيفه الجوارح إلّا بعد تطهيرها من الأحداث و الأخباث، فكذلك لا تصحّ عباده الباطن إلّا بعد تطهيره

١- سقط فى «ح».

٢- إلّا بتطهير الظاهر، سقط فى «ح».

٣- الأربعون حديثا: ٤٢٨-٤٢٩/ شرح الحديث: ٣٦.

ص: ٧٣

من (١) خباثت الأخلاق (٢)، و نور العلم لا- يقذفه الله فى القلب المتنجس بالكدورات النفسية و الأخلاق الذميمة، كما قال الصادق عليه السلام: «ليس العلم بكثرة التعلّم، و إنما هو نور يقذفه الله فى قلب من يريد أن يهديه» (٣).

و نحوه قال ابن مسعود: (ليس العلم بكثرة الروايه، إنما العلم نور يقذفه الله فى القلب) (٤)، و بهذا يعلم أن العلم (٥) ليس مجرد استحضار المعلومات الخاصه و إن كانت هى العلم فى العرف العامى، و إنما هو النور المذكور الناشئ من ذلك العلم الموجب للبصيره و الخشيه لله تعالى كما تقدم تقريره (٦) انتهى.

وقال أيضا قدس سره في الكتاب المشار إليه بعد ذكر اشتراط الإخلاص في العلم، و نقل جملة من الأخبار في هذا المعنى ما لفظه: (فصل: هذه الدرجة- و هي درجة الإخلاص- عظيمه المقدار، كثيره الأخطار، دقيقه المعنى، صعبه المرتقى، يحتاج طالبها إلى نظر دقيق و فكر صحيح و مجاهده تامه، و كيف لا يكون كذلك و هو مدار القبول، و عليه يترتب الثواب، و به تظهر ثمره عباده العابد [و تعب العالم] (٧) وجد المجاهد؟ و لو فكر الإنسان في نفسه، و فتش (٨) حقيقه عمله لوجد الإخلاص فيه قليلا، و شوائب الفساد إليه متوجهه، و القواطع عليه متراكمه، سيما المتّصف بالعلم و طالبه فإن الباعث الأكثرى- سيما في الابتداء لباغى العلم- طلب الجاه و المال و الشهرة و انتشار الصيت، و لذه الاستيلاء، و استثاره الحمد

١- قوله: و الأخبار .. تطهيره من، سقط في «ح».

٢- إحياء علوم الدين ١: ٤٨.

٣- مشكاة الأنوار: ١٥٦٣ / ١٩٠١، علم اليقين ١: ٨، بحار الأنوار ١: ١٧ / ٢٢٥.

٤- إحياء علوم الدين ٤٩.

٥- من «ح» و المصدر.

٦- منيه المريد: ١٦٧-١٦٨.

٧- من المصدر، و في «ح»: نصب الغافل، و في «ق»: تعب الغافل.

٨- في «ح» بعدها: عن.

ص: ٧٤

و الثناء، و ربما يلبس الشيطان عليهم مع ذلك و يقول لهم: غرضكم نشر دين الله و النضال عن الشرع الذي شرعه رسول الله صلى الله عليه و آله.

و المظهر لهذه المقاصد يتبين عند ظهور أحد من الأقران أكثر علما منه و أحسن حالا بحيث يصرف الناس عنه، فليُنظر حينئذ فإن كان حاله مع الموقر له و المعتمد لفضله أحسن، و هو له أكثر احتراماً و بلقائه أشدّ استبشاراً ممّن يميل إلى غيره، مع كون ذلك الغير مستحقاً للمواالاه، فهو مغرور، و عن دينه (١) مخدوع، و هو لا يدري كيف، و ربما انتهى الأمر بأهل العلم إلى أن يتغيروا تغاير النساء، فيشق على أحدهم [أن] يختلف بعض تلامذته إلى غيره و إن كان يعلم أنه منتفع بغيره و مستفيد منه في دينه. هذا رشح الصفات المهلكة المستكنة في سر القلب التي يظن العالم النجاه منها، و هو مغرور في ذلك، و إنما ينكشف بهذه العلامات و نحوها، و لو كان الباعث له على العلم هو الدين لكان إذا ظهر غيره شريكا أو مستبداً أو معينا على التعليم لشكر الله، إذ كفاه و أعانه على هذا المهمّ بغيره و كثر أوتاد الأرض و مرشدي (٢) الخلق و معلمهم (٣) دين الله تعالى و محيي سنن المرسلين (٤).

ثم أطل في ذلك المقال إلى أن قال: (و بالجمله، فمعرفة حقيقه الإخلاص و العمل به بحر عميق يغرق فيه الجميع الشاذ النادر المستثنى [في] (٥) قوله تعالى:

إِنَّمَا عِبَادُكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ* (٦). فليكن العبد شديد التفقد و المراقبه لهذه الدقائق، و إلّا التحقق باتباع الشياطين، و هو لا يشعر (٧) انتهى.

١- فى «ح»: عن ذنبه، بدل: و عن دينه.

٢- فى «ح»: مرشد.

٣- فى «ح»: معلمهم.

٤- منيه المرید: ١٤٢-١٤٣.

٥- من المصدر، و فى النسختين: من.

٦- الحجر: ٤٠، ص: ٨٣.

٧- منيه المرید: ١٤٦.

ص: ٧٥

فانظر - أيدك الله تعالى - إلى صعوبه المقام، و خطره التام، و تدبر فى كلمات هؤلاء الأعلام، و هل كلامه عليه السلام فى الخبر المبحوث عنه إلّا على نحو هذه الكلمات من بيان ما ينبغى أن يكون عليه العالم الحقيقى من الصفات؟

و قال بعض الفضلاء: (و لا تظن أن ترك المال يكفى للحق بعلماء الآخرة، فإن الجاه أضّر من المال، و لذلك قيل (١): حدثنا باب من أبواب الدنيا، فإذا سمعت الرجل يقول: حدثنا وإنما يقول: أوسعوا لى. و قيل: فتنه الحديث أشد من فتنه الأهل و المال و الولد. و قيل: العلم كله دنيا و الآخرة منه العمل به، و العمل (٢) كله هباء إلّا الإخلاص.

قال عيسى عليه السلام: «كيف يكون من أهل العلم من [مسيره إلى آخرته] (٣) و هو مقبل على دنياه؟ و كيف يكون من أهل العلم من يطلب العلم ليخبر به لا ليعمل به؟» (٤).

و عن النبى صلى الله عليه و آله قال: «من طلب علما مما يتبغى به وجه الله تعالى ليصيب به غرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة» (٥).

و قد وصف الله عزّ و جلّ علماء السوء بأكل الدنيا بالعلم، و وصف علماء الآخرة بالخشوع و الزهد، فقال فى علماء الدنيا و إذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لبيئته للناس و لا تكتمونه فبيدوه وراء ظهورهم و اشتروا به ثمنا قليلا (٦)، و قال فى علماء الآخرة و إن من أهبل الكتاب لمن يؤمن بالله و ما أنزل إليكم و ما أنزل إليهم خاشعين له ع لآ يشترون بايات الله ثمنا قليلا أولئك لهم أجرهم عند ربهم (٧).

١- فى المصدر: و لذلك قال بشر.

٢- فى «ح» بعدها: به.

٣- من المصدر، و فى النسختين: يكون سبيله إلى الفرقه.

٤- انظر: الكافى ٢: ١٣/٣١٩، باب حب الدنيا و الحرص عليها، منيه المرید: ١٤١، بحار الأنوار ٢: ٣٨-٣٩/٦٦.

٥- منيه المرید: ١٣٤، بحار الأنوار ٢: ٥٨/٣٨، سنن أبى داود ٣: ٣٦٦٤/٣٢٣.

٦- آل عمران: ١٨٧.

و عن النبي صلى الله عليه و آله قال: «أوحى الله إلى بعض الأنبياء: قل للذين يتفقهون لغير الدين، [و يتعلمون] (١) لغير العمل، و يطلبون الدنيا بعمل الآخرة، و يلبسون للناس، قلوبهم كقلوب الذئاب، و ألسنتهم أحلى من العسل، و قلوبهم أمر من الصبر: إياى تخادعون، و بى تستهزون؟ لأفتحن لهم فتنه تذر الحليم حيران» (٢) انتهى.

و فى كتاب (مصباح الشريعة) عن الصادق عليه السلام أنه قال: «العالم حقا هو الذى تنطق عنه أعماله الصالحة و أوراده الزاكية و صدقه و تقواه، لا لسانه و تطاوله فى دعواه.

و لقد كان يطلب هذا العلم فى غير هذا الزمان من كان فيه عقل و نسك و حكمه و حياء و خشية، و إنا نرى طالبه اليوم من ليس فيه من ذلك شىء، و العالم يحتاج إلى عقل و رفق و شفقه و نصح و حلم و صبر و بذل، و المتعلم يحتاج إلى رغبة و إرادة و فراغ و نسك و خشية و حفظ و حزم» (٣) انتهى.

و قال بعض الأجلء فى وصف علماء الآخرة: (و منها أن يكون عنايته بتحصيل العلم النافع فى الآخرة المرغب فى الطاعة، مجتنباً للعلوم التى يقل نتجها و يكثر فيها الجدل و القيل و القال، [فمثال] (٤) من يعرض عن علم الأعمال، و يشتغل بالجدال، مثل رجل مريض به علل كثيرة و قد صادف طبيبا حاذقا فى وقت ضيق يخشى فواته، فاشتغل بالسؤال عن خاصية العقاقير و الأدوية و غرائب الطب و ترك مهمه الذى هو مؤاخذ به، و ذلك محض السفه. و قد روى أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه و آله فقال له: علمنى من غرائب العلم. فقال له: «ما صنعت فى رأس العلم؟». قال: و ما رأس العلم؟ قال صلى الله عليه و آله: «هل عرفت الرب؟». قال: نعم. قال:

«و ما صنعت فى حقه؟». قال: ما شاء الله. قال صلى الله عليه و آله: «هل عرفت الموت؟». قال: نعم.

١- من المصدر، و فى النسختين: و يعلمون.

٢- إحياء علوم الدين ١: ٦١-٦٢.

٣- مصباح الشريعة: ١٤-١٥.

٤- من المصدر، و فى المخطوط: فمثل.

قال: «فما أعددت له؟». قال: ما شاء الله. قال صلى الله عليه و آله: «أذهب فاحكم ما هنالك، ثم تعال نعلمك غرائب العلم» (١) انتهى.

و قال المحدث (٢) الكاشانى فى بعض رسائله: (إن من أهل الشقاء لمن يبطن شقاءه فيلبس أمره على الذين لا يعلمون. ثم إنه

ليتوغل في الخفاء لتوغله في الشقاء، فيذهب على الألباء أولى الذكاء، حتى إنهم يحسبون أنهم مهتدون لشده الشبه بين الفريقين، وكثره الشبه في النجدين، وليس النفاق بالإذعان لمكان النفاق في نوع الإنسان. وكلما كان أحد المتقابلين من الآخر أبعد كان الاشتباه أكثر وأشد؛ فإن أرباب الرئاسة الدينيّة أمرهم في الأغلب غير مبين؛ لمكان المرائين. وهذه هي المصيبة الكبرى في الدين، والفتنة العظمى لبيضة المسلمين، وهي التي أوقعت الجماهير في الحرج، وأمالتهم عن سبيل المخرج؛ إذ من الواجب اتباع الأذئاب للرأس، والرأس قد خفي في نفاق الناس؛ ولأجل ذلك تقاتل التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله) انتهى.

أقول: انظر إلى اندماج هذا الكلام على ما دل عليه ذلك الخبر من الاحتياج في تحصيل العالم الحقيقي إلى مزيد البحث والنظر، وعدم الاكتفاء بمجرد ما ظهر وإن اشتهر.

ثم أقول: ومما يؤيد ما ذكرناه ويؤكد ما سطرناه ما استفاض من الأخبار في وصف المؤمن، وما ورد في وصف الشيعه، وكفاك في ذلك حديث همام الذي رواه جملة من علمائنا الأعلام (٤).

١- التوحيد: ٢٨٤-٢٨٥ / ٥، ولم ينقله بتمامه.

٢- إحياء علوم الدين ١: ٦٥.

٣- في «ح» بعدها: المحسن.

٤- انظر: نهج البلاغه: ٤٠٩ / الخطبه: ١٩٣، الكافي ٢: ٢٢٦-٢٣٠ / ١، باب المؤمن وعلاماته، الأمالى (الصدوق): ٦٦٢ / ٦٧٠ / ١٨٩٦، بحار الأنوار ٦٤: ٣٤١-٣٤٥ / ٥١.

ص: ٧٨

و من ذلك ما رواه في (الكافي) بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المؤمن له قوه في دين، و حزم في لين، و إيمان في يقين، و حرص في فقه، و نشاط في هدى، و برّ في استقامه، و علم في حلم، و كيس في رفق، و سخاء في حقّ، و قصد في غنى، و بخل في فاقه، و عفو في قدره، و طاعه لله في نصيحه، و انتهاء في شهوه، و ورع في رغبه، و حرص في جهاد، و صلاحه في شغل، و صبر في شدّه. و في الهزاهز وقور، و في (١) المكاره صبور، و في الرّخاء شكور. و لا يغتاب، و لا يتكبر، و لا يقطع الرحم، و ليس بواهن، و لا- فظّ، و لا- غليظ، لا- يسبقه بصره، و لا- يفضحه بطنه، و لا يغلبه فرجه، و لا يحسد الناس، يعيّر و لا يسوّف (٢)، ينصر المظلوم، و يرحم المسكين. نفسه منه في عناء، و الناس منه في راحه، لا يرغب في عزّ الدنيا، و لا يجزع من ذلها. للناس همّ قد أقبلوا عليه، و له همّ قد شغله. لا- يرى في حكمه نقص، و لا في رأيه وهن، و لا في دينه ضياع. يرشد من استشاره، و يساعد من ساعده، و يكيح عن الخنا و الجهل» (٣).

و روى في الكتاب المذكور بسنده عنه عليه السلام: «شيعتنا الشاحبون (٤) الذابلون الناحلون، الذين إذا جهّم الليل استقبلوه بحزن» (٥).

و روى فيه أيضا بسنده عنه عليه السلام قال: «إيّاك و السفله، فإنما شيعه على من عف بطنه و فرجه، و اشتدّ جهاده، و عمل لخالفه، و رجا ثوابه، و خاف عقابه، فإذا رأيت أولئك فاولئك شيعه جعفر» (٦).

١- من «ح».

٢- فى «ح»: يسرف.

٣- الكافى ٢: ٢٣١/٤، باب المؤمن و علاماته و صفاته.

٤- فى «ح»: السائحون، و فى هامش «ح» ورد ما يلى: و فى بعض النسخ بالشين المعجمه، و تقديم المهمله على الموحّده. و الشحبه: تغيير اللون و الهزال، الذابل: اليباس الشفه، و الناحل: من ذهب جسمه من مرض و نحوه. (هامش «ح»).

٥- الكافى ٢: ٢٣٣/٧، باب المؤمن و علاماته و صفاته.

٦- الكافى ٢: ٢٣٣/٩، باب المؤمن و علاماته و صفاته.

ص: ٧٩

و روى فيه أيضا بسنده عنه عليه السّلام قال: «إن شيعه علىّ كانوا خمص (١) البطون، ذبل الشفاه، أهل رأفه و علم و حلم، يعرفون بالرهبانيه، فأعينوا على ما أنتم عليه بالورع و الاجتهاد» (٢).

و روى فيه أيضا بسنده عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «إنما شيعه علىّ الحلماء العلماء، الذبل الشفاه، تعرف الرهبانيه على وجوههم» (٣).

و روى فيه أيضا بسنده إلى المفضّل بن عمر عن أبى عبد الله قال: قال أبو عبد الله عليه السّلام: «إذا أردت أن تعرف أصحابى، فانظر إلى من اشتدّ ورعه، و خاف خالقه، و رجا ثوابه. فإذا رأيت هؤلاء فهؤلاء أصحابى» (٤).

إلى غير ذلك من الأخبار (٥) المتكاثره و الآثار المتضافره. و هذه الأخبار و إن كانت محموله على كل المؤمنين و الشيعه، إلّا إنه يجب بطريق الأولويه أن يكون النائب عنهم عليه السّلام و الخليفه القائم مقامهم فى جملة الأحكام من المتصفين بتلك الأوصاف الشريفه و الأخلاق المنيفه، بل المتقدّمين فيها و السابقين إليها و الفرد الأعلى فيها.

تذنيب: فى حديث عنوان البصرى

نقل شيخنا المجلسى - عطر الله مرقده- فى (بحار الأنوار) قال: (وجدت بخط شيخنا البهائى - قدس الله روحه- ما هذا لفظه: قال الشيخ شمس الدين محمد بن مكى: نقلت من خط الشيخ أحمد الفراهانى رحمه الله عن عنوان البصرى (٦) -

١- خماص البطن: كناية عن قله الأكل، و القصد: عن أكل أموال الناس. (س)، (هامش «ح»).

٢- الكافى ٢: ٢٣٣/١٠، باب المؤمن و علاماته و صفاته.

٣- الكافى ٢: ٢٣٥/٢٠، باب المؤمن و علاماته و صفاته.

٤- الكافى ٢: ٢٣٦/٢٣، باب المؤمن و علاماته و صفاته.

٥- انظر الكافى ٢: ٢٣٦ - ٢٤١/٢٤ - ٣٩، باب المؤمن و علاماته و صفاته.

٦- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: الفهرى.

و كان شيخا كبيرا قد أتى عليه أربع و تسعون سنه- قال: كنت أختلف إلى مالك ابن أنس سنين، فلما قدم جعفر الصادق عليه السلام المدينة اختلفت إليه، و أحببت أن آخذ عنه كما أخذت عن مالك، فقال لى يوما: «إئني رجل مطلوب، و مع ذلك لى أورد فى كل ساعه من آناء الليل و النهار، فلا تشغلنى عن وردى، و خذ عن مالك و اختلف إليه كما كنت تختلف إليه».

فاغتمت من ذلك و خرجت من عنده، و قلت فى نفسى: لو تفرس فى خيرا لما زجرتنى عن الاختلاف إليه و الأخذ عنه. فدخلت مسجد الرسول صلى الله عليه و آله و سلمت عليه، ثم رجعت من الغد إلى الروضه و صليت فيها ركعتين، و قلت: أسألك يا الله يا الله أن تعطف علىّ (١) قلب جعفر، و ترزقنى من علمه ما أهتدى به إلى صراطك المستقيم. و رجعت إلى دارى مغتمًا، و لم أختلف إلى مالك بن أنس لما اشرب قلبى من حبّ جعفر، فما خرجت من دارى إلّا إلى الصلاه المكتوبه، حتى عيل صبرى، فلما ضاق صدرى تنعلت و ترديت، و قصدت جعفرا. و كان بعد ما صليت العصر، فلما حضرت باب داره استأذنت عليه، فخرج خادم له فقال: ما (٢) حاجتك؟ فقلت: السلام على الشريف. فقال: هو قائم فى مصلاه.

فجلست بحذاء بابه، فما لبثت إلّا يسيرا، إذ خرج خادم، فقال: ادخل على بركه الله. فدخلت و سلمت عليه، فردّ السلام و قال: «اجلس غفر الله لك». فجلست، فأطرق مليًا، ثم رفع رأسه فقال: «أبو من؟». قلت: أبو عبد الله. قال: «ثبت الله كنيته، و وفقك يا أبا عبد الله، ما سألتك؟».

فقلت فى نفسى: لو لم يكن لى من زيارته و التسليم عليه غير هذا الدعاء لكان كثيرا. ثم رفع رأسه، فقال: «ما سألتك؟». فقلت: سألت الله أن يعطف قلبك علىّ،

١- سقط فى «ح».

٢- من «ح».

و يرزقنى من علمك و أرجو أن الله تعالى أجانبى فى الشريف ما سألته. فقال:

«يا أبا عبد الله، ليس العلم بالتعلم إنما هو نور يقع فى قلب من يريد الله تبارك و تعالى أن يهديه، فإن أردت العلم، فاطلب أولا فى نفسك حقيقه العبوديه، و اطلب العلم باستعماله، و استفهم الله يفهمك». قلت: يا شريف. فقال: «قل: يا أبا عبد الله»: قلت:

يا أبا عبد الله (١) ما حقيقه العبوديه؟ قال: «ثلاثه أشياء: أ لا يرى العبد [لنفسه فيما] (٢) خوله الله ملكا؛ لأن العبيد لا يكون لهم ملك، يرون المال مال الله يضعونه حيث أمرهم الله به، و لا يدبر العبد لنفسه تدبيرا، و جملة اشتغاله فيما أمره الله تعالى به و نهاه عنه. فإذا لم ير العبد لنفسه فيما خوله الله تعالى ملكا هان عليه الإنفاق فيما أمره الله تعالى أن ينفق فيه، فإذا فوض العبد تدبير نفسه على مدبره هان عليه مصائب الدنيا، و إذا اشتغل العبد بما أمره الله تعالى و نهاه، لا يتفرغ منهما (٣) إلى المراء و المباحاه مع

فإذا أكرم الله العبد بهذه الثلاثه هان عليه الدنيا و إبليس و الخلق، و لا يطلب الدنيا تكاثرا و تفاخرا، و لا يطلب ما عند الناس عزا و علوا، و لا يدع أيامه باطلا، فهذا أول درجه التقى، قال الله تعالى تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَ لَا فَسَادًا وَ الْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ (٤)».

قلت يا أبا عبد الله، أوصني. قال: «أوصيك بتسعه أشياء فإنها وصيتي لمريدي الطريق إلى الله تعالى، و الله أسأل أن يوفقك لاستعماله: ثلاثه منها في رياضه النفس، و ثلاثه منها في الحلم، و ثلاثه منها في العلم فاحفظها و إياك و التهاون بها».

قال عنوان: ففرغت قلبى له. فقال: «أما اللواتى فى الرياضه، فإياك أن تأكل مالا تشتهييه، فإنه يورث الحماقه و البله. و لا تأكل إلّا عند الجوع. و إذا أكلت فكل حلالا، و سم

١- قلت: يا أبا عبد الله، سقط فى «ح».

٢- من المصدر، و فى النسختين: فى نفسه لما.

٣- فى «ح»: يفرغ منها، بدل: يتفرغ منهما.

٤- القصص: ٨٣.

ص: ٨٢

الله، و اذكر حديث الرسول صلى الله عليه و آله: ما ملأ آدمى وعاء شرا من بطنه، فإن كان و لا بد فثلث لطعامه و ثلث لشرابه و ثلث لنفسه.

و أما اللواتى فى الحلم، فمن قال لك: إن قلت واحده سمعت عشرا، فقل: إن قلت عشرا لم تسمع واحده. و من شتمك فقل له: إن كنت صادقاً فيما تقول فأسأل الله أن يغفر لى، و إن كنت كاذباً فيما تقول فأسأل الله أن يغفر لك. و من وعدك بالخيانة، فعده بالنصيحه و الدعاء.

و أما اللواتى فى العلم، فاسأل العلماء ما جهلت، و إياك أن تسألهم تعنتاً و تجربه، و إياك أن تعمل برأيك شيئاً. و خذ بالاحتياط فى جميع ما تجد إليه سبيلا. و اهرب من الفتيا هربك من الأسد، و لا تجعل رقتك للناس جسراً. قم عني يا أبا عبد الله، فقد نصحت لك و لا تفسد على وردى؛ فإنى امرؤ ضنين بنفسى، و السلام على من اتبع الهدى» (١).

تلخيص

قد استفيد من الخبر المذكور بمعونه ما ذكرنا من الأخبار و كلام (٢) علمائنا الأبرار امور:

الأول (٣): أنه لا يكتفى فى الحكم بعداله الفقيه و جواز تقليده و الأخذ بفتياه و قبول أحكامه بعد اتصافه بهذه العلوم الرسميه - و إن كان فيها صاحب اليد الطولى و الدرجه العليا و المرتبه القصى - بمجرد الملكه على القول بها، أو حسن الظاهر على القول

الآخر والإسلام على القول الثالث، بل لا بدّ من معرفه أتصافه بعلوم الأخلاق النفسية من الملكات الصالحة الزكية و [اجتناب] (٤) المهلكات الرذيه.

١- بحار الأنوار ١: ٢٢٤-٢٢٦.

٢- فى «ح»: كلمات.

٣- فى «ح» أ .. و، بدل: الأول .. السادس.

٤- فى النسختين: الاجتناب من.

ص: ٨٣

الثانى: أن العلم الذى وردت بمدحه الآيات القرآنيه و الأخبار المعصوميه، و الثناء على من اتصف به إنّما هو علم الأخلاق، و هو العلم الموجب للفوز و القرب من الملك الخلاق، لا علم السلم و الإجاره و السبق و الرمايه و النكاح و الطلاق و إن كانت هذه العلوم و أمثالها فاضله شريفه و واجبه كفايه إلّا إن حصول الشرف لصاحبها إنّما يتم بانضمام ذلك العلم لها، و إلّا فهى بدونه إنّما تكون على صاحبها و بالا و بعدا من الله تعالى و نكالا.

الثالث: شده خطر هذا المقام- أعنى: مقام الحكم و الفتوى- و أنه فى الدرجه العاليه القصوى، و هو مقام لا ينال بالتمنى، و لا يحصل بالتظنى (١). فلا تغتر أيها الطالب لنفائس المطالب، و تحصيل ما هو الحق و الواجب بكثرة المتصدرين فى (٢) هذا المقام و الناصبين أنفسهم للأنام و عكوف من عكف عليهم من الجهّال الذين هم كالأنعام. و قد سمعت ما تكرّر من كلام المحقّق الشارح المازندراني فى معنى تلك الأخبار، و ما تكرّر فى كلام شيخنا الشهيد الثانى و أمثاله من علمائنا الأبرار، و ما وشّحنا به ذلك من الروايات الجاربه فى هذا المضمار.

الرابع: كثره من تلبس فى هذه الصناعه بهذا اللباس من أتباع الوسواس الخناس، حتى صار تمييز العالم الحقيقى فى قالب الخفاء و الالتباس. و مما يؤكد ذلك زياده على ما قدّمناه ما رواه فى كتاب (الاحتجاج) (٣) و هو فى (تفسير الإمام العسكرى عليه السلام)، حيث قال عليه السلام بعد ذمّ تقليد الشيعة لفسقه علمائهم، و أنهم مثل اليهود فى تقليدهم لعلمائهم ما صورته: «فإما من كان من الفقهاء صائنا نفسه، حافظا لدينه، مخالفا على هواه مطيعا لمولاه، فللعوام أن يقلدوه. و ذلك لا يكون إلّا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم؛ فإن من ركب من القبائح و الفواحش مركب فسقه

١- كذا فى النسختين.

٢- سقط فى «ح».

٣- الاحتجاج ٢: ٥١١-٥١٢/٣٣٧.

ص: ٨٤

[فقهاء] العامه، فلا تقبلوا منهم عنا شيئا و لا كرامه، و إنّما كثر التخليط فيما يتحمّل عنا أهل البيت لذلك؛ لأنّ الفسقه يتحمّلون

عنا فيحرفونه بأسره لجهلهم، و يضعون الأشياء على غير وجهها لقله معرفتهم» (١) الحديث.

الخامس: أن التمييز يحتاج إلى نظر دقيق و فكر جيّد عميق، كما دلّ عليه الخبر، و إليه يشير كلام المحدث المحسن الكاشاني المتقدّم نقله (٢)، هذا فيما تقدّم من الزمان المملوء بالعلماء و الفضلاء و الأعيان، و أما مثل أوقاتنا الآن فالأمر أظهر من أن يحتاج إلى تمييز (٣) و بيان، حيث إن الناس لضعف اليقين و الإيمان و الحرص على تحصيل المطالب الدنيويّه كائنا ما كان لا يبالون عنّ يأخذون و على من يعتمدون، و من أمثالهم القبيحه: (قلد عالما و اخرج سالما) و إن عرفوا من علمائهم الّذين يقلدونهم العمل بخلاف الدين، و الخروج عن حدود شريعته سيّد المرسلين.

و من أجل ذلك رفع أكثر علمائهم الحجاب، و [كشفوا] (٤) النقاب و رضوا لأنفسهم بما رضىه (٥) الجهّال، و قنعوا به منهم من الفعال و المقال، و أكثر ذلك وقوعا في بلدان العجم التي قد آلت به إلى الاضمحلال و العدم من إرجاع الامور الشرعيه و الأحكام الإلهيه إلى كل من نصبه لهم حكام الجور بعنوان القاضى، و شيخ الإسلام المبنيه أحكامهم على الرشاش، زياده على ما هم عليه من الجهل بين جملة الأنام.

و هؤلاء من جملة من أشار إليهم الإمام العسكري عليه السّلام و شبّههم بمقلده اليهود، حيث قال عليه السّلام بعد ذكر مقلده اليهود: «و كذلك عوام أمتنا إذا عرفوا من فقهاءهم الفسق

١- التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السّلام: ٣٠٠ / ١٤٣.

٢- انظر الدرر ٢: ٧٧.

٣- في «ح»: تميّز.

٤- في النسختين: كشف.

٥- في «ح»: بارضىه.

ص: ٨٥

الظاهر و العصبية الشديده، و التكالب على حطام الدنيا و حرامها، و إهلاك من يتعصّبون عليه و إن كان لإصلاح أمره مستحقا، و بالترفق بالبر و الإحسان على من تعصبوا له و إن كان للإذلال و الإهانه مستحقا، فمن قلد من عوامنا مثل هؤلاء الفقهاء، فهو مثل اليهود الذين ذمّهم الله تعالى بالتقليد لفسقه علمائهم» (١) الحديث.

السادس: تعدد الأفراد لتعدّد المواد؛ فمنهم من ليس له من العلم إلا- اسمه، و إنما هو متكلف جاهل و إن تسربل بالخضوع و أظهر التذلل و الخشوع، و منهم العالم الخالى من التقوى، و منهم من هو عالم محافظ على الورع من المعايب التي توجب النزول عن أعين الخلق دون ما يوجب النزول من عين الحق، و منهم من هو محافظ على الورع عن الجميع غير أنه محبّ للرئاسات الدنيويه و تصدر على غيره من البريه يتوهم أن هذا أمر جائز له شرعا لما هو عليه من العلم، و أن في ذلك إعزازا للعلم و رفعه (٢) لشأنه. و هذا هو البلاء العام الذى لا يكاد ينجو منه إلّا من أيده الله منه بالاعتصام و قليل ما هم في الأنام.

و مما یرسخ (٣) فساد هذا الوهم و یبین أنه من أقیح الأوهام ما رواه ثقه الإسلام (٤) و غیره (٥) من الأعلام عن محمد بن سنان رفعه قال: قال عیسی بن مریم: «یا معشر الحواریین، لی إلیکم حاجه فاقضوها»، قالوا: قضیت حاجتک یا روح اللہ. فقام، [فغسل] (٦) أقدامهم، فقالوا: کنا نحن (٧) أحقّ بهذا یا روح اللہ.

فقال: «إنّ أحق الناس بالخدمه العالم، إنما تواضعت لکم لكيما تتواضعوا [بعدي] فی الناس كتواضعی لکم».

١- التفسیر المنسوب إلى الإمام العسکری: ٣٠٠/١٤٣، الاحتجاج ٢: ٥١١/٣٣٧.

٢- فی «ح»: رفقہ.

٣- فی «ح»: یوضح.

٤- الکافی ١: ٣٧/٦، باب صفه العلماء.

٥- منیه المرید: ١٨٣.

٦- من المصدر، و فی النسخین: فقبل.

٧- من «ح» و المصدر.

ص: ٨٦

قال عیسی علیه السلام: «بالتواضع تعمر (١) الحکمه لا بالتکبر، و كذلك فی السهل ینبت الزرع لا فی الجبل».

و منهم من هو کامل فی التقوی و الورع، و لکنه قاصر فی العلوم و استنباط الأحکام، و یظنّ أن ما یؤدّی إلیه فهمه کاف فی صحه دخوله فی هذا المقام و قیامه به حقّ القیام، و إلیه یشیر کلام شیخنا البهائی فی القسم الثانی من شرح حدیث کمیل کما قدمنا نقله (٢)، و یشیر إلیه هذا الخبر بقوله: «فرویدا لا یغرنکم حتی تنظروا ما عقله فما أكثر من ترک ذلك أجمع، ثم لا یرجع إلی عقل متین فیکون ما یفسده بجهله أكثر مما یصلحه بفعله».

إلی غیر ذلك من الأفراد (٣) التي لا یکاد یحصیها قلم التعداد، و الفرد المطلوب من بینها و المراد أقل قليل، و هی صفه لكل شریف و جلیل. و هذا فی الأعصار المتقدمه، و أما الآن فربما لا یکاد یوجد إلّا أن یکون فی أعیان مبهمه.

و مما یعضد ما قلناه ما ذکره شیخنا الشهيد الثانی فی کتابه المتقدم ذکره بعد ذکر الأمر ببذل الوسع فی تکمیل النفس ما صورته: (فإن العالم الصالح فی هذا الزمان بمنزله نبی من أنبیاء بنی إسرائيل، بل هم فی هذا الزمان أعظم؛ لأن أنبیاء بنی إسرائيل کان یجتمع منهم فی العصر الواحد ألوف، و الآن لا یوجد من العلماء إلّا الواحد بعد الواحد) (٤) انتهى.

فإذا کان هذه حال العلماء فی زمانه قدّس سرّه، فمنه یعلم حال علماء هذا الزمان بالمقایسه.

و بالجمله، فالظن اللیبب و الموفق المصیب إذا دقق النظر فی هذا المقام، و جدّه

١- فی «ح»: تعم.

٢- انظر الدرر ٢: ٧١-٧٢.

٣- من «ح»، و في «ق»: الأخبار. و هو إشاره إلى أفراد العلماء الذين شرع بذكرهم في أول الأمر السادس.

٤- منيه المريد: ١٨٢.

ص: ٨٧

من أعظم من مزالّ الأقدام و مداحض الأفهام، و قلّ من وفق للنهوض به و القيام حق القيام، و لا سيما في مثل هذه الأيام التي قد اندرست فيها معالم الإسلام، و طمست رسوم الدّين المبين و عفت آثاره بين الأنام بتلبّس المفسدين بلباس العلماء الأعلام، و تصدّروهم للنقض و الإبرام في كلّ حلال و حرام. قال شيخنا الشهيد الثاني قدّس سرّه في كتاب (منيه المريد) بعد ذكر النهي عن المراء و الجدال، و نقل ما ورد في ذمه من الأخبار و ذكر معائبه و قبائحه ما لفظه: (و من خالط متفقهه هذا الزمان و المتسمّين بالعلم، غلب على طبعه المراء و الجدال، و عسر عليه الصمت إذا ألقى إليه قرناء السوء. أن ذلك هو الفضل، ففر منهم فرارك من الأسد) (١) انتهى.

فإذا كان هذا و أمثاله في متفقهه تلك الأزمان، فبالأحرى وقوع أضعافه و أضعاف أضعافه الآن؛ لما علم من تنزل الزمان و تسافله في جميع المراتب التي لا- يحيط بها (٢) قلم البيان، نسأل الله تعالى تعجيل الفرج و إزاله هذه الرّيح بظهور صاحب الزمان و العصر، أمده الله تعالى بالتأييد و النصر.

و لرب ناظر فيما ذكرناه في هذه الدرّه بعينه العوراء ممن عاداته في جميع أحواله التّدليس و التّلبيس و الجدال و المراء، يحمله طبعه المهيب، و طرفه المريض على المقابلة لما ذكرناه بالاستبعاد و اللدد و العناد. و السبب في ذلك إنما هو ضيق المسلك عليه و الطريق، و حرمانه من التوفيق بالشرب بذلك المشرب الرّحيق، و تسهيل الأمر على نفسه في التصدّر لذلك المقام و الرئاسة على العوام.

و لا أظنك بعد التأمّل فيما شرحناه، و النظر فيما أوضحناه تستريب في بعد ما ذكره شيخنا قدّس سرّه في ذيل الخبر من التّأويل، و أنه لا اعتماد عليه و لا تعويل. و ما

١- منيه المريد: ١٧٣.

٢- في «ح»: يحيطها، بدل: يحيط بها.

ص: ٨٨

ذكره من القرائن التي اعتمدها للحمل على الإمام عليه السّلام، فإن مثلها و أمثالها ورد في حق المؤمن الصالح و المجاهد المناصح، و كفاك (١) الحديث القدسي و قوله سبحانه: «إن العبد ليتقرب إلّيّ بالنوافل» (٢) إلى آخر الحديث.

و أبعد من ذلك قوله: (إن غرضه الرّدّ على الزيديه و من حذا حذوهم)، و أين الزيديه في أيام علي بن الحسين عليهما السّلام؟ و غاية استبعاده قدّس سرّه: أن تلك الصفات لا تحصل (٣) إلّا في الأولياء الكمل.

و لا ريب أن هذا مؤيد لما اخترناه على الوجه الأكمل؛ فإن النائب عنهم عليهم السّلام و الخليفه الجالس في مجلسهم و مقامهم، يجب البتّه (٤) أن يكون من الأولياء، الكمل، بل الفرد الأعلى في ذلك و الأكمل؛ لما هو معلوم عرفا و شرعا من المناسبه التامه، و المشابهه الواقعه بين النائب و المنوب عنه، فلا ينوب عنهم إلا الأكمل من أوليائهم. و قد عرفت بما ذا يحصل ذلك الكمال في الأقوال و الأفعال، و الله الهادي لمن يشاء.

١- في «ح»: الناصح و كذاك، بدل: المناصح و كفاك.

٢- الكافي ٢: ٣٥٢/٧، ٨، باب من آذى المسلمين و احتقرهم.

٣- لا تحصل، من «ح».

٤- ليست في «ح».

ص: ٨٩

٢٢ دره نجفيه في صحه طلاق الحائل المراجعه قبل الدخول بها

من مسائل بعض الأحناء الأجلّاء و قد طلب فيها تحقيق الحال على وجه يحيط بأطراف المقال و يندفع به الإشكال، و هي ما لو طلق الرجل امرأته و هي حائل ثم راجعها و لم يجمعها بعد المراجعه، فهل يصح طلاقه لها ثانيا بمجرد تلك المراجعه؛ سواء كان ذلك الطلاق الثاني في الطهر الأول أم في طهر آخر (١)؟

فكتبت له في الجواب مستعينا بمن به الهدايه للصواب في كل باب أنه لا خلاف بين الأصحاب فيما أعلم في أنه لو طلق الرجل امرأته الحائل، ثم راجعها و جامعها، ثم طلقها في طهر آخر، فإن الطلاق الثاني يكون صحيحا، أما في الصورة المذكوره في السؤال فالمشهور فيها، بل كاد يكون إجماعا، هو صحه الطلاق. و نقل عن ابن أبي عقيل رحمه الله العدم، و هذه عبارته على ما نقله عنه جمع من أصحابنا- رضوان الله عليهم- قال رحمه الله تعالى: (لو طلقها من غير جماع بتدليس (٢) موقعه بعد الرجعه لم يجز ذلك، لأنه طلقها من غير أن ينقضى الطهر الأول، و لا ينقضى الطهر الأول إلا بتدليس (٣) المواقع بعد المراجعه، و إذا جاز

١- في «ح» بعدها: أم لا.

٢- في «ح»: بتدليس.

٣- في «ح»: بتدليس.

ص: ٩٠

أن يطلق التطليقه الثانيه بلا طهر جاز أن يطلق كل تطليقه بلا طهر، و لو جاز ذلك لما وضع الله الطهر (١) (٢) انتهى.

و اعترضه شيخنا الشهيد الثاني في ذلك، فقال بعد نقل عبارته ما صورته:

(و إنما ذكرنا عبارته لاشتمالها على الاستدلال على حكمه، و به يظهر ضعف قوله مع شدوده؛ فإننا لا نسلم أن الطهر لا ينقضى

بدون المواقعه؛ للقطع بأن تخلل الحيض بين الطهرين يوجب انقضاء الطهر السابق؛ سواء وقع فيه أم لا. ثم لا نسلم اشتراط انقضاء الطهر في صحه الطلاق مطلقا، وإنما الشرط انقضاء الطهر الذى واقعها فيه، و هو منتف هنا؛ لأن الطلاق الأول وقع بعده في طهر آخر لأنه الفرض فلا يشترط أمر آخر (٣) انتهى.

١- يؤيد ما قلناه، و يثبت ما سطرناه في دفع كلامه قدس سره قول الإمام العسكرى عليه السلام في تفسير قوله سبحانه مَمَّنْ تَرْضُونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ «البقره: ٢٨٢»، قال عليه السلام «يعنى: مَمَّنْ يرضون دينه و أمانته و صلاحه و عفته، و تيقظه فيما يشهد به و تحصيله و تمييزه؛ فما كل صالح مميّز و لا محض، و لا كل محض مميّز صالح. و إن من عباد الله لمن هو أهل لصلاحه و عفته لو شهد لم تقبل شهادته لقله تمييزه، فإذا كان صالحا عفيفا مميّزا محضيا لا مجانبيا للمعصيه و المراء و الميل و التحامل، فذلك الرجل الفاضل، فبه فتمسيكوا و بهداه فافتدوا، و إن انقطع عنكم المطر فاستمطروا به و إن امتنع [عليكم النبات] «من المصدر، و فى المخطوط: نبات.» فاستخرجوا به النبات، و إن تعدر عليكم الرزق فاستدروا به الرزق؛ فإن ذلك مَمَّنْ لا يخيب طلبه و لا ترد مسألته» «التفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى عليه السلام: ٦٧٢/٣٧٥». انتهى. و هذا [..] «كلمه غير مقروءه.» مما تقدم فى آخر الحديث المذكور مع أن كلامه إنما هو فى حق الشاهد و بيان عدالته و كيفية عداله الفقيه الجامع لشرائط الفتوى. منه رحمه الله عليه. (هامش «ح»).

٢- عنه فى مختلف الشيعة ٧: ٣٧٢-٣٧٣/المسأله: ٢٣، مسالك الأفهام ٩: ١٣٧.

٣- مسالك الأفهام ٩: ١٣٧-١٣٨.

ص: ٩١

أقول: و تحقيق المقام على وجه لا- يعتريه نقض و لا- إبرام يتوقف على نقل ما ورد من الأخبار فى هذا المجال ليُضح بذلك حقيقه الحال و يندفع به الإشكال، فنقول: من الأخبار الداله على ما هو المشهور موثقه إسحاق بن عمار عن أبى الحسن عليه السلام قال: قلت له: رجل طلق امرأته ثم راجعها بشهود، ثم طلقها، ثم بدا له فراجعها بشهود، ثم طلقها [فراجعها] بشهود، تبين منه؟ قال: «نعم».

قلت: كل ذلك فى طهر واحد. قال: «تبين منه (١)» (٢).

و هى صريحه فى أن مجرد الرجعه كان فى صحه الطلاق ثانيا و إن كان فى طهر الطلاق الأول.

و صحيحه عبد الحميد بن عواض و محمد بن مسلم قالا: سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته و أشهد على الرجعه و لم يجامع، ثم طلق فى طهر آخر على السنه، أثبتت التطبيقه الثانيه من غير جماع؟ قال: «نعم إذا هو أشهد على الرجعه و لم يجامع كانت التطبيقه ثانيه» (٣). و هى صريحه أيضا فى المدعى، إلا إن الطلاق الثانى هنا ليس فى طهر الطلاق الأول.

و صحيحه البزنطى قال: سألت الرضا عليه السلام عن رجل طلق امرأته بشاهدين، ثم راجعها، و لم يجامعها بعد الرجعه حتى طهرت من حيضها، ثم طلقها على طهر شاهدين، أتعق عليها التطبيقه الثانيه، و قد راجعها و لم يجامعها؟ قال: «نعم» (٤).

١- من «ح» و المصدر.

٢- تهذيب الأحكام ٨: ٣١٧/٩٢، الاستبصار ٣: ٢٨٢/١٠٠٠، وسائل الشيعة ٢٢: ١٤٤، أبواب أقسام الطلاق، ب ١٩، ح ٥.

٣- تهذيب الأحكام ٨: ١٣٩/٤٥، الاستبصار ٣: ٢٨١/٩٩٧، وسائل الشيعة ٢٢: ١٤٣-١٤٤، أبواب أقسام الطلاق، ب ١٩، ح ١.

٤- تهذيب الأحكام ٨: ١٤٠/٤٥، الاستبصار ٣: ٢٨١/٩٩٨، وسائل الشيعة ٢٢: ١٤٣-١٤٤، أبواب أقسام الطلاق، ب ١٩، ح ٢.

ص: ٩٢

و حسنه أبي علي بن راشد قال: سألته مشافهه عن رجل طلق امرأته بشاهدين على طهر، ثم سافر و أشهد على رجعتها، فلما قدم طلقها من غير جماع، أيجوز ذلك له؟ قال: «نعم قد جاز طلاقها» (١).

و هما صريحتان في المدعى.

و استدللّ جملة من الأصحاب (٢) على ذلك أيضا بما ورد من الأخبار دالّا على تحقق الرجعه مع عدم الجماع، كصحيحه عبد الحميد الطائي عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: الرجعه بغير جماع تكون رجعه؟ قال: «نعم» (٣).

و ظني أن هذا الاستدلال لا محل له، فإنه لا يفهم من كلام ابن أبي عقيل منع حصول الرجعه إلا بالجماع معها، بل ظاهر عبارته أن مراده إنما هو كون الجماع شرطاً في صحه الطلاق الواقع بعد الرجعه، فالرجعه تقع و إن لم يكن ثمه جماع، و لكن لو طلقها و الحال كذلك لم يحسب به إلّا التطبيقه الاولى دون هذه.

و يدل على ما ذهب إليه ابن أبي عقيل صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال:

قال أبو عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته أنه أن يراجع؟ قال: «لا يطلقن التطلقه الاخرى حتى يمسه» (٤).

و رواه المعلى (٥) بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته

١- تهذيب الأحكام ٨: ٤٥-٤٦/١٤١، الاستبصار ٣: ٢٨١-٢٨٢/٩٩٩، وسائل الشيعة ٢٢: ١٤٤، أبواب أقسام الطلاق، ب ١٩، ح ٤.

٢- انظر مسالك الأفهام ٩: ١٤٣-١٤٤.

٣- تهذيب الأحكام ٨: ٤٤-٤٥/١٣٧، الاستبصار ٣: ٢٨٠-٢٨١/٩٩٥، وسائل الشيعة ٢٢: ١٤٢-١٤٣، أبواب أقسام الطلاق، ب ١٨، ح ١.

٤- الكافي ٦: ٧٣-٧٤/٢، باب أن المراجعة لا تكون إلّا بالموافقه، تهذيب الأحكام ٨: ١٣٤/٤٤، الاستبصار ٣: ٢٨٠/٩٩٣، وسائل الشيعة ٢٢: ١٤١، أبواب أقسام الطلاق، ب ١٧، ح ٢.

٥- في «ح»: معلى.

ص: ٩٣

تطليقه، ثم يطلقها الثانيه قبل أن يراجع، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «لا يقع الطلاق الثاني حتى يراجع و يجمع» (١).

و موثقه إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: سألته عن رجل يطلق امراته في طهر من غير جماع، ثم يراجعها من يومه ذلك، ثم يطلقها أتبين منه بثلاث طلقات في طهر واحد؟ فقال: «خالف السنه». قلت: فليس ينبغي له إذا هو راجعها أن يطلقها إلّا في طهر آخر؟ قال: «نعم». قلت: حتى يجمع؟ قال:

«نعم» (٢).

و هذه الروايات الثلاث صريحه فيما ذهب إليه ابن أبي عقيل من عدم صحه الطلاق بعد المراجعة، إلا مع الجماع، سواء طلقها في الطهر الأول أو الثاني، مع أنه لم ينقلها الأصحاب - رضوان الله عليهم - له في كتب الاستدلال، بل إنما استدللّ له في (المختلف) (٣). و تبعه على ذلك جملة المتأخرين (٤) عنه بروايه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المراجعة هي الجماع و إلا فإنما هي واحده» (٥) و في هذا الاستدلال ما عرفت.

و الظاهر أنهم فهموا من منع ابن أبي عقيل من الطلاق ثانيا بعد المراجعة بدون جماع أن الوجه فيه عدم حصول الرجعه بالكلية، فيصير الطلاق لاغيا. و أنت خبير بأنه لا دلالة في كلامه على ذلك إذا قضى ما يدل عليه عدم صحه ذلك

١- تهذيب الأحكام ٨: ١٤٣ / ٤٦، الاستبصار ٣: ٢٨٤ / ١٠٠٤، وسائل الشيعة ٢٢: ١٤٢، أبواب أقسام الطلاق، ب ١٧، ح ٥.

٢- الكافي ٦: ٧٤ / ٤، باب أن المراجعة لا تكون إلّا بالمواقعه، و وسائل الشيعة ٢٢: ١٤١، أبواب أقسام الطلاق و أحكامه، ب ١٧، ح ٣.

٣- مختلف الشيعة ٧: ٣٧٣ / المسأله: ٢٣.

٤- انظر مسالك الأفهام ٩: ١٣٨.

٥- الكافي ٦: ٧٣ / ١، باب أن المراجعة لا تكون إلّا بالمواقعه، و وسائل الشيعة ٢٢: ١٤٠ - ١٤١، أبواب أقسام الطلاق و أحكامه، ب ١٧، ح ١.

ص: ٩٤

الطلاق الأخير خاصه، و أمّا أن العله فيه عدم حصول الرجعه، فلا دلالة فيه عليه.

أقول: و يدلّ على هذا القول أيضا صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال:

«كل طلاق لا يكون على السنه، أو على العده فليس بشيء».

ثم فسر عليه السلام طلاق السنه بأن يطلقها في طهر لم يقربها فيه، ثم يدعها حتى تمضي لها ثلاثه قروء، و قد بانت منه.

و فسر طلاق العده بأن يطلقها في طهر لم يقربها فيه، ثم يراجعها و يواقعها، ثم يعتزلها حتى تحيض و تطهر، ثم يطلقها، ثم يراجعها و يواقعها، ثم يعتزلها حتى تحيض و تطهر، ثم يطلقها الثالثه، و قد بانت منه (١).

وجه الاستدلال بها أنه من الظاهر أن الطلاق بعد المراجعة بدون مواقعه غير داخل في شيء من ذينك (٢) الفردين، فيثبت بموجب الخبر أنه ليس بشيء.

و أجاب السيد السند قدس سره في (شرح النافع) عن هذه الرواية ب (أن قوله: «ليس بشيء» يعني ليس بشيء يعتد به في الأدلة كما في هذين النوعين) (٣)، وفيه من البعد ما (٤) لا يخفى.

و يدلّ عليه أيضا صحيحه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن طلاق السنّه، [قال: «طلاق السنّه» إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته]— إلى أن قال عليه السلام—:

«و أما طلاق الرجعه، فإن يدعها حتى تحيض و تطهر، ثم يطلق بشهاده شاهدين (٥)، ثم يراجعها و يواقعها، ثم ينتظر بها الطهر فإذا حاضت و طهرت أشهد شاهدين على تطليقه

١- الكافي ٦: ٢٦٥ / ٢ باب تفسير طلاق السنه و العده و ما يوجب الطلاق، تهذيب الأحكام ٨: ٨٣ / ٢٦، وسائل الشيعه ٢٢: ١٠٣، أبواب أقسام الطلاق و أحكامه، ب ١، ح ١، وفيه صدر الحديث، و ٢٢: ١٠٨ - ١٠٩، أبواب أقسام الطلاق و أحكامه، ب ٢، ح ١.

٢- من «ح» و في «ق»: ذلك.

٣- نهايه المرام ٢: ٥٨.

٤- في «ح» بما.

٥- في «ح» بعدها: على تطليقه اخرى.

ص: ٩٥

اخرى، ثم يراجعها و يواقعها ثم ينتظر بها الطهر فإذا حاضت و طهرت أشهد شاهدين على التطليقه الثالثه، ثم لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره. و عليها أن تعتدّ ثلاثه قروء من يوم طلقها التطليقه الثالثه.

فإن طلقها واحده على طهر بشهود، ثم انتظر بها حتى تحيض و تطهر، ثم طلقها قبل أن يراجعها لم يكن طلاقه الثاني طلاقا، لأنه طلق طالقاً؛ لأنه إذا كانت المرأة مطلقه من زوجها كانت خارجة عن ملكه حتى يراجعها، فإذا راجعها صارت في ملكه ما لم يطلق التطليقه الثالثه، فإذا طلقها التطليقه الثالثه فقد خرج ملك الرجعه من يده، فإن طلقها على طهر بشهود ثم راجعها و انتظر بها الطهر من غير مواقعه فحاضت و طهرت، ثم طلقها قبل أن يدنسها بمواقعه بعد الرجعه لم يكن طلاقه لها طلاقا، لأنه طلقها التطليقه الثانيه في طهر الأولي، و لا- ينقضى الطهر إلّا بمواقعه بعد الرجعه. و كذلك لا تكون التطليقه الثالثه إلّا بمراجعته و مواقعه بعد المراجعته، ثم حيض و طهر بعد الحيض ثم طلاق بشهود، حتى يكون لكل تطليقه طهر من تدنيس المواقعه بشهود» (١).

أقول: و يقرب بالبال العليل و الفكر الكليل أن هذا الخبر هو معتمد ابن أبي عقيل فيما ذهب إليه و إن دلت أيضا تلك الأخبار عليه، حيث إن الفاظ عبارته منه، بل كلامه في التحقيق نقل للخبر المذكور بالمعنى في بعض، و باللفظ في بعض آخر.

و حاصل معنى الخبر المذكور: أنه لو طلق ثم راجع من غير مواقعه، ثم طلقها في طهر آخر لم يكن ذلك طلاقاً؛ لأنه وقع في طهر الطلقه الاولى. وقوله: «و لا

١- الكافي ٦: ٤٦٦/٤ باب تفسير طلاق السنه و العده و ما يوجب الطلاق، تهذيب الأحكام ٨: ٢٧- ٢٨/٨٤، وسائل الشيعه ٢٢: ١٠٤-١٠٥، أبواب أقسام الطلاق و أحكامه، ب ١، ح ٣، و ٢٢: ١٠٩-١١٠، أبواب أقسام الطلاق و أحكامه، ب ٢، ح ٢.

ص: ٩٦

ينقضى الطهر»- إلى آخره- في مقام التعليل لذلك، بمعنى أن الطهر الآخر (١) الذى تصير به الطلقه الواقعه فيه ثانيه و تكون صحيحه هو ما وقع بعد الرجعه المشتمله على مواقعه، ثم الحيض بعدها و الطهر منه.

ثم ذكر عليه السلام: «أنه لا- تكون التطليقه الثالثه» و لا- تصح «إلا- بمراجعته» قبلها «و مواقعه» إلى آخره، فالطهر المعتبر (٢) فى كلامه هو الطهر من تدنيس المواقعه، و هو خلاف ما هو الشائع على ألسنه الأصحاب و المعروف بينهم فى هذا الباب من كون الطهر: عباره عن النقاء بعد الحيض على الوجوه المقرره هناك.

و لهذا اعترض شيخنا الشهيد الثانى فيما تقدم من كلامه على عباره ابن أبى عقيل التى هى مأخوذ من هذه الروايه كما ذكرناه و لم يدر قدس سرّه أن كلام ابن أبى عقيل إنما هو مأخوذ من هذا الخبر، و أنّ الإشكال الذى فى عبارته إنما نشأ من هنا، و إن الطهر المراد فى كلام ابن أبى عقيل كما فى هذا الخبر، ليس هو المعنى المعروف بينهم.

و حينئذ يتم ما ذكره ابن أبى عقيل فى عبارته من قوله: (و إذا جاز أن يطلق التطليقه الثانيه) إلى آخره، و يندفع عنه ما أورده عليه شيخنا الشهيد الثانى أيضا هنا؛ لأنه إذا فسّر الطهر فى عبارته بالمعنى المذكور فى الخبر، و هو ما يكون خاليا عن المواقعه، فلو طلق بعد مراجعات عديده من غير مواقعه فى شىء منها، أو طلق بعد كل مراجعه و إن كان الطلاق بعد النقاء من الحيض، فإنها تكون كلها فى طهر واحد، و لو اعتبرت هذه الطلقات و صحّت، لم تكن لاعتبار الشارع الطهر وصفه له مزيد فائده.

و لا أراك ترتاب بعد التأمل فى مضمون الخبر فى صحه ما ذكرناه من كون

١- ليست فى «ح».

٢- فى «ح» المعين.

ص: ٩٧

عباره ابن أبى عقيل مأخوذه من هذا الخبر و ملخصه منه، و بعد معلوميه ذلك أيضا تظهر (١) صحه وجه ما قدّمنا ذكره من أن ابن أبى عقيل لم يذهب إلى اشتراط المواقعه فى صحه الرجعه كما توهموه، حسب ما ينادى به هذا الخبر الذى منه أخذت عبارته، فإنه عليه السلام صرح بأنه لو طلق قبل المراجعته «لم يكن طلاقه الثانى طلاقاً؛ لأنه طلق طالقا»، و علله بأن المطلقه تخرج من ملك الزوج و لا تدخل فى ملكه بالرجعه.

ثم صرح عليه السّلام أنه إذا طلقها ثم راجعها من غير مواقعه ثم طلقها (٢)، لم يكن طلاقه ذلك طلاقاً، وعلله من حيث وقوع الطلاق في طهر الطلقة الأولى مع أن شرط صحة الطلاق المتعدد تعدد الأطهار.

وحيث، فلو كانت الرجعة التي حصلت منه بعد الطلاق من غير جماع غير صحيحه كما يدعونه، و أن المرأة باقية على مقتضى الطلاق الأول، لعلل به بما (٣) علل به سابقه من كونه طلق طالقاً، فإنه أوضح في التعليل و أظهر كما لا يخفى.

و بالجمله فالظاهر أن ما أدعوه من ذلك مجرد توهم نشأ من حكم ابن أبي عقيل ببطلان الطلاق الأخير، و لا وجه له ظاهراً عندهم إلا ذلك، حيث إن هذا الوجه الذي علل به الإبطال كما (٤) في الرواية غريب على قواعدهم، بل لم يقفوا على هذه الرواية بالكلية و لم يتعرضوا لها في الكتب الاستدلالية.

و أما قوله عليه السّلام في روايه أبي بصير السابقة: «المراجعة هي الجماع» فالظاهر أن المعنى فيها أن المراجعة الموجهة لصحة الطلاق بعدها هي ما اشتملت على الجماع كما يدل عليه قوله عليه السّلام، و إلّا فهي واحدة كما لا يخفى. إذا عرفت ذلك،

١- سقط في «ح».

٢- ثم طلقها، من «ح».

٣- في «ح» بعدها: لعله عليه السّلام.

٤- ليست في «ح».

ص: ٩٨

فالكلام في الجمع بين هذا الأخبار لا يخلو عن أحد وجوه:

الأول: ما ذكره الشيخ قدس سرّه في كتابي الأخبار من حمل (١) الأخبار الواردة بالنهي عن تكرار الطلاق بعد الرجعة بدون وطء، و أن ذلك الطلاق لا يقع - على كون ذلك الطلاق للعدة؛ لأنه كما تقرر مشروط بالرجعة و الوطاء بعدها (٢)، و حمل أخبار الجواز على طلاق السنّه بالمعنى الأعم (٣). و نسبة المحقق في هذا الجمع إلى التحكم (٤).

قال في (المسالكة)، و وجهه: (أن كلا من الأخبار ورد في الرجل يطلق على الوجه المذكور، و يجب الإمام عليه السّلام بالجواز أو النهي من غير استفعال؛ فيفيد العموم من الطرفين، و لأن شرط الطلاق العدى الوطاء بعده و بعد الرجعة منه في العدة، و هاهنا شرط في جواز الطلاق ثانياً سبق الوطاء، و سبقه ليس بشرط في طلاق العدة، و إنما الشرط تأخره، فيلزم الشيخ أخذ غير الشرط مكانه).

ثم قال قدس سرّه: (و للشيخ أن يجب بأنّ الباعث على الجمع التعارض، فلا يضره عمومها من الطرفين على تقدير تسليمه؛ لأن تخصيص العام لأجل الجمع جائز [و] (٥) خير من اطراح أحد الجانبين، و الوطاء الذي جعل معتبراً في الطلاق ثانياً يجعل الطلاق السابق عدياً، و ليس الحكم مختصاً بالطلاق الثاني، بل بهما معاً).

بمعنى أن من اراد طلاق المرأة للعدّه أزيد من مرّه، فليس له ذلك ولا يتحقّق إلّا بالمراجعه و الوطاء، ثم الطلاق ليصير الأوّل طلاق عدّه، وإذا أراد الطلاق كذلك ثالثاً لم يكن له ذلك إلّا بعد المراجعه، و الوطاء ليصير الثاني عدّيّاً أيضاً، و ليصير

١- من «ح».

٢- تهذيب الأحكام ٨: ٤٦ / ذيل الحديث: ١٤٢، الاستبصار ٣: ٢٨٤ / ذيل الحديث: ١٠٠٣.

٣- تهذيب الأحكام ٨: ٤٦ / ذيل الحديث: ١٤١، الاستبصار ٣: ٢٨٢ / ذيل الحديث: ٩٩٩.

٤- شرائع الإسلام ٣: ١٥.

٥- من النسخه الحجريه للمسالک: ٢٣.

ص: ٩٩

الثالث بحكمها لتحرم (١) في الثالثه عليه قطعاً، بخلاف ما لو طلقها على غير هذا الوجه، فإن فيه أخباراً كثيره تؤذن بعدم التحريم تقدم بعضها (٢) انتهى.

أقول: و استند الشيخ في وجه الجمع الذي ذكره إلى روايه المعلّى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الذي يطلق ثم يراجع ثم يطلق فلا يكون بين الطلاق و الطلاق جماع، فتلك تحل له قبل أن تتزوج زوجها غيره، و التي لا تحل له حتى تنكح زوجها غيره، هي التي تجامع فيما بين الطلاق و الطلاق» (٣).

و أورد عليه أنه لا دلالة فيها إلا على أن الجماع بين الطالقين شرط في التحريم المحجوج إلى المحل. و أما التفصيل بالسني و العدّي و اشتراط الجماع بعد الرجوع في العدّي خاصه، فلا دلالة فيها عليه. و في هذا الخبر أيضاً من الإشكال ما يمنع من العمل به و الاعتماد عليه، لدلالته على أن غير الطلاق العدّي لا تبين به منه في الثالثه، و هو خلاف ما عليه الأصحاب، و منهم الشيخ أيضاً، فهي مخالفه لقواعدهم. نعم، ربما يمكن انطباقها على مذهب ابن أبي عقيل هذا. و عندى فيما ذهب إليه الشيخ رحمه الله من الجمع المذكور نظر من وجهين:

أحدهما: ما ذكره في (المسالک)، في بيان أحد وجهي التحكم الذي نسبه المحقّق إلى الشيخ من أن الحمل على الطلاق العدّي يوجب اشتراطه بسبق الوطاء مع أن الشرط فيه إنما هو تأخر الوطاء و ما أجاب به شيخنا الشهيد الثاني عنه من أن الواطئ الذي جعل معتبراً في الطلاق ثانياً يجعل الطلاق السابق عدّيّاً - إلى آخره - ينافى ما صرّح به الشيخ من أن مراده بالطلاق العدّي هو الثاني لا

١- من «ح» و المصدر، و في «ق»: للتحريم.

٢- مسالک الأفهام ٩: ١٣٩ - ١٤٠.

٣- تهذيب الأحكام ٨: ٤٦ / ١٤٢، الاستبصار ٢: ٢٨٤ / ١٠٠٣، وسائل الشيعه ٢٢: ١٤٤، أبواب أقسام الطلاق، ب ١٩، ح ٣.

ص: ١٠٠

الأول. فإنه قال في (الاستبصار) - بعد أن نقل (١) صحيحه عبد الحميد الطائي المتقدمه، و صحيحه محمد بن مسلم الدالتين على أن الرجعه بغير جماع رجعه ما صورته -: (فالوجه في هذين الخبرين أنه تكون رجعه بغير جماع، بمعنى أنه يعود إلى ما كان عليه من أنه يملك موائعها (٢)، و لو لا - الرجعه لم يجر ذلك، و ليس في الخبر أنه يجوز له أن يطلقها تطليقه اخرى للعدّه و إن لم يواقع، و نحن إنما اعتبرنا، الموائع فيمن أراد ذلك، فأما من لا يريد ذلك فليس الوطاء شرطاً له (٣) انتهى.

و هو صريح في أن مراده بالطلاق العدّي هو الثاني المسبوق بالموائع كما لا يخفى. و قال أيضا بعد إيراد صحيحه البنزطي، و حسنه أبي علي بن راشد المتقدمين الدالتين على وقوع الطلقه الثانيه و جوازها بعد المراجعه من غير جماع ما لفظه: (لأنه ليس في هذه الأخبار ان له أن يطلقها طلاق العدّه و نحن إنما نمع أن يجوز له أن يطلقها طلاق العدّه، فأما طلاق السنه فلا بأس أن يطلقها بعد ذلك) (٤) إلى آخره. فإنه كما ترى قد حمل قوله عليه السلام في صحيحه البنزطي: «تقع عليه التطليقه الثانيه» و قوله في حسنه أبي علي: «يجوز له ذلك» على كون ذلك الطلاق الثاني ستيلا لا عدّيًا.

و بالجملة، فحيث كان محل النزاع و الاختلاف في الأخبار، إنما هو بالنسبه إلى وقوع الطلقه الثانيه الواقعه بعد الرجعه بغير موائع و صحتها و عدمه، فبعض الأخبار دل على صحه ذلك الطلاق، و بعضها على عدم صحته و وقوعه حمل (٥)

١- في النسختين بعدها: في خبر أما.

٢- من «ح»، و في «ق» موافقتها.

٣- الاستبصار ٣: ٢٨١ / ذيل الحديث: ٩٩٦.

٤- الاستبصار ٣: ٢٨٢ / ذيل الحديث: ٩٩٩.

٥- جمله جواب الشرط لاسم الشرط: حيث.

ص: ١٠١

الشيخ أخبار عدم الصحه على ما إذا كان قصد المطلق بذلك الطلاق العدّي، فإنه لا يجوز له ذلك و لا يصحّ منه و لا يقع للعدّه لعدم الموائع قبله، و إنما يقع للسنه خاصّه، هذا حاصل مراد الشيخ رحمه الله و صريح عبارته كما لا يخفى. و حينئذ، فيتجه عليه ما تقدم إيرادها، و لا يندفع بما اعتذر عنه في (المسالك) فتدبرّ و انصف.

الثاني: أن مقتضى ما ذكره الشيخ رحمه الله من الحمل، هو صحّه الطلاق الثاني و إن كان لا يقع للعدّه بزعمه، بل يقع للسنه، و المفهوم من الأخبار المانعه هو الابطال رأساً، و عدم وقوع الطلاق مطلقاً أما في صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، فللنهي عنه، و ما أوجب به من أن النهي إنما يقتضى الفساد في العبادات (١). لا في المعاملات ليس على إطلاقه كما حققناه في موضع أليق.

و يؤيده ما صرح به جمله من أصحابنا من أن النكاح أشبه شىء بالعبادات (٢)، و أما روايه المعلّى بن خنيس، فإنها قد صرحت بأنه لا يقع الطلاق الثاني حتى يراجع و يجمع، و هو صريح في فساده و بطلانه أصلاً و رأساً. و مثل ذلك موثقه إسحاق بن عمار.

فهذه الأخبار داله بإطلاقها على الإبطال رأساً، و أما صحيحه زواره فهي داله على أن ما ليس للعدّه و لا للسنّه بالمعنى المذكور فيها، فليس بشىء، و هو ظاهر فى الإبطال أيضاً، فإن هذا القسم ليس داخلاً فى شىء من الفردين المذكورين فيها. و أما صحيحه أبى بصير فهي أوضح فى الدلالة على البطلان من أن تحتاج إلى البيان، غير قابله لما ذكر من التأويل بوجه و لا سبيل.

و بالجمله، فالأخبار المذكوره آبيه الانطباق على الحمل المذكور.

١- مسالك الأفهام ٩: ١٤٤.

٢- مسالك الأفهام ٧: ٨٦، جامع المقاصد ١٢: ٦٩، ٨٦.

ص: ١٠٢

الثانى: ما اختاره جماعه من أصحابنا- رضوان الله عليهم- منهم شيخنا الشهيد الثانى قدّس سرّه فى (المسالك) و سبطه صاحب (المدارك)، فى (شرح النافع)، من حمل النهى على الكراهه، بمعنى استحباب الجماع بين الطلاقين بعد الرجعه و أخبار الجواز على أصل الإباحه.

قال فى (المسالك): (و وجه أولويه الجماع، البعد عن مذهب المخالفين المجوزين لتعدّد الطلاق كيف اتفق، ليصير الأمران على طرف النقيض حيث إن ذلك معدود عند أصحابنا من طلاق البدعه كما سلف. ثم لو لم يظهر الوجه فى الجمع لكان متعيّناً حذراً من اطراح أحدهما رأساً، أو الجمع بما لا تقتضيه اصول المذهب كما جمع به الشيخ، و الحمل على الجواز و الاستحباب سالم عن ذلك و موجب لإعمال الجميع) (١) انتهى.

و فيه أن ذلك و إن أمكن فى بعض الأخبار إلّا إنه لا يجرى فى جميعها، مثل روايه المعلى الداله على أنه لا يقع، فإنها صريحه فى الإبطال رأساً، و مثل صحيحه زواره، و صحيحه أبى بصير، فإنّهما صريحتان فى الإبطال. و لكن العذر لمثل شيخنا المشار إليه فى ذلك واضح، حيث إنهم لم يتعرضوا لروايه المعلى و لا للصحيحتين المذكورتين.

الثالث: ما ذهب إليه المحدث الكاشانى فى كتاب (الوافى) (٢) و (المفاتيح) (٣) من أنه إن كان غرضه من الرجعه أن يطلقها تطليقه اخرى حتى تبين منه، فلا- يتم مراجعتها و لا- يصح طلاقها بعد الرجعه، و لا- يحسب من الثلاث حتى يمسّها، و إن كان غرضه من الرجعه أن تكون فى حبالته و له فيها حاجه، ثم بدا له أن يطلقها،

١- مسالك الأفهام ٩: ١٤١-١٤٢.

٢- الوافى ٢٣: ١٠٤٦.

٣- مفاتيح الشرائع ٢: ٣٢٠/المفتاح: ٧٨٤.

ص: ١٠٣

فلا حاجه إلى المسّ و يصح طلاقها و يحسب من الثلاث.

قال: (وإنما جاز هذا التأويل، لأنه كان أكثر ما يكون غرض الناس من المراجعة الطلاق و البينونه، كما يستفاد من كثير من الأخبار، و يشار إليه بقوله عليه السلام:

«وإلا فإنما هي (١) واحده»، حتى إنه صدر ذلك عن الأئمة عليهم السلام، كما مضى في حديث أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «إنما فعلت ذلك بها لأنه لم يكن لي بها حاجة» انتهى كلامه رفع مقامه.

و أشار بحديث أبي جعفر عليه السلام إلى روايه أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الطلاق التي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، فقال: «أخبرك بما صنعت أنا بامراه كانت عندي، و أردت أن اطلقها، فتركتها حتى إذا طمئت و طهرت، طلقها من غير جماع، و أشهدت على ذلك شاهدين، ثم طلقها (٢)، حتى إذا كادت أن تنقضى عدتها راجعتها و دخلت بها، و تركتها (٣) حتى إذا طمئت و طهرت، ثم طلقها على طهر من غير جماع بشاهدين، ثم تركتها حتى إذا كان قبل أن تنقضى عدتها راجعتها و دخلت بها، حتى إذا طمئت و طهرت ثم طلقها على طهر (٤) بغير جماع بشهود، و إنما فعلت ذلك بها لأنه لم يكن لي بها حاجة» (٥).

و ما ذكره قدس سره من الجمع لا يخلو عندي من قرب، و يؤيده ما ورد في تفسير قوله سبحانه و لا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَاراً لَتَعْتَدُوا (٦) من روايه الحلبي عن أبي

- ١- من «ح» و المصدر، و في «ق»: فانها، بدل: فإنما هي.
- ٢- في «ح»: تركتها.
- ٣- ليست في «ح».
- ٤- من غير جماع بشاهدين .. على طهر، سقط في «ح».
- ٥- الكافي ٦: ٧٥-٧٦ / ١، باب التي لا- تحل لزوجها حتى تنكح زوجا غيره، وسائل الشيعه ٢: ١١٩، أبواب أقسام الطلاق و أحكامه، ب ٤، ح ٣.
- ٦- البقره: ٢٣١.

ص: ١٠٤

عبد الله عليه السلام قال: سألته عن قول الله عزّ و جلّ و لا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَاراً لَتَعْتَدُوا، قال: «الرجل يطلق حتى إذا كادت أن يخلو أجلها راجعها، ثم طلقها يفعل ذلك ثلاث مرّات، فنهى الله تعالى عن ذلك» (١).

و روايه الحسن بن زياد عنه عليه السلام قال: «لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأه، ثم يراجعها، و ليس له فيها حاجة، ثم يطلقها؛ فهذا الضرر الذي نهى الله عزّ و جلّ عنه إلا أن يطلق و يراجع، و هو ينوي الإمساك» (٢).

فإن هاتين الروايتين صريحتان في أنه (٣) متى كان قصده من المراجعة مجرد البينونه فلا يجوز له ذلك، و لا يصحّ طلاقه الثاني لما فيه من الإضرار بها في مده العدد الثلاث بعدم الجماع، و قد يكون المده تسعه أشهر، مع أن غايه ما رخص به الشارع في

ترك الجماع إذا كانت زوجته أربعه أشهر. و حينئذ، فالزيادة على ذلك إضرار محض، فهي الله سبحانه عنه.

و الظاهر أنه من أجل هذا النهى الموجب للتحريم، بل و بطلان الطلاق كان الإمام صلوات الله عليه (٤) لما قصد بالمراجع و الطلاق بعدها البيونونه لقوله: «و انما فعلت ذلك ..»- إلى آخره- يجامع بعد كل رجعه.

و بالجمله، فهذا الوجه عندي- لما ذكرته- فى غاية القوه، و عليه تجتمع أكثر أخبار المسأله، و لعل فى قوله فى موثقه إسحاق بن عمار الاولى (٥): (ثم بدا له فراجعها) إشاره إلى ذلك، بمعنى بدا له و ظهر له إرادته المعاشره فراجع. و على

١- الفقيه ٣: ٣٢٣ / ١٥٦٧، وسائل الشيعه ٢٢: ١٧٢، أبواب أقسام الطلاق و أحكامه، ب ٣٤، ح ٢.

٢- الفقيه ٣: ٣٢٣ - ٣٢٤ / ١٥٦٨، وسائل الشيعه ٢٢: ١٧١ - ١٧٢، أبواب أقسام الطلاق و أحكامه، ب ٣٤، ح ١.

٣- فى «ح»: فإنه، بدل: فى أنه.

٤- سقط فى «ح».

٥- انظر الدرر ٢: ٩١.

ص: ١٠٥

هذا (١) يمكن تطبيق الروايات الثلاث الاول التى ذكرناها فى أدله (٢) مذهب ابن أبى عقيل فإنها و إن كانت مطلقه بالنسبه إلى ذلك إلّا إنها بالتأمل فى مضامينها و التعمق فى معانيها، يظهر أنها إنما خرجت من ذلك القبيل.

أما صحيحه عبد الرحمن فإنه إنما سأل عن الرجل إذا طلق، فهل له أن يراجع أم لا، فأجاب عليه السلام: «لا يطلق التطلقه الاخرى حتى يمسه» (٣). و أنت خير بأن هذا الجواب بحسب الظاهر غير منطبق على السؤال.

و الظاهر أنه عليه السلام فهم من السائل بقرينه حاله أو مقالته و إن لم ينقل فى الخبر أن مراده السؤال عن الرجعه لمجرد إيقاع الطلاق بعدها، فأجاب عليه السلام بالنهى عن ذلك الطلاق على هذا النحو: «إلّا أن يمسه»، كما فعله الباقر عليه السلام فيما تقدم من حديث أبى بصير، و معناها يرجع إلى معنى روايه أبى بصير كما أوضحناه سابقا.

و أما روايه المعلى فالظاهر أن غرض السائل أنه هل يصح الطلاق من غير رجعه، بمعنى أنه يترتب عليه ما يترتب على الواقع بعد الرجعه من البيونونه و نحوها؟ و غرضه من ذلك استعمال ما لو قصد البيونونه بالطلاق على هذا النحو، فإنه لا ثمره للطلقه الثانيه لو صحت إلّا قصد ذلك و حصوله، فأجاب عليه السلام بأنه «لا يقع الطلاق الثانى على هذا الوجه، إلّا مع الجماع بعد المراجع».

و أما موثقه إسحاق بن عمار، فهي صريحه فى ذلك، فإن إيقاع ذلك فى يوم أو فى طهر، دليل على كون الباعث على تلك الرجعه، هو مجرد قصد البيونونه؛ فلذا نسبه إلى مخالفه السنه.

١- فى «ح» بعدها: الوجه.

٢- فى أدله، سقط فى «ح».

٣- الكافي ٦: ٧٣- ٧٤ / ٢، باب أن المراجعة لا- تكون إلما بالموافقه، تهذيب الأحكام ٨: ٤٤ / ١٣٤، الاستبصار ٣: ٢٨٠ / ٩٩٣، وسائل الشيعه ٢٢: ١٤١، أبواب أقسام الطلاق، ب ١٧، ح ٢.

ص: ١٠٦

بقي هنا شىء، و هو أن هذا الوجه و إن اجتمعت عليه أدلّه القول المشهور، و هذه الروايات الثلاث التى ذكرناها فى الاستدلال لابن أبى عقيل، لكن يبقى الإشكال فى كلامه قدّس سرّه من وجهين:

أحدهما: من قوله: (فلا يتم مراجعتها)، فإن فيه دلالة على أن المراجعة بدون النكاح بعدها إذا كان قصده مجرد البينونه لا يقع، و هو موافق لما صرح به غيره من الأصحاب، كما قدمنا ذكره حيث أوردوا فى الاستدلال صحيحه عبد الحميد الطائى، و روايه أبى بصير و قد أوضحنا لك، أنه لا دليل على عدم وقوع الرجعه، و إنما غايه ما يستفاد من الأخبار عدم صحه الطلاق (١). و حينئذ، فتبقى بعد الرجعه على حكم الزوجيه إذا طلقها ضرارا بغير جماع.

و ثانيهما: من جهه صحيحه أبى بصير التى هى معتمد ابن أبى عقيل، و صريح عبارته كما قدّمنا بيانه، فإنها لا تدرج تحت هذا التأويل؛ حيث إنه عليه السلام قد علّل فساد الطلاق الواقع على ذلك الوجه فيها بوجه آخر، من كونه لم يقع فى غير (٢) طهر الطلقه الاولى. و على هذا فيبقى الإشكال بحاله فى المسأله؛ لأن الظاهر أن معتمد ابن أبى عقيل فى الاستدلال على ما ذهب إليه، هو هذه الروايه كما أوضحناه آنفا، و هى غير منطبقه على شىء من هذه الوجوه الثلاثه التى نقلناها فى الجمع بين أخبار المسأله و ما عداها من الأخبار، و إن دل بحسب الظاهر على مذهب ابن أبى عقيل، إلّا إنه لم يستند إليه فى الاستدلال و لم يصرّح به. و مع هذا، فإنه يمكن تطبيقه كما ذكرناه.

و أما هذه الصحيحه، فهى صريحه فى مدّعاها و غير قابله لذلك، مع كونها مشتمله على ما عرفت من إطلاق الطهر، على خلاف ما هو المعهود من معناه فى

١- فى «ح» بعدها: خاصه.

٢- سقط فى «ح».

ص: ١٠٧

الأخبار و كلام الأصحاب، و لم أر من تعرض للكلام فيها من المحدثين الذين نقلوها فى كتب الأخبار، و لم ينقلها أحد فى كتب الفروع الاستدلاليه، بل لم يستوفوا الأخبار فيها بالكليه، و لا يحضرنى الآن وجه يمكن حملها عليه سوى الردّ و التسليم و إرجاء الحكم فيها إلى العالم من آل محمد صلى الله عليه و آله، و الله العالم.

ص: ١٠٨

ص: ١٠٩

٢٣ دره نجفيه في انتقال ما في ذمه المقتول ظلما إلى ذمه القاتل

قد وجدت في جملة من المواضع نقلا- عن بعض أصحابنا- رضوان الله عليهم- وربما أسند في بعض المواضع إلى شيخنا الشهيد- عطر الله مرقده- أنه متى قتل أحد أظلمة انتقل ما في ذمه المقتول من الحقوق الماليه و غيرها الآدميه و الإلهيه إلى ذمه القاتل. و استشكل ذلك جملة ممن وقف عليه ممن اطلعت على كلامه، و ردوه بعدم الدليل، بل ربما رموا قائله بالتجهيل. و قد وقفت في بعض الأجوبه المنسوبه إلى السيد العلامه السيد ماجد البحراني قدس سره المقبور في شيراز في جوار السيد أحمد ابن مولانا الكاظم عليه السلام المشهور ب (شاه چراغ) على الجواب عن هذه المسأله بما صورته، حيث قال السائل: (سيدنا، ما قولكم فيمن قتل شخصا، هل ينتقل كل ما على ذمه المقتول إلى القاتل من الإلهيه و الآدميه؛ ماليه و غيرها، أم لا؟).

فقال السيد قدس سره في الجواب: (أما انتقال ما على المقتول إلى ذمه القاتل من الحقوق المائيه و الإلهيه، فلا نعرف له وجهها و إن وجد في بعض الفوائد منقولاً عن بعض الأعيان) انتهى.

أقول: و قد وقفت في بعض الأخبار على ما يؤيد هذا القول المذكور و يدلّ

ص: ١١٠

عليه، و هو ما رواه المحدث الكاشاني في تفسيره (الصافي) (١)، عن شيخنا الصدوق- عطر الله مرقده- في كتاب (عقاب الأعمال) (٢) بسنده عن الباقر عليه السلام قال: «من قتل مؤمنا أثبت الله على قاتله جميع الذنوب و برئ المقتول منها»، و ذلك قول الله عزّ و جلّ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ (٣)، و هو كما ترى صريح في الدلاله على انتقال الحقوق الإلهيه من ذمه المقتول إلى ذمه القاتل.

و الكتاب المذكور لا يحضرني الآن لألاحظ سند الروايه المذكوره، إلّا إن الأمر على ما نذهب إليه من صحه أخبارنا المرويه في كتب أصحابنا المشهوره، و عدم العمل على الاصطلاح المحدث بين متأخري أصحابنا- رضوان الله عليهم- من تنويع الأخبار إلى الأنواع الأربعة عار عن الإشكال، و به يتم الاستدلال.

و أنت خبير بأنه مع قطع النظر عن ورود هذا الخبر، فظاهر الآيه المذكوره دال على ذلك؛ إذ ظاهر الإضافه في قوله بِإِثْمِي هو العموم لكل إثم للمقتول، و ما تأوله المفسرون من تقدير مضاف، أي (بإثم قتلى إن قتلتنى، و إثمك الذي كان منك قبل قتلى)، أو المراد: (إثمى لو بسطت يدي إليك و إثمك بسط يدك إليّ) (٤)، فتكلف مخالف للظاهر كما لا يخفى. و الظاهر أن الحامل عليه هو عدم الوقوف على القائل بمقتضى ظاهر الآيه، و عدم الاطلاع على الدليل الدال على ذلك.

و يدلّ على ذلك أيضا- بالنسبه إلى الحقوق الماليه الآدميه- ما رواه في (الكافي) بسند حسن عن الوليد بن صبيح قال: جاء رجل إلى أبي عبد الله عليه السلام يدعى على المعلّى بن خنيس دينا، فقال: ذهب بحقي، فقال أبو عبد الله عليه السلام:

١- التفسير الصافي ٢: ٢٧.

٢- عقاب الأعمال (في ذيل ثواب الأعمال): ٩/٣٢٨.

«ذهب بحقك الذى قتله». ثم قال للوليد: «قم إلى الرجل فاقضه من حقه، فإنى أريد أن أبرّد عليه جلده [الذى] (١) كان باردا» (٢).

فإن ظاهر قوله عليه السّلام: «ذهب بحقك الذى قتله»، يعطى انتقال الدين إلى ذمه القاتل و أنه هو المطالب به. و احتمال التجوّز باعتبار حيلولة القاتل بينه و بين وفاء الدين بسبب قتله، فكأنه ذهب به ينافيه قوله عليه السّلام: «أريد أن أبرّد عليه [الذى] (٣) كان باردا» فإنه يقتضى براءة ذمته من الدّين كما هو ظاهر. و إن إعطاء الإمام عليه السّلام عنه ذلك إنما هو تفضل و تكريم للمعلّى، و إلّا فذمته خليه و عهدته برّيه.

و بالجملة، فظاهر الخبر، الدلالة على ما قلنا إلا بتكلف و إخراج عن الظاهر، و ارتكاب التأويلات و إن بعدت، و التكلّفات و إن غمضت غير عسير، إلّا إن الاستدلال إنما يبنى على ظاهر المقال، و ارتكاب التأويل إنما يكون عند معارض أقوى فى ذلك المجال، و هو هنا مفقود كما لا يخفى على ذوى الكمال.

نعم، الحكم المذكور غريب؛ لعدم تصريح أحد من معتبريهم به، بل ربما كان فيه نوع مخالفه لمقتضى القواعد المقرره عندهم من عدم عدّ القتل فى النوافل الشرعيه إلّا إن مثله فى الأحكام الشرعيه غير عزيز؛ فإنه قد دلت الأخبار و صرح به الأصحاب على انه لو أوصى شخص إلى آخر و مات قبل بلوغ الخبر الوصى، و جب على الوصى القبول و القيام بما أوصى بما الميت إليه. و فيه - كما ترى - إثبات حق و إيجابه على الغير من غير موجب، سوى تعيين الميّت و جعله وصيّاً، و هو مخالف لمقتضى قواعدهم أيضاً، فإنه لم يعهد فى الأحكام الشرعيه اشتغال ذمه شخص بمجرد قول شخص آخر، و إثبات يد و تسلط على من لا سبيل عليه بوجه شرعى.

١- من المصدر، و فى النسختين: و إن.

٢- الكافى ٥: ٩٤/٨، باب الدين.

٣- من المصدر، و فى النسختين: و إن.

و بالجملة، فمع وجود الدليل على الحكم - كما ذكرنا - لا ينبغى الاستبعاد و تخصيص ما يدعى من القواعد الشرعيه الداله على خلاف ذلك ممكن، كما هو متفق عليه بينهم فى غير مقام.

فإن قيل: إن قوله سبحانه وَ لَا تَرْرُ وَازِرَةٌ وَ زَرَّ أُخْرَى* (١) ينافى ذلك.

قلنا: مقتضى قوله سبحانه مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا (٢).

و ما روى عنه صلى الله عليه و آله: أن «من سنَّ سيئه كان عليه وزرها و وزر من عمل بها إلى يوم القيامة» (٣) الداله على أنه بالدلاله و التسبيب الذى هو وزره يكون مستوجبا لحمل وزر من تبعه فى ذلك، يخصص الآيه المذكوره إذ كما خصت بالآيه و الخبر، فلا مانع من تخصيصها بظاهر الآيه المتقدمه و الخبرين السابقين. هذا غايه ما يمكن الاستدلال به فى هذا المجال و به يعلم أن المسأله لا تخلو من شوب الإشكال، و الله تعالى و أولياؤه أعلم بحقيقه الحال.

١- الأنعام: ١٦٤.

٢- المائده: ٣٢.

٣- بحار الأنوار ٧١: ٢٠٤، النهايه فى غريب الحديث و الأثر ١: ١٠٦، المعجم الكبير ٢: ٣٤٤ - ٣٤٦ / ٢٤٣٩ - ٢٤٤٨.

ص: ١١٣

٢٤ دره نجفيه فى مشروعيه العمل بالاحتياط و عدمها

اختلف علماؤنا- رضوان الله عليهم- فى الاحتياط وجوبا و استحبابا؛ فالمجتهدون منهم على الثانى مطلقا، و الأخباريون على الأول فى بعض المواضع، و ربما ظهر من كلام بعض متأخرى المجتهدين، عدم مشروعيته.

قال المحقق قدس سره فى كتاب (الاصول) على ما نقله عنه غير واحد من علمائنا الفحول: (العمل بالاحتياط غير لازم، و صار آخرون إلى وجوبه، و قال آخرون:

مع اشتغال الذمه يكون العمل بالاحتياط واجبا، و مع عدمه لا يجب. مثال ذلك:

إذا ولغ الكلب فى الإناء نجس، و اختلفوا؛ هل يطهر بغسله واحده، أم لا بد من سبع؟ و فيما (١) عدا الولوغ هل يطهر بغسله، أم لا بد من ثلاث؟

احتج القائلون بالاحتياط بقوله: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» (٢)، و بأن الثابت اشتغال الذمه بيقين فيجب ألّا يحكم ببراءتها إلّا بيقين، و لا يكون هذا إلّا مع الاحتياط.

و الجواب عن الحديث أنه خبر واحد لا يعمل بمثله فى مسائل الاصول.

١- فى «ح»: فى غير، بدل: فيما.

٢- عوالى اللآلى ١: ٣٩٤ / ٤٠، وسائل الشيعه ٢٧: ١٧٣، أبواب صفات القاضى، ب ١٢، ح ٦٣، الجامع الصحيح ٤: ٢٥١٨ / ٦٦٨، المستدرک على الصحيحين ٢: ٢١٦٩ / ٢١٧٠.

ص: ١١٤

سلمناه، لكن إزام المكلف بالأثقل مظنه الريبه؛ لأنه إزام مشقه لم يدلّ الشرع عليها، فيجب أطراحها بموجب الخبر.

و الجواب عن الثانى أن نقول: البراءه الأصلية مع عدم الدلاله الناقله حجه، و إذا كان التقدير عدم الدلاله الشرعيه على الزيادة فى المثال المذكور كان العمل بالأصل أولى. و حينئذ لا نسلم اشتغالها مطلقا، بل لا نسلم اشتغالها إلا بما حصل الاتفاق عليه، أو اشتغالها بأحد الأمرين. و يمكن أن يقال: قد أجمعنا على الحكم بنجاسه الإناء، و اختلفنا فيما به يطهر، فيجب أن نأخذ بما حصل الإجماع عليه فى الطهاره، ليزول ما أجمعنا عليه من النجاسه بما أجمعنا عليه من الحكم بالطهاره) (١) انتهى كلامه زيد مقامه. و فيه نظر من وجوه:

أحدها: أن ما جعله موضوعا (٢) للنزاع من مسأله إناء الولوغ و نحوها ليس كذلك على إطلاقه؛ لأنه مع تعارض الأدله، فللناظر الترجيح بينها و العمل بما ترجح فى نظره من أدله أى الطرفين. و حينئذ، فلا مجال هنا للقول بوجوب الاحتياط. و أما الاحتياط (٣)، فيمكن إذا ترجح عنده الأقل، فإنه يمكن حمل الزائد على الاستحباب كما هو المعروف عندهم فى أمثال ذلك.

نعم، مع عدم الترجيح، فالمتجه - كما سيأتى تحقيقه - وجوب الاحتياط فى العمل و التوقف فى الحكم.

و ثانيها: ما أجاب به أولا عن الخبر المذكور، فإنه مبنى على اشتراط القطع فى الاصول، أو عدم العمل بالأحاد مطلقا. و كلاهما محل نظر.

أما الأول، فلعدم الدليل عليه، و من تأمل اختلافاتهم فى الاصول، و تكثر أقوالهم و ادعاء كل منهم التبادر على خلاف ما يدعيه الآخر، علم أن البناء على

١- معارج الاصول: ٢١٦-٢١٧، باختلاف يسير.

٢- سقط فى «ح».

٣- فى «ح»: الاستحباب.

ص: ١١٥

غير أساس، و من ثم وقع الإشكال فى جلّ مسائله و الالتباس، و لو كانت أدلته مما يفيد القطع - كما يدّعون - لما انتشر فيه الخلاف كما لا يخفى على ذوى الإنصاف، على أنه لو ثبت دليل شرعى على اشتراط القطع فى الاصول لوجب تخصيصه بالاصول الكلاميه و العقائد الدينيه؛ إذ هى المطلوب فيها ذلك بلا خلاف دون هذه التى لم يرد لها أصل فى الشريعة، و إنما هى من محدثات العامه و مخترعاتهم، كما حققناه فى محل أليق.

و أما الثانى، فلما صرح به جمّ غفير من علمائنا - رضوان الله عليهم - متقدميهم و متأخريهم، و لا سيما هذا القائل نفسه فى كتاب (المعتبر) (١) و كذا فى كتابه فى (الاصول) (٢)، بل الظاهر أنه إجماعى كما أدّعا غير واحد (٣) منهم من حجّبه خبر الواحد و الاعتماد عليه. و على ذلك يدلّ من الأخبار ما يضيق عن نشره نطاق البيان، و ما سبق إلى بعض الأوهام من تناقض كلام الشيخ رحمه الله فى العمل بخبر الواحد، و دعوى المرتضى الاجماع على عدم (٤) جواز العمل به، فهو توهم نشأ عن قصور التبع فى

كلامهم و التطلع في نقضهم، و ابرامهم كدلاله كلام الشيخ رضى الله عنه في غير موضع من كتبه على صحه اخبارنا و اعتضادها بالقرائن الملحقة لها بالمتواتر.

و أن المراد بالخبر الواحد الممنوع من جواز التعبد به: هو ما كان من طريق المخالفين مما لم تشتمل عليه اصولنا التي عليها مدار شريعتنا قديما و حديثا.

و كلامه قدس سره في كتاب (العهده) (٥) طافح الدلاله ظاهر مقاله فيما ذكرناه.

١-المعتبر ١: ٢٩.

٢- معارج الاصول: ١٤١.

٣- في «ح»: غيره، بدل: غير واحد.

٤- من «ح».

٥- العده في اصول الفقه ١: ١٢٦.

ص: ١١٦

و لتصريح المرتضى رضى الله عنه (١) على ما نقله عنه جمع، منهم صاحب (المعالم): (بأن أكثر أخبارنا المرويّه في كتبنا معلومه مقطوع [بصحتها] (٢) إما بالتواتر، أو بأماره و علامه دلت على صحتها و صدق رواتها، فهي موجه للعلم مقتضيه للقطع و إن وجدناها مودعه في الكتب بسند مخصوص من طرق الآحاد) (٣) انتهى.

و نقل الشيخ قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبه الله بن الحسين الراوندى قدس سره في كتاب (فقه القرآن) عن المرتضى رضى الله عنه في بعض مسائله (الطبرستانيه) أنه قال:

(إن فروع الدين كأصوله في أن على كل واحد منها أدله قاطعه واضحه لائحته، و أن التوصل بكل واحد من الأمرين - يعنى الاصول و الفروع - ممكن صحيح، و أن الظن لا مجال له في شىء من ذلك، و لا الاجتهاد المفضى إلى الظن دون العلم) (٤) إلى آخر كلامه قدس سره، و حينئذ (٥) فيرجع كلامه إلى كلام الشيخ في معنى الخبر الواحد الممنوع من جواز التعبد به، و صحه اخبارنا كما ادعيها.

و ثالثها: ما أجاب به عن الدليل الثانى من الاستناد إلى حجيه البراءه الأصلية، و فيه ما صرح به قدس سره في كتاب (المعتبر) من أن الاعتماد على البراءه الأصلية إنما يتّجه فيما يعلم أنه لو كان هناك دليل لعثر عليه، أما لا مع ذلك فإنه يجب التوقف.

و الدليل في الجملة هنا موجود، و وجود المعارض لا يخرج عن كونه دليلا، و لو عورض بمروجيه في مقابله المعارض، فلا يصلح للدلاله. فالدليل العام على وجوب الاحتياط كاف في الخروج عن قضيه الأصل و وجوب الزيادة (٦).

و رابعها: قوله: (و يمكن أن يقال قد أجمعنا) - إلى آخره - فإن فيه أن ثبوت

١- رسائل الشريف المرتضى (المجموعه الاولى): ٢٦.

٢- فى النسختين: على صحتها.

٣- معالم الاصول: ٢٧٤.

٤- رسائل الشريف المرتضى (المجموعه الاولى): ١٥٤.

٥- ليست فى «ح».

٦- المعتبر ١: ٣٢.

ص: ١١٧

الإجماع إنما هو قبل الغسل بالمره، و أما بعد الغسله الواحده فليس ثمه إجماع؛ فالاستصحاب غير ثابت. على أن فى الاستدلال ما قد عرفت آنفا.

نعم، يمكن أن يقال: إن مقتضى صحاح الأخبار أن يقين كل من الطهاره و النجاسه لا يزول إلا بيقين مثله، فالنجاسه هنا ثابتة بيقين قبل الغسل بالكلية، و لا تزول إلا بيقين، و هو الغسل بالأكثر، و زوالها بالأقل مشكوك فيه، و هو لا يرفع يقين النجاسه. و الاستصحاب هذا مما لا- خلاف فى حججه لدلاله صحاح الأخبار عليه، كما سبق تحقيقه فى الدرّه المتقدمه فى مسأله الاستصحاب.

هذا، و التحقيق فى المقام على ما أدى إليه النظر القاصر [فى] (١) أخبار أهل الذكر عليهم السّلام هو أن يقال: إنه لا ريب فى رجحان الاحتياط شرعا و استفاضه الأمر به كما سيمر بك شطر من أخباره؛ و هو عبارته عما يخرج به المكلف من عهده التكليف على جميع الاحتمالات، و منه ما يكون واجبا، و منه ما يكون مستحبا.

فالأول كما إذا تردد المكلف فى الحكم إما لتعارض أدلته، أو لتشابهها و عدم وضوح دلالتها، أو لعدم الدليل بالكلية بناء على نفى البراءه الأصلية، أو لحصول الشك فى اندراج بعض الأفراد تحت بعض الكليات المعلومه الحكم، أو نحو ذلك.

و الثانى كما إذا حصل الشك باحتمال وجود النقيض لما قدم عليه الدليل الشرعى احتمالا مستندا إلى بعض الأسباب المجوزه، كما إذا كان مقتضى الدليل إباحه شىء و حليته، لكن يحتمل قريبا بسبب بعض الأسباب أنه مما حرمه الشارع و إن لم يعلم به المكلف مثل جوائز الظالم، و نكاح امراه بلغك أنها ارضعتك، أو ارضعت معك الرضاع المحرم، إلا إنه لم يثبت ذلك شرعا. و منه أيضا الدليل المرجوح فى نظر الفقيه.

١- فى النسختين: من.

ص: ١١٨

أما إذا لم يحصل له ما يوجب الشك و الريبه فى ذلك، فإنه يعمل على ما ظهر له من الدليل و إن احتمل النقيض فى الواقع، و لا يستحب له الاحتياط هنا، بل ربما كان مرجوحا لاستفاضه الأخبار بالنهى عن السؤال عند الشراء من سوق المسلمين ما يحتمل

تطرق النجاسه أو الحرمه إليه، كاخبار الجبن و أخبار الفراء؛ عملا بمقتضى سعه الحنفية كما أشار إليه السّلام في صحيحه البنظي الوارده في السؤال عن شراء جبه خزّ، لا يدري أ ذكّيه هي أم غير ذكّيه ليصلى فيها، حيث قال: «ليس عليكم المسأله إن أبا جعفر عليه السّلام كان يقول: إنّ الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم، و إنّ الدين أوسع من ذلك» (١).

إذا عرفت ذلك، فاعلم أن الاحتياط قد يكون متعلّقاً بنفس الحكم الشرعي، و قد يكون متعلّقاً بأفراد موضوعه، و كيف كان، فقد يكون متعلّقاً بالفعل، و قد يكون بالترك، و قد يكون بالجمع بين الافراد المشكوك فيها.

و لنذكر جملة من الأمثلة ليتضح بها ما أجملناه، و يظهر منها ما قلناه، فمن الاحتياط الواجب في الحكم الشرعي المتعلّق بالفعل إذا اشتبه الحكم من الدليل بأن تردد بين احتمال الوجوب و الاستحباب، فالواجب هو التوقف في الحكم، و الاحتياط بالإتيان بذلك الفعل، و من يعتمد على أصاله البراءه يجعلها هنا مرجحه للاستحباب. و فيه:

أولاً: ما عرفت من عدم الاعتماد على البراءه الأصلية في الأحكام الشرعية، كما تقدّم في الدرّه التي في المسأله.

و ثانياً: أن ما ذكره يرجع إلى أن الله تعالى حكم بالاستحباب لموافقته البراءه الأصلية، و من المعلوم أن أحكامه تعالى تابعه للحكم و المصالح المنظوره له تعالى، و هو أعلم بها. و لا يمكن أن يقال: مقتضى المصلحه البراءه الأصلية؛ فإنه

١- تهذيب الأحكام ٢: ١٥٢٩ / ٣٦٨، وسائل الشيعه ٣: ٤٩١، أبواب النجاسات، ب ٥، ح ٣.

ص: ١١٩

رجم بالغيب، و جرأه بلا ريب.

و من هذا القسم أيضاً ما تعارضت فيه الأخبار على وجه يتعدّر الترجيح بينها بالمرجّحات المنصوصه، فإن مقتضى الاحتياط التوقف عن الحكم، و وجوب الإتيان بالفعل، متى كان مقتضى الاحتياط ذلك.

فإن قيل: إن الأخبار في الصوره المذكوره قد دلّ بعضها على الإرجاء، و بعضها على العمل من باب التسليم.

قلنا: هذا أيضاً من ذلك، فإن التعارض المذكور مع عدم ظهور مرجح لأحد الطرفين، و لا وجه يمكن الجمع به في البين مما يوجب دخول الحكم المذكور في المتشابهات المأمور فيها بالاحتياط.

و من هذا القسم أيضاً ما لم يرد فيه نص من الأحكام التي يعتم بها البلوى عند من لم يعتمد على البراءه الأصلية، فإن الحكم فيه ما ذكر كما سلف بيانه في درّه البراءه الأصلية (٢)، و من الاحتياط الواجب في الحكم الشرعي، لكن في الترك ما لو تردّد الفعل بين كونه واجبا أو محرماً، فإن المستفاد من الأخبار أن الاحتياط هنا بالترك، كما تدلّ عليه موثقه سماعه عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: سألته عن رجل اختلف عليه رجلاّن من أهل دينه في أمر كلاهما يرويه: أحدهما يأمر بأخذه، و الآخر ينهاه عنه، كيف يصنع؟ قال: «يرجئه حتى يلقي من يخبره، فهو في سعه حتى يلقاه» (٢).

و موثقه زواره في اناس حجّوا بامرأه، فقدموا إلى الوقت و هي لا تصلى، و جهلوا أن مثلها ينبغي أن يحرم، فمضوا بها كما هي، حتى قدموا مكه، و هي

١- انظر الدرر ١: ١٥٥-١٨٦/ الدرره: ٦.

٢- الكافي ١: ٦٦/ ٧، باب اختلاف الحديث، وسائل الشيعة ٢٧: ١٠٨، أبواب صفات القاضي، ب ٩، ح ٥.

ص: ١٢٠

طامث حلال، فسألوا الناس، فقالوا: تخرج إلى بعض المواقيت فتحرم منه، و كانت إذا فعلت لم تدرك الحج، فسألوا أبا جعفر عليه السلام، فقال: «تحرم من مكانها، فقد علم الله نيتها» (١).

وجه الدلاله أن المرأه المذكوره قد تركت واجبا لاحتمال حرمة شرعا، و الإمام عليه السلام قررها على ذلك و لم ينكره عليها، بل استحسّن ذلك من فعلها بقوله:

«فقد علم الله نيتها»، أي علم أن تركها للإحرام إنما نشأ من حيث اعتقادها تحريمه، فهو يشعر بأن الحكم فيما لو كان كذلك هو الترك. و ما توهمه بعض مشايخنا المعاصرين - رضوان الله عليهم - من دلالة هذه الرواية على عدم الاحتياط حتى نظمها في سلك أخبار زعم أنها تدلّ على عدم الاحتياط، و جعلها معارضة لأخبار الاحتياط غفله ناشئه عن عدم إعطاء التأمل حقه من التحقيق، و عدم النظر في الأخبار بعين التدقيق.

و من الاحتياط المستحب في الحكم الشرعي بالفعل أو الترك ما إذا تعارضت الأدلة في حكم بين فعله وجوبا أو استحبابا، و ترجح في نظر الفقيه الثاني بأحد القرائن أو المرجحات الشرعية، فإنّ الإتيان بالفعل أحوط؛ و لذا ترى الفقهاء في مثل هذا الموضوع يحملون الدليل المرجوح على الاستحباب، تفاديا من طرحه، كأخبار غسل الجمعة المتعارضة وجوبا و استحبابا عند من يرجح أخبار الاستحباب، أو تعارضت الأخبار بين الحرمة و الكراهه مع ترجيح الثاني، فإنّ الاحتياط هنا بالترك. و على هذا أيضا جرى الفقهاء - رضوان الله عليهم - في غير موضع.

و من الاحتياط الواجب في جزئيات موضوع الحكم الشرعي بالإتيان بالفعل

١- الكافي ٤: ٣٢٤/ ٥، باب من جاوز ميقات أرضه بغير إحرام ..، وسائل الشيعة ١١: ٣٣٠، أبواب المواقيت، ب ١٤، ح ٦.

ص: ١٢١

ما إذا علم أصل الحكم و كان هو الوجوب، و لكن حصل الشك في اندراج بعض الأفراد تحته، و ستأتى صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج الوارده في جزاء الصيد داله على ذلك. و من هذا القسم - لكن مع كون الاحتياط بالترك - ما إذا كان الحكم الشرعي في المقام التحريم، و حصل الشك في اندراج بعض الجزئيات كما ذكرنا، فإنّ الاحتياط هنا بالترك كحكم السجود على الخبز، و الحكم بطهارته بالطبخ، فإن أصل الحكم في كل من المسألتين معلوم، و لكن هذا الفرد بسبب الشك في

استحالاته بالطبخ و عدمها، قد حصل الشك في اندراجه تحت أصل الحكم.

فالاحتياط عند من يحصل له الشك المذكور واجب بترك السجود عليه و ترك التيمم به، لعدم الجزم ببقائه على أصل الأرضيه و منك الشك في اندراج بعض الأصوات و دخوله في الغناء المعلوم تحريمه، فإن الاحتياط واجب بتركه. و أما من يعمل بالبراءه الأصليه فإنه يرجح بها هاهنا جانب العدم فلا يتجه ذلك عنده.

و من الاحتياط الواجب بالجمع بين الأفراد المشكوك فيها ما إذا اشتغلت ذمته تعيينا بواجب، و لكن تردّد بين فردين أو أزيد من أفراد ذلك الواجب، فإنه يجب عليه الإتيان بالجميع من قبيل ما لا يتم الواجب إلّا به، فهو واجب، كما إذا اشتغلت الذمه بفريضه من الصلوات الخمس مع جهلها في الخمس مثلا، فإنه يجب عليه الإتيان بالخمس مقتصرًا فيما اشترك فيها في عدد بالإتيان بذلك العدد بتيه (1) مردده.

و منه التردد في وجوب الجمعه، فإنه يجب عليه الجمع بينها و بين الظهر.

إلى غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتتبع.

١- من «ح».

ص: ١٢٢

و لا باس بنقل جملة من الأخبار المشتمله على ذكر الاحتياط، و تذييل كل منها بما يوقف الناظر على سواء الصراط؛ فإن جملة من مشايخنا- رضوان الله عليهم- قد اشتبه عليهم ما تضمّنته من الأحكام حتى صرحوا بتعارضها في المقام على وجه يعسر الجمع بينها و الالتئام كما تقدمت الإشارة إلى ذلك. فمن ذلك صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجلين أصابا صيدا و هما محرمان؛ الجزاء عليهما، أم على كل واحد منهما؟ قال: «لا، بل عليهما أن يجزى كل واحد منهما عن الصيد». قلت: إن بعض أصحابنا سألتني عن ذلك فلم أدر ما عليه، فقال عليه السلام: «إذا اصبتُم بمثل هذا فلم تدرُوا، فعليكم بالاحتياط» (1).

و هذه الروايه قد دلّت على وجوب الاحتياط في بعض جزئيات موضوع الحكم الشرعي مع الجهل بالحكم و عدم إمكان السؤال، و ذلك لأن ظاهر الروايه، أن السائل عالم بأصل وجوب الجزاء، و إنما شك في موضعه بكونه عليهما معا جزاء واحدا و على كل واحد جزاء بانفراده.

و من ذلك صحيحته الاخرى عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: سألته عن الرجل يتزوج المرأه في عدتها بجهاله، أهي ممن لا تحل له أبدا؟ فقال: «لا، أما إذا كان بجهاله فليتزوجها بعد ما تنقضى عدتها، و قد يعذر الناس في الجهاله بما هو أعظم من ذلك».

فقلت: أي الجهالتين أعذر بجهالته أن يعلم أن ذلك محرّم عليه، أم بجهالته أنها في عده؟ فقال: «إحدى الجهالتين أهون من

الآخري: الجهاله بأنّ الله حرم عليه ذلك، و ذلك أنه لا يقدر على الاحتياط معها». فقلت: هو في الآخري معذور؟ فقال: «نعم،

١- الكافي ٤: ٣٩١/١، باب القوم يجتمعون على الصيد و هم محرمون، تهذيب الأحكام ٥: ٤٦٦-٤٦٧/١٦٣١، وسائل الشيعة ٢٧: ١٥٤، أبواب صفات القاضي، ب ١٢، ح ١.

ص: ١٢٣

إذا انقضت عدتها، فهو معذور في أن يتزوجها» (١).

أقول: هذه الروايه قد اشتملت على أحد فردي الجاهل بالحكم الشرعي، و الجاهل ببعض جزئيات موضوعه، و دلت على معذوريه كل منهما، إلّا إن الأوّل أعذر؛ لعدم قدرته على الاحتياط.

و بيان ذلك أن الجاهل بالحكم الشرعي- و هو تحريم التزويج في العده جهلا ساذجا غير متصور له بالمره- لا يتصور الاحتياط في حقه بالكلية، لعدم تصوره الحكم بالمره كما عرفت.

و أما الجاهل بكونها في عده مع علمه بتحريم التزويج في العده، فهو جاهل بموضوع الحكم المذكور مع معلوميه أصل الحكم له، و يمكنه الاحتياط بالفحص و السؤال عن كونها ذات عده أم لا، إلّا إنه غير مكلف به، بل ظاهر الأخبار مرجوحه السؤال و الفحص كما تقدمت الإشارة إليه عملا بسعه الحنفية السمله.

نعم، لو كان في مقام الريه، فالأحوط السؤال كما يدلّ عليه بعض الأخبار، و من ذلك روايه عبد الله بن وضاح قال: كتبت إلى العبد الصالح عليه السلام: يتوارى القرص و يقبل الليل، ثم يزيد الليل ارتفاعا و تستر عنا الشمس و ترتفع فوق الجبل حمرة، و يؤذن عندنا المؤذنون، فاصلّى حينئذ و أفطر إن كنت صائما، أو أنتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الجبل؟ فكتب إليّ: «أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة، و تأخذ بالحائطه لدينك» (٢).

١- الكافي ٥: ٤٢٧/٣، باب المرأة التي تحرم على الرجل فلا تحلّ له أبدا، تهذيب الأحكام ٧: ٣٠٦/١٢٧٤، وسائل الشيعة ٢٠: ٤٥٠-٤٥١، أبواب ما يحرم بالمصاهرة، ب ١٧، ح ٤.

٢- تهذيب الأحكام ٢: ٢٥٩/١٠٣١، الاستبصار ١: ٢٦٤/٩٥٢، و فيه: عبد الله بن صباح، و وسائل الشيعة ٢٧: ١٦٦-١٦٧، أبواب صفات القاضي، ب ١٢، ح ٤٢.

ص: ١٢٤

أقول: و الاحتياط هنا بالتوقف على ذهاب الحمرة عند من قام له الدليل على أن الغروب عباره عن استتار القرص المعلوم، لعدم رؤيته عند المشاهده، مع عدم الحائل محمول على الاستحباب، و أما عند من يجعل أماره الغروب زوال الحمرة كما هو المختار عندنا- لحمل تلك الأخبار على التقيه- فهو محمول على الوجوب. و كلامه عليه السلام هنا محتمل لكل من الأمرين.

و من ذلك صحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السّلام في المتمتع بها، حيث قال فيها: «اجعلوهن من الأربع»، فقال له صفوان بن يحيى: على الاحتياط؟

قال: «نعم» (١).

و الظاهر كما استظهره أيضا جملة من أصحابنا (٢) - رضوان الله عليهم - حمل الاحتياط هنا على المحاذرة من العامه و التقيه منهم؛ لاستفاضه النصوص و ذهاب جمهور الأصحاب إلى عدم الحصر في المتعه، و أنها ليست من السبعين (٣) فضلا عن الأربع. و لعل وجهه أنه إذا اقتصر على جعلها رابعه لم يمكن الاطلاع عليه بكونها متعه ليطعن عليه بذلك و يتيسر له دعوى الدوام لو أنهم بخلاف ما إذا كانت زائده على الأربع، فإنه لا يتم له الاعتذار و لا النجاه من اولئك الفجار.

و من ذلك روايه شعيب الحداد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: رجل من مواليك يقرئك السلام، و قد أراد أن يتزوج امرأه قد وافقته و أعجبه بعض شأنها، و قد كان لها زوج فطلقها ثلاثا على غير السنه، و قد كره أن يقدم على تزويجها حتى

١- تهذيب الأحكام ٧: ٢٥٩ / ١٢٤، الاستبصار ٣: ١٤٨ / ٥٤٢، وسائل الشيعه ٢١: ٢٠، أبواب المتعه، ب ٤، ح ٩.

٢- وسائل الشيعه ٢١: ٢٠، أبواب المتعه، ب ٤، ذيل الحديث: ٩.

٣- الكافي ٥: ٤٥١ / ٤، باب أنهن بمنزله الإمام ..، وسائل الشيعه ٢١: ١٩، أبواب المتعه، ب ٤، ح ٧.

ص: ١٢٥

يستأمرك، فتكون أنت أمره. فقال أبو عبد الله عليه السّلام: «هو الفرج و أمر الفرج شديد، و منه يكون الولد، و نحن نحتاط فلا يتزوجها» (١).

أقول: ظاهر هذا الخبر كما ترى كون المطلق مخالفا، و لا خلاف بين الأصحاب في إلزامه بما ألزم به نفسه من صحه الطلاق، و به استفاضت جملة من الأخبار أيضا، و حينئذ فيحمل الاحتياط هنا على الاستحباب، إلما إن الأقرب عندي هو أن يقال: إن الأصحاب - رضوان الله عليهم - و إن اتفقوا على الحكم المذكور، إلا إن الروايات فيه مختلفه؛ فإن جملة من الأخبار و إن دلت على ما ذهب إليه الأصحاب إلا إن جملة منها قد دلت على أنه: «إياكم و ذوات الأزواج المطلقات على غير السنه» (٢).

و حمل بعض الأصحاب لها على غير المخالف يرده ما اشتمل عليه بعضها من ذكر المخالف.

و الحكم حينئذ لا يخلو من نوع اشتباه؛ لتعارض الأخبار، و الاحتياط فيه مطلوب، و الأمر بالاحتياط في هذا الخبر مما قوى الشبهه و أكدها. و حينئذ، فلا يبعد وجوب الاحتياط هنا. و يحتمل أن يكون هذا الخبر من جملة الأخبار المانعه و إن عبر عن ذلك بالاحتياط، و جعله في قلبه، فيتحمم كون الاحتياط فيه على وجه الوجوب، و الله سبحانه و قائله أعلم بحقيقه الحال.

و أما الأخبار الداله على رجحان العمل بالاحتياط على الإطلاق، فهي كثيره، و منها قول أمير المؤمنين عليه السّلام لكميل بن زياد، فيما رواه الشيخ رحمه الله في (الأمالي)

- ١- تهذيب الأحكام ٧: ١٨٨٥ / ٤٧٠، وسائل الشيعة ٢٠: ٢٥٨، أبواب مقدمات النكاح ب ١٥٧، ج ١.
٢- الكافي ٥: ٤٢٣ / ١، باب تزويج المرأة التي تطلق على غير السنه، وسائل الشيعة ٢٠: ٤٩٥، أبواب ما يحرم بالمصاهرة، ب ٣٥،
ح ٢.

ص: ١٢٦

مسندا عن الرضا عليه السلام: «يا كميل، أخوك دينك فاحتط لدينك» (١).

و ما رواه الشهيد عن الصادق عليه السلام في حديث عنوان البصرى: «و خذ بالاحتياط لدينك في جميع امورك ما تجد إليه سيلا» (٢).

و ما رواه الفريقان عنه صلى الله عليه و آله من قوله: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» (٣)، و ما روى عنهم عليهم السلام: «ليس بناكب عن الصراط من سلك طريق الاحتياط» (٤) و قد تقدم جملة من الأخبار في دره البراءة الأصلية (٥) ناصه على وجوب التوقف في مقام الشبهه و عدم العلم. و حينئذ، فما ذهب إليه ذلك البعض المتقدم ذكره في صدر المسألة من عدم مشروعيه الاحتياط خروج عن سواء الصراط، حيث قال: (إن الاحتياط ليس بحكم شرعى فلا يجوز العمل بمقتضاه، بل الواجب أن يعمل به هو ما ساق إليه الدليل (٦) انتهى.

و هو غفله عما فضّلته هذه الأخبار التي ذكرناها، و أجملته الأخبار التي تلونهاها. و لعل كلام هذا القائل مبني على حجّته البراءة الأصلية و العمل عليها، إلّا

-
- ١- الأمالى: ١١٠ / ١٦٨، وسائل الشيعة ٢٧: ١٦٧، أبواب صفات القاضى، ب ١٢، ح ٤٦.
٢- انظر: بحار الأنوار ١: ٢٢٦، وسائل الشيعة ٢٧: ١٧٢، أبواب صفات القاضى، ب ١٢، ح ٦١.
٣- عوالى اللآلى ١: ٣٩٤ / ٤٠، وسائل الشيعة ٢٧: ١٧٣، أبواب صفات القاضى، ب ١٢، ح ٦٣، الجامع الصحيح ٤: ٢٥١٨ / ٦٦٨، المستدرک على الصحيحين ٢: ١٦ / ٢١٦٩ - ٢١٧٠.
٤- ذكره زين الدين الميسى فى إجازته لولده، انظر بحار الأنوار ١٠٥: ١٢٩، و ذكره الشيخ محمود بن محمد الأهمالى فى إجازته للسيد الأمير معين الدين ابن شاه أبى تراب، انظر بحار الأنوار ١٠٥: ١٨٧، و لم يورده على انه حديث.
٥- انظر الدرر ١: ١٥٥ - ١٨٦ / الدرر: ٦.
٦- فى «ح» بعدها: و رجحه و كل ما ترجح عنده تعين عليه و على مقلده العمل به، و العمل بالاحتياط عمل ما لم يؤدّ إليه الدليل.

ص: ١٢٧

إن الأخبار كما عرفت فى الدرر الموضوعه فيها تدفعه، و جملة من علمائنا الاصوليين، فضلا عن جملة أصحابنا الأخباريين، قد منعوا من العمل بها. و ما ادّعا من أن الواجب هو (١) العمل بما قام عليه الدليل مسلم، إلّا إنه بناء على عدم العمل (٢) بالبراءة

الأصليه، فالأدله تتصادم و تتعارض على وجه لا يمكن الترجيح فيها، و قد تتشابه فلا يكون الحكم ظاهرا منها، و قد لا يوجد دليل على الحكم المطلوب بالكلية.

و الأخبار قد استفاضت بالردّ إليهم عليهم السّلام في بعض الأحكام، و الوقوف كما تقدمت في درّه البراءه الأصليه، و الاستفادة من الأخبار كما قدّمناه في الدرّه المشار إليها أن الله سبحانه كما تعبد بالعمل بالأمر و النهي في بعض الأحكام، تعبد بالتوقف في بعض و العمل بالاحتياط، فقله: (إن الاحتياط ليس بدليل شرعى) على إطلاقه ممنوع.

نعم، لو كان ذلك الاحتياط إنما نشأ من الوسوس الشيطانيه و الأوهام النفسانيه كما يقع من بعض الناس المبتلين بالوسواس، فهذا ليس باحتياط، بل الظاهر من الأخبار تحريمه؛ لما ورد عنه صلى الله عليه و آله من قوله: «الوضوء بمدّ و الغسل بصاع، و سيأتي أقوام [بعدي] يستقلون ذلك، فاولئك على غير سنتي، و الثابت على سنتي معي في حظيره القدس» (٣).

١- ليست في «ح».

٢- من «ح».

٣- الفقيه ١: ٢٣ / ٧٠، وسائل الشيعه ١: ٤٨٣، أبواب الوضوء، ب ٥٠، ح ٦.

ص: ١٢٨

ص: ١٢٩

٢٥ درّه نجفیه فی الشبهه المحصوره و غير المحصوره

اشاره

الظاهر من كلام جمهور الأصحاب، بل لا أعرف فيه خلافا إلّا من بعض متأخري المتأخرين ممن سيأتي ذكرهم هو الفرق بين المحصور و غير المحصور بالنسبه إلى اشتباه الحلال بالحرام و النجس بالطاهر، بمعنى أنه لو اختلط الحلال بالحرام، و النجس بالطاهر في أفراد محصوره حكم بتحريم الجميع و نجاسته، و لو اشتبه أحدهما بالآخر في أفراد غير محصوره كان كل من تلك الأفراد على ظاهر الحليّه و الطهاره، حتى يعلم الحرام أو النجس بعينه.

و وجه الفرق بينهما ظاهر؛ و ذلك فإنه مع كون تلك الأفراد محصوره في عدد معين و أشخاص متميزه، فإنه يعلم وجود الحرام قطعاً، و الشارع قد أوجب اجتنابه مطلقاً- أعم من أن يكون متعينا متشخصاً، أو مختلطاً بأفراد محصوره- إذ الأدله الداله على وجوب اجتنابه مطلقه، فإن قوله سبحانه حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ (١) شامل بإطلاقه لما لو كانت الميته متميزه، و لما لو كانت مشتبهه بفردين أو ثلاث مثلاً. و قوله سبحانه حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بَنَاتُكُمْ (٢) الآيه، شامل بإطلاقه لما لو كانت الامّ متشخصه، و لما لو كانت مشتبهه بأجنبيه أو

مختلطة بامرأتين أو أكثر. و هكذا باقى المحرمات فى الآيه.

غايه الأمر أن وجوب الاجتناب فى موضع الاشتباه لَمَّا كان لا- يمكن و لا- يتم إلما باجتنب جملة الأفراد المختلطة بها، وجب اجتناب الجميع، من باب (ما لا يتم الواجب إلَّا به فهو واجب)، و أمَّا فى غير المحصوره فإنه لا يعلم وجود الحرام ثمه، و لا يقطع بحصوله، فلا- يتعلق التكليف الشرعى باجتنابه و وجوده فى الواقع و نفس الأمر بحيث يحتمل كون هذا الفرد و الأفراد منه لا يجدى نفعا فى المقام؛ لأن الشارع لم يجعل الواقع و نفس الأمر مناطا للأحكام الشرعيه، و إنما جعلها منوطه بنظر المكلف و علمه كما لا- يخفى على من أحاط خبرا بالقواعد الشرعيه و الضوابط المرعيه. و لم أر من خالف فى هذه القاعده الكليه و الضابطه الجليه، سوى جماعه من متأخري المتأخرين و ذلك فى مقامين:

المقام الأول: فى مسأله الإناءين

حيث إن الأصحاب- رضوان الله عليهم- بناء على القاعده المذكوره المؤيده بالأخبار، و لا- سيما فى خصوص المسأله المذكوره- أوجبا اجتنابهما معا، بل نقل الإجماع على ذلك جماعه من أجلاء الأصحاب منهم الشيخ فى (الخلافا) (١)، و المحقق فى (المعتبر) (٢) و العلامه فى (المختلف) (٣)، و احتج فى (المعتبر) بعد نقل الاتفاق على ذلك: بأن يقين الطهاره فى كل منهما معارض يقين النجاسه و لا رجحان، فيتحقق المنع (٤).

و أورد عليه فى (المعالم) بأن يقين الطهاره فى كل واحد بانفراده إنما يعارضه الشك فى النجاسه لا يقين (٥). و نقل السيد السند فى (المدارك) عن العلامه أنه

١- الخلافا ١: ١٩٦/ المسأله: ١٥٣.

٢- المعتبر ١: ١٠٣.

٣- مختلف الشيعه ١: ٨١/ المسأله: ٤٣.

٤- المعتبر ١: ١٠٣.

٥- معالم الدين و ملاذ المجتهدين/ قسم الفقه ١: ٣٧٨.

احتج فى (المختلف) أيضا على ذلك بأن اجتناب النجس واجب قطعا، و هو لا يتم إلَّا باجتناهما معا، و ما لا يتم الواجب إلَّا به فهو واجب (١). و اعترضه بأن اجتناب النجس لا يقطع بوجوبه إلَّا مع تحققه بعينه لا مع الشك فيه، و استبعاد سقوط حكم هذه النجاسه شرعا إذا لم يحصل المباشره بجميع ما وقع فيه الاشتباه غير ملتفت إليه. و قد ثبت نظيره فى حكم واجدى المنى فى الثوب المشترك، و اعترف به الأصحاب فى غير المحصور أيضا، و الفرق بينه و بين المحصور غير واضح عند التأمل (٢) انتهى.

و قد تقدّمه في هذا الكلام شيخه المولى الأردبيلي قدّس سرّه (٣)، و قد جرى على هذا المنوال جملة ممن تأخّر عنهما (٤)، و حيث إن المسألة المذكورة ممّا لم يعطها حقها من التحقيق أحد من الأصحاب، و لم يميز القشر منها من اللباب مع تكثّر أفرادها في الأحكام و دورانها في كلام علمائنا الأعلام، فحرّى بنا أن نبسط فيها الكلام بما يقشع عنها غياهب الظلام، و نبين ما في كلام هؤلاء الأعلام من سقوط ما اعترضوا به في المقام، فنقول:

أولاً: لا يخفى على من مارس الأحكام، و خاض في تيار ذلك البحر القمقام أن القواعد الكليّة الواردة عنهم عليهم السّلام (٥) في الأحكام الشرعيّة كما تكون باشمال القضيّة على سور الكليّة، كذلك تحصل بتتبع الجزئيات الواردة عنهم عليهم السّلام، كما في القواعد النحويّة، و ما صرّح به الأصحاب - رضوان الله عليهم - في حكم

١- مختلف الشيعة ١: ٨١/ المسألة: ٤٣، و قد ذكر الحكم دون العله، و هي المذكورة في مدارك الأحكام ١: ١٠٧.

٢- مدارك الأحكام ١: ١٠٧-١٠٨.

٣- مجمع الفائدة و البرهان ١: ٢٨٢، و فيه القول بالاحتياط دون الوجوب.

٤- ذخيره المعاد: ١٣٨.

٥- في «ق» بعدها: كما في القواعد النحويّة، و ما أثبتناه و فقال «ح».

ص: ١٣٢

المحضور و غير المحضور في هذا المقام، و إن كان لم يرد في الأخبار بقاعده كليّة، إلّا إن الاستفادة منها على وجه لا يزاحمه الريب في خصوصيات الجزئيات التي تصلح للاندراج تحت كل من المحضور و غير المحضور هو ما ذكره و صرّحوا به من التفصيل، بل في بعض الأخبار تصريح بكليّة الحكم في بعض تلك الأفراد كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

و ها أنا أذكر لك ما وقفت عليه من المواضع و الجزئيات المتعلّقه بكل من ذينك الفردين؛ فأما ما دل على حكم المحضور و أنه يلحق المشتبه فيه حكم ما اشتبه به من نجاسه أو تحريم:

فأحدها: ما نحن فيه من مسألة الإئذان، فقد روى عمار في الموثق عن أبي عبد الله عليه السّلام أنه سئل عن رجل معه إئذان فيهما ماء و وقع في أحدهما قدر لا يدرى أيهما هو قال: «يهريقهما و يتيمم» (١).

و مثله روى سماعة في الموثق (٢).

و هما صريحتان في الحكم.

و طعن جملة من متأخري المتأخّرين (٣) في الخبرين بضعف السند بناء على الاصطلاح المحدث بينهم، و بعض منهم جبر ضعفهما بعمل الأصحاب بهما (٤).

و جملة منهم إنّما اعتمدوا على الإجماع المدّعى في هذه المسألة (٥). و الكل

- ١- تهذيب الأحكام ١: ٧١٢/٢٤٨، وسائل الشيعة ١: ١٥٥-١٥٦، أبواب الماء المطلق، ب ٨ ح ٤.
- ٢- الكافي ٣: ١٠/٦، باب الوضوء من سؤر الدواب، وسائل الشيعة ١: ١٥١، أبواب الماء المطلق، ب ٨ ح ٢.
- ٣- معالم الدين و ملاذ المجتهدين / قسم الفقه ١: ٣٩٨، مدارك الأحكام ١: ١٠٧ و قد نسب الضعف لجماعه من الفطحيه في سندها.
- ٤- ذخيره المعاد: ١٣٨.
- ٥- مشارق الشمس: ٢٨٨.

ص: ١٣٣

بمكان من الضعف فإنه لم يتم لنا دليل على صحه هذا الاصطلاح الذي اعتمده، بل كلماتهم في غير مكان مما تدلّ على أنه متداعى الأركان منهدم البنيان كما أوضحناه في مواضع من مؤلفاتنا، ولا سيما كتاب (المسائل الشيرازيه) و كتاب (الحدائق الناضره) (١).

و ثانيها: الثوب الطاهر المشتبه بثوب آخر نجس، فإنه لا خلاف بين الأصحاب- رضوان الله عليهم- ممن منع الصلاة عاريا في أنه يجب الصلاة فيهما على جهه البديله حتى من هؤلاء الفضلاء المنازعين في هذه المسأله، و لم يجوز أحد منهم الصلاة في واحد منهما خاصه، مع أن مقتضى ما قالوه في مسأله الإناءين جواز ذلك.

و يدل على الحكم المذكور من النصوص حسنه صفوان بن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كتب إليه يسأله عن رجل كان معه ثوبان، فأصاب أحدهما بول، و لم يدر أيهما هو، و حضرت الصلاة و خاف فوتها، و ليس عنده ماء، كيف يصنع؟ قال: «يصلى فيهما» (٢).

قال شيخنا الصدوق رضی الله عنه في (الفقيه) بعد نقل الروايه: (يعنى على الانفراد) (٣).

قال في (المدارك)- بعد أن نقل القول بذلك عن الشيخ (٤) و أكثر الأصحاب، و قال: إنّه المعتمد، و نقل عن بعض الأصحاب أنه يطرحهما و يصلى عريانا (٥)- ما صورته: (و متى امتنع الصلاة عاريا ثبت وجوب الصلاة في أحدهما، أو كلّ

١- الحدائق الناضره ١: ٥٠٢-٥٠٤.

٢- الفقيه ١: ٧٥٧/١٦١، وسائل الشيعة ٣: ٥٠٥، أبواب النجاسات، ب ٦٤ ح ١، و فيهما: يصلى فيهما جميعا.

٣- الفقيه ١: ١٦١/ ذيل الحديث: ٧٥٧.

٤- الخلاف ١: ١٩٦/ المسأله: ١٥٣، المبسوط ١: ٣٩، النهايه: ٥٥.

٥- انظر السرائر ١: ١٨٤-١٨٥.

ص: ١٣٤

منهما؛ إذ المفروض انتفاء غيرهما، والأول منتف؛ إذ لا قائل به، فيثبت (١) الثاني، و يدلّ عليه ما رواه صفوان (٢)، ثم ساق الروايه.

و أنت خبير بما فيه؛ فإن مقتضى ما ذكره في مسأله الإناءين و اختاره فيها، و ما ذكره أيضا في مسأله السجود مع حصول النجاسه في المواضع المتسعه- حيث قال بعد البحث في المسأله: (و الذى يقتضيه النظر عدم الفرق بين المحصور و غيره، و أنه لا مانع من الانتفاع بالمشتبه فيما يفتقر إلى الطهاره إذا لم يستوعب المباشره بجميع ما وقع فيه الاشتباه (٣)- أنه يجزى هنا الصلاه في ثوب واحد، و توقّف القول به على وجود القائل جار في الموضوعين الآخرين، فإنه لم يخالف في تينك (٤) المسألتين أحد سواه و من حذا حذوه و اقتفاه.

و الجواب عنه بوجود النص المعتمد في الثوب النجس، و عدم وجوده ثمه؛ لضعف النص في مسأله الإناءين عنده، و عدم النص في مسأله السجود ضعيف:

أولا: بأنه بالتأمل في النصوص الوارده في الأحكام المتفرقه، و ضم بعضها إلى بعض - كما سنوضحه إن شاء الله تعالى - يعلم أن ذلك حكم كلي.

و ثانيا: أن ما ذكره من التعليل في الموضوعين يعطى كون الحكم عنده كليا في مسأله الطاهر المشتبه بالنجس مطلقا لا بخصوص تينك (٥) المسألتين، و لا ريب أن وجود الروايه في هذا الجزئي ممّا يبطل دعوى كون الحكم كليا.

و ثالثها: الثوب النجس بعضه مع وقوع الاشتباه في جميع أجزاء الثوب، فإنه لا خلاف بين الأصحاب حتى من هذا الفاضل و من تبعه، و قال بمقالته أنه لا يحكم بطهاره الثوب إلّا بغسله كاملا، و به استفاضت الأخبار، ففي صحيحه محمد بن

١- في «ح»: فثبت.

٢- مدارك الأحكام ٢: ٣٥٦.

٣- مدارك الأحكام ٣: ٢٥٣.

٤- من «ق» و في النسختين: تلك.

٥- من «ق»، و في النسختين: تلك.

ص: ١٣٥

مسلم عن أحدهما عليهما السلام أنه قال في المنى يصيب الثوب: «فإن عرفت مكانه فاغسله، و إن خفى عليك فاغسل الثوب كله» (١).

و مثلها صحيحه زراره (٢) و حسنه محمد بن مسلم (٣) و روايه ابن أبي يعفور (٤) و غيرها (٥).

قال السيد في (المدارك) بعد نقل عباره المصنف (٤) في ذلك: (هذا قول علمائنا، و أكثر العامه- قاله في (المعتبر (٧) (٨)- و

استدل عليه بأن النجاسه موجوده بيقين، و لا يحصل اليقين بزوالها إلّا بغسل جميع ما وقع فيه الاشتباه.

و يشكل بأن يقين النجاسه يرتفع بغسل جزء ممّا وقع فيه الاشتباه يساوى قدر النجاسه، و إن لم يحصل القطع بغسل ذلك المحل بعينه) (٩) انتهى، و فيه:

أولاً: أن الظاهر أن ما ذكره المحقق رحمه الله من التعليل هنا و فى مسأله الإناءين، بل فى سائر المواضع المنصوصه إنما هو على وجه التوجيه للنص و بيان حكمه الأمر فيه؛ لأنه مع وجود النص فلا ضروره تلجئ إلى التعليل بالوجه العقليه.

على أن أحكام الشرع توقيفيه لا- تعلل بالعقول، كما أطال به المحقق الكلام فى أول كتاب (المعتبر) (١٠)، و غيره فى غيره. و حينئذ، فلا إشكال.

١- تهذيب الأحكام ١: ٢٦٧/٧٨٤، وسائل الشيعه ٣: ٤٢٣، أبواب النجاسات، ب ١٦، ح ١.

٢- تهذيب الأحكام ١: ٤٢١/١٣٣٥، وسائل الشيعه ٣: ٤٠٢، أبواب النجاسات، ب ٧، ح ٢.

٣- تهذيب الأحكام ١: ٢٥١/٧٣٠، وسائل الشيعه ٣: ٤٢٤، أبواب النجاسات، ب ١٦، ح ٢.

٤- الكافي ٣: ١٥٣/١، باب المنهى و المذى يصيبان الثوب و الجسد، وسائل الشيعه ٣: ٤٢٥، أبواب النجاسات، ب ١٦، ح ٦.

٥- الكافي ٣: ٥٤/٤، باب المنى و المذى يصيبان الثوب و الجسد، تهذيب الأحكام ١: ٢٥٢/٧٢٨، وسائل الشيعه ٣: ٤٠٣، أبواب النجاسات، ب ٧، ح ٥.

٦- شرائع الإسلام ١: ٤٦.

٧- فى «ح»: «قتلهم الله، بدل: قاله فى المعتبر.

٨- المعتبر ١: ٤٣٧.

٩- مدارك الأحكام ٢: ٣٣٤.

١٠- المعتبر ١: ٢٨-٣٣.

ص: ١٣٦

نعم، هذا الإشكال موافق لما اختاره فى ذينك الموضوعين، و لكنه وارد عليه فى هذا الموضوع، حيث إن مقتضى ما اختاره ثمه الاكتفاء بغسل جزء من الثوب، كما ذكره و لكن النصوص تدفعه، و هو دليل على ما ادّعيناه و صريح فيما قلناه من القاعده المقرّره و الضابطه المعتبره، و أن كلامه قدّس سرّه ثمه مجرد استبعاد عقلى و خيال وهمى.

و ثانياً: أنه متى كان يقين النجاسه هنا يرتفع بغسل جزء ممّا وقع فيه من الاشتباه- بمعنى (١) أنا لا نقطع حينئذ ببقاء النجاسه؛ لجواز كونها فى ذلك الجزء الذى قد غسل- فإننا نقول أيضاً مثله فى مسأله الإناءين: إنه بعد وقوع النجاسه فى واحد منهما لا على التعيين، فقد زال يقين الطهاره الحاصل أولاً- من كل ذينك الإناءين. و هكذا فى الثوب و المكان المحصورين، فإنه قد يتساوى (٢) احتمال الملاقاه و عدم الملاقاه فى كل جزء جزء من تلك (٣) الأجزاء المشكوك فيها. و هذا القدر يكفى فى زوال ذلك اليقين الحاصل قبل الملاقاه و الخروج عن مقتضاه.

و رابعها: اللحم المختلط ذكیه بمیتة، فقد ذهب الأصحاب إلى تحريم الجميع من غير خلاف يعرف و عليه دلت الأخبار، و منها حسنه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل كانت له غنم و بقر، و كان يدرك الذكي منها فيعزله و يعزل الميتة، ثم إن الميتة و الذكي اختلطا كيف يصنع؟ قال: «بيعه ممن يستحل الميتة و يأكل ثمنه» (٤).

١- من «ح».

٢- في «ح»: تساوى.

٣- من «ح».

٤- الكافي ٦: ٢٦٠ / ٢، باب اختلاط الميتة بالذكي، وسائل الشيعه ١٧: ٩٩، أبواب ما يكتسب به، ب ٧، ح ٢.

ص: ١٣٧

و مثلها حسنته الاخرى أيضا (١).

و يأتي بمقتضى ما ذكره السيد و من تبعه أن كل قطعه لاحظناها من هذا اللحم فهي حلال لا يحكم بنجاستها و لا يحرم أكلها؛ لأن الواجب إنما هو اجتناب ما تحقق تحريمه بعينه لا ما اشتبه بالحرام (٢). و النصوص كما عرفت تدفعه.

و لو قيل: إنه ربما يتمسك هنا بأصالة عدم التذكية.

قلنا: يعارضه التمسك بأصالة الطهاره و أصالة الحليته.

و أما ما ورد في غير المحصور فهو في مواضع، منها الأخبار الداله على أن:

«كلّ شيء طاهر حتى تعلم أنه قدر» (٣).

و منها الأخبار الداله على أن كل شيء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه (٤). و حيث كان هذا الفرد غير محلّ النزاع في المقام، فلا فائده في التطويل (٥) و الكلام. و سيأتي في المقام الثاني إن شاء الله تعالى من البسط في البحث ما يتقشع به غياهب الظلام.

هذا، و أما ما أورده في (المعالم) (٦) على المحقق، فيندفع بما أشرنا إليه آنفا من أنه قد حصل لنا اليقين بنجاسه أحد الإناءين لا (٧) على التعيين، و هذا اليقين

١- الكافي ٦: ٢٦٠ / ١، باب اختلاط الميتة بالذكي، وسائل الشيعه ١٧: ٩٩، أبواب ما يكتسب به، ب ٧، ح ١.

٢- من «ح»، و في «ق»: التحريم.

٣- تهذيب الأحكام ١: ٢٨٤ / ٨٣٢، وسائل الشيعه ٣: ٤٦٧، أبواب النجاسات، ب ٣٧، ح ٤، و فيهما: نظيف، بدل: طاهر.

٤- انظر: الكافي ٥: ٣١٣ / ٣٩ - ٤٠، باب نوادر كتاب المعيشه، الفقيه ٣: ٢١٦ / ١٠٠٢، تهذيب الأحكام ٧: ٢٢٦ / ٩٨٨، و ٩: ٧٩

٣٣٧، وسائل الشيعة ١٧: ٨٩، أبواب ما يكتسب به، ب ٤، ح ٤.

٥- فى «ح»: تطويل البحث فيه.

٦- معالم الدين و ملاذ المجتهدين / قسم الفقه ١: ٣٧٨.

٧- من «ح».

ص: ١٣٨

أوجب حدوث حاله متوسطه بين الطهاره و النجاسه فى كل واحد من ذينك الإناءين على حده، فهو ليس بمتيقن الطهاره و لا متيقن النجاسه، و حينئذ فهو من باب نقض اليقين بيقين مثله.

و أما ما ذكره السيد قدس سره من أن اجتناب النجس لا يقطع بوجوبه إلّا مع تحققه بعينه (١) فمردود بأن الأخبار - كما عرفت - مميًا قدمنا فى الصور المعدوده و غيرها ممّا سيأتى فى المقام الآتى إن شاء الله تعالى، كما أنها دلّت على وجوب الاجتناب مع اليقين دلّت على وجوب الاجتناب مع الاشتباه بمحصور. و قياس هذه المسأله على مسأله واجدى المنى فى الثوب المشترك قياس مع الفارق؛ لوجود النصوص الداله على الاجتناب فى هذه المسأله و نظائرها - كما عرفت - و عدم النص فى تلك المسأله على ما ذكره الأصحاب - رضوان الله عليهم - فيها من الأحكام.

فإن قيل: كلام الأصحاب و إن كان من غير نص فى الباب ليعترض به هنا، فينبغى أن يقبل ما ذكروه فى هذه المسأله مع اعتضاده بالنصوص و النظائر المذكوره بالإجمال و الخصوص، و إلّا فلا معنى للإيراد بكلامهم.

على أنا نقول: إنه حيث لا - نص عندهم فى تلك المسأله فمن الجائز أن يكون حكمها شرعا هو الدخول تحت هذه الكليه المعتضده بالنصوص الجليه (٢)، و إيجاب الغسل على كل من الواجدين للمنى.

و بالجمله، فالإيراد بالمسأله المذكوره إنما يتم لو اعتضد ما ذكروه فيها بالنص ليدافع ما أوردناه من النصوص. و أما قوله: (و الفرق بين غير المحصور و المحصور غير واضح)، ففيه أنا قد أشرنا فى صدر الكلام إلى وجه الفرق بينهما،

١- مدارك الأحكام ١: ١٠٧-١٠٨.

٢- من «ح».

ص: ١٣٩

و يزيده بيانا ما يأتى فى المقام الثانى إن شاء الله تعالى من البيان الواضح البرهان.

المقام الثانى: فى الحلال المختلط بالحرام إذا كان محصورا

فإن الحكم فيه بمقتضى القاعده المتقدمه المعتضده بالأخبار و إجماع الأصحاب - رضوان الله عليهم - هو التحريم فى الجميع كما عرفت. و المفهوم من كلام الفاضل المولى محمد باقر الخراسانى فى (الكفايه) و المحدث الكاشانى فى (المفاتيح) هو حلّ

الجميع.

قال الفاضل المشار إليه في الكتاب المذكور في مسأله اللحم المختلط ذكبه بميته ما لفظه: (و المشهور بين المتأخرين أنه إذا اختلط و لم يعلم وجب الاجتناب من الجميع حتى يعلم الذكي بعينه، و مستند ذلك عندهم قاعده معروفه عندهم، هي أن الحرام يغلب الحلال في المشتبه، و بعض الروايات العاميه، و بعض الاعتبارات العقلية. و في الكل نظر.

و قول الصادق عليه السلام في صحيحه عبد الله بن سنان: «كل شىء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه» (١) يدل على الحلّ و كذلك غيرها من الأخبار (٢) انتهى.

و قال المحدث الكاشاني في (المفاتيح) في مسأله اللحم المختلط أيضا: (و إذا اختلط الذكي بالميت وجب الامتناع منه حتى يعلم الذكي بعينه، لوجوب اجتناب الميت، و لا يتم إلّا بذلك، كذا قالوه. و في الصحيحين: «إذا اختلط الذكي

١- الكافي ٥: ٣١٣ / ٣٩، باب نوادر كتاب المعيشه، تهذيب الأحكام ٩: ٧٩ / ٣٣٩، وسائل الشيعه ٢٤: ٢٣٦، أبواب الأَطعمه المحرّمه، ب ٦٤، ح ٢.

٢- كفايه الأحكام: ٢٥١.

ص: ١٤٠

و الميته باعه ممن يستحلّ الميتة و يأكل ثمنه» (١) (٢) انتهى.

و قال في مسأله ما يحلّ و يحرم بالعارض: (و إذا اختلط الحلال بالحرام، فهو له حلال حتى يعرف الحرام بعينه للصحيح و غيره، حتى يعرف أنه حرام بعينه كما مرّ) (٣) انتهى.

و استدل (٤) في شرح (المفاتيح) لهذا القول نصره لعمه قدّس سرّهما بصحيحه عبد الله بن سنان المتقدمه في كلام الفاضل الخراساني، و موثقه مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «كل شىء هو لك حلال حتى تعرف أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك، و ذلك مثل ثوب يكون عليك قد اشتريته و هو سرقه، أو المملوك عندك و لعله حرّ و قد باع نفسه أو خدع فبيع أو قهر، أو امرأه تحتك و هي اختك أو رضيعتك. و الأشياء كلّها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك، أو تقوم به البيئه» (٥).

و موثقه سماعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب مالا من عمل بنى اميه، و هو يتصدّق منه، و يصل قرابته، و يحجّ ليغفر له ما اكتسب، و هو يقول: إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ (٦). فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إِنَّ الْخَطِيئَةَ لَا تَكْفُرُ الْخَطِيئَةَ، و لكن الحسنه تحطّ الخطيئه». ثم قال: «إن كان خلط الحلال بالحرام فاختلطا جميعا،

١- الكافي ٦: ٢٦٠ / ١، ٢، باب اختلاط الميتة بالذكي، تهذيب الأحكام ٩: ٤٧ - ٤٨ / ١٩٨ - ١٩٩، وسائل الشيعه ٢٤: ١٨٧، أبواب الأَطعمه المحرّمه، ب ٣٦، ح ١، ٢.

٢- مفاتيح الشرائع ٢: ١٩٢/المفتاح: ٦٤٦.

٣- مفاتيح الشرائع ٢: ٢٢٤/المفتاح ٦٨٠.

٤- هو المولى محمد هادي ابن المولى مرتضى بن محمد المؤمن، و محمد المؤمن هذا أخو الفيض الكاشاني، فيكون عم أبي الشارح. انظر الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٤: ١٧٩/١٨١٦.

٥- الكافي ٥: ٣١٣/٤٠، باب نوادر كتاب المعيشة، وسائل الشيعة ١٧: ٨٩، أبواب ما يكتسب به، ب ٤، ح ٤، وفيهما: تعلم، بدل: تعرف.

٦- إشاره إلى الآية: ١١٤ من سورة هود.

ص: ١٤١

فلا يعرف الحلال من الحرام فلا بأس» (١).

و صحيحه أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شراء السرقة و الخيانة، فقال: «لا، إلا أن يكون قد اختلط معه غيره. فأما السرقة بعينها، فلا إلا أن تكون من متاع السلطان فلا بأس بذلك» (٢).

و حسنه الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «كل ربا أكله الناس بجهاله ثم تابوا، فإنه يقبل منهم إذا عرف منهم التوبة».

و قال: «لو أن رجلا ورث من أبيه مالا، و قد عرف أن في ذلك المال ربا، و لكن قد اختلط في تجاره بغيره حلالا (٣) كان حلالا طيبا فليأكله، و إن عرف منه شيئا معزولا أنه ربا، فليأخذ رأس ماله منه و ليردّ الربا. و أيما رجل أفاد مالا كثيرا قد أكثر فيه من الربا، فجهل ذلك، ثم عرفه بعد، فأراد أن ينزعه فما مضى فله و يدعه فيما يستأنف» (٤). هذا ما نقله الشارح المشار إليه.

و ما ربما يتوهم دلالته على ذلك أيضا روايه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن الحضيرة من القصب تجعل للحيتان في الماء، فيموت بعضها فيها قال: «لا بأس» (٥).

و موثقه حنان بن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن جدى رضع (٦) من خنزيره حتى شبّ و اشتدّ عظمه، استفحله رجل في غنم له فخرج له نسل، ما

١- الكافي ٥: ١٢٦/٩، باب المكاسب الحرام، وسائل الشيعة ١٧: ٨٩، أبواب ما يكتسب به، ب ٤، ح ٢.

٢- تهذيب الأحكام ٦: ٣٧٤/١٠٨٨، وسائل الشيعة ١٧: ٣٣٥، أبواب عقد البيع و شروطه، ب ١، ح ٤.

٣- في المصدر: حلال، بالرفع.

٤- الكافي ٥: ١٤٥/٤، باب الربا، وسائل الشيعة ١٨: ١٢٨، أبواب الربا، ب ٥، ح ٢.

٥- الفقيه ٣: ٢٠٧/٩٥٠، وسائل الشيعة ٢٤: ٨٥، أبواب الذبائح، ب ٣٥، ح ٥.

٦- في «ح»: وضع.

ص: ١٤٢

تقول فى نسله؟ فقال: «أما ما عرفت من نسله بعينه، فلا تقربه و أما ما لم تعرفه فهو بمنزله الجبن» (١).

و الذى يدل على القول المشهور، و هو المؤيد المنصور:

أولاً: إطلاق الآيات بالتقريب الذى ذكرناه فى صدر المسألة؛ فإن قوله سبحانه حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ (٢) - الآية - دالٌّ بإطلاقه على التحريم فى المشتبه بمحصور (٣)، و يلزم هذا القائل بناء على ما ذكره من العمل بعموم تلك الأخبار أنه لو اشتبهت امه أو اخته أو ابنته من النسب أو الرضاع بامرأتين أو ثلاث من الأجانب حلّ له نكاح الجميع، و لا أظنه يلتزمه. و مثله يأتى فى قوله سبحانه حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ (٤).

و ثانياً: الأخبار و منها صحيحه ضريس قال: سألت أبا جعفر عليه السّلام عن السمن و الجبن نجده فى أرض المشركين بالروم أ نأكله؟ فقال: «أما ما (٥) علمت أنه قد خلطه (٦) الحرام فلا تأكل، و أما ما لم تعلم فكله حتى تعلم أنه حرام» (٧). و هى نص فى المطلوب.

و صحيحتنا الحلبي المتقدمتان فى المقام الأول فى اللحم المختلط ذكّيه بميته، و لولا - حرمة اللحم بذلك لما أمره ببيعه على مستحل الميتة بالخصوص دون أكله.

و موثقه أبى بصير و موثقه سماعه الواردتان فى الإناءين، فإنهما دالتان على تحريم شربهما و الانتفاع بهما مطلقاً؛ للأمر فيهما بالإراقه.

١- تهذيب الأحكام ٣: ٢١٢ / ٩٨٧، وسائل الشيعة ٢٤: ١٦١، أبواب الأَطعمه المحرّمه، ب ٢٥، ح ١.

٢- النساء: ٢٣.

٣- فى «ح»: محصور.

٤- المائدة: ٣.

٥- ليست فى «ح».

٦- ليست فى «ح».

٧- تهذيب الأحكام ٩: ٧٩ / ٣٣٦، وسائل الشيعة ٢٤: ٢٣٥ - ٢٣٦، أبواب الأَطعمه المحرّمه، ب ٦٤، ح ١.

ص: ١٤٣

و روايه عبد الله بن سليمان عن أبى عبد الله عليه السّلام فى الجبن، قال: «كلّ شىء لك حلال حتى يجيئك شاهدان أن فيه ميتة» (١).

و ثالثاً: أن مقتضى القواعد الشرعيّه فى المال المختلط حلاله بحرامه - و بذلك صرّح الأصحاب من غير خلاف يعرف - أنه إن علم صاحب المال الحرام و جب التخلص منه بأى نحو كان، و إن لم يعلم أخرج خمسه و حل له الباقي.

وقيل: إنه مع معرفه كميته و عدم العلم بصاحبه يتصدق عنه به (٢).

و يدل على الأول- و هو وجوب التخلّص من صاحبه متى علم- الآيه و الروايه، كقوله سبحانه وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ (٣)، و قوله صلى الله عليه و آله: «لا يحلّ مال امرئ إلّا بطيب نفس منه» (٤).

و أما الثانى- و هو إخراج الخمس- فلما رواه الشيخ بإسناده عن الحسن بن زياد عن أبى عبد الله عليه السلام قال «إن رجلا أتى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين، إنى أصبت مالا- لا- أعرف حلاله من حرامه، فقال: أخرج الخمس من ذلك المال، فإنّ الله عزّ و جلّ قد رضى من ذلك المال بالخمس، و اجتنب ما كان صاحبه يعمل» (٥).

و ما رواه ثقة الإسلام قدس سرّه بسند عن السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام عن آبائه عن على عليه السلام أنه أتاه رجل، فقال: إنى كسبت مالا أغمضت فى مطالبه حلالا و حراما، و قد أردت التوبه، و لا أدرى الحلال منه و الحرام، و قد اختلط علىّ، فقال عليه السلام:

١- الكافى ٦: ٣٣٩ / ٢، باب الجبن، و فيه: يشهدان عندك ..، بعد قوله: شاهدان.

٢- انظر النهايه: ١٩٧، البيان: ٣٤٧.

٣- البقره: ١٨٨.

٤- الفقيه ٤: ٦٦ / ١٩٥، و سائل الشيعة ٥: ١٢٠، أبواب مكان المصلّى، ب ٣، ح ١، و فيهما: فانه لا يحلّ دم امرئ مسلم و لا ماله إلّا بطيبه نفسه.

٥- تهذيب الأحكام ٤: ١٢٤ / ٣٥٨، و سائل الشيعة ٩: ٥٠٥-٥٠٦، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب ١٠، ح ١.

ص: ١٤٤

«تصدق بـخمس مالك، فإنّ الله رضى من الأشياء بالخمس و سائر المال لك حلال» (١).

و ما رواه الصدوق قدس سرّه قال: جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: يا أمير المؤمنين، أصبت مالا أغمضت فيه، أ فلى توبه؟ فقال: «إيتنى بـخمس». فأتاه بـخمس، فقال: «هو لك، إن الرجل إذا تاب ماله معه (٢)» (٣).

و أما الثالث، فيدلّ عليه أخبار عديده، لكن موردها المال المتميز. و هذا هو الموافق للأصول الشرعيه و الضوابط المرعيه، لا ما توهمه ذلك القائل من حلّ ذلك مطلقا.

و رابعها: أنه يلزم على ما ذكره هذا القائل من حلّ المال المختلط حلاله و حرامه مطلقا- سيّما على ظاهر صحيحه أبى بصير التى ذكرها، الداله على صحه شراء مال الخيانه و السرقة متى اختلط بغيره، مع العلم بكونه خيانه و سرقة- فتح باب مفسده فى الدين، و بيان حيله شرعيه للسارقين و الغاصبين، فيسرق السارق و يغصب الغاصب ما يريد، ثم يخلطه بماله فيأكله حلالا و يبيعه و يأكل ثمنه حلالا، و إنما يجب عليه القيمه أو المثل فيما أخذه، فيملكه بخلطه بماله.

و هذا من قبيل ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن الغاصب و السارق يملكان ما أخذاه بتغييره عما كان عليه، كجعل الحنطه دقيقا (٤).
و فى التزامه من الشناعه ما لا يخفى، فضلا عن مخالفه اصول الدين و المذهب. و يأتى على هذا القول أيضا أنه متى اشتبهت
أجنبيه بزوجات الرجل، بحيث لم تعرف من بينهم حلّ له نكاحها فى جملة الجميع.

١- الكافى ٥: ١٢٥/٥، باب المكاسب الحرام، وسائل الشيعه ٩: ٥٠٩، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب ١٠، ح ٤.

٢- فى «ح»: معه ماله.

٣- الفقيه ٢: ٨٣/٢٢، وسائل الشيعه ٩: ٥٠٩، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب ١٠، ح ٣.

٤- انظر: الخلاف ٣: ٤٠٧/المسأله: ٢٠، المبسوط (السرخسى) ١١: ٨٧.

ص: ١٤٥

و بالجملة، فمفاسد هذا القول أكثر من أن تذكر، و أظهر من أن تنشر. ثم إننا لو سلمنا صراحه ما استدل به الخصم فى المقام،
لكان الجواب عنه بأن يقال: إن من القواعد المقرره عن أهل العصمه- صلوات الله عليهم- أنه مع اختلاف الأخبار فى حكم من
الأحكام تعرض على كتاب الله سبحانه، فيؤخذ بما وافقه و يطرح ما خالفه. و لا ريب فى موافقه أخبار التحريم ل (الكتاب)؛ لما
عرفت من أن قوله سبحانه حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ شامل بإطلاقه لما لو كانت متميزه بتشخصه، أو كانت مشتبهه بأفراد
محصوره، فإنه يجب اجتنابها.

و لكن وجوب الاجتناب مع الاشتباه لَمَّا كان لا يتم إلّا باجتناب الجميع و جب اجتناب الجميع؛ لأن ما لا يتم الواجب إلّا به فهو
واجب. و لهذا نظائر عديده فى الأحكام الشرعيه، منها قضاء الفريضه المشتبهه بالفرائض الخمس اليوميه، فإنه يجب عليه قضاء
الخمس بالاتفاق نصا و فتوى. و كذلك وجوب تعدّد الصلاه فى الثوبين المشتبهه نجسهما بطاهرهما، و غير هذا مع تسليم دلالة
تلك الأخبار على ما ادّعاها، و إلّا فهى عند النظر بعين التحقيق و التأمل بالفكر الصائب الدقيق لا تدلّ على ما ادّعاها.

و ها نحن نفصل لك ذلك (١) بأوضح تفصيل، و نشرحه بما يرفع عنه غشاوه القال و القيل، فنقول: أما الروايات الداله على أن
كلّ ما فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه- و هى عمدته الشبهه، فيما ذهبوا إليه- فالجواب عنها من وجوه:

الأول: أن الظاهر من سياق مقالها و قرائن أحوالها إنما هو بالنسبه إلى غير المحصور، يعنى: أن كل شىء من الأشياء و نوع من
الأنواع له أفراد بعضها (٢) فى

١- فى «ح» بعدها: مع تسليم دلالة تلك الأخبار على ما ادّعاها، و إلّا فهى عند النظر بعين ذلك.

٢- من «ح»، و فى «ق»: منها.

ص: ١٤٦

الواقع حلال و بعضها حرام، مثل اللحم بعضه ذكى و بعضه ميتة، و الأمتعه، و الفواكه و نحوها فى أيدي المسلمين، و أسواقهم
فيها المغصوب و السرقة و المملوك، فكل فرد من تلك الأفراد رأيتة حكمت عليه بالحليه، حتى تعلم أنه حرام. يدل على ذلك

قوله عليه السلام في موثق مسعده بن صدقه: «و ذلك مثل الثوب» إلى آخر الروايه.

فإن جميع تلك الأمثله التي أوردها عليه السلام إنما هي من قبيل غير المحصور كما ذكرناه.

لا يقال: إن التمثيل لا يخصص عموم الحكم المستفاد من صدر الخبر.

لأننا نقول: إن اريد أن التمثيل بخصوص هذه الأمثله المذكوره في الخبر لا يخصص فمسلم و لكن لا يضرنا، و إن اريد التمثيل بها و بما كان من قبيلها من الامور الغير المحصوره فهو ممنوع. كيف، و الأمثله إذا ذكرت بعد القواعد الكليه صارت موضحة لها و مبيّنه لها، فتحمل تلك القواعد عليها و على نظائرها؟ ألا ترى أنه لو قال القائل: أكرم الناس مثل العلماء، فإنه لم يتبادر منه إلّا الأمر بإكرام العلماء خاصة من بين أصناف الناس؟

و بالجملة، فالقدر المقطوع به من الخبر الذي لا يعتريه الشكّ في صحيح النظر إنما هو ما ذكرناه، كما يشهد به أيضا قوله عليه السلام في آخر الخبر المشار إليه بعد تعداد تلك الأمثله (١): «و الأشياء كلّها على هذا حتى يستبين [لك] غير ذلك، أو تقوم به البيّنه» (٢).

و هذه العبارة في الحقيقة عند التأمل هي معنى قوله عليه السلام في صدر الخبر: «كل شيء هو لك حلال حتى تعرف أنه حرام بعينه فتدعه» أعادها عليه السلام تأكيدا و إيضاحا.

١- في «ح» بعدها: المذكوره.

٢- الكافي ٥: ٣١٣ / ٤٠، باب نوادر كتاب المعيشه، وسائل الشيعه ١٧: ٨٩، أبواب ما يكتسب به، ب ٤، ح ٢.

ص: ١٤٧

و هذا بحمد الله سبحانه ظاهر بأوضح الظهور عند من سلم حسه من الفتور و القصور.

و نزيد لذلك توضيحا و بيانا أن هذه العبارة في أكثر الأخبار إنما خرجت عنهم عليهم السلام في أخبار الجبن، فإنه قد كثرت الأسئلة عنه في زمانهم عليهم السلام، و هو قرينه واضحه على أن مورد تلك الكليه إنما هي في الأفراد التي مثل الجبن في كونه غير محصور، ففي روايه عبد الله بن سليمان عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجبن، فقال: «لقد سألتني عن طعام يعجبني». ثم أعطى الغلام درهما، فقال: «يا غلام، ابتع لنا جبنا». ثم دعا بالغداء فتغدينا معه، فأتى بالجبن و أكل و أكلنا، فلما فرغنا من الغداء قلت: ما تقول في الجبن فقال: «أو لم ترني أكلته؟». فقلت (١): بلى، و لكني أحب أن أسمع منك. فقال: «سأخبرك عن الجبن و غيره؛ كل ما كان فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه» (٢).

فقوله عليه السلام: «سأخبرك عن الجبن و غيره»، يعني ما كان في الانتشار و عدم الانحصار.

و روايه عبد الله بن سليمان أيضا المتقدمه في أدله القول المشهور، و روايه معاويه بن عمار عن رجل من أصحابنا قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام فسأله رجل عن الجبن، فقال أبو جعفر عليه السلام: «إنه لطعام يعجبني، و سأخبرك عن الجبن و غيره

(٣)، كل شيء فيه الحلال و الحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه» (٤).

الثانى: أنه بمقتضى ما قدمنا من الآيات القرآنيه و السنه المستفيضه الداله على وجوب اجتناب الحرام مطلقا أعم من أن يكون متميزا متشخصا أو مختلطا

١- من «ح»، و فى «ق»: فقال.

٢- الكافى ٦: ٣٣٩ / ١، باب الجبن، وسائل الشيعه ٢٥: ١١٧-١١٨، أبواب الأطمعه المباحه، ب ٦١، ح ١.

٣- يعنى ما كان فى .. و غيره، من «ح».

٤- المحاسن ٢: ٢٩٧ / ١٩٨٠، وسائل الشيعه ٢٥: ١١٩، أبواب الأطمعه المباحه، ب ٦١، ح ٦.

ص: ١٤٨

بأفراد محصوره يجب تقييد هذه الأخبار بها جمعا بين الأدله، فتخص هذه الأخبار بما كان غير محصور.

فإن قيل (١): تخصيص الأخبار الداله على أن كل شيء فيه حلال و حرام، فهو لك حلال، بتلك الأدله الداله على وجوب اجتناب الحرام- كما تدعون- ليس أولى من العكس كما يدعيه الخصم.

قلنا: لا ريب أن التخصيص على ما ندعيه، هو الأوفق بالقواعد الشرعيه و الاحتياط فى الدين؛ لما عرفت مما يترتب على ذلك القول من المفاسد التى (٢) لا يلتزمها ذلك القائل من تحليل الزنا، و نكاح المحارم، و أكل أموال الناس بالباطل، و فتح باب الحليه للسارقين و الغاصبين؛ فإن جميع ذلك مما يتفرع على إبقاء عموم «كل شيء فيه حلال و حرام فهو لك حلال»، و شموله للمحصور و غير المحصور. و تخصيص عموم تلك الأدله به كما يقوله الخصم، و هذا مما لا يلتزم به (٣) مسلم جاهل فضلا عن عالم عامل.

الثالث: معارضه عموم هذه الأخبار بالأخبار الخاصه التى نقلناها مثل صحيحه ضريس و ما بعدها. و مقتضى القاعده المتفق عليها من تقديم الخاص و تخصيص العام به، و تقييد المطلق بالمقيد هو العمل بتلك الأخبار الخاصه، و تقييد عموم أخبار الخصم بها.

و أما عن موثقه سماعه الوارده فى الرجل الذى إذا أصاب مالا من عمل بنى امية و اختلط الحلال بالحرام منه، فإنها معارضه بما قدمناه من الأخبار المعتضده بعمل الأصحاب قديما و حديثا الداله على وجوب إخراج الخمس مما (٤) هذا

١- فى «ح» بعدها: ان.

٢- فى «ح»: الذى.

٣- من «ح»، و فى «ق»: يستلزمه، بدل: يلتزم به.

٤- فى «ح»: فيما.

ص: ١٤٩

شأنه إذا لم يعلم صاحبه ولا قدره.

و حيثئذ، فالواجب في هذه الرواية هو حملها على ما دلت عليه تلك الأخبار و حمل المطلق على المقيّد، كما هي القاعدة المعروفة و الطريقة المألوفة.

و يحتمل أيضا- و لعلّه الأقرب- أن الإمام عليه السّلام نظر إلى ما صرفه من وجوه البرّ و الخيرات و عرف بقرينه المقام، و ما استفاده من ذلك الكلام أنه قد بلغ الخمس أو زاد عليه، فنفى البأس عن الباقي حيثئذ. و لا ينافي ذلك قوله عليه السّلام في صدر الخبر:

«إنّ الخطيئة لا- تكفر الخطيئة»؛ لأنّ المفروض في صدر الخبر- كما هو ظاهر الكلام- أن جملة ذلك المال كان حراما، و متى كان كذلك، فإنّ الحكم الشرعي في مثله مع جهل صاحبه أن يتصدق به كملا كما تضمنته الأخبار العديده.

و حيثئذ، فتصدقه ببعضه ليأكل الباقي حلالا بزعمه ليس في محله، و أما إذا اختلط بالحلال، فإنّ الحكم فيه التصديق بالخمس فيحل له الباقي. فحاصل كلامه عليه السّلام أن فعله ذلك و تصدقه مع كون المال كملا حراما لا يفيد حل الباقي منه.

نعم، لو اختلط بالحلال أفاد تصدقه منه إذا بلغ مال الصدقه خمس المال المشار إليه. و يؤيد ما قلناه فصل هذه الجملة عما تقدم بقوله: (ثم قال)، فإنه يعطى أنه فرض منه عليه السّلام و إن لم يكن مال ذلك الرجل كذلك.

لا يقال: إنه لم يذكر في الخبر كون ما صرفه في ذلك الذي حملتموه على الخمس في بنى هاشم الذين هم المصرف المعين شرعا للخمس.

لأننا نقول: ظاهر الأخبار المتقدمه كما صرح به غير واحد من أفاضل متأخري المتأخريين منهم السيد السند في (المدارك) (1)، و المحدث الكاشاني في (الوافي) (2) أن مصرف هذا الخمس لا يختص ببني هاشم.

١- مدارك الأحكام ٥: ٣٨٨.

٢- الوافي ١٠: ٣١٦.

ص: ١٥٠

و أما عن صحيحه أبي بصير (1)، فهي على ظاهرها مخالفه للأصول الشرعيه و الضوابط المرعيه، فإنّ ظاهرها جواز شراء مال السرقة و الخيانه و إن عرف صاحبه و هذا ممّا اتّفتت كلمه الأصحاب و الأدلّه الشرعيه من آيه قرآنيه و سنه نبويه على بطلانه.

و لهذا أن المحدث الكاشاني الذي هو أحد القائلين بهذا القول المذكور في كتاب (الوافي) بعد نقل الروايه المذكوره قال ما صورته: (بيان الاختلاط إنما يتحقّق إذا تعدّر التمييز، ثم إن عرف صاحبها صالحه عليها، و إلّا تصدق عنه) (2) انتهى.

و هو كما ترى تأويل للروايه بما ترجع به إلى الاصول المقرّره و القواعد المعتمده. و لو قيل بالعمل بما دل عليها ظاهرها للزم منه

المفاسد التي قدّمنها في الوجه الرابع من أدله القول المشهور.

و الأظهر عندي في تأويل الصحيحه المشار إليها هو حمل الاختلاط على الاشتباه، و ذلك فإن المتبادر من لفظ الاختلاط و إن كان هو الامتزاج و الاجتماع و التداخل، كما في خلط اللبن بالماء، و خلط الحنطه بالشعير، و خلط الدراهم جديها برديتها، و نحو ذلك، لكن هذا ليس بمراد في الخبر قطعاً؛ لما عرفت من وجوه الفساد المترتبة عليه، بل المراد به الاشتباه، و ذلك بأن يسرق السارق شيئاً، ثم يرى في يده شئاً يبيعه يشبهه ما سرقه من غير أن يعلم كونه هو المسروق، و إن كان هو هو في الواقع و نفس الأمر، فإنه يجوز شراؤه اتفاقاً؛ بناء على حمل تصرف المسلم على الصحة و إن كان فاسقاً. فمعنى قوله عليه السلام: «إلّا أن يختلط بغيره» يعني إلّا أن يشتبه بغيره، لا بمعنى يمتزج به، و يجتمع معه و يداخله.

١- تهذيب الأحكام ٦: ٣٧٤ / ١٠٨٨، وسائل الشيعة ١٧: ٣٣٥، أبواب عقد البيع و شروطه، ب ١، ح ٤.

٢- الوافي ١٧: ٢٩٠.

ص: ١٥١

و أما عن حسنه الحلبي (١) الواردة في الربا، فنقول:

أولاً: الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب- رضوان الله عليهم- في وجوب ردّ ما اخذ من الربا على مالكة إذا كان الآخذ عالماً بالتحريم. أما لو كان جاهلاً حال أخذه، ثم علم فتأب منه، فهل يجب عليه ردّ ما أخذه بجهالة أم لا؟ قولان اختار ثانيهما الشيخ رحمه الله في (النهاية) (٢) و الصدوق في (المقنع) (٣)، و رواه في (من لا يحضره الفقيه) (٤)، و يدل عليه ظاهر الآية (٥)، و به استفاضت الأخبار، كحسنة الحلبي المذكورة، و حسنة اخرى (٦) له أيضاً، و رواه أبو الربيع الشامي (٧)، و صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام و فيها قال: دخل رجل من أهل خراسان [على أبي جعفر عليه السلام] قد عمل الربا حتى كثر ماله ثم إنه سأل الفقهاء، فقالوا: ليس يقبل منك شئ إلا أن تردّه إلى أصحابه. فجاء إلى أبي جعفر عليه السلام، فقص عليه قصّته فقال له أبو جعفر: «مخرجك من كتاب الله عزّ و جلّ فمَنْ جاءه مؤعظُهُ مِنْ رَبِّهِ فَأَنْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ (٨)، و الموعظه: التوبه (٩)» (١٠).

و ما رواه الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي - طاب ثراه - في كتاب

١- الكافي ٥: ١٤٥ / ٤، باب الربا، وسائل الشيعة ١٨: ١٢٨، أبواب الربا، ب ٥، ح ٢.

٢- النهاية: ٣٧٦.

٣- لم نعثر عليه في المقنع، عنه في مختلف الشيعة ٥: ١٠٩ / المسألة: ٧٤.

٤- الفقيه ٣: ١٧٥ / ٧٨٧ - ٧٨٨، وسائل الشيعة ٨: ١٢٩، أبواب الربا، ب ٥، ذيل الحديث: ٢.

٥- البقره: ٢٧٥، انظر مختلف الشيعة ٥: ١١٠ / المسألة: ٧٤.

٦- الكافي ٥: ١٤٥ / ٥، باب الربا، وسائل الشيعة ١٨: ١٢٩، أبواب الربا، ب ٥، ح ٣.

٧- الكافي ٥: ١٤٦ / ٩، باب الربا، وسائل الشيعة ١٨: ١٣٠، أبواب الربا، ب ٥، ح ٤.

٩- إن كان آخذ الربا كافرا و تاب عن كفر حلّ له ما فى يده منه، و إلّا فلا. و لا نسلم أن دلالة الأخبار على أكثر من هذا (أحمد)، (هامش «ع»).

١٠- تهذيب الأحكام ٧: ١٥ / ٦٨، وسائل الشيعة ١٨: ١٣٠-١٣١، أبواب الربا، ب ٥، ح ٨.

ص: ١٥٢

(الوسائل) عن كتاب (نوادير أحمد بن محمد بن عيسى) عن أبيه قال: إن رجلا أربى دهرا من الدهر، فخرج قاصدا أبا جعفر عليه السلام- يعنى الجواد عليه السلام- فقال:

«مخرجك من كتاب الله، يقول الله فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ- قال:- فما مضى فحلّال و ما بقى فليتحفظ» (١).

و حينئذ، فالواجب الوقوف على ظاهر هذه الأخبار من تخصيص حلّ الحرام المختلط بالحلال بهذه الصورة، لدلاله الآيه و الروايات على ذلك، و محلّ النزاع أعم، فلا- يجدى الاستدلال بهذه الأخبار نفعا للخصم. و أما عن روايه عبد الله بن سنان الواردة فى الحيتان، فنقول:

أولا: اعلم أنه قد اختلف الأصحاب- رضوان الله عليهم- فى السمك المختلط حيه بميته فى الحضيره و الشبكه بعد اتّفاقهم على أن ما مات من السمك فى الماء فى غير الشبكه فهو حرام؛ فذهب جمع من الأصحاب إلى حلّ الجميع مع عدم التمييز (٢)، و ربما قيل بالحل أيضا و إن تميّز (٣). و المشهور بينهم البناء فى ذلك على قاعده المحصور و غير المحصور ممّا قدّمنا ذكره، و هذا من المحصور، فيحرم جميعه مع عدم التميّز، و إن تميز اختص التحريم به.

و الذى وقفت عليه من الأخبار فى هذه المسأله روايه عبد الله بن سنان المتقدمه، و صحيحه الحلبي عنه عليه السلام قال: سألته عن الحضيره من القصب تجعل فى الماء يدخل فيها الحيتان، فيموت بعضها فيها، قال: «لا بأس به، إن تلك الحضيره إنما جعلت ليصاد بها» (٤).

١- وسائل الشيعة ١٨: ١٣١، أبواب الربا، ب ٥، ج ١٠.

٢- انظر: النهايه: ٥٧٨، شرائع الإسلام ٣: ١٦٣، المهذب ٢: ٤٣٨.

٣- و هو المنقول عن ابن أبى عقيل، انظر الدروس ٢: ٤٠٩.

٤- تهذيب الأحكام ٩: ١٢ / ٤٣، وسائل الشيعة ٢٤: ٨٤، أبواب الذبائح، ب ٣٥، ح ٣.

ص: ١٥٣

و صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام فى الرجل ينصب شبكه فى الماء، ثم يرجع إلى بيته و يتركها منصوبه، و يأتيها بعد ذلك، و قد وقع فيها سمك فيمتن، فقال: «ما عملت يده فلا بأس بأكل ما وقع فيه» (١).

و ظاهر الصحيحتين المذكورتين حلّ الميت فيها و إن كان متميزاً؛ معللاً بأن الحضيره إنما جعلت ليصاد بها، و تنزيلاً لها منزله
يده. و لكن الشيخ حملة على عدم المتميز (٢).

و موثقه مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«إذا ضرب صاحب الشبكة بالشبكة فما أصاب فيها من حيّ أو ميت فهو حلال» (٣).

و هو ظاهر - كما ترى - في تميز الميت من الحي حين إصابته ما فيها. و حملة الشيخ على ما لم يتميز فيه الميت (٤).

و في كتاب (قرب الإسناد) عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال:

سألته عن الصيد يحبسه فيموت في مصيدته، أ يحل أكله؟ قال: «إذا كان محبوباً فكله، فلا بأس» (٥).

و أنت خبير بأن القول في هذه الأخبار لا يخلو عن [أحد] ثلاثة وجوه:

أحدها: العمل بظاهرها من حل الميت و إن تميز. و حينئذ، فلا دليل للخصم فيها؛ فإنه لا يقول به في المقام.

١- تهذيب الأحكام ٩: ١١-١٢ / ٤٢، وسائل الشيعة ٢٤: ٨٣-٨٤، أبواب الذبائح، ب ٣٥، ح ٢.

٢- تهذيب الأحكام ٩: ١٢ / ذيل الحديث: ٤٣.

٣- الكافي ٦: ٢١٨ / ١٥، باب صيد السمك، تهذيب الأحكام ٩: ١٢ / ٤٥، وسائل الشيعة ٢٤: ٨٥، أبواب الذبائح، ب ٣٥، ح ٤.

٤- تهذيب الأحكام ٩: ١٢ / ذيل الحديث: ٤٥.

٥- قرب الإسناد: ٢٧٩ / ١١١١.

ص: ١٥٤

و ثانيها: القول بالحلّ مع الاشتباه، و هو و إن وافق ما ذهب إليه في المسألة إلّا إنه خاصّ بالسمك في الشبكة، فلا يتعدى إلى
غيره، و المدعى أعظم من ذلك.

و ثالثها: ردّ هذه الأخبار كما هو القول المشهور، و ربما حمل بعضهم الأخبار المذكورة على التقيّه، و الأمر حينئذ أظهر من أن
ينكر.

و أما عن موثقه حنان بن سدير (١) الواردة في الجدى الذى رضع من خنزير، فإن ظاهر تنظيره عليه السلام لما لا يعرف من نسل
ذلك الفحل بالجبن يدلّ على أن وجود نسله غير متحقّق و لا معلوم فى جملة الغنم، لاحتمال أنه سرق أو ضلّ أو ذبح أو بيع أو
نحو ذلك. فغايه الأمر أنه يحصل الاشتباه دون تحقّق الوقوع كما هو محل النزاع بالنسبة إلى المحصور، و ذلك فإن الجبن - كما
عرفت من الأخبار المتقدمة - قد كثر السؤال عنه و صار مشهوراً فى ذلك الوقت، باعتبار أنه ربما يعمل بالإنفحة المأخوذة من
الميته، فيصير نجساً بذلك و حراماً.

و الأئمة - صلوات الله عليهم - قد أجابوا عن ذلك بالعمل فيه على أصالة المحل حتى يعلم الفرد الذي عمل بالميتة. و من ذلك روايه أبي الجارود المرويه في (المحاسن) قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجبن، و قال: أخبرني من رأى أنه يجعل فيه الميتة، فقال: «أمن أجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم جميع ما فى الأرض؟ فما علمت منه ميتة فلا تأكله، و ما لم تعلم فاشتر و بع و كل. و الله إنى لأعترض السوق فأشترى بها اللحم و السمن و الجبن و الله ما أظن كلهم يسمون، هذه البربر و هذه السودان» (٢).

و حينئذ، فالتنظير بالجبن لكونه معلوما يومئذ على الوجه الذى ذكرنا يدل

- ١- الكافي ٦: ٢٤٩ / ١، باب الحمل و الجدى يرضعان من لبن الخنزيره، و سائل الشيعة ٢٤: ١٦١، أبواب الأطعمه المحرمه، ب ٢٥، ح ١.
٢- المحاسن ٢: ٢٩٦ / ١٩٧٦.

ص: ١٥٥

على عدم تحقق وجود ذلك النسل الحرام فى جملة الغنم، و إن احتمل تحقيقا للتنظير، كما لا يخفى على الفطن الخبير.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن شارح (المفاتيح) فى هذه المسأله قد اختلف كلامه و زلت أقدامه، و لعل نسبه الزلل إلى القلم (١) أولى من النسبه إلى زله القدم، حيث قال فى مسأله اللحم المختلط ذكيه بميتة ما صورته: (و إذا اختلط اللحم الذكى بالميت و جب الاجتناب عنهما حتى يعلم الذكى بعينه على المشهور؛ لوجوب التجنب عن الميتة، و لا يتم ذلك إلا بالكف عنهما.

و لما رواه الراوندى فى نوادره بإسناده عن موسى بن جعفر عليهما السلام عن آباءه عليهم السلام، قال: سئل على - صلوات الله عليه - عن شاه مسلوخه و اخرى مذبوحة عمى على صاحبها، فلا يدري الذكيه من الميتة، قال: «يرمى بهما جميعا إلى الكلاب» (٢).

و فى (الدعائم) عن على عليه السلام أنه سئل عن شاتين إحداهما ذكيه و الاخرى غير ذكيه، و لم يعرف الذكيه منهما قال: «يرمى بهما جميعا» (٣).

و قيده الأكثر بكونه محصورا دفعا؛ للخرج، و هو فى محله. و يؤيده ظاهر الخبرين.

و ربما قيل بمنع الاجتناب منهما مطلقا، بل التحريم مخصوص بما إذا كان غير المذكى معينا معلوما؛ للأخبار الصحيحه المتقدمه. و يرد عليه أن مورد تلك الصحاح هو الشىء المجهول الذى لا يعلم كونه حلالا- أو حراما، و المتنازع فيه إنما هو المشتبه المشتمل على الميتة قطعاً، فلا يلزم من الحكم بحليه أحدهما حليه الآخر و إن كان ظاهر قوله عليه السلام: «فهو لك

١- فى «ح»: نسبتته إلى زله القلم، بدل: نسبه الزلل إلى القلم.

٢- نوادر الراوندى (ضمن مجموعه رسائل): ٤٦.

٣- دعائم الإسلام ٢: ١٤٠ / ٦٥٥.

ص: ١٥٦

حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه» يقتضى حليه كل واحد من المشتبهين، إلّا إن الجمع بين الأخبار بعد رعايه الاحتياط مستدع لما قلنا) انتهى.

و أشار بالأخبار الصحيحه المتقدمه إلى ما قدمه قبيل هذا الكلام من بعض أخبار: «كل شىء فيه حلال و حرام فهو لك حلال» إلى آخره.

ثم قال- فى مسأله ما يحلّ و يحرم بالعارض فى شرح قول المصنف ثمه:

(و إذا اختلط بالحرام فهو له حلال) (١) إلى آخره- ما صورته: (و إذا اختلط الحلال بالحرام فهو له حلال حتى يعرف الحرام بعينه فیدعه؛ لقول الصادق عليه السلام فى صحيحه عبد الله بن سنان (٢)).

ثم ساق الأخبار التى قدمنا نقلها عنه فى أدله القول المشار إليه، ثم قال:

(و يستفاد من ظواهرها عدم وجوب الاجتناب عن اللحم المذكى المختلط بالميته، إلّا إن المشهور وجوبه كما مرّ. و لعل الفرق بين الميته و بين السرقة و الربا- حيث وجب الاجتناب عن المختلط بها دون المختلط بهما- إنما هو أصاله الحرمة فيها و عروضه فيهما، و يحتمل تنزيل الأخبار فيها على الاستحباب. و فى جواز بيع المختلط بها ممن يستحل الميته نوع إيماء إلى أن النهى تنزيهى، و العلم عند الله) انتهى.

أقول: أنت خير بأن كلامه الأول صريح فى موافقه القول المشهور بالتفصيل بين المحصور و غير المحصور، و حمل الأخبار الداله على أن «كل شىء فيه حلال و حرام..»- إلى آخره- على غير المحصور خاصه؛ فإن قوله أولا- فى بيان حجه القول المشهور فى وجوب الاجتناب عن اللحم المختلط ذكّيه بميته، لوجوب

١- مفاتيح الشرائع ٢: ٢٢٤ / المفتاح: ٦٨١.

٢- الكافي ٥: ٣١٣ / ٩، وسائل الشيعه ٢٤: ٢٣٦، أبواب الأطمعه و الأشربه، ب ٦٤، ح ٢.

ص: ١٥٧

التجنب عن الميته: (و لا- يتم إلّا بالكف عنهما) آت أيضا فى غيره من أفراد الحلال المختلط بالحرام، لوجوب الاجتناب عن الحرام، و لا يتم إلّا بالكف عن الجميع.

ثم قوله: (و قيده الأ- كثر بكونه محصورا دفعا للخرج، و هو فى محله) جار أيضا فى مطلق الحلال المختلط بالحرام، و أظهر منه

ردّه للقول بتخصيص وجوب الاجتناب بما إذا كان غير المذكى معينا معلوما، حيث إن ذلك القائل استند إلى تلك الصحاح الداله على أن «كل شىء فيه حلال و حرام فهو حلال حتى تعرف الحرام بعينه».

فأجاب بأن مورد تلك الصحاح هو الشىء المجهول- أى الذى لا- يعلم كونه حلالا- و لا- حراما- و المتنازع فيه هو المشتبه المشتمل على الميتة قطعاً، إلى آخر كلامه. و هذا بعينه هو ما قلناه فى المسأله من أن مورد تلك الأخبار إنما هو غير المحصور ممّا لم يعلم وجود الحرام المقطوع به فيه و إن احتمل كونه كذلك فى الواقع، إلّا إن الأحكام الشرعيه لم تبين على الواقع، و إنما بنيت على ما يظهر عند المكلف بخلاف محل النزاع، فإنه يعلم وجود الحرام قطعاً، و الشارع قد أوجب اجتنابه. و لكن حيث إن اجتنابه لا يتم إلّا باجتناب الجميع و جب اجتناب الجميع.

فكلامه- طاب ثراه- و إن كان فى خصوص اللحم المختلط ذكّيه بميتّه، إلّا إن سياق استدلاله كما ترى ظاهر فى العموم و الجرى على مقتضى تلك القاعده الكليه، ثم خالف نفسه فى البحث الأخير باعتبار إيرادها فى تلك الأخبار المذكوره صحيحه أبى بصير (١) الداله على جواز شراء مال الخيانه و السرقة إذا

١- تهذيب الأحكام ٦: ٣٧٤ / ١٠٨٨، وسائل الشيعه ١٧: ١٩، أبواب ما يكتسب به، ب ٤، ح ٦.

ص: ١٥٨

اختلط بغيره، و حسنه الحلبي (١) الداله على حل الربا، فقال بعد ذكر تلك الأخبار:

(و يستفاد من ظواهرها) إلى آخر كلامه. و ظاهر كلامه هنا موافقه المصنف فى دعوى أنه إذا اختلط الحلال بالحرام فهو له حلال حتى يعلم الحرام بعينه فى محصور كان أو غير محصور، و إنما استشكل فى خصوص اللحم المختلط خاصه. ثم تكلف الفرق بين الميتة و بين مال السرقة و الربا بما ذكره من الوجوه البعيده المتعسفه. و كل ذلك تخليط و اضطراب نشأ عن الخروج عن مقتضى تلك القاعده المقرره فى ذلك الباب كما لا يخفى على ذوى الأذهان و الأبواب.

أما أولاً، فلما حقّقه فى المسأله المتقدمه، فإنه هو الحق الحقيق بالاتباع و الكثير الأعوان و الأتباع، كما أوضحنا من الأخبار بيانه، و شددنا من الآثار أركانه.

و أما ثانياً، فإن القائلين بالحليه فى المحصور لم يفرقوا بين مسأله اللحم المختلط و غيرها، كما هو صريح عباره الفاضل الخراسانى (٢) المتقدمه، و ظاهر عباره عمّه المحدث الكاشانى أيضاً، حيث قال بعد ذكر فتوى الأصحاب فى اللحم المختلط: (كذا قالوه) (٣). و لا- يخفى أن مرمى هذه عباره هو عدم موافقه لهم فى ذلك، و لهذا إنه فى المسأله الأخيره أفتى بأنه إذا اختلط الحلال بالحرام فهو له حلال، و لم يستثن مسأله اللحم و لا- غيرها. فتكلف الشارح هنا الفرق بين المسألتين خروج عن القولين.

و أما ثالثاً، فإن الأخبار الداله على التحريم فى المحصور (٤) ليست منحصره فى أخبار اللحم المختلط خاصه، حتى إنه يتكلف التأويل فيما يسلم من المعارض

١- الكافي ٥: ١٤٥/٤، باب الربا، وسائل الشيعة ١٨: ١٢٨، أبواب الربا، ب ٥، ح ٢.

٢- كفايه الأحكام: ٢٥١.

٣- مفاتيح الشرائع ٢: ١٩٢/المفتاح: ٦٤٦.

٤- في «ح»: (المحصول). و قد شطب عنها، و لعله اريد تصحيحها إلى (المحصور).

ص: ١٥٩

و يندفع عنه في المسألة المناقض، بل صحيحه ضريس و ما بعدها من الأخبار المتقدمه صريحه في ذلك.

و أما رابعا، فإن الفرق بأصالة الحرمه و عدمها ممّا لا دليل من خارج عليه، و لا صار أحد من الأصحاب في باب من الأبواب إليه، و ذكر المصنف ما يحل و يحرم بالعارض في مقاله على حده، إنما هو من قبيل اصطلاحاته التي بنى عليها في هذا الكتاب، لا لاختصاصها بأحكام تزيد على المحرم و المحلل أصاله أو تنقص كما لا يخفى على ذوى الألباب. و أبعد من ذلك حمل أخبار اللحم المختلط على الاستحباب، فإنه ينافي تحقيقه الذي قدّمه في المقام، و يدفعه دفعا ظاهر الخبرين المنقولين في كلامه عن (نوادير الراوندى) و كتاب (دعائم الإسلام).

و أما خامسا، فإن عمدته شبهته في الكلام الذي قد خالف فيه ما قدّمه من التحقيق و وقع بسببه في لجج المضيق، إنما هو صحيحه أبى بصير الوارده في جواز شراء مال السرقة و الخيانه إذا اختلط، و حسنه الحلبي الوارده في الربا، و قد عرفت الجواب عنهما موضحا مبرهنا.

و بالجملة، فإنه لا يخفى على من نظر في المسألة بنور التحقيق الساطع، و عض على غوامض أحكامها بضرر التدقيق القاطع أن المشتبه بالحرام أو النجس المحصورين كائنا ما كان في لحم أو غيره قد صارت له حاله ثالثه غير حالتى يقين الحلّ و يقين الحرمه، و يقين الطهاره و يقين النجاسه؛ و ذلك فإن الإنسان إذا شرى قطعه من اللحم من سوق المسلمين - مثلا- فإنه لا ريب في حلّها و طهارتها، فيقن الحل و الطهاره ممّا لا ريب فيه و لا إشكال يعتريه. ثم لو قطع قطعه لحم من ميتة، فإنه لا ريب أيضا في يقين الحرمه و النجاسه في تلك

ص: ١٦٠

القطعه، ثم لو خلط بين [تينك] (١) القطعتين بحيث اشتبهت إحداهما بالآخرى، فإنه لا ريب أنه بسبب الخلط و الاشتباه قد زال يقين الحلّيّه و الطهاره، و يقين الحرمه و النجاسه عن كل واحد من تلك القطعتين. و حدثت هنا حاله ثالثه غير ذينك اليقينين، و هو تعارض الاحتمالين من غير ترجيح، فالتمسك هنا بيقين الطهاره و الحلّيّه في كل واحد كما يدعيه الخصم، إنما نشأ من حيث وجود القطعه الحلال الطاهره، فلخصمه أن يعارضه و يتمسك بالحرمه و النجاسه، لوجود القطعه الاخرى التي هي نجسه و حرام.

و بالجملة، ثبوت هذه الحاله الخارجه عن اليقين في كل من الموضوعين ممّا لا ريب فيها عند الناظر المنصف دون المكابر

المتعسف. و المفهوم من الأخبار التي ذكرناها في المقامين أن الشارع قد أعطى المتصنف بهذه الحالة حكم متيقن النجاسه في الاختلاط بالنجس و حكم متيقن الحرمة في الاختلاط بالحرام، و ألحقه بهما في جملة من الأحكام، و الله سبحانه العالم بحقائق أحكامه، و أولياؤه الامناء على حلاله و حرامه.

١- في النسختين: تلك.

ص: ١٦١

٢٦ درّه نجفیه فی قراءه القرآن و الدعاء بغير العربيه

روى الثقة الجليل عبد الله بن جعفر الحميرى فى كتاب (قرب الإسناد) عن هارون بن مسلم عن مسعده بن صدقه قال: سمعت جعفر بن محمد عليهما السلام يقول:

«إنك قد ترى من المحرم من العجم لا يراد منه ما يراد من العالم الفصيح، و كذلك الأخرس فى القراءه فى الصلاه و التشهد و ما أشبه ذلك فهذا بمنزله العجم، المحرم لا يراد منه ما يراد من العاقل المتكلم الفصيح. و لو ذهب العالم المتكلم الفصيح حتى يدع ما قد علم أنه يلزمه و يعمل به و ينبغى له أن يقوم به حتى يكون ذلك منه بالنبطيه و الفارسيه، لحيل بينه و بين ذلك بالأدب، حتى يعود إلى ما قد علمه و عقله».

قال: «و لو ذهب من لم يكن فى مثل حال [الأعجمى] (١) المحرم ففعل فعال الأعجمى و الأخرس على ما قد وصفنا إذا لم يكن أحد فاعلا لشيء من الخير و لا يعرف الجاهل من العالم» (٢).

أقول: فى هذا الخبر فوائد:

الأولى: قال فى (النهايه) فيه: (فأرسل إلى ناقه محرّمه) المحرمه: هى

١- من المصدر، و فى «ح»: الأعجم، و فى «ق»: العجم.

٢- قرب الإسناد: ١٥٨ / ٤٩.

ص: ١٦٢

التي لم تتركب و لم تذلل (١).

و فى (الصحيح): (جلد محرّم، أى لم تتم دباغته، و سوط محرّم لم يلين بعد، و ناقه محرّمه، أى لم تتم رياضتها بعد) (٢).

و قال: (كل من لا يقدر على الكلام أصلا، فهو أعجم و مستعجم، و الأعجم:

الذى لا يفصح و لا يبين كلامه) (٣) انتهى.

و حينئذ، فإطلاق المحرم على بعض العجم الذى لا يمكنه الإتيان بالقراءة و نحوها على وجهها من إخراج الحروف من مخارجها و لا يفصح بالكلام؛ لشبهه بالدابه و نحوها فى عدم لين لسانه و تذييله بالنطق بالعرييه. و قد صرح الخبر بأنه يجزيه ما يأتى به من القراءة و التشهد، و نحوهما من التلييات مثلا و العقود الشرعيه، و إن لم يكن على نهج العرييه إعرابا و نطقا، و ينبغى أن يقيد بما إذا ضاق وقته عن التعلم كما ذكره الأصحاب- رضوان الله عليهم- فى حكم القراءة فى الصلاه أو عدم إمكان الإصلاح بالكليه كالألكن و الألتغ (٤).

الثانيه: يفهم من هذا الخبر وجوب إخراج الحروف فى القراءة و الأذكار الواجبه من مخارجها المقرره. و بيانه أن القول فى ذلك لا يخلو عن أحد أمرين:

أحدهما: أنه يجوز لكل أحد من عربى أو عجمى أن يقرأ بما جرى به لسانه من المخارج. و هذا قد صرح الخبر برده، فأوجب على الفصيح المتكلم الغير الأعجمى أن يأتى بما علمه و عقله من المخارج المقرره و القراءة المعتمره، و إنما اغتفر المخالفه فيها للأعجمى من حيث العذر، و عدم انطلاق لسانه بذلك.

فلم يبق إلّا الأمر الثانى الذى أوجهه عليه السلام على المتكلم الفصيح القادر على إخراج

١- النهايه فى غريب الحديث و الأثر ١: ٣٧٤- حرم.

٢- الصحاح ٥: ١٨٩٦- حرم.

٣- الصحاح ٥: ١٩٨٠-١٩٨١- عجم.

٤- فى «ح» بعدها: و نحوهما.

ص: ١٦٣

الحروف من مخارجها المقرره. و احتمال أن يكون هنا مخارج مقرره غير ما قرره علماء الفن روى فى الظلام، و نفخ فى غير ضرام، و إحاله على ما لا تقبله الأفهام. و بذلك يظهر لك ما فى الاستشكال بعض الأعلام فى وجوب إخراج الحروف من تلك المخارج التى ذكرها علماء الفن فى المقام.

الثالثه: المشهور بين الأصحاب- رضوان الله عليهم- اشتراط اللغه العرييه فى العقود، فلا تجزى الترجمة. و استدل على ذلك بأن الشارع عربى، و العقود اللازمه الناقله شرعيه، و يتوقف النقل على ما عهد من الشارع، و إلّا فالأصل عدم النقل.

و أورد عليه بأن الشارع لم ينصّ فى العقود على لفظ خاص، فالتعيين يحتاج إلى دليل خصوصا فى مثل البيوع و الصلح و الهبات، و نحو ذلك ممّا جرى بين الناس من العرب و العجم العامله به من غير نكير.

و أنت خبير بأن ظاهر هذا الخبر هو التفصيل بالضروره و عدمها، فمع الضروره يجزى ذلك كما يدل عليه قوله: «إنه لا يراد» من المحرم من العجم «ما يراد من العالم الفصيح»، و مع عدمها فلا كما ينادى به قوله: «و لو ذهب العالم» إلى آخره.

و هو جمع حسن بين القولين.

و أما ما ورد في روايه وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال:

«كل طلاق بكل لسان فهو طلاق» (١)، فقد قيده جمع من علمائنا بتعذر العربيه؛ لما روى من أنه لا يصحّ الطلاق إلّا بتلك الصيغه الخاصه (٢).

الرابعه: أنه هل يشترط الإعراب في ترتب الثواب على قراءه (القرآن)

١- تهذيب الأحكام ٨: ١١٢/٣٨، وسائل الشيعه ٢٢: ٤٣، كتاب الطلاق، ب ١٧، ح ١.

٢- السرائر ٢: ٦٧٦، شرائع الإسلام ٣: ٨-٩، قواعد الأحكام ٣: ١٢٧، وسائل الشيعه ٢٢: ٤٣، كتاب الطلاق، ب ١٧، ح ١.

ص: ١٦٤

و استجابته الدعاء؟ ظاهر بعض الأخبار ذلك، كما روى عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال:

«ما استوى رجلان في حسب و دين قط إلّا كان أفضلهما عند الله عزّ و جلّ آدبهما». قال:

قلت: جعلت فداك، قد علمت فضله عند الناس في النادى و المجالس، فما فضله عند الله عزّ و جلّ؟ قال: «بقراءه القرآن كما انزل، و دعاء الله عزّ و جلّ من حيث لا يلحن، و ذلك أن الدعاء الملحون لا يصعد إلى الله عزّ و جلّ» (١).

و روى في (الكافي) في صحيحه جميل بن دراج قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

«أعربوا حديثنا، فإننا قوم فصحاء» (٢).

و أنكر الفاضل الزاهد العابد الشيخ أحمد بن فهد الحلبي قدّس سرّه في كتاب (عدّه الداعي) (٣) ذلك، و بالغ و أطال في إنكاره، و جعل صحه الدعاء و ترتب استجابته إنما هو على القصد و النيه.

و أجاب عن قوله في الخبر الأوّل: «إن الدعاء الملحون لا يصعد إلى الله»، أى لا يصعد إليه ملحونا، يشهد عليه الحفظه بما يوجبه اللحن إذا كان مغتبرا للمعنى و يجازى عليه كذلك، بل يجازيه على قدر قصده و مراده من دعائه. و استدل بما رواه في (الكافي) عن علي بن إبراهيم عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال النبيّ صلى الله عليه و آله: إن الرجل الأعجمى من امتى ليقرأ القرآن بعجميته، فترفعه الملائكه على عربيته» (٤).

و بقوله عليه السلام: «إنّ سين بلال عند الله شين» (٥).

١- عدّه الداعي: ١٨، وسائل الشيعه ٦: ٢٢٠-٢٢١، أبواب قراءه القرآن، ب ٣٠، ح ٣.

٢- الكافي ١: ١٣/٥٢، باب روايه الكتب و الحديث، وسائل الشيعه ٢٧: ٨٣، كتاب القضاء، ب ٨، ح ٢٥.

٣- عدّه الداعى: ١٩.

٤- الكافى ٢: ١٩٦/١، باب أن القرآن يرفع كما انزل، وسائل الشيعة ٦: ٢٢١، أبواب قراءة القرآن، ب ٣٠، ح ٤.

٥- عدّه الداعى: ٢١.

ص: ١٦٥

و روى فى الكتاب المذكور أنه جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السّلام، فقال: يا أمير المؤمنين، إن بلالا كان يناظر اليوم فلان فجعل يلحن فى كلامه، و فلان يعرب و يضحك من بلال. فقال أمير المؤمنين عليه السّلام: «يا عبد الله، إنما يراد إعراب الكلام و تقويمه لتقويم الأعمال و تهذيبها، ما ينفع فلان إعرابه و تقويمه لكلامه إذا كانت أفعاله ملحونه أقبح لحن؟ و ما يضر فلان لحنه فى كلامه إذا كانت أفعاله مقومه أحسن تقويم و مهذب أحسن تهذيب؟» (١).

قال: (مع أنا نجد فى أدعيه أهل البيت عليهم السّلام ألفاظا لا نعرف معانيها، و ذلك كثير - فمنه أسماء و أقسامات؛ و منه أغراض و حاجات، و فوائد و طلبات، فنسأل من الله بالأسماء، و نطلب منه تلك الأشياء، و نحن غير عارفين بالجميع، و لم يقل أحد: إن مثل هذا الدعاء إذا لم يكن معربا يكون مردودا مع أن فهم العامى لمعاني الألفاظ الملحونه أكثر من فهم النحوى لمعاني دعوات عربيه لم يقف على تفسيرها و لغاتها، بل عرف مجرد إعرابها، بل الله سبحانه يجازيه على قدر قصده، و يشبهه على قدر نيته، لقوله صلى الله عليه و آله: «إنما الأعمال بالنيات» (٢)، و قوله: «نيه العبد خير من عمله» (٣) (٤). هذا ملخص ما ذكره قدّس سرّه.

أقول: لا- يخفى أن الظاهر من الخبر المنقول خلافا ما ذكره قدّس سرّه؛ لأن ظاهره أن المراد من العالم الفصيح القادر على الإتيان بالقراءة و الدعاء و نحوهما على وجوهها من إعراب و غيره لا يجزيه غير ذلك، و جهله لا يكون عذرا شرعيا

١- عدّه الداعى: ٢١-٢٢.

٢- الأمالى (الطوسى): ١٢٧٤/٦١٨، وسائل الشيعة ١: ٤٨، أبواب مقدّمه العبادات، ب ٥، ح ٦، و ليس فيه: إنما.

٣- الكافى ٢: ٨٤/٢، باب التّيه، وسائل الشيعة ١: ٥٠، أبواب مقدمه العبادات، ب ٦، ح ٣، و فيهما: المؤمن، بدل: العبد.

٤- عدّه الداعى: ٢١-٢٢.

ص: ١٦٦

موجبا لصحة قراءته، و لا استجابته دعائه. و هذا هو صريح الخبر الذى نقلناه عن أبى جعفر عليه السّلام فإنه عليه السّلام جعل فضل ذلك الرجل عند الله سبحانه بقراءه (القرآن) كما انزل، و دعاء الله عزّ و جلّ من حيث لا يلحن. و جميع ما أورده من الأدله و التّأويلات محل نظر ظاهر:

أما قوله- فى معنى قوله عليه السّلام: «إنّ الدعاء الملحون لا يصعد إلى الله»-: (أى لا يصعد إليه ملحونا)- إلى آخره- ففيه أن محلّ الاستدلال إنما هو ما ذكرناه من بيانه عليه السّلام لفضل ذلك الرجل، فجعل فضله من حيث إنه يقرأ (القرآن) كما انزل، و يدعو الله عزّ و جلّ من حيث لا- يلحن. و حيثئذ، فلو لم يقرأ (القرآن) كما انزل و لحن فى دعائه لم يكن له فضل. و المراد

بالفضل عند الله سبحانه هو الثواب كما لا يخفى.

و حينئذ، فقولته عليه السّلام بعد ذلك: «إن الدعاء الملحون لا يصعد» إنما هو تعليل لوجه الفضل في دعائه من حيث لا يلحن، وفيه حث و تأكيد على الأمر بالإعراب في الدعاء و القراءة كما لا يخفى.

و أمّا استدلاله بروايه السكوني فليس في محله؛ لأنها أخص من المدعى، و نحن لا نمنع أنه مع تعذر الإعراب عليه، و إخراج الحروف من مخارجها فإن قراءته صحيحة، و دعاءه صحيح مستجاب، و كله مخصوص بعدم الإمكان. و مثله حديث: «إن سين بلال عند الله شين»، بمعنى أنه يتعدّر عليه إخراج الشين من مخرجها الحقيقي و يخرجها سينا مهملة.

و أما الحديث الذي نقله عن أمير المؤمنين عليه السّلام في مناظره بلال لذلك الرجل، و قول أمير المؤمنين عليه السّلام ما قال، فهو بالدلالة على خلاف ما يدعيه أنسب، و ذلك فإن ظاهر الخبر أن ذلك الرجل الذي كان يناظر بلالا إنما كان من المخالفين

ص: ١٦٧

لأمير المؤمنين عليه السّلام، و هو عليه السّلام قد ذكر بأنه: «إنما يراد إعراب الكلام و تقويمه، لتقويم الأعمال و تهذيبها».

و هذا ممّا ينادى بظاهرة على اشتراط الإعراب في قراءة (القرآن) و الدعاء و الأذكار و نحوها، و أن تقويمها الموجب لتقويم الأعمال و تهذيبها- أى قبولها عند الله عزّ و جلّ- إنما يحصل به. ثم أخبر عليه السّلام عن ذلك الرجل بأن أفعاله لما كانت غير مقبولة عند الله سبحانه لقبح ما هو عليه، فهي ملحونه أقبح لحن لا يؤثر في رفع لحنها (١) تقويمه لكلامه بالإعراب في قراءة و لا دعاء و لا نحوها.

و أما بلال فهو بالعكس، فلا يضره عدم تقويم كلامه و إن كان غير جائز إلّا إنه لا يؤثر في حسن أعماله و لا يقبحها، بل هو مكفر بتلك الحسنات التي له **إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ (٢)**.

و أما ما ذكره من (أنا نجد في أدعيه أهل البيت عليهم السّلام)- إلى آخره- فليس في محله؛ لأن الكلام إنما هو فيما دلت عليه تلك الأخبار من اشتراط الإعراب على القادر عليه، و أن الجهل به لا يكون عذرا شرعيا، و الخروج عنها يحتاج إلى دليل، و جميع ما ذكره رحمه الله تطويل بلا طائل.

و أما خبر: «إنما الأعمال بالنيات»، و نحوه، فهو لا ينافي التوقف على أمور آخر خارجه عن النية إذا قام الدليل عليها، و إلّا لصحت صلاة الجهال بمجرد النيات و إن أخلوا فيها بالواجبات.

ثم العجب من شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح قدّس سرّه في كتاب (مnie الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين) (٣) أنه نقل هذا الكلام و صحّحه

١- في «ح»: دفع قبحها، بدل: رفع لحنها.

٢- هود: ١١٤.

ص: ١٦٨

و ارتضاه و استظهر أن الإعراب غير شرط في استجابته الدعاء مطلقا، و اكتفى بنقل كلام الشيخ المشار إليه من أوله إلى آخره من كتاب (العدة)، و جمده عليه، و فيه ما عرفت. و فيما حذفناه أيضا من كلامه مناقشات أعرضا عن ذكرها و التطويل بها.

ص: ١٦٩

٢٧ درّه نجفیه هل تصدّق المرأة على نفسها في إخبارها

لو أخبرت المرأة بموت زوجها أو طلاقه لها، فهل تصدق (١) بمجرد ذلك أم لا؟

المفهوم من كلام الأصحاب- رضوان الله عليهم- الأوّل، و هو مقتضى قواعدهم من قبول قول من لا منازع له كما صرحوا به في مواضع عديدة، و يؤيده إطلاق الأخبار الدالة على تصديق المرأة في الحيض و العده، و عدم الزوج. ففي رواية ميسر (٢)- و هي صحيحة- إليه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: ألقى المرأة في الفلاة التي ليس فيها أحد، فأقول لها: ألك زوج؟ فتقول: لا. فأتزوجها؟ قال: «نعم هي المصدّقة على نفسها» (٣).

و في رواية أبان بن تغلب عنه عليه السّلام: «ليس هذا عليك إنما عليك أن تصدّقها في نفسها» (٤).

و إطلاق الجواب فيها شامل لما نحن فيه. و علل أيضا بأن قبول قولها ليس

١- في «ح»: الصدق.

٢- في المصدر: ميسره.

٣- الكافي ٥: ٤٦٢/٢، باب أنها مصدّقة على نفسها، و ٥: ٣٩٢/٤، باب التزويج بغير الولي، و سائل الشيعة ٢٠: ٢٦٩، أبواب عقد النكاح و أولياء العقد، ب ٣، ح ٥.

٤- الكافي ٥: ٤٦٢/١، باب أنها مصدّقة على نفسها، و سائل الشيعة ٢١: ٣١، أبواب المتعه، ب ١٠، ح ١.

ص: ١٧٠

بأبعد من قبول قول ذي اليد في انتقال مال غيره إليه، و نحو ذلك مع اتفاقهم على قبوله؛ و لأنه ربما مات الزوج و تعذّر مصادفته بعينه، فلو لم يقبل ذلك منها لزم الضرر و الحرج عليها المنفيان بالآيه و الروايه.

و يؤيده ما في رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر و غيره قال: قلت للرضا عليه السّلام:

الرجل يتزوج المرأة، فيقع في قلبه أن لها زوجا قال: «ما عليه، أ رأيت لو سألتها بينه كان يجد من يشهد أن ليس لها زوج؟» (١).

و هي صريحه في المطلوب.

أقول: و يؤيد ذلك أيضا أن الأخبار الواردة في إثبات الدعاوى بالبينات و الأيمان لا عموم فيها على وجه يشمل هذه المسألة؛ فإن موردها إنما هو النزاع بين الخصمين و حصول مدع و منكر هنا، كما لا يخفى على من أحاط خبرا بجميع مواردنا، و هو ظاهر في تأييد ما ذكره من القاعده المشار إليها آنفا. و قد ورد في النصوص مواضع عديدة حكم الشارع فيها بقبول قول المدعى إذا لم يكن له منازع.

و منها ما رواه في (الكافي) و (التهذيب)، عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: عشره كانوا جلوسا و في وسطهم كيس فيه ألف درهم، فسأل بعضهم بعضا: أ لكم هذا الكيس؟ فقالوا كلهم: لا. و قال واحد منهم: هو لى. فلمن هو؟ قال: «هو للذى ادّعا» (٢).

و بالجملة، فالمؤيدات لذلك كثيره و من أوضحها صحيحه حماد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثلاثه فبانت منه، فأراد مراجعتها، فقال لها: إنى أريد

١- تهذيب الأحكام ٧: ٢٥٣/١٠٩٤، وسائل الشيعه ٢١: ٣٢، أبواب المتعه، ب ١٠، ح ٥.

٢- الكافي ٧: ٤٢٢/٥، باب نوادر كتاب القضاء، تهذيب الأحكام ٦: ٢٩٢/٨١٠.

ص: ١٧١

مراجعتك، فتزوجى زوجا غيرى، فقالت: لى قد تزوجت زوجا غيرك، و حللت لك نفسى، أتصدّق و يراجعها؟ و كيف يصنع؟ قال: «إذا كانت المرأه ثقه صدقت فى قولها» (١)، فإنه عليه السلام لم يوجب عليها بينه و لا يمينا فى قولها.

قال شيخنا الشهيد الثانى فى (المسالك): (و كما يقبل قولها فى حق المطلق يقبل فى حق غيره، و كذا الحكم فى كل امرأه كانت مزوّجه و أخبرت بموته أو فراقه، و انقضاء العده فى وقت محتمل. و لا- فرق بين أن يتعين الزوج و عدمه، و لا- بين إمكان استعلامه و عدمه (٢) (٣) انتهى.

نعم، يبقى الكلام فى اشتراطه عليه السلام فى هذا الخبر كون المرأه ثقه، فإنه مخالف لظاهر كلام الأصحاب، و إطلاق غيره من الأخبار الداله [جميعها] (٤) على قبول قولها و تصديق أخبارها مطلقا، و حملها بعض الأصحاب على الاستحباب و أن المراد بكونها ثقه، يعنى ممن يوثق بخبرها و تسكن النفس إليه، و إن لم يحصل مع ذلك العداله المعتبره فى قبول الشهاده. و هو متجه، و مرجعه عدم التهمه لها فى أخبارها.

و بما حققناه فى المقام يظهر لك ضعف توقف الفاضل محمد باقر (٥) الخراسانى قدّس سرّه (٦) فى كتاب (الكفايه) فى المسأله المذكوره و الله العالم.

١- تهذيب الأحكام ٨: ٣٤/١٠٥، وسائل الشيعه ٢٢: ١٣٣، أبواب أقسام الطلاق، ب ١١، ح ١.

٢- من «ح».

٣- مسالك الأفهام ٩: ١٨١.

٤- فى النسختين: جميع ذلك.

٥- محمد باقر، ليس فى «ح».

٦- كفايه الأحكام: ٢٠٦.

ص: ١٧٢

ص: ١٧٣

٢٨ درّه نجفیه فیمن طلق زوجته ثم راجعها و لم يبلغها خبر الرجعه

قال شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن الصالح البحراني قدس سرّه- و قد سئل عمّن طلق زوجته ثم راجعها و أشهد على ذلك، و لم يبلغها خبر الرجعه إلّا بعد أن انقضت العده و تزوجت و ولدت من ذلك الزوج، بعد أن نقل عن الأصحاب أنه يحكم بها للزوج الأول (١)، و بعد أن نقل كلام (المسالك) (٢) فى المقام الدال على ذلك، و قال بعده: (و فى الكل إشكال، لعدم الظفر بنص فى ذلك كله، إلّا إن أصل المسأله ليس بموضع إشكال عندهم كما يعرف من كلامهم، و إن كان عندى أيضا فيها توقف) (٣)- ما صورته: (و هذه هى المسأله التى وقع النزاع فيها بين الشيخ الثقه الجليل زين الدين على بن سليمان القدمى البحراني، و الشيخ أحمد بن الشيخ محمد بن على بن يوسف بن سعيد المقشاعى (٤) الأصبغى، و قد حكم الشيخ أحمد بقبول الدعوى مع قبول البيئه، و ألحقها بالأول و منع الثانى، و خالفه الشيخ على و حكم بها للثانى، و لم يسمع دعوى الأول؛ احتجاجا بأن الرجوع

١- انظر الخلاف ٤: ٢٨٢ / المسأله: ٤٥.

٢- مسالك الأفهام ٩: ٢٠١-٢٠٢.

٣- المسائل الحسينيه فى بعض المسائل الدينيه: ١٨.

٤- فى «ح»: المشاعى، و المقشاعى: إحدى القرى البحرانيه قرب الساحل الشمالى لجزيره البحرين. أعلام الثقافه الإسلاميه فى البحرين ١: ٩٢ / ٤٣٣.

ص: ١٧٤

لا- بدّ فيه من الإعلام فى العده، و النكاح قد وقع صحيحا مطابقا للشرع، فلا ينتفى بالرجوع الذى لم يحصل العلم به إلّا بعد التزويج. و استفتيا فيها فقهاء العصر، و كتبنا فيها إلى سائر البلدان، كشيراز، و أصفهان، فصححو كلام الشيخ أحمد، و خطّثوا الشيخ عليا.

و الحق أن هذا هو ظاهر كلام الأصحاب، لأنّهم لم يشترطوا فى صحه الرجوع الإعلام، و ليس هو من باب عزل الوكيل، كما يجىء بيانه و إن كان لى فيها تأمل؛ لعدم النص الصريح فى المسأله (١) انتهى كلامه زيد مقامه.

فظاهر كلامه قدس سره كما ترى يدل على عدم وجود نص في الحكم المذكور لا بنفي ولا إثبات، و هو عجيب منه - طاب ثراه - مع ما هو عليه في الأخبار من سعه الباع و زياده الاطلاع. و الذي وقفت عليه من الروايات المتعلقة بالمسألة ما رواه ثقه الإسلام الكليني - نور الله تعالى مرقده - في (الكافي) بسند صحيح إلى المرزبان قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل قال لامرأته: اعتدى فقد خلّيت سبيلك. ثم أشهد على رجعتها بعد ذلك بأيام، ثم غاب عنها قبل أن يجامعها، حتى مضت لذلك أشهر بعد العده أو أكثر، فكيف تأمره؟ فقال: «إذا أشهد على رجعتة فهي زوجته» (٢).

و هذه الرواية - كما ترى - صريحه الدلالة على أنه بالإشهاد على الرجعه في العده، تثبت الزوجيه؛ و هي دالّة بإطلاقها على ذلك سواء بلغها الخبر أو لم يبلغها، و لا فرق في ذلك من تزويجها بعد العده مع عدم بلوغها الخبر و لا عدمه.

و ليس في سند الخبر من ربما يتوقف في شأنه، سوى المرزبان، و هو ابن

١- المسائل الحسينيه في بعض المسائل الدينيه: ١٨.

٢- الكافي ٦: ٧٤ / ٢.

ص: ١٧٥

عمران بن عبد الله، و قد ذكر النجاشي أن له كتابا (١)، و هو ممّا يؤذن بكونه من أصحاب الاصول. و روى الكشي حديثا (٢) يشعر بحسن حاله؛ و لهذا عد شيخنا المجلسي قدس سره في (الوجيزه) حديثه في الحسن (٣).

و روى في (الكافي) بسنده عن الحسن بن صالح قال: سألت جعفر بن محمد عليهما السلام عن رجل طلق امرأته و هو غائب في بلدته اخرى، و أشهد على طلاقها رجلين، ثم إنه راجعها قبل انقضاء العده [و لم يشهد على الرجعه ثم إنه قدم عليها بعد انقضاء العده] و قد تزوّجت، فأرسل إليها: إني قد كنت (٤) راجعتك قبل انقضاء العده و لم اشهد. قال: «لا سبيل له عليها؛ لأنّه قد أقر بالطلاق، و ادّعى الرجعه بغير بينه؛ فلا سبيل له عليها؛ و لذلك ينبغي لمن طلق أن يشهد على الرجعه كما أشهد على الطلاق. و إن كان أدركها قبل أن تزوّج كان خاطبا من الخطاب» (٥).

وجه الدلالة فيها أن قوله: «و ادّعى الرجعه بغير بينه و لا سبيل (٦) له عليها» يدل بمضمونه (٧) على أنه لو كان له بينه على الرجعه كان له السبيل عليها، مؤكدا ذلك بالأمر لمن راجع أن يشهد على الرجعه، كما يشهد على الطلاق حتى تثبت الزوجيه في الأول، كما تنتفي في الثاني.

و ظاهر كلمه الأصحاب - رضوان الله عليهم - الاتّفاق على القول بأنه يملك رجعتها متى رجع و إن لم يبلغها الخبر، و أنه بالإشهاد على الرجعه يستردّ نكاحها لو نكحت غيره، مع عدم بلوغها الخبر.

١- رجال النجاشي: ٤٢٣ / ١١٣٤.

٢- رجال الكشي: ٥٠٥ / ٩٧١.

٣- الوجيزه: ٣١٩ - ٣٢٠ / ١٨٤٢.

٤- من «ح» و المصدر.

٥- الكافي ٦: ٤ / ٨٠، باب طلاق الغائب، وسائل الشيعة ٢٢: ١٣٧-١٣٨، كتاب الطلاق، ب ١٥، ح ٣.

٦- سبيل عليها و لذلك ينبغي لمن طلق .. سبيل، من «ح».

٧- في «ح»: بمفهومه.

ص: ١٧٦

قال شيخنا الشهيد الثاني قدس سرّه في (المسالك): (الرابع: أن يقع النزاع بعد ما نكحت غيره، فإذا نكحت ثم جاء الأول و ادعى الرجعه سواء كان عذرهما في النكاح لجهلها بالرجعه أم نسبهما إلى الخيانة و التلبيس، نظر؛ فإن أقام عليها بينه، فهي زوجه الأول سواء دخل بها الثاني أم لم يدخل، و يجب لها مهر المثل على الثاني إن دخل بها) (١) انتهى.

و قال العلامة في (قواعد الأحكام): (و لا يشترط علم الزوجه في الرجعه و لا رضاها، فلو لم تعلم و تزوّجت ردّت إليه و إن دخل الثاني بعد العده. و لا يكون الثاني أحقّ بها) (٢) انتهى.

و عبارته و إن كانت مطلقه بالنسبه إلى ثبوت الرجعه و عدمه، إلّا إن مراده بعد الثبوت بالشهادة؛ لما صرّح به قبيل هذا الكلام من قوله: (و يستحب الإشهاد، و ليس شرطاً، لكن لو ادعى بعد العده وقوعها فيها لم يقبل دعواه إلّا بالبينه) (٣) انتهى.

و قال في (التحرير): (و لا- يشترط في صحه الرجعه إعلام الزوجه و لا الشهاده، فلو راجعها بشهادة اثنين و هو غائب في العده صحّت الرجعه، فإن تزوّجت حينئذ كان فاسداً سواء دخل الثاني أم لا. و لا مهر على الثاني مع عدم الدخول و لا عده، و مع الدخول المهر و العده، و ترجع إلى الأول بعدها) (٤)، إلى غير ذلك من عباراتهم التي يقف عليها المتتبع.

و يؤيد ذلك أيضا زياده على ما قدّمناه من الروايتين إطلاق جملة من الأخبار، مثل قول أبي جعفر عليه السّلام في صحيحه زواره و محمد بن مسلم: «و إن الرجعه بغير

١- مسالك الأفهام ٩: ٢٠١.

٢- قواعد الأحكام ٢: ٦٦.

٣- المصدر نفسه.

٤- تحرير الأحكام ٢: ٥٥-٥٦.

ص: ١٧٧

شهود رجعه، و لكن ليشهد بعد فهو أفضل» (١).

و قوله عليه السّلام في حديث (٢) محمد بن مسلم: «و إن أراد أن يراجعها أشهد على رجعتها قبل أن تنقضى أقرؤها» (٣).

و قوله عليه السّلام أيضا في حديث آخر لمحمد بن مسلم، و قد سئل عن رجل طلق امرأته واحده، ثم راجعها قبل أن تنقضى

عدّتها، و لم يشهد على رجعتها، قال:

«هى امرأته ما لم تنقض العده (٤)، و قد كان ينبغي له أن يشهد على رجعتها، فإن جهل ذلك، فليشهد حين علم. و لا أرى بالذى صنع بأساً» (٥) الحديث. إلى غير ذلك ممّا هو على هذا المنوال.

و هى كما ترى شامله بإطلاقها، لما لو علمت المرأه أو لم تعلم، تزوجت أو لم تتزوج، فإنها بمجرد الرجعه فى العده تكون زوجته شرعا واقعا، و إنما الإشهاد على ذلك لدفع النزاع و ثبوت الزوجيه فى ظاهر الشرع. فلو فرضنا أن الزوجه صدقته و وافقته على دعواه قبل التزويج بغيره صح نكاحه لها. فتوقّف شيخنا المحدث الصالح المتقدم ذكره فى المسأله - لعدم النص - عجيب.

و أعجب منه حكم شيخنا قدوه المحدثين و رئيس المحققين الشيخ على بن سليمان المتقدم ذكره بعدم صحه الرجعه، مع عدم بلوغ الخبر لها فى العده؛ لما ذكره من التعليل. و لا ريب أن ما ذكره من التعليل قوى متين، لأن الأحكام

١- الكافى ٦: ٧٣/٣، باب الإشهاد على الرجعه، تهذيب الأحكام ٨: ١٢٨/٤٢، وسائل الشيعه ٢٢: ١٣٤-١٣٥، أبواب أقسام الطلاق و أحكامه، ب ١٣، ح ٣.

٢- فى «ح»: صحيحه.

٣- الكافى ٦: ٦٤/١، باب تفسير طلاق السنه و العده، وسائل الشيعه ٢٢: ١٣٥، أبواب أقسام الطلاق و أحكامه، ب ١٣، ح ٤.

٤- فى المصدر: عدّتها.

٥- الكافى ٦: ٧٣/٤، باب الإشهاد على الرجعه، وسائل الشيعه ٢٢: ١٣٥، أبواب أقسام الطلاق و أحكامه، ب ١٣، ح ٦.

ص: ١٧٨

الشرعيه لم تبين على ما فى نفس الأمر و الواقع، و النكاح الذى وقع أخيرا وقع صحيحا بحسب ظاهر الشرع، و إبطاله بما حصل فى نفس الأمر مشكل؛ لما ذكرناه. و لكن لما دلّت الأخبار - كما ذكرنا - على خلافه و جب الخروج عنه.

إلّا إنه أيضا قد روى ثقة الإسلام - عطر الله مرقده - فى (الكافى) فى الصحيح - و إن كان المشهور عدّه فى الحسن بإبراهيم بن هاشم، إلّا إن الأظهر عندى وفاقا لجمع من أفاضل متأخري المتأخرين (١) نظم حديثه فى الصحيح - عن محمد بن قيس عن أبى جعفر عليه السلام، أنه قال فى رجل طلق امرأته و أشهد شاهدين، ثم أشهد على رجعتها سرا منها و استكتم الشهود، فلم تعلم المرأه بالرجعه، حتى انقضت عدّتها، قال: «تخيّر المرأه، فإن شاءت زوجها و إن شاءت غير ذلك، و إن تزوّجت قبل أن تعلم بالرجعه التى أشهد عليها و زوجها، فليس للذى طلقها عليها سبيل، و زوجها الأخير أحقّ بها» (٢). و هى كما ترى صريحه فيما ذهب إليه شيخنا الشيخ على المذكور.

و لعلّ اعتماده فيما ذهب إليه كان على هذه الروايه الصحيحه الصريحه، و إن لم ينقل ذلك عنه، فإنه فى الاطلاع على الأخبار و زياده الفحص فيها ممّا لا ثانى له فى زمانه، حتى اشتهر فى بلاد العجم تسميته ب (أم الحديث).

و رأيت فى بعض الحواشى المنسوبه إلى شيخنا العلّامه المجلسى قدّس سرّه على هذا الخبر ما صورته: (ظاهره اشتراط علم

١- روضه المتقين فى شرح من لا يحضره الفقيه ١٤: ٢٣، معراج أهل الكمال: ٧٨، وفيه: عن الشيخ البهائي عن والده أنه سمعه يقول: إننى أستحي ألاً أعدّ حديث إبراهيم بن هاشم من الصحاح.

٢- الكافي ٦: ٣/٧٥، باب أن المراجعة لا تكون إلّا بالمواقعه، وسائل الشيعة ٢٢: ١٣٧، كتاب الطلاق، ب ١٥، ح ٢.

ص: ١٧٩

و يمكن حملة على ما إذا لم يثبت بالشهود، و هو بعيد (١) انتهى.

و بالجمله، فالمسأله لهذه الروايه الصحيحه الصريحه قد بقيت فى زاويه الإشكال، و أصحابنا- رضوان الله عليهم- فى كتبهم الفروعيه الاستدلاليه لم ينقلوا شيئًا من الروايات بالكليه، و فى كتب الأخبار لم يتعرّضوا للكلام فى ذلك بشىء، و ربما يوهم سكوتهم فى الموضوعين اتفاق الأدله و كلامهم على ذلك.

و الحال كما ترى. و لم يحضرنى الآن أقوال العامه فى هذه المسأله.

و لعل هذه الصحيحه قد خرجت مخرج التقيه لاتّفاق ظواهر الأخبار المتقدمه مما ذكرناه، و كذا غيره على ما اتفقت عليه كلمه الأصحاب فى هذه المسأله.

ثم إنى وقفت فى (كتاب سليم بن قيس)- و هو من الاصول المشهوره المعتمد عليها عند محققى أصحابنا، كما صرح به شيخنا المجلسى قدس سرّه فى كتاب (البحار) (٢)- على روايه له عن على عليه السّلام يذكر فيها بدع عمر و إحدائه، و من جملتها قال عليه السّلام: «و أعجب من ذلك أن أبا كنف العبدى أتاه فقال: إنى طلقت امرأتى و أنا غائب، فوصل إليها الطلاق، ثم راجعتها و هى فى عدّتها، و كتبت إليها فلم يصل الكتاب حتى تزوجت. فكتب له: إن كان هذا الذى تزوجها دخل بها فهى امرأته، و إن كان لم يدخل بها فهى امرأتك. و كتب له ذلك و أنا شاهد و لم يشاورنى و لم يسألنى، يرى استغناءه بعلمه عنى! فأردت أن أنهائه، ثم قلت: ما أبالى أن يفضحه الله. ثم لم تبعه الناس، بل استحسونه و اتخذوه سنه و قبلوه عنه و رأوه صوابًا، و ذلك قضاء لا يقضى به مجنون» (٣).

و هذا الخبر و إن اشتمل على أن مذهب عمر كان هو التفصيل بين بلوغ الخبر

١- مرآه العقول ٢١: ١٢٧.

٢- بحار الأنوار ١: ٣٢.

٣- كتاب سليم بن قيس: ١٣٩.

قبل الدخول و عدمه، إلا إنه نصّ في كونه بعد الدخول لا رجعه للأول منها. كما اشتمل عليه ذلك الخبر، و إن اشتمل أيضا على الرجعه قبل الدخول. و لعلّ مذهب أوليائه و أتباعه استقر بعده على عدم الرجعه مطلقا تزوّجت أو لم تتزوج، و الله سبحانه أعلم بحقائق احكامه.

ص: ١٨١

٢٩ درّه نجفیه اختلاف علماء الرجال في إسحاق بن عمار

اختلف متأخّر و علمائنا- رضوان الله عليهم- في إسحاق بن عمار الواقع في طرق الأخبار في اتّحاده و تعدّده، فالأكثر، و منهم العلّامة في (الخلاصه) (١) و الميرزا محمد الأسترابادي في كتاب (الرجال) (٢) و الشيخ عبد النبي الجزائري في (الحاوي) (٣) و شيخنا العلّامة أبو الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني في (حواشي الخلاصه) (٤) و شيخنا المجلسي (٥)- عطر الله مراقدهم- على القول بالاتّحاد. و ذهب جماعه منهم شيخنا البهائي في كتاب (مشرق الشمسين) (٦) و تلميذه المحدث الشيخ علي بن سليمان البحراني (٧) في حواشي كتب الحديث إلى التعدّد، و أنّهما اثنان:

أحدهما: إسحاق بن عمار بن موسى الساباطي، و هو فطحي.

و الثاني: إسحاق بن عمار بن حيان، إمامي.

- ١- خلاصه الأقوال: ٣١٧ / ١٢٤٤.
- ٢- المصدر غير متوفّر لدينا، و لم ينقله عنه أحد ممّن سبق المصنّف رحمه الله فيما بين أيدينا، لكن نقله عنه في منتهى المقال ٢: ٢٥.
- ٣- حاوي الأقوال ٣: ١٧١ / ١١٣٣.
- ٤- المصدر غير متوفّر لدينا، و قد ذكره في كتابه معراج أهل الكمال: ٢١٩.
- ٥- الوجيزه: ١٠٨ / ١٧٣.
- ٦- مشرق الشمسين: ٩٥.
- ٧- عنه في معراج أهل الكمال: ٢١٩.

ص: ١٨٢

حتى إن الشيخ عليّ المذكور قدّس سرّه صرّح في حواشي كتب الحديث بأنه متى وردت روايه إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام، فهو ابن حيان الثقه الإمامي.

و يفهم منه أن إسحاق بن عمار الساباطي لم يدرك الصادق عليه السّلام. و حينئذ، فاحتمال الاشتراك إنما يحصل فيما إذا روى إسحاق بن عمار عن الكاظم عليه السّلام.

أقول: و الأظهر عندي هو التعدد كما هو المستفاد من التتبع لكتب الرجال، و المعلوم من القرائن و الأمارات الواردة في هذا المجال. و الظاهر أن منشأ الشبهه عند من ذهب إلى الاتّحاد، هو كلام العلّامة في (الخلاصه) حيث إنه جمع بين عبارتي النجاشي و (الفهرست) على وجه كأنهما عبارته واحده، و العبارتان عند الرجوع إلى الكتابين على غايه من التباعد و التناقض؛ إذ الموجود في (الفهرست)، هو إسحاق بن عمار الساباطي الفطحي، و المذكور في (كتاب النجاشي) هو أبو حيان الصيرفي الإمامي.

قال النجاشي في كتابه: (إسحاق بن عمار بن حيان مولى بني تغلب أبو يعقوب الصيرفي، شيخ من أصحابنا، ثقة، و إخوته يونس و يوسف و قيس و إسماعيل. و هو في بيت كبير من الشيعة. و ابنا أخيه: علي بن إسماعيل، و بشر بن إسماعيل كانا من وجوه من روى الحديث. روى إسحاق عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام) (١) انتهى.

و قال الشيخ في (الفهرست): (إسحاق بن عمار الساباطي: له أصل، و كان فطحيا إلّا إنه ثقة، و أصله معتمد) (٢) انتهى.

و العلّامة في (الخلاصه) جمع بين ما أخذه من العبارتين، فقال: (إسحاق بن عمار مولى بني تغلب أبو يعقوب. كان شيخا في أصحابنا، ثقة. روى عن

١- رجال النجاشي: ٧١ / ١٦٩.

٢- الفهرست: ٥٤ / ٥٢.

ص: ١٨٣

الصادق، و الكاظم عليهما السلام، و كان فطحيا. قال الشيخ: (إلّا إنه ثقة، و أصله معتمد عليه). و كذا قال النجاشي؛ فالأولى عندي التوقف فيما ينفرد به) (١) انتهى (٢).

و من هذه العباره، سرى الوهم و الاشتباه عند من عند تأخر عنه ممن لم يحقّق الحال، و لم يتدبر في قرائن الأحوال التي هي المدار في باب علم الرجال.

و مما يدل على التعدّد أن المذكور في (رجال النجاشي) إسحاق بن عمار بن حيان، و أنه صيرفي، و أن له إخوه و أبناء إخوه مشاركين له في النسب و النسبه، و المذكور في (الفهرست) ابن عمار بن موسى الساباطي. و لعمار إخوه أيضا متصفون بهذه النسبه، و لم يذكر في ترجمه أحد من ولد عمار بن حيان، مع تعدّدهم في كتب الرجال و روايتهم للأخبار أنه ساباطي، و لا في أحد من ولد عمار بن موسى أنه صيرفي، مع استقصاء علماء الرجال لذكر الصفات المميّزه.

ففي ترجمه قيس من (الخلاصه) أنه (ابن عمار بن حيان، قريب الأمر) (٣).

و في ترجمه إسماعيل أنه (ابن عمار الصيرفي الكوفي و أنه أخو إسحاق) (٤).

و في الحديث أن الصادق عليه السلام إذا رأهما قال: «و قد يجمعهما لأقوام» (٥). يعني الدنيا و الآخرة.

و في الصحيح عن عمار بن حيان قال: خبّرت أبا عبد الله عليه السلام بيّر إسماعيل ابني بي، فقال: «لقد كنت احبه و قد ازددت له حبا» (٤).

و في ذلك ما يشهد بجلالتهما.

- ١- خلاصه الأقوال: ٣١٧-٣١٨ / ١٢٤٤.
- ٢- و قال الشيخ في (الفهرست): إسحاق .. ينفرد به، انتهى، من «ح».
- ٣- خلاصه الأقوال: ٧٨٧ / ٢٣١.
- ٤- خلاصه الأقوال: ١٢٤٣ / ٣١٧، و ليس فيه أنه كوفي صيرفي.
- ٥- اختيار معرفه الرجال ٢: ٧٥٢ / ٤٠٢.
- ٦- الكافي ٢: ١٦١ / ١٢، باب البر بالوالدين، بحار الأنوار ٧١: ١٢ / ٥٥.

ص: ١٨٤

و في ترجمه محمد بن إسحاق من (رجال الكشي) (١) و (الخلاصه) (٢): (محمد ابن إسحاق بن عمار بن حيان التغلبي الصيرفي. ثقه عين).

و روى في كتاب (العلل) عن إسحاق بن عمار قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فخبرته أنه ولد لي غلام، فقال: «ألا سميته محمدا؟». فقلت: قد فعلت. فقال:

«لا تشتمه، جعله الله لك قره عين في حياتك، و خلف صدق بعدك» (٣).

و في هذا الحديث المتضمن لدعاء الإمام عليه السلام لمحمد المذكور ما يدفع ما ذهب إليه ابن بابويه من كون محمد المذكور واقفيا (٤).

و في ترجمه يونس من (رجال البرقي) (٥): (يونس بن عمار الصيرفي، تغلبي).

و في ترجمه يوسف من (الخلاصه) أنه (ابن عمار بن حيان (٦). ثقه (٧).

و بشر بن إسماعيل المشار إليه في ترجمه إسحاق بن عمار من (رجال النجاشي) (٨) لم تذكر له ترجمه في كتب الرجال، لكن وقفت على حديث رواه في (التهذيب) في باب الزيادات في فقه الحج، و فيه: فلقى إسماعيل بن حميد بشر بن إسماعيل بن عمار الصيرفي، فأخبره (٩)، فدخل عليه (١٠)، فسأله عنها،

١- لم نعثر عليه في رجال الكشي و الظاهر أنه النجاشي انظر رجال النجاشي: ٩٦٨ / ٣٦١.

٢- خلاصه الأقوال: ٩٢١ / ٢٦٢.

٣- علل الشرائع ٢: ٢٤٧-٢٤٨/ب ٣١٤، ح ١.

٤- عنه في خلاصه الأقوال: ٩٢١/٢٦٢، وقد روى الصدوق في عيون أخبار الرضا عليه السّلام: ٢: ٢١٣/٢٠، ما يدلّ على أنه واقفي حيث قال: عن أبي مسروق: دخل على الرضا عليه السّلام جماعه من الواقفه فيهم على بن أبي حمزه البطائني و محمد بن إسحاق بن عمار ..

٥- في النسخ الخطيّه و النسخه الحجريّه: الرمز (ق)، و الظاهر ما أثبتناه، انظر رجال البرقي: ٢٩، و فيه التغلبي، بدل: تغلبي.

٦- في المصدر: حنان.

٧- خلاصه الأقوال: ١١٠٢/٢٩٦.

٨- رجال النجاشي: ١٦٩/٧١.

٩- بالمسأله التي هي مدار الحديث.

١٠- أي على الإمام عليه السّلام.

ص: ١٨٥

فقال: «نعم هو واجب» (١) الحديث.

و أنت خبير بأن المستفاد من جميع ذلك كون إسحاق بن عمار المذكور في (رجال النجاشي) من الشيعة الإماميه، و أن جميع إخوته و أبناء إخوته المذكورين كذلك و إن جهل الأمر في بعض، و لم يوصف أحدهم (٢) بالفطحيه و لا- بكونه ساباطيا بخلاف عمار بن موسى الساباطي، فإنه حيث يذكر هو أو أحد من ولده أو إخوته يوصف بذلك؛ ففي عبارته (الفهرست) في إسحاق ما عرفت (٣)، و في ترجمه عمار أنه (ابن موسى الساباطي) (٤).

و في ترجمه أخيه صباح من (الخلاصه) أنه ابن موسى الساباطي (أخو عمار الساباطي). ثقّه (٥).

و في حواشي شيخنا الشهيد الثاني على (الخلاصه): (و لم يكن فطحيا كأخيه عمار) (٦).

إذا عرفت ذلك، فاعلم أنه قد ورد في عده من الأخبار وصف إسحاق بن عمار بكونه صيرفيا، ففي باب إخراج القيمه في زكاه الفطره من (الاستبصار) روايه إسحاق بن عمار الصيرفي عن أبي عبد الله عليه السّلام (٧).

و الواجب بالنظر إلى ما ذكرناه حملة على المذكور في (رجال النجاشي)، و هو (الثقه الإمامي)، فيكون حديثه صحيحا. و صاحب (المدارك) (٨) عده في الموثق بناء على الاتحاد، و هو غلط محض كما عرفت.

و في باب (من أفتى المحرم بتقليم الظفر فأدماه فعليه شاه): زكريا المؤمن عن

١- تهذيب الأحكام ٥: ١٥٢٤/٤٣٩.

٢- في «ح»: أحد منهم.

٣- الفهرست: ٥٢/٥٤.

٤- الفهرست: ١٨٩ / ٥٢٦.

٥- خلاصه الأقوال: ١٧٠ / ٤٩٩.

٦- عنه في حاوي الأقوال ١: ٣٢٩ / ٤٣٨.

٧- الاستبصار ٢: ١٦٦ / ٥٠.

٨- مدارك الأحكام ٥: ٣٣٦.

ص: ١٨٦

إسحاق بن عمار الصيرفي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام (١) الحديث. و الواجب أيضا حمله على المذكور.

و مما ورد دالاً على روايته عن الكاظم عليه السلام ما رواه في كتاب (ثواب الأعمال (٢)) (٣) عن محمد بن سليمان الديلمي عن أبيه (٤) سليمان الديلمي، عن إسحاق بن عمار الصيرفي عن أبي الحسن الماضي عليه السلام.

و في باب الصرف من كتاب (الأخبار) (٥) روايات عديدة عن إسحاق بن عمار عنه عليه السلام في أحكام الصرف. و الواجب حمله في تلك الروايات على ابن حيان المذكور في (رجال النجاشي) (٦)، فتكون أحاديثه مع السلامه من مطعون فيه صحيحه.

و في حاشيه كتاب (الرجال الصغير) للميرزا محمد الأسترابادي على ترجمه إسحاق بن عمار ما يدل على تفضنه للتعدّد، بعد ذلك و العدول عما ذكره في متن الكتاب، حيث قال: (و الظاهر من التبع أن إسحاق بن عمار اثنان: ابن عمار بن حيان الكوفي - و هو المذكور في (رجال النجاشي) - و ابن عمار بن موسى الساباطي، و هو المذكور في (الفهرست). و أن الثاني فطحى دون الأوّل) انتهى.

١- تهذيب الأحكام ٥: ٣٣٣ / ١١٤٦، وسائل الشيعة ١٣: ١٦٥، أبواب بقيه كفارات الإحرام، ب ١٣، ح ١، و فيهما: لأبي إبراهيم عليه السلام، بدل: أبي عبد الله، و ليس فيهما: بن عمار.

٢- كذا في «ق» و «ح» و «م»، و في «ع»: مواهب الأعمال، غير أن الحديث مذكور في عقاب الأعمال. انظر الهامش التالي.

٣- عقاب الأعمال (في ذيل ثواب الأعمال): ٢٥٥ / ٣.

٤- في النسختين بعدها: عن، و ما أثبتناه وفق المصدر.

٥- تهذيب الأحكام ٧: ١٠٣ / ٤٤٤، و ٧: ١٠٧ / ٤٥٩.

٦- رجال النجاشي: ٧١ / ١٦٩.

ص: ١٨٧

٣٠ درّه نجفیه فی مدلول الأمر و النهی

قد طال التشاجر بين علماء الاصول في مدلول الأمر و النهي حقيقه من أنه هو الوجوب و التحريم أو غير ذلك من الأقوال (١) التي حرروها و الحجج التي سطروها، و مدوا أطناب الإطناب في ذلك الباب بما لا يرجع إلى سنه و لا كتاب، و زيف كل منهم

ما أورده الآخر من الاستدلال، وأكثروا فى المقام من القيل والقال، مع أن (الكتاب) العزيز وأخبار أهل الذكر عليهم السلام مملوءة من الدلالة على الوجوب والتحريم بما لا يحوم حوله الإيراد، وهى أولى بالاتباع والاعتماد، وأظهر فى الدلالة على المراد. فمنها قوله تعالى

١- أعلم أن صيغته افعال تستعمل فى خمسة عشر معنى على سبيل البدل: الأول: الإيجاب، كقوله تعالى أقم الصلاة* الإسراء: ٧٨، لقمان: ١٧.. الثانى: الندب، كقوله تعالى فكاتبوهم إن علمتُم فيهم خيراً النور: ٣٣.. الثالث: الإرشاد، كقوله تعالى وأشهدوا إذا تبأيتُم البقرة: ٢٨٢.. الرابع: التهديد، كقوله تعالى اعملوا ما شئتم فصليت: ٤٠.. الخامس: الإهانة، كقوله تعالى ذق إنك أنت العزيز الكريم الدخان: ٤٩.. السادس: الدعاء، نحو ربنا اغفر لنا* البقرة: ١٤٧..

ص: ١٨٨

يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم (١)، وليس الطاعة إلما الانقياد لما يقوله الأمر من الأمر والنهى، كما صرح به أرباب اللغة (٢)، وترك الطاعة عصيان، لنص أهل اللغة (٣) على ذلك. والعصيان حرام لقوله سبحانه من يعص الله وأمره فإنه ناز جهنم (٤).

ص: ١٨٩

ومنها قوله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفياً (١)، والتقريب ما تقدم.

ومنها قوله تعالى فليخدر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم (٢).

ومنها قوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (٣).

ومن الأخبار الدالة على ذلك ما استفاض من وجوب طاعة الأئمة عليهم السلام وأن طاعتهم كطاعة الله عز وجل ورسوله. وقد عقد له فى (الكافى) باباً عنونه (باب فرض طاعة الأئمة عليهم السلام) (٤).

ومن أخباره حسنه الحسين بن أبى العلاء قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الأوصياء طاعتهم مفترضه؟ قال: «نعم، هم الذين قال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم (٥)» (٦) الحديث.

وصحيحه الكنانى قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «نحن قوم فرض الله طاعتنا» (٧) الحديث.

ورواه الحسين بن المختار عن أبى جعفر عليه السلام فى قول الله تعالى وآتيناهم ملكاً عظيماً (٨) قال: «الطاعة للإمام» (٩).

١- النساء: ٨٠.

٢- النور: ٦٣.

٣- الحشر: ٧.

٤- الكافي ١: ١٨٥ / ١٩٠، باب فرض طاعه الأئمه.

٥- النساء: ٥٩.

٦- الكافي ١: ١٨٩ / ١٦، باب فرض طاعه الأئمه.

٧- الكافي ١: ١٨٦ / ٦، باب فرض طاعه الأئمه.

٨- النساء: ٥٤.

٩- الكافي ١: ١٨٦ / ٤، باب فرض طاعه الأئمه.

ص: ١٩٠

إلى غير ذلك من الأخبار المذكوره في ذلك الباب و غيره (١).

و من الأخبار الداله على أصل المدعى صحيحه زراره و محمد بن مسلم، قال:

قلنا لأبي جعفر عليه السلام ما تقول (٢) في صلاه السفر؟ كيف هي؟ و كم هي؟ فقال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصِرُوا مِنَ الصَّلَاةِ (٣)، فصار القصر من الصلاه واجبا كوجوب التمام في الحضر». قال: قلنا: إنما قال الله عزَّ و جلَّ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصِرُوا، و لم يقل افعلوا، فكيف أوجب ذلك كما أوجب التمام في الحضر؟ فقال عليه السلام: «أو ليس قد قال الله عزَّ و جلَّ:

إِنَّ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا (٤)؟ ألا- ترون أن الطواف بهما واجب مفروض؟» (٥) الحديث.

و التقريب أن زراره و محمد بن مسلم علقا (٦) استفاده الوجوب على صيغه أفعل مجردة (٧)، و سألا عن وجوب القصر مع عدم الصيغه المذكوره، و هما من أهل اللسان و خواص الأئمه عليهم السلام، و الإمام عليه السلام قرهما على ذلك.

و منها صحيحه عمر بن يزيد (٨) قال: اشترت إبلا و أنا بالمدينه فأعجبتنى إعجابا شديدا، فدخلت على أبي الحسن الأول عليه السلام فذكرتها، فقال: «مالك و للإبل؟

أما علمت أنها كثيره المصائب؟».

قال: فمن إعجاب بها أكريتها، و بعثت بها مع غلمان لي إلى الكوفه، فسقطت كلها.

١- الكافي ١: ٢٠٨-٢١٠، باب ما فرض الله عز و جلّ ..

٢- ما تقول، ليس في «ح».

٣- النساء: ١٠١.

٤- البقره: ١٥٨.

٥- الفقيه ١: ٢٧٨ / ١٢٦٦، وسائل الشيعة ٨: ٥١٧-٥١٨، أبواب صلاة المسافر، ب ٢٢، ح ٢.

٦- من «ح».

٧- من «ح».

٨- الكافي ٦: ٥٤٣ / ٧، باب اتّخاذ الإبل.

ص: ١٩١

قال: فدخلت فأخبرته، فقال فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم (١).

و منها ما ورد في رساله الصادق عليه السلام إلى أصحابه، المروي في (روضه الكافي) حيث قال فيها: «اعلموا أن ما أمر الله أن (٢) تجتنبوه، فقد حرمه». إلى أن قال في أثنائها أيضا: «و اعلموا أنه إنما أمر ونهى ليطاع فيما يأمر به، و لينتهى عما نهى عنه ..

فمن أتبع أمره فقد أطاعه، و من لم ينته عما نهى عنه فقد عصاه، فإن مات على معصيه أكبه الله على وجهه في النار» (٣).

و منها صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «العمرة واجبه على الخلق بمنزلة الحج؛ لأن الله تعالى يقول وَ اتُّمُوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ (٤)» (٥) الحديث.

و ذهب جمع من المتأخرين و متأخريهم، منهم المحقق الشيخ حسن ابن شيخنا الشهيد الثاني، و السيد السند صاحب (المدارك) - بل الظاهر أنه أول من ذهب إلى ذلك فيما أعلم - إلى منع دلالة صيغته الأمر و النهي على الوجوب و التحريم في كلام الأئمة عليهم السلام و إن كانت كذلك في كلام الله تعالى و كلام الرسول صلى الله عليه و آله، مستنديين إلى كثره ورود الأوامر و النواهي عنهم عليهم السلام، للاستحباب و الكراهة و شيوعها إلى ذلك.

قال في كتاب (المعالم): (فائده: يستفاد من تضعيف أحاديثنا المرويّه عن الأئمة عليهم السلام أن استعمال صيغته الأمر في الندب كان شائعا في عرفهم عليهم السلام، بحيث صار من المجازات الراجحة المساوي احتمالها من اللفظ لاحتمال الحقيقة عند

١- النور: ٦٣.

٢- ليست في «ح».

٣- الكافي ٨: ٦، ٩.

٤- البقره: ١٩٦.

٥- تهذيب الأحكام ٥: ٤٣٣ / ١٠٥٢، وسائل الشيعة ١٤: ٢٩٥، أبواب العمرة، ب ١، ح ٢.

ص: ١٩٢

انتفاء المرجح المجازي. فيشكل التعلق في إثبات وجوب أمر بمجرد ورود الأمر به منهم عليهم السلام (١) انتهى.

و بمثل هذه المقالة صرح السيد السند في موضع من (المدارك) (٢)، و نسج على منوالهما جملة ممن تأخر عنهما؛ منهم المولى

محمد باقر الخراساني في (الذخيره) (٣) و (الكفايه) (٤)، و منهم المحقق الخونساري شارح (الدروس) (٥).

و منهم شيخنا أبو الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني (٦) و غيرهم.

و عندى فيه نظر من وجوه:

أحدها: أن تلك الأوامر و النواهي هي في الحقيقه أوامر الله سبحانه و رسوله صلى الله عليه و آله، و لا فرق بين صدورها من الله سبحانه و رسوله و لا منهم (٧)؛ لكونهم حملة و نقله لقولهم عليه السلام: «إنا إذا حدثنا حدثنا عن الله و رسوله، و لا نقول من أنفسنا» (٨).

و حينئذ، فحيث إن هذا القائل يسلم أن أوامر الله عزّ و جلّ و رسوله و نواهيها الصادره عنهما لا بواسطه واجبه الاتباع، فيجب عليه القول فيما كان بواسطتهم أيضا. و هل يجوز أو يتوهم نقلهم عليه السلام ذلك اللفظ عن معناه الحقيقى الذى هو الوجوب أو التحريم، و استعماله فى معنى مجازى من غير نصب قرينه و تنبيه على ذلك؟ و هل هو إلما من قبيل التعميه و الألغاز، و شفقتهم على شيعتهم و حرصهم على هدايتهم، بل علوّ شأنهم و عصمتهم يمنع من ذلك؟

و ثانيهما: أن ما استند إليه هذا القائل من كثره ورود الأوامر و النواهي فى

١- معالم الاصول: ٧٤.

٢- انظر مدارك الأحكام ٤: ٣٨٣.

٣- ذخيره المعاد: ١٠٨.

٤- كفايه الأحكام: ٩٩.

٥- مشارق الشموس فى شرح الدروس: ١٢-١٣.

٦- أزهار الرياض: ٩٨، أجوبه سليمان بن عبد الله: ٤٤، العشره الكامله: ٢١٩.

٧- و لا فرق .. منهم، من «ح»، و فى «ق» بدله: و لا يفهم.

٨- رجال الكشى: ٢٢٤ / ٤٠١، بحار الأنوار ٢: ٢٥٠ / ٦٢.

ص: ١٩٣

أخبارهم للاستحباب و الكراهه مردود بأنه إن كان دلالة تلك الأوامر و النواهي باعتبار قرائن قد اشتملت عليها تلك الأخبار حتى دلّت بسببها على الاستحباب و الكراهه، فهو لا يقتضى حمل ما لا قرينه فيه على ذلك، و هل هو إلما مع وجود الفارق؟ و إلما فهو عين المتنازع فيه (١)، فلا يتم الاستدلال. و هذا بحمد الله سبحانه واضح المقال (٢) لمن يعرف الرجال بالحق لا الحقّ بالرجال.

و ثالثها: أن ما قدّمنا من الآيات و الأخبار الداله على فرض طاعتهم و وجوب متابعتهم عامه شامله لجميع الأوامر و النواهي، إلما ما دلّت القرائن على خروجه.

فحينئذ، لو حمل الأمر و النهى الوارد فى كلامهم بدون القرائن الصارفة على الاستحباب و الكراهه المؤذن بجواز الترك فى الأول و الفعل فى الثانى، لم يحصل العلم بطاعتهم و لا اليقين بمتابعتهم، و كان المرتكب لذلك فى معرض الخوف و الخطر و التعرض لحرّ (٣) سقر؛ لاحتمال كون (٤) ما أمروا به إنما هو على وجه (٥) الوجوب و الحتم، و ما نهوا عنه إنما هو على جهه التحريم و الزجر. بل هو ظاهر تلك الأوامر و النواهي بالنظر إلى ما قلنا إلّا مع الصارف، بخلاف ما إذا حملا على الوجوب و التحريم فإن المكلف حينئذ متيقن البراءه و الخروج من العهده.

و لو قيل: إن الحمل على الاستحباب و الكراهه معتضد بالبراءه الأصلية، إذ الأصل براءه الذمه حتى يقع دليل قاطع على ما يوجب شغلها.

قلنا: فيه:

أولاً: ما عرفت فى مسأله (٤) البراءه الأصلية - كما تقدم تحقيقه فى الدرّه (٧) التى

١- من «ح».

٢- فى «ح»: المجال.

٣- فى «ح»: بحر.

٤- فى «ح»: كونها.

٥- من «ح».

٦- من «ح».

٧- انظر الدرر ١: ١٥٥-١٨٦ / الدرّه: ٦.

ص: ١٩٤

فى المسأله المذكوره - من عدم قيام الدليل عليها، بل قيامه على خلافها.

و ثانياً: أنه بعد ورود الأمر و النهى مطلقاً لا مجال للتمسك بها؛ إذ المراد بها؛ إما أصله البراءه قبل تعلق التكليف، و حينئذ فبعد التكليف لا مجال لاعتبارها و إما أصله البراءه؛ لعدم الاطلاع على الدليل. و الحال أن الدليل فى الجملة موجود.

نعم يبقى الشكّ فى الدليل، و تردده بين الوجوب و الاستحباب و التحريم و الكراهه، و هذا أمر آخر، فالخروج من قضيه البراءه الأصلية معلوم.

و بالجملة، فأصله البراءه عباره عن خلوّ الذمه من تعلق التكليف مطلقاً إيجابياً أو نديتياً؛ و هو هنا ممتنع بعد وجود الدليل و لو فى الجملة.

و رابعها: أنه لا أقل أن يكون الحكم بالنظر إلى ما ذكرنا من الآيات و الروايات من المتشابهات التى استفاضت الأخبار بالوقوف

فيها على ساحل الاحتياط:

«حلال، بين و حرام بين و شبهات بين ذلك، فمن تجنب (1) الشبهات نجا من الهلكات» (2).

و من الظاهر البين أن الاحتياط في جانب الوجوب و التحريم هذا.

و ما اعتضد به شيخنا أبو الحسن قدس سره في كتاب (العشره الكامله)، حيث اقتفى أثر اولئك القوم في هذه مقاله، من أن الصدوق رحمه الله في كتاب (من لا يحضره الفقيه)، قد حمل كثيرا من الأوامر على الندب (3)، و جميًا غفيرا من النواهي على الكراهه و التنزيه (4)، ففيه أنه إن كان ذلك كذلك، فيمكن حمله على ظهور قرائن

١- في المصدر: ترك.

٢- الكافي ١: ١٠/٦٨، باب اختلاف الحديث، تهذيب الأحكام ٦: ٣٠١/٨٤٥، وسائل الشيعه ٢٧: ١٥٧، أبواب صفات القاضي، ب ١٢، ح ٩.

٣- الفقيه ١: ٢٣٧/١ ذيل الحديث: ١٠٤٢، و ٢: ٢٣٧/٢ ذيل الحديث: ١١٢٩.

٤- الفقيه ٢: ٩٠/٢ ذيل الحديث: ٣٩٩، و ٢: ٩٣/٢ ذيل الحديث: ٤١٦.

ص: ١٩٥

المجاز له؛ إذ هي بالنسبه إلى مثله من أرباب الصدر الأول غير عزيزه. و يمكن أيضا، أن يكون ذلك في مقام الجمع بين الأخبار، بأن يكون في الأخبار المعارضه ما يدل على نفى الوجوب في الأول و الجواز في الثاني مع قوته و رجحانه. و هذا من جملة القرائن الموجهه للخروج عن ذينك المعنيين الحقيقيين.

ص: ١٩٦

ص: ١٩٧

٣١ درّه نجفیه فی تقلید الفقيه بمسأله مع ثبوت خلافها للمكلف

من جملة مسائل بعض الإخوان الأعلام و الخلان الكرام، قال: (موضوع الحكم الشرعي هل يجب على من عدا الفقيه أن يقلمه فيه، كما لو ثبت استحقاق زيد مثلا للزكاة عند الفقيه و لم يثبت عند من عليه الزكاة مع معرفته بشروط الاستحقاق؟ و كذا هلال الشهر أخذًا في الصوم أو في الافطار؟ و كذا جهه القبلة أو هما في ذلك سواء؟).

فكتبت له في الجواب مستمداً منه سبحانه الهدايه إلى إصابه الصواب (1) ما صورته: إن الظاهر من كلام الأصحاب (2) - رضوان الله عليهم - في مسأله رؤيه الهلال أنه يكفي حصول الثبوت عند كل من الحاكم الشرعي و المكلف، فلو ثبت عند الحاكم الشرعي رؤيه الهلال لفطر كان أو صيام بالشهاده أو الشيعاع و جب على من عداه العمل بذلك؛ و كذا لو ثبت بأحد الوجهين عند المكلف.

و يظهر من بعض أفاضل متأخري المتأخرين أنه لا- يجب على المكلف العمل بما ثبت عند الحاكم هنا، بل إن حصل الثبوت عنده وجب عليه العمل بمقتضى ذلك، وإلا فلا. قال: لأن الأدلة الدالة على الفطر أو الصيام من الأخبار؛ إما رؤيه

١- فى «ح»: الثواب.

٢- تحرير الأحكام ١: ٨٢، مسالك الأفهام ٢: ٥١، مدارك الأحكام ٦: ١٩٦.

ص: ١٩٨

المكلف نفسه، أو ثبوتها بالشياع، أو السماع من رجلين عدلين، أو مضى ثلاثين يوما من شعبان أو شهر رمضان، وإما ثبوت دليل خامس؛ وهو حكم الحاكم، فلم نجد له ما يعتمد عليه و يركن إليه.

و ظاهر كلامه إجراء البحث فى غير مسأله الرؤيه أيضا. حيث قال بعد كلام له فى المقام: (فلو ثبت عند الحاكم غصبيه (١) الماء، فلا دليل على أنه يجب على المكلف الاجتناب عنه و عدم التطهير به).

قال: (و كذا لو حكم بأنه دخل الوقت فى زمان معين، فلا حجه على أنه يصح للمكلف إيقاع الصلاة فيه و إن لم يلاحظه أو لاحظته و استقر ظنه بعدم الدخول.

و لهذا نظائر كثيره لا يخفى على البصير المتتبع) انتهى.

أقول: و الأظهر بالنسبه إلى موضوع المسأله، هو التفصيل فى المقام بأن يقال:

إنه إما أن يكون الحكم ممّا يتوقف ثبوته و حصوله على الإثبات الشرعى و لو فى الجملة أو لا.

و الأول إما أن يكون من قبيل الحقوق التى يقع فيها التنازع بين الخصوم، أو الحقوق التى لله سبحانه أو لا.

و الأول من الثانى ممّا لا خلاف فى اختصاصه بالفقيه.

و الثانى من الثانى، هو موضوع المسأله و محل البحث، و هى الأحكام التى تتعلق بالمكلف نفسه مع حصولها بالإثبات الشرعى، و لو فى الجملة.

و الثانى من الأول ليس ممّا نحن فيه فى شىء، و ذلك مثل جهه القبلة، فإن الشارع أوجب على كل مكلف من فقيه و مقلد الصلاة إلى جهه القبلة مع علمها، و مع فقد العلم يرجع إلى الظن على التفصيل المذكور فى محله. و مع تعذره يصلى

١- فى مصححه «ح»: نجاسه.

ص: ١٩٩

إلى أربع جهات على المشهور أو إلى أى جهة شاء على القول الآخر (١)، و لا مدخل للشاهدين و لا للإثبات الشرعى فى ذلك.

و كذا الوقت، فإن الشارع قد جعل لدخوله علامات يعرف بها، و أوجب على كل مكلف العمل بها، فإن حصل شىء منها بنى عليه و إلا بنى على الظن أو الاحتياط بالتأخير، إلى أن يتيقن دخول الوقت.

و كذا الدفع إلى مستحق الزكاه مثلاً؛ فإن المدار فيه على اتصاف المستحق بالفقر، و قوله مقبول فيه اتفاقاً ما لم يظهر خلافه، سواء كان الدافع إليه الفقيه أو من عليه الزكاه، فلا مدخل لهذه المعدودات و لا لأمثالها فيما نحن فيه.

و إنما الكلام فى مثل رؤيه الهلال لصوم أو فطر، التى هى أحد أسبابها الشهاده على الرؤيه، و الحكم بنجاسه الماء مثلاً، الذى أحد أسبابه الشهاده أيضاً، و الحكم بعداله شخص أو فسقه الذى هو كذلك أيضاً. و أمثال ذلك أيضاً مما هو من هذا القبيل.

فلو ثبت شىء من هذه الامور عند الحاكم الشرعى، فهل يجب على المكلف العمل به أم لا، بل لا بد من سماعه هو نفسه من الشاهدين؟ لم أقف فى المقام على كلام لأحد من علمائنا الأعلام سوى ما فى مسأله الرؤيه، حيث إن السيد السند السيد محمدا قدس سره فى كتاب (المدارك) نقل عن العلامة (٢) و غيره (٣)، أنهم صرحوا بأنه لا- يعتبر فى ثبوت الهلال بالشاهدين فى الصوم و الفطر حكم الحاكم، فلو رآه اثنان و لم يشهدا عند الحاكم و جب على من سمع شهادتهما و عرف عدالتهما الصوم و الفطر.

١- انظر مختلف الشيعة ٢: ٨٤/ المسأله: ٢٨.

٢- تحرير الأحكام ١: ٨٢.

٣- مسالك الأفهام ٢: ٥١.

ص: ٢٠٠

قال: (و هو كذلك؛ لقول الصادق عليه السلام فى صحيحه منصور بن حازم: «فإن شهد عندك شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فاقضه» (١)).

و فى صحيحه الحلبي (٢) و قد قال له: أ رأيت إن كان الشهر تسعه و عشرين يوماً؟ أقضى ذلك اليوم؟ قال: «لا إلا أن يشهد لك (٣) بينه عدول، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك اليوم فاقض ذلك اليوم» (٤) (٥).

و مقتضى هذا الكلام أنه يجب العمل بحكم الحاكم بالرؤيه متى ثبت عنده بالبينه و إن كان ذلك غير منحصر فيه، بل يكفى سماع المكلف منهما بعد معرفته بعدالتهما. و إنما يحصل التوقف عنده، فيما لو انفرد الحاكم بالرؤيه، فهل يجب على من عده العمل بقوله أم لا؟ حيث قال فى الكتاب المذكور: (السادس: هل يكفى قول الحاكم الشرعى فى ثبوت الهلال؟ فيه وجهان:

أحدهما: نعم، و هو خيره (الدروس) (٦)؛ لعموم ما دلّ على أن للحاكم أن يحكم

- ١- تهذيب الأحكام ٤: ١٥٧/٤٣٦، الاستبصار ٢: ٦٣/٢٠٥، وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٧، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ١١، ح ٤.
- ٢- أقول: ينبغي أن يعلم أن صحيحه الحلبي قد رواها الشيخ بطرق ثلاثة- منها الصحيح وغيره- بهذا المتن المنقول في الأصل. ورواها أيضا بطريقتين آخرين عن عبد الله بن سنان: في الأول: «إلى أن يشهد بذلك بينه عدول» (تهذيب الأحكام ٤: ١٦٣/٤٥٩، وسائل الشيعة ١٠: ٢٦٧، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٥، ح ١٩)، وفي الثاني: «إلا أن يشهد بينه عدول». ومدار الاستدلال على ما ذكرنا من الطرق الثلاثة و المتن المذكور في الأصل واضح لا يخفى. منه رحمه الله، (هامش «ح»).
- ٣- في «ح»: يشهدك، بدل: يشهد لك.
- ٤- تهذيب الأحكام ٤: ١٥٦/٤٣٤، وسائل الشيعة ١٠: ٢٦٤، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٥، ح ٩.
- ٥- مدارك الأحكام ٦: ١٦٩.
- ٦- فإن صورته كلامه في الدروس هكذا: و هل يكفي قول الحاكم وحده في ثبوت الهلال؟ الأقرب نعم الدروس ١: ٢٨٦. انتهى. منه رحمه الله، هامش «ح».

ص: ٢٠١

بعلمه، ولأنه لو قامت عنده البيّنة فحكم بذلك وجب الرجوع إلى حكمه كغيره من الأحكام. والعلم أقوى من البيّنة، ولأن المرجع في الاكتفاء بشهادة العدلين و ما يتحقّق به العدالة).

إلى قوله: (فيكون مقبولا في جميع الموارد، و يحتمل العدم؛ لإطلاق قوله عليه السلام:

«لا اجيز في رؤيه الهلال إلّا شهادة رجلين عدلين (١)» (٢) (٣) انتهى.

و ظاهر ما ذكره قدّس سرّه من التعليل لكلام (الدروس) هو وجوب الرجوع إلى ما يثبت بالبيّنة عند الحاكم في كلّ أمر من الأمور التي فضّلتها آنفا- و منها محل البحث- و لم يتوقف إلّا في الاعتماد على قول الحاكم إذا كان هو الرائي، فاحتمل عدم العمل بقوله؛ نظرا إلى إطلاق الخبر الذي نقله. و بمضمونه أيضا عده أخبار.

و ظاهر المحقق الفاضل المولى محمد باقر الخراساني صاحب (الكفايه) (٤) و (الذخيره) (٥) موافقه كلام (الدروس) في هذا المقام، حيث علّل كلام (الدروس) بما ذكره السيد هنا و جمد عليه، و لم يذكر احتمال العدم و لا دليله، و كأنه مخصّص هذه الأخبار بغير الصورة المذكوره، و كلامهما قدّس سرّهما كما ترى ظاهر الدلاله في وجوب الرجوع للحاكم متى ثبت عنده بالبيّنة.

و لعلّ مستندهما في ذلك الأخبار الداله بعمومها أو إطلاقها على وجوب الرجوع إلى ما يحكم به الفقيه المنصوب من قبلهم عليهم السّلام، مثل قول الصادق عليه السّلام في مقبولة عمر بن حنظله: «فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل (٦) منه، فإنما استخفّ بحكم الله،

١- ليست في «ح».

٢- الكافي ٤: ١٧٦، باب الأهلّه و الشهاده عليها، الفقيه ٢: ١٧٧/٣٣٨، وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٦، أحكام شهر رمضان، ب ١١، ح ١.

٣- مدارك الأحكام ٦: ١٧٠-١٧١.

٤- كفايه الأحكام: ٥٢.

٥- ذخيره المعاد: ٥٣١.

٦- في المصدر: يقبله.

ص: ٢٠٢

و علينا ردّ و الراد علينا الرادّ على الله» (١).

و قول صاحب الزمان عليه السّلام في توقيع إسحاق بن يعقوب: «و أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا، فإنّهم حجتي عليكم و أنا حجة الله» (٢).

و أمثال ذلك ممّا يدلّ (٣) على وجوب الرجوع إلى نائبهم عليه السّلام.

و خصوص صحيحه محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «إذا شهد عند الإمام شاهدان أنّهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوما أمر الإمام بالإفطار» (٤) الحديث.

و بعضه أيضا الأخبار المطلقة بشهادة العدلين في الرؤية. و أنت خير بأن للمناقشه في ذلك مجالا.

أما المقبوله المذكوره و نحوها فإن المتبادر منها بقريته السياق إنّما هو وجوب الرجوع فيما يتعلّق بالقضاء بين الخصوم أو الفتوى في الأحكام، و هو ممّا لا نزاع فيه لاختصاص الحاكم به إجماعا نصّا و فتوى.

و أما صحيحه محمّد بن قيس فالظاهر من لفظ «الإمام» فيها إنّما هو إمام الأصل، أو ما هو أعمّ منه و من إمام الجور و الخليفه المتولّى لأمر العامه، بمعنى أن الواجب على الإمام القائم بامور المسلمين ذلك؛ فإن الإمام إنّما يحتمل انصرافه إلى من عدا من ذكرنا في مثل إمامه الجماعه و الجمعه حيث يشترط بالإمام. و أما في مثل هذا المقام فلا مجال لغير ما احتملناه بحيث يدخل فيه الفقيه.

١- الكافي ١/ ٦٧ / ١٠، باب اختلاف الحديث، وسائل الشيعه ٢٧: ١٣٦-١٣٧، أبواب صفات القاضي، ب ١١، ح ١.

٢- كمال الدين: ٤ / ٤٨٤، وسائل الشيعه ٢٧: ١٤٠، أبواب صفات القاضي، ب ١١، ح ٩.

٣- وسائل الشيعه ٢٧: ١٣٦-١٥٣، أبواب صفات القاضي، ب ١١.

٤- الكافي ٤: ١ / ١٦٩، باب ما يجب على الناس ..، وسائل الشيعه ٧: ٤٣٢-٤٣٣، أبواب صلاه العيد، ب ١ ح ١.

ص: ٢٠٣

نعم، للقائل أن يقول: إذا ثبت ذلك للإمام الأصل ثبت لثائبه بحق النيابة، إلّا إنه لا يخلو من شوب الإشكال و قيام الاحتمال أيضا؛ لعدم الوقوف على دليل لهذه الكليه، و ظهور وجود أفراد كثيره يختصّ بها الإمام دون نائبه.

و أما باقى الأخبار الواردة فى المسأله فهى و إن كانت مطلقه إلا إنه يمكن حملها على المقيد التى تقدّم بعضها.

و بالجمله، فالمسأله عندى موضع توقف و إشكال؛ لعدم الدليل الواضح فى وجوب الأخذ بحكم الحاكم بحيث يشمل موضع النزاع. ثم أنت خير أيضا بأنه بمقتضى ما ذكره من العموم أنه لو ثبت عند الحاكم بالبيئه نجاسه الماء أو حرمه اللحم، و لم يثبت عند المكلف لعدم سماعه من البيئه مثلا، فإن تنجيس الأول و تحريم الثانى بالنسبه إليه بناء على وجوب الأخذ عليه بحكم الحاكم ينافى الأخبار الداله على: «أن كل شىء طاهر حتى تعلم أنه قذر» (١)، و «كل شىء فيه حلال و حرام، فهو لك حلال حتى تعلم الحرام بعينه فتدعه» (٢)، حيث لم يجعلوا من طرق العلم فى القاعدتين المذكورتين حكم الحاكم بذلك، و إنما ذكروا أخبار المالك و شهاده الشاهدين. و على ذلك تدلّ الأخبار أيضا.

و ظاهر كلامهم هو شهادتهما عند المكلف و سماعه منهما؛ و لهذا أن بعضهم اكتفى هنا بالعدل الواحد كما تقدم بيانه فى الدرره الأولى من درر هذا الكتاب (٣).

و ممّا يدل على أن المدار إنما هو على سماع المكلف من الشاهدين، قول

- ١- تهذيب الأحكام ١: ٢٨٤-٢٨٥ / ٨٣٢، وسائل الشيعه ٣: ٤٦٧، أبواب النجاسات، ب ٣٧، ح ٤، و فيهما: «نظيف» بدل: «طاهر».
- ٢- الكافي ٥: ٣١٣ / ٣٩، باب نوادر كتاب المعيشه، الفقيه ٣: ٢١٦ / ١٠٠٢، وسائل الشيعه ١٧: ٨٩، أبواب ما يكتسب به، ب ٤، ح ٤.
- ٣- انظر الدرر ١: ٦٣-٧٥.

ص: ٢٠٤

الصادق عليه السّلام فى بعض أخبار الجبن: «كلّ شىء لك حلال حتى يجيئك شاهدان يشهدان عندك أن فيه ميتة» (١).

و بالجمله، فإن غايه ما يستفاد من الأخبار و هو اختصاص الفتوى فى الأحكام الشرعيه و الحكم بين الناس، و كذا ما يتعلق بالحقوق الإلهيه بالنائب عنهم عليه السّلام، و هو الفقيه الجامع لشرائط النيايه. و جمله من الأخبار- كما عرفت- قد دلّت على أنه يكفى فى ثبوت الحكم عند المكلف فيما نحن فيه سماعه من الشاهدين من غير توقف على حكم الحاكم.

و حينئذ، فلا- يكون ذلك ممّا يختصّ بالحاكم، فوجوب رجوعه إلى الحاكم فيما نحن فيه يحتاج إلى دليل. و مجرد نيابته عنهم عليهم السّلام و أنهم لو حكموا بذلك و جب أتباعهم، فكذا نائبهم؛ قضاء لحق النيايه، قد عرفت ما فيه.

نعم، ربما يشكل ممّا إذا كان المكلف جاهلا لا يعرف معنى العداله ليحصل ثبوت الحكم عنده بشهاده العدلين كما يشير إليه كلام السيد السند فيما تقدم، إلا إن فيه أن الظاهر أن هذا ليس بعذر شرعى يسوغ له وجوب الرجوع إلى حكم الحاكم لاستناده إلى تقصيره بالبقاء على الجهل و عدم تحصيله العلم الذى استفاضت الأخبار بوجوبه عليه. و نظائره فى الأحكام الشرعيه كثيره، و الله سبحانه العالم بحقيقه الحال.

٣٢ درّه نجفیه فی مراتب المعرفة

إشارة

قد نقل غير واحد (١) من علمائنا- رضوان الله عليهم- منهم شيخنا البهائي قدس سرّه في كتاب (الأربعين) عن المحقق الطوسي- عطر الله مرقده- أنه قال: (إن مراتب معرفه الله، مثل مراتب معرفه النار مثلا، فإن أدناها من سمع أن في الوجود شيئا يعدم كل شىء يلاقيه، و يظهر أثره في كل شىء يحاذيه، و أى شىء أخذ منه لم ينقص منه شىء. و يسمى ذلك الموجود (٢) نارا. و نظير هذه المرتبه في معرفه الله معرفه المقلّدين الذين صدّقوا بالدين من غير وقوف على الحجه.

و أعلى منها مرتبه من وصل إليه دخان النار، و علم أنه لا بدّ له من مؤثر، فحكم بذات له أثر، هو الدخان. و نظير هذه المرتبه في معرفه الله سبحانه و تعالى معرفه أهل النظر و الاستدلال الذين حكموا بالبراهين القاطعه على وجود الصانع.

و أعلى منها من أحس بحاراه النار بسبب مجاورتها، و شاهد الموجودات بنورها و انتفع بذلك الأثر. و نظير هذه [المرتبه] (٣) في معرفه الله معرفه المؤمنين

١- عين الحياه ١: ٨٦- ٨٧، الفوائد الطوسيه: ٣٠٥/ الفائده: ٧١، مجمع البحرين ٥: ٩٦- ٩٧- عرف.

٢- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: الوجود.

٣- من المصدر، و فى النسختين: المعرفة.

الخلّص الذين اطمأنت قلوبهم بالله، و تيقنوا أن الله نور السماوات و الأرض كما وصف به نفسه.

و أعلى منها مرتبه من احترق بالنار بكليته و تلاشى فيها بجملته. و نظير هذه المرتبه في معرفه الله تعالى معرفه أهل الشهود و الفناء فى الله، و هى المرتبه العليا و الدرجه القصوى. رزقنا الله الوصول إليها و الوقوف عليها بمنه و كرمه (١) (٢) انتهى كلامه زيد مقامه.

أقول: ما نقله هؤلاء الفحول عن هذا المحقق المقدم فى المعقول و المنقول (٣) و تلقوه منه بالتسليم و القبول، مخدوش عندى و مدخول بمخالفته للمأثور عن أهل الذكر- صلوات الله عليهم- و المنقول، الذين هم الاولى بالاتباع فى بديهه العقول. و ها أنا اوضّح ذلك على وجه تشاقتاه الطباع السليمه، و تهش إليه القرائح المستقيمه، فأقول: اعلم أن مراتب معرفه الله سبحانه على ما يستفاد من أخبارهم عليهم السلام ثلاث:

فالمرتبه الأولى جليله فطريه.

و الثانيه نظريه تكليفيه.

و الثالثه إشراقيه كشفيه.

و كل من المرتبتين الأخيرتين يشتمل على مراتب أيضا، كما سيأتي التنبية عليه. و تفصيل هذا الإجمال أن يقال:

أما المرتبه الأولى، فهي الإقرار بوجود الصانع، و هو من أضمر (٤) الضروريات اليقينيه، و أجلى الامور الفطريه كما ترادفت به الأدله العقليه و النقليه من الآيات

١- رزقنا الله .. و كرمه، من «ح» و المصدر.

٢- الأربعون حديثا: ٨١- ٨٢ / شرح الحديث: ٢.

٣- ليست في «ح».

٤- كذا في النسخين.

ص: ٢٠٧

القرآنيه و السنه النبويه على الصادع بها و آله أفضل الصلاه و السلام و التحيه:

أَفِي اللَّهِ شَكُّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ (١) فلا- ضروره إلى ما دونه المتكلمون في (٢) مصنفاتهم و مقالاتهم؛ فإن كل بالغ عاقل قد ظهر له من آثار القدره الإلهيه ما يدل على وجود مؤثر و لو لم ينظر إلّا إلى نفسه من كونه وجد بعد العدم، و خلق من نطفه من ماء مهين، ثم لم يزل ينمو و يكبر حتى ربما يبلغ الهرم، فإنه يجزم بأنه لم يخلق نفسه و لا خلقه أبواه. ألا ترى إلى قوله سبحانه في الإخبار عن الكفار وَ لئن سألْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ* (٣)، قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ آتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ.

بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَ تَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ (٤)، و قال سبحانه حاكيا عن عبّاد الأصنام مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى (٥) و قَالَ وَ جَحِدُوا بِهَا وَ اسْتَيْقِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ (٦)، و هو الفطره الّتي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا (٧)، و الصبغه الّتي أشار سبحانه إليها بقوله صِبْغَةَ اللَّهِ وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً (٨)، كما استفاضت به الأخبار (٩) في تفسير الآيتين المذكورتين.

و في الخبر المأثور عنه صلى الله عليه و آله: «كل مولود يولد على الفطره- يعنى المعرفه- و إنما يهودانه و ينصرانه و يمجسانه أبواه» (١٠).

١- إبراهيم: ١٠.

٢- في «ح» بعدها: مطوّلاتهم، و لا ما أكثروا به في.

٣- لقمان: ٢٥.

٤- الأنعام: ٤٠-٤١.

٥- الزمر: ٣.

٦- النمل: ١٤.

٧- الروم: ٣٠.

٨- البقره: ١٣٨.

٩- مجمع البيان ١: ٢٨١، ٨: ٣٩١-٣٩٢.

١٠- عوالى اللآلى ١: ١٨/٣٥، و فيه: حتى يكون أبواه يهودانه .. بدل: و إنما يهودانه .. أبواه.

ص: ٢٠٨

و فى خبر آخر عنه صلى الله عليه و آله: «لا تضربوا أطفالكم على بكائهم فإن بكاءهم أربعة أشهر لا إله إلا الله» (١) الحديث.

و قد صرح جملة من علمائنا بهذه المقالة، و لا سيما السيد الزاهد العابد المجاهد رضى الدين على بن طاوس الحسنى - نور الله تعالى مرقده - فى وصاياه لابنه؛ فإنه قد أطال فى إيضاها و ضرب الأمثلة فى انشراحها. و عسى ننقل بعض كلماته فى ذيل الكلام فى هذا المقام. و كذا شيخنا الصدوق فى كتاب (التوحيد) و غيرهما، و مما لا خلاف فيه بين العلماء الأعلام. و عليه تدل أخبار أهل الذكر عليهم الصلاة و السلام [من] أن من بلغ عاقلا و لم يقر بالصانع فإنه يحكم بكفره، و يجب قتله و استباحه ماله (٢).

و لو كانت المعرفة كما [ادعاها] (٣) نظريه، لوجب إمهاله مده من السنين، حتى يتعلم علم الكلام و يعرف الاستدلال.

قال بعض المحققين بعد ذكر جملة من الأخبار ما هذا لفظه: (و قد ظهر من هذه الكلمات أن كل مولود يولد على الفطرة و أبواه يهودانه و ينصرانه و يمجسانه كما ورد فى الحديث النبوى صلى الله عليه و آله؛ و لهذا جعل الناس معذورين فى تركهم لاكتساب المعرفة بالله، متروكين على ما فطروا عليه، مرضيا عنهم بمجرد الإقرار بالقول، و لم يكلفوا الاستدلالات العقلية فى ذلك. قال نبينا صلى الله عليه و آله: «أمرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» (٤)، و إنما التعمق لزياده البصيره، و لطائفه مخصوصه، و الرد على أهل الضلال؛ و لهذا أمرت الأنبياء - صلوات الله عليهم - بقتل من أنكر

١- التوحيد: ٣٣١/١٠، وسائل الشيعة ٢١: ٤٤٧، أبواب أحكام الأولاد، ب ٦٣، ح ١.

٢- وسائل الشيعة ٢٨: ٣٢٦، أبواب حد المرتد، ب ٢.

٣- فى «ح»: من ادعاه، و فى «ق»: ادعاه.

٤- كنز العمال ١: ٨٨/٣٧٥.

ص: ٢٠٩

وجود الصانع فجأه بلا استتابة و لا عقاب، لأنه ينكر ما هو من ضروريات الامور (١) انتهى.

و من الأخبار الواردة في المقام ما رواه شيخنا الصدوق قدس سره في كتاب (التوحيد) بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن قول الله تعالى فَطَرَتِ اللَّهُ التِّي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا (٢)، قال «التوحيد» (٣).

و روى بهذا المضمون روايات عديدة (٤).

و في بعضها قال: «التوحيد، و محمد رسول الله، و على أمير المؤمنين» (٥).

و في بعض آخر قال: «فطرهم على التوحيد عند الميثاق على معرفته أنه ربهم».

قلت: و خاطبوه؟ قال: فطأ رأسه ثم قال: «لو لا ذلك لم يعلموا من ربهم و لا من رازقهم» (٦).

و روى أحمد بن أبي عبد الله البرقي رحمه الله في كتاب (المحاسن) بسنده عن زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تبارك و تعالى حُفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ (٧) ما الحنفية؟ قال: «هي الفطره التي فطر الناس عليها. فطر [الله] الخلق على معرفته» (٨).

و روى فيه عن زراره أيضا قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تبارك و تعالى فَطَرَتِ اللَّهُ التِّي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا؟ قال: «فطرهم على معرفه أنه ربهم، و لو لا ذلك لم يعلموا إذا سئلوا من ربهم و لا من رازقهم» (٩).

١- علم اليقين ١: ٣١.

٢- الروم: ٣٠.

٣- التوحيد: ٣٢٨-٣٢٩ / ١-٢.

٤- التوحيد: ٣٢٩ / ٣-٦.

٥- التوحيد: ٣٢٩ / ٧.

٦- التوحيد: ٣٣٠ / ٨.

٧- الحج: ٣١.

٨- المحاسن ١: ٣٧٥ / ٨٢٤.

٩- المحاسن ١: ٣٧٥ / ٨٢٥.

ص: ٢١٠

و روى فيه بسنده عن زراره قال (١): سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى:

وَ إِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَ أَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ (٢)، قال: «ثبت المعرفه في قلوبهم و نسوا الموقف و سيدكرونه يوما، و لو لا ذلك لم يدر أحد من خالفه و لا من رازقه» (٣).

و روى فيه عن صفوان قال: قلت لعبد صالح عليه السّلام: فى الناس استطاعه يتعاطون بها المعرفة؟ قال: «لا، إنما هو تطوّل من الله» (٤) الحديث.

و روى فيه (٥) بسنده إلى عبد الأعلى مولى آل سام عن أبى عبد الله عليه السّلام قال:

«لم يكلف الله العباد المعرفة، و لم يجعل لهم إليها سبيلا» (٦).

و روى فيه بسنده إلى أبى العباس الباق قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن قول الله عزّ و جلّ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ (٧)، هل لهم فى ذلك صنع؟ قال: «لا» (٨).

و روى فيه بسنده قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الإيمان، هل للعباد فيه صنع؟

قال: «لا و لا كرامه، بل هو من الله و فضله» (٩).

و فى كتاب (التوحيد) أيضا بسنده إلى بريد (١٠) بن معاوية العجلي عن أبى عبد الله عليه السّلام، قال: «ليس لله على خلقه أن يعرفوا قبل أن يعرفهم، و لله على الخلق إذا عرفهم أن يقبلوا» (١١).

و روى الثقة الجليل على بن إبراهيم القمى فى تفسيره عن على بن موسى الرضا عليه السّلام عن أبيه عن جدّه عن أبيه محمد بن على بن الحسين - صلوات الله

١- سألت أبا جعفر عن قول الله تبارك و تعالى (فطره ...) قال، من «ح».

٢- الأعراف: ١٧٢.

٣- المحاسن ١: ٨٢٦ / ٣٧٦.

٤- المحاسن ١: ٤٣٧ - ٤٣٨ / ١٠١٤.

٥- ليست فى «ح».

٦- المحاسن ١: ٦٢٤ / ٣١٥.

٧- المجادلة: ٢٢.

٨- المحاسن ١: ٣١٥ - ٣١٦ / ٦٢٥.

٩- المحاسن ١: ٦٢٦ / ٣١٦.

١٠- فى «ح»: يزيد.

١١- التوحيد: ٧ / ٤١٢.

ص: ٢١١

عليهم - فى قوله فِطَرَتَ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ الذَّاسَ عَلَيْهَا (١) قال: «هو لا- إله إلّا الله محمد رسول الله صلى الله عليه و آله على أمير

المؤمنين [ولى الله]، إلى هاهنا التوحيد» (٢).

إلى غير ذلك من الأخبار المستفيضة، بل المتواتره معنى (٣) كما لا يخفى على من أحاط بها خبرا.

قال المحدث الأمين الأسترآبادى قدس سرّه فى كتاب (الفوائد المدنيه): (قد تواترت الأخبار عن أهل بيت النبوه متّصله إلى النبى صلى الله عليه وآله بأن معرفه الله تعالى بعنوان أنه خالق العالم، وأن له رضا و سخطا، وأنه لا بدّ (٤) من معلم من جهته فيعلم الخلق ما يرضيه و ما يسخطه، من الامور الفطريه التى وقعت فى القلوب بالهام فطرى الهى.

و توضيح ذلك أنه تعالى ألهمهم تلك القضايا- أى خلقها فى قلوبهم- و ألهمهم دلالات واضحه على تلك القضايا. ثم أرسل إليهم الرسول، و أنزل عليه (الكتاب)، و أمر فيه و نهى، و كل من بلغته دعوه النبى صلى الله عليه وآله يقع فى قلبه من الله يقين بصدقه، فإنه قد تواترت الأخبار عنهم عليه السلام بأنه ما من أحد إلّا و قد يرد عليه الحق حتى يصدع قلبه؛ قبله أو تركه (٥) (٦) انتهى.

و أمّا ما ورد من الآيات القرآنيه الداله بظاهرها على الاستدلال على هذا المطلب بآثار القدره الإلهيه كقوله عزّ و جلّ فى غير موضع و من آياته* (٧)، و قوله فى غير مقام بعد تعداد جمل من المحدثات و آثار الصنع

١- الروم: ٣٠.

٢- تفسير القمى ٢: ١٥٤.

٣- انظر: المحاسن ١: ٣١٤-٣١٧، باب المعرفة، التوحيد: ٤١٠-٤١٧، ب ٦٤.

٤- فى «ق» بعدها: له، و ما أثبتناه وفق «ح» و المصدر.

٥- فى «ح» و تركبه، بدل: أو تركه، و قد شطب عن (قبله) و الهمزه من (أو) فى «ح».

٦- الفوائد المدنيه: ٢٠٢.

٧- الروم: ٢٠، و غيرها.

ص: ٢١٢

إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ* (١) و نحو ذلك، فهو محمول على قصد إزاله الشبهه عن غطت على بصر بصيرته غشاوه الشبهات؛ فإن عروض الشبهه لا يقدر فى بداهه البديهى كما صرح به جملة من العلماء الأعلام و أرباب النقض و الإبرام. و خفاء التصديق على بعض الأذهان لخفاء تصوّرات بعض أطرافه غير قادح فى ضروريه الضرورى؛ و لهذا إنه يزول بأدنى تنبيه عند طالب الحقّ الفطن النبيه.

و يدل على ذلك أيضا (٢) ما حكاه العلّامة القطب الشيرازى فى كتاب (دره التاج) من (أن بعض الملوك كان له شك فى الصانع جل شأنه، فعلم بذلك وزيره، و كان حكيما عاقلا، فعمد إلى أرض خربه موات و أجرى إليها أنهارا جاربه، و أحدث فيها عمارات عاليه و مجالس فاخره، و عمل فيها بساتين رائقه، و غرس فيها أشجارا، فلما تمّ ما حاوله، و فرغ ممّا دبره، أشار إلى

الملك ليخرج يوما إلى التزهة، ثم تعمد المرور به على تلك العمارات و البساتين، و لم يكن الملك يدري بإحداثه لها، فسأله عمّن أحدثها و عمرها؟ فقال الوزير: حدثت بنفسها. فغضب الملك، و قال: تخاطبني بهذا الكلام الذى يخاطب به المجانين، أ يحدث الشئء بنفسه؟ فقال الوزير: إذا جاز حدوث السماوات و الأرض و المواليد و غيرها بأنفسها، فكيف لا يجوز حدوث هذه بأنفسها؟ فتفطن الملك و رجع إلى الجزم بالتوحيد (٣).

و نقل سيدنا المرتضى علم الهدى رضى الله عنه فى كتاب (الفصول) الذى جمعه من إملاء شيخنا مفيد الطائفة المحققه، و هو المشهور بكتاب (العيون و المحاسن) قال:

(أخبرنى الشيخ- أدام الله عزه- أيضا قال: دخل أبو الحسن على بن ميثم رحمه الله على

١- يونس: ٦٧، و غيرها.

٢- ليست فى «ح».

٣- عنه فى زهر الرياض: ٦٥٤-٦٥٥.

ص: ٢١٣

الحسن بن سهل و إلى جانبه ملحد قد عظمه، و الناس حوله، فقال: لقد رأيت ببابك عجبا. قال: و ما هو؟ قال: رأيت سفينه تعبّر الناس من جانب إلى جانب بلا ملاح و لا ماصر (١)! قال: فقال له صاحبه الملحد- و كان بحضرته:- إن هذا أصلحك الله لمجنون! قال: قلت: و كيف ذاك؟ قال: خشب جماد لا حيله له و لا قوه و لا حياه فيه و لا عقل كيف يعبر بالناس؟! قال: فقال أبو الحسن: و أيما أعجب هذا أو هذا الماء الذى يجرى على وجه الأرض يمنه و يسره بلا روح و لا حيله و لا قوى، و هذا النبات الذى يخرج من الأرض و المطر الذى ينزل من السماء؟ تزعم أنت أنه لا مدبر لهذا كله، و تنكر أن تكون سفينه تتحرك بلا مدبر و تعبر بالناس؟ فبهت الملحد (٢) انتهى.

و فى (تفسير الإمام العسكرى عليه السلام) أنه سئل مولانا الصادق عليه السلام عن الله، «فقال للسائل: يا عبد الله، هل ركبت سفينه قط؟ قال: بلى. قال: فهل كسرت بك حيث لا سفينه تنجيك و لا سباحه تغنيك؟ قال: بلى. قال: فهل تعلق قلبك هناك أن شيئا قادر على أن يخلصك من ورطتك؟ قال: بلى. قال الصادق عليه السلام فذلك الشئء هو الله القادر على الإنجاء حيث لا منجى، و على الإغاثه حيث لا مغيث» (٣).

و بما حقّقناه يظهر لك ما فى كلام هذا المحقق من الغفله فى المرتبه الاولى من المراتب التى ذكرها حيث ادعى التقليد فيها؛ فإنه (٤) لا يلائم البداهه و الضروره

١- الماصر: حبل يلقى فى الماء ليمنع السفن عن السير حتى يؤدى صاحبها ما عليه من الحق للسلطان. لسان العرب ١٣: ١٢٢- مصر.

٢- الفصول المختاره من العيون و المحاسن (ضمن مؤلفات الشيخ المفيد) ٢: ٧٦.

٣- التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام: ٢٢ / ٦.

٤- فى «ح»: فإنه فيها.

ص: ٢١٤

الوجدانية؛ إذ التقليد إنما يكون فى الامور النظرية. و كذا فى المرتبه الثانيه المتضمنه للاستدلال بالأثر على المؤثر، فإنه متى كان وجوده عزّ و جلّ بديهيًا ضروريًا فإنه لا يحتاج إلى استدلال. و توهم ذلك من الآيات التى أشرنا إليها قد عرفت ما فيه.

ولا- بأس بنقل شىء من كلمات السيد رضى الدين بن طاوس عليه الرحمه فى المقام و إن طال به زمام الكلام فإنه من أهم المهام، و خصوصًا أن الكتاب المذكور فيه قليل الوجود و الدوران فى أيدي الإخوان، فأقول: قال- قدس الله تعالى نفسه، و طيب رسمه- فى كتاب (كشف المحجّه لثمره المهجّه): (و اعلم يا ولدى يا محمد، و جميع ذريتى و ذوى مودتى أننى وجدت كثيرا ممن رأيتهم و سمعت به من علماء الإسلام قد ضيقوا على الأنام ما كان سهله الله جل جلاله، و رسوله صلى الله عليه و آله من معرفه مولاهم و مالك دنياهم و اخراهم؛ فإنك تجد كتب الله جل جلاله السالفه و (القرآن) الشريف مملوءه من التنبهات بالدلالات على معرفه محدث الحادثات و مغير المغيرات و مقلّب الأوقات. و ترى علوم سيدنا خاتم الأنبياء و علوم من سلف من الأنبياء- صلوات الله عليه و آله و عليهم- على سبيل كتب الله جل جلاله المنزله عليهم فى التنبه اللطيف و التشريف بالتكليف، و مضى على ذلك الصدر الأول من علماء المسلمين و إلى أواخر من كان ظاهرا من الأئمة المعصومين عليهم السلام أجمعين، فإنك تجد من نفسك بغير إشكال أنك لم تخلق جسداك و لا روحك و لا حياتك و لا عقلك و لا ما خرج عن اختيارك من الآمال و الأحوال و الآجال، و لا- خلق ذلك أبوك و لا أمك و لا من تقلبت بينهم من الآباء و الامهات، و لأنك تعلم يقينا أنهم كانوا عاجزين عن هذه المقامات. و لو كان لهم قدره على تلك المهمات، ما كان قد حيل بينهم و بين المرادات و صاروا من الأموات، فلم يبق مندوحه أبدا عن واحد منزه عن إمكان المتجددات خلق هذه

ص: ٢١٥

الموجودات، و إنما تحتاج إلى أن تعلم ما هو عليه جل جلاله من الصفات.

أقول: و لأجل شهاده العقول الصريحه و الأفهام الصحيحه بالتصديق بالصانع أطبقوا جميعا على فاطر و خالق، و إنما اختلفوا فى ماهيته و حقيقه ذاته و فى صفاته بحسب اختلاف الطريق.

أقول (١) و إنى وجدت قد جعل الله جل جلاله فى جملى حكما أدركته عقول العقلاء، فجعلنى من جواهر و أعراض، و عقل روحانى، و نفس و روح. و لو سألت بلسان الحال الجواهر التى فى صورتى، هل كان لها نصيب من خلقى و فطرتى؟

لوجدتها تشهد بالعجز و الافتقار و أنها لو كانت قادره على هذا المقدار ما اختلفت عليها الحادثات و التغيرات و التقلبات، و وجدتها معترفه (٢) أنها ما كان لها حديث فى تلك التدبيرات، و أنها ما تعلم كيفيه ما فيها من التركيبات و لا عدد و لا وزن ما جمع فيها من المفردات.

و لو سألت بلسان الحال الأعراض، لقلت: أنا أضعف من الجواهر، لأننى فرع عليها فأنا أفقر منها لحاجتى إليها.

و لو سألت بلسان الحال عقلى و روحى و نفسى لقالوا جميعا: أنت تعلم أن الضعف يدخل بعضنا بالنسيان و بعضنا بالموت و بعضنا بالذل و الهوان، و أننا تحت غيرنا ممن ينقلنا كما يريد من نقص إلى تمام، و من تمام إلى نقصان، و ينقلنا كما يشاء مع تقلبات الأزمان) (٣).

إلى أن قال: (إياك و ما عقده المعتزله و من تابعهم على طريقتهم البعيده من اليقين، فإننى اعتبرتها فوجدتها كثيره الاحتمالات لشبهات المعترضين إلّا قليلا

١- من «ح» و المصدر.

٢- فى «ح»: معرفه.

٣- كشف المحججه لثمره المهجه: ٤٨- ٥٠.

ص: ٢١٦

منها سلكه أهل الدين. و بيان ذلك أنك تجد ابن آدم إذا كان له نحو من سبع سنين و إلى قبل بلوغه إلى مقام المكلفين لو كان جالسا مع جماعه فالتفت إلى ورائه فجعل واحد منهم بين يديه شيئا مأكولا أو غيره من الأشياء، فإنه إذا رآه سبق إلى تصوّره و إلهامه أن ذلك المأكول أو غيره ما حضر بذاته و إنما أحضره غيره، و يعلم ذلك على غايه عظيمه من التحقيق و الكشف و الضياء و الجلاء.

ثم إذا التفت مره اخرى إلى ورائه فأخذ بعض الحاضرين ذلك من بين يديه، فإنه إذا آنها التفت إليه و لم يره موجودا فإنه لا يشكّ أنه أخذه أحد سواه، و لو حلف له كل من حضر أنه حضر ذلك الطعام بذاته و ذهب بذاته كذب الحالف ورد عليه دعواه.

فهذا يدلّك على أن فطره ابن آدم ملهمه معلّمه من الله تعالى جل جلاله، بأن ذلك الأثر دل دلالة بديهيّه على مؤثره بغير ارتياب، و الحادث دل على محدث بدون حكم الألباب).

إلى ان قال: (و مما يدلّك يا ولدى- جملك الله جل جلاله بإلهامك و إكرامك، و جعلك من أعيان دار دنياك و دار مقامك- أن المعرفه محكوم بحصولها للإنسان دون ما ذكره أصحاب اللسان؛ لأنهم لو عرفوا من مكلف ولد على الفطره حر عاقل عقيب بلوغ رشده بأحد أسباب الرشاد أنه قد ارتد برّدّه يحكم فيها ظاهر الشرع بأحكام الارتداد، و أشاروا بقتله، و قالوا: قد ارتدّ عن فطره الإسلام، و تقلدوا إباحه دمه و ماله، و شهدوا أنه كفر بعد إسلام).

فلو لا أن العقول قاضيه بالاكْتفاء و الغناء (١) بإيمان الفطره دون ما ذكره من طول الفكره، كيف كان يحكم على هذا بالرده و قد عرفوا أنه ما يعلم حقيقه من

حقائقهم و لا سلك طريقا من طرائقهم و لا تردّد إلى معلّم من علماء المسلمين و لا فهم شيئا من ألفاظ المتكلمين؟ و لو اعتذر إليهم عن معرفه الدليل بالأعذار التي أوجبوها عليه من النظر الطويل ما قبلوها منه و نقضوا ما كانوا أوجبوه و خرجوا عنه (١).

و أما المرتبه الثانيه، فهي معرفته عزّ و جلّ بصفات كماله و نعوت جلاله التي ورد بها (القرآن) العزيز و السنّه النبويه على الصادع بها و آله أفضل صلاه و تحيه. و هذه المرتبه هي التي تعيّد الله عزّ و جلّ بها خلقه، و كلّفهم العمل عليها، و ردع جملة من العقول القاصره و الأوهام الحائره عن تجاوزها و الارتقاء إلى ما فوقها. و هذه المرتبه كما أشرنا إليها آنفا مشتمله على مراتب متعدّده متفاوتة بتفاوت أفهام الناس و عقولهم في معرفه قوه و ضعفا، و حصول الاطمئنان كما و كيفا، و سرعه و بطء ما رزقوه و وقّقوا له. و أعلى مراتب هذه المرتبه ربما قرب من المرتبه الآتية.

و في الخبر عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنّ الله وضع الإيمان على سبعة أسهم: على البرّ و الصدق (٢) و اليقين و الرضا و الوفاء و العلم و الحلم. ثم قسم ذلك بين الناس، فمن جعل فيه السبعة الأسهم فهو كامل محتمل، و قسم لبعض الناس السهم و لبعض السهمين و لبعض الثلاثة حتى انتهوا إلى سبعة».

ثم قال: «لا تحملوا على صاحب السهم سهمين، و على صاحب السهمين ثلاثة فتبهظوهم».

ثم قال: «كذلك حتى [ينتهي] (٣) إلى سبعة» (٤).

و روى في الكتاب المذكور عن عمر بن حنظله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يا

١- كشف المحجّه لثمره المهجه: ٥١-٥٤.

٢- في «ح»: التقوى.

٣- من المصدر، و في النسختين: انتهى.

٤- الكافي ٢: ٤٢/١، باب درجات الإيمان.

عمر، لا تحملوا على شيعتنا و ارفقوا بهم، فإنّ الناس لا يحتملون ما تحملون» (١).

و روى في الكتاب المذكور بسنده عن شهاب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لو علم الناس كيف خلق الله تبارك و تعالى هذا الخلق لم يلم أحد أحدا».

فقلت: أصلحك الله، فكيف ذلك؟ فقال: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ أَجْزَاءَ بَلْغَ بِهَا تِسْعَةَ وَأَرْبَعِينَ جِزَاءً، ثُمَّ جَعَلَ الْأَجْزَاءَ أَعْشَارًا فَجَعَلَ الْجِزَاءَ عَشْرَةَ أَعْشَارًا، ثُمَّ قَسَمَهُ بَيْنَ الْخَلْقِ فَجَعَلَ فِي رَجُلٍ عَشْرَ جِزَاءٍ وَفِي آخَرَ (٢) عَشْرَى جِزَاءً حَتَّى بَلَغَ بِهِ جِزَاءً تَامًا، وَفِي آخَرَ جِزَاءً وَعَشْرَ جِزَاءٍ وَفِي آخَرَ جِزَاءً وَعَشْرَى جِزَاءً [وَأَخْرَجَ جِزَاءً] وَثَلَاثَةَ أَعْشَارَ جِزَاءً حَتَّى بَلَغَ بِهِ جِزَاءَيْنِ تَامَيْنِ. ثُمَّ بِحَسَابِ ذَلِكَ حَتَّى بَلَغَ بِأَرْفَعِهِمْ تِسْعَةَ وَأَرْبَعِينَ جِزَاءً، فَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ فِيهِ إِلَّا عَشْرَ جِزَاءٍ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْعَشْرِينَ، وَكَذَلِكَ صَاحِبُ الْعَشْرِينَ لَا يَكُونَ مِثْلَ صَاحِبِ الثَّلَاثَةِ الْأَعْشَارِ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَمَّ لَهُ جِزَاءٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَكُونَ مِثْلَ صَاحِبِ الْجِزَاءَيْنِ. وَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ هَذَا الْخَلْقَ عَلَى هَذَا لَمْ يَلْمِ أَحَدٌ أَحَدًا» (٣).

و روى فيه عن عبد العزيز القراطيسي قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: «يا عبد العزيز، إن الإيمان عشر درجات بمنزله السلم يصعد منه مرقاه بعد مرقاه، فلا يقولن صاحب الاثني لصاحب الواحد: لست على شىء حتى ينتهى إلى العاشره. فلا تسقط من هو دونك فيسقطك من هو فوقك. و إذا رأيت من هو أسفل منك بدرجه فارفعه إليك برفق ولا تحملن عليه ما لا يطيق فتكسره، فإن من كسر مؤمنا فعليه جبره» (٤).

و روى هذا الخبر الصدوق رحمه الله فى (الخصال) بطريقتين، و زاد فيه فى الروايتين:

١- الكافي ٨: ٣٣٤ / ٥٢٢.

٢- من «ح» و المصدر.

٣- الكافي ٢: ٤٤ / ١، باب آخر من درجات الإيمان.

٤- الكافي ٢: ٤٤ - ٤٥ / ٢، باب آخر من درجات الإيمان.

ص: ٢١٩

«و كان المقداد فى الثامنه، و أبو ذر فى التاسعه، و سلمان فى العاشره» (١).

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره الداله على هذا المضمون.

و تفصيل ذلك و بيانه أن الإيمان إنما يكون بقدر العلم بالله عز و جل الذى هو حياه القلوب، و هو نور يحصل فى القلب، كما ورد: «ليس العلم بكثرة التعلم، و إنما هو نور يقذفه الله عز و جل فى قلب من يريد هدايته» (٢).

و هذا النور قابل للشده و الضعف؛ بسبب صقل مزايا القلوب بالطاعات و العبادات و الرياضات و المجاهدات، و إزاله ما تراكم عليها من الصدأ و الخبث بقاذورات المعاصى و الشهوات و عدم ذلك.

و كلما ازداد صقلها بما ذكرناه ازدادت نورانيه القلب، و به يزداد صاحبه فى معرفه، و يرتفع من درجه من تلك الدرجات إلى ما فوقها حتى يصل إلى ما وفق له، و كتب له وَ الدِّينَ جَاهِدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ (٣).

و فى الحديث النبوى: «من علم و عمل بما علم، و رثه الله علم ما لم يعلم» (٤).

و بذلك يظهر لك ما فى كلام المحقق المذكور قدس سرّه فى المرتبه الثالثه المخصوصه بالخلص من المؤمنين، فإنه بناء على ما قدمنا تحقيقه من سقوط المرتبتين الاوليين من كلامه يلزم أن يكون ما عدا خلص المؤمنين ممن نقص درجه عنهم غير موجود فى المراتب المذكوره.

و بالجمله، فكلامه قدس سرّه و إن تلقاه جملة من علمائنا- رضوان الله عليهم- بالقبول، إلا إنه لا ينطبق كما عرفت على أخبار آل الرسول صلى الله عليه و آله، التى هى المعتمد فى كل معقول و منقول. و هذه المرتبه الثالثه التى ذكرها قدس سرّه هى من أعلى درجات

١- الخصال ٢: ٤٤٧- ٤٤٨ / ٤٨- ٤٩، باب العشره.

٢- علم اليقين: ٨.

٣- العنكبوت: ٦٩.

٤- حليه الأولياء ١٠: ١٥، و فيه: عمل، بدل: علم و عمل.

ص: ٢٢٠

هذه المرتبه التى نحن فى الكلام عليها.

و من الأخبار الوارده فى أصحاب هذه المرتبه ما رواه فى (الكافى) عن الفتح ابن يزيد قال: سألت أبا الحسن عليه السّلام عن أدنى المعرفة فقال: «الإقرار بالله لا إله غيره، و لا شبه له و لا نظير، و أنه قديم مثبت موجود غير فقيد، و أنه ليس كمثل شىء» (١).

و روى فيه بسنده عن على بن الحسين عليه السّلام أنه سئل عن التوحيد فقال: «إن الله عزّ و جلّ علم أنه يكون فى آخر الزمان قوم متعمقون، فأنزل قلّ هو الله أحد (٢)، و الآيات من سوره الحديد إلى قوله عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (٣)» (٤).

و رواه الصدوق فى كتاب (التوحيد) و زاد فيه: «فمن رام ما وراء ذلك فقد هلك» (٥).

و ما توهمه المحدّث الكاشانى فى (الوافى) من إنزال السوره المذكوره و الآيات المزبوره إنما هو لأجل التعمق، و أن فى الخبر دلالة على مدح التعمق، فهو من جملة خطرات أوهامه الجاربه على مذاق الصوفيه التى يميل إليها، و الخبر الآتى أظهر دليل على ذلك. و الأخبار مستفيضة بالنهى عن التعمق فى الكلام إلا على ما علم من جهتهم عليهم السّلام.

و روى فى الكتاب المذكور بسنده عن الرضا عليه السّلام أنه سئل عن التوحيد فقال:

«كل من قرأ قلّ هو الله أحد و آمن بها فقد عرف التوحيد». قلت: كيف يقرؤها؟

قال: «كما يقرأ الناس» (٦).

و روى فيه بسنده إلى أبي عبد الله عليه السلام في جواب كتاب من كتب إليه يسأله عن التوحيد: «واعلم يرحمك الله أن المذهب الصحيح في التوحيد ما نزل به القرآن من

١- الكافي ١: ٨٦ / ١، باب أدنى المعرفة.

٢- الإخلاص: ١.

٣- الحديد: ١- ٦.

٤- الكافي ١: ٩١ / ٣، باب النسبه.

٥- التوحيد: ٢٨٣- ٢٨٤ / ٢.

٦- الكافي ١: ٩١ / ٤، باب النسبه.

ص: ٢٢١

صفات الله جلّ و عزّ، فانف عن الله البطالين و التشبيه فلا- نفى و لا- تشبيه، هو الله الثابت الموجود تعالى الله عما يصفه الواصفون، و لا تعدوا القرآن فتضلوا بعد البيان» (١).

و روى فيه عن الكاظم عليه السلام: «فصفوه بما وصف به نفسه و كفوا عما سوى ذلك» (٢).

و فى خبر آخر أيضا عنه عليه السلام: «لا تجاوزوا القرآن» (٣).

و فى خبر آخر أيضا عن أبى محمد عليه السلام فى جواب كتاب كتبه إليه سهل بأن منهم من يقول: جسم، و منهم من يقول: صورته، فوقع عليه السلام بخطه: «سألت عن التوحيد، هذا عنكم معزول. الله واحد أحد لم يلد و لم يولد و لم يكن له كفوا أحد، و ليس بمخلوق، يخلق تبارك و تعالى ما يشاء من الأجسام و غير ذلك، و ليس بجسم و يصور ما يشاء، و ليس بصوره جل ثناؤه و تقدست أسماؤه أن يكون له شبه هو لا غيره ليس كمثله شىء و هو السميع البصير» (٤).

و من الأخبار الداله على ردع العقول عن التطلع إلى ما زاد على ذلك خوفا من الوقوع فى شباك المهالك ما رواه السيد الرضى رضى الله عنه فى (نهج البلاغه) عن مسعده بن صدقه عن الصادق عليه السلام- و رواه الصدوق فى (التوحيد) (٥) أيضا- قال:

خطب أمير المؤمنين عليه السلام بهذه الخطبه على منبر الكوفه، و ذلك أن رجلا أتاه فقال:

يا أمير المؤمنين، صف لنا ربنا لتزداد له حبا و معرفه. فغضب عليه السلام و نادى: «الصلاه جامع» فاجتمع الناس حتى غصّ المسجد بأهله فصعد المنبر و هو مغضب متغير اللون، فحمد الله سبحانه و صلى على النبي صلى الله عليه و آله، و قال: «الحمد لله» (٦)- و ساق

١- الكافي ١: ١٠٠ / ١، باب النهى عن الصفه ..

٢- الكافي ١: ١٠٢ / ٦، باب النهى عن الصفه ..

٣- الكافي ١: ١٠٢/٧، باب النهي عن الصفه ..

٤- الكافي ١: ١٠٣/١٠، باب النهي عن الصفه ..

٥- التوحيد: ٥٥- ٥٦/١٣.

٦- الحمد لله، ليس في «ح».

ص: ٢٢٢

الخطبه في الكتابين المذكورين إلى أن قال:- قال عليه السلام: «فانظر أيها السائل ما ذلك القرآن عليه من صفته فأنتم به و استضى بنور هدايته، و ما كلفك الشيطان علمه ممّا ليس في الكتاب عليك فرضه و لا في سنة النبي صلى الله عليه و آله و أيمه الهدى أثره فكل علمه إلى الله سبحانه؛ فإن ذلك مقتضى حق الله عليك.

و اعلم أن الراسخين في العلم هم الذين أغناهم الله عن اقتحام السدد المضروبه دون الغيوب، و الإقرار بجمله ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، فمدح الله اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علما و سمى تركهم التعمق فيما لم يكلفهم البحث عن كنهه رسوخا. فاقصر على ذلك و لا تقدر عظمه الله سبحانه على قدر عقلك فتكون من الهالكين» (١).

و أما ما ذكره المحقق الفيلسوف الشيخ ميثم البحراني قدس سرّه في شرح كتاب (نهج البلاغه) ممّا يدلّ على أن الأمر بالوقوف (٢) على ظاهر الشريعة إنما (٣) هو مخصوص بضعفه العقول، و إلّا فمتى عرفوا من أحد قوه الاستعداد ألقوا إليه من الأسرار الداله على منازل السلوك (٤) إلى آخر كلامه، ففيه:

أولا: أن الذي وصل إلينا من أخبارهم ينافي ذلك و إن اشتهر بين متكلمي أصحابنا القول بما ذكره قدس سرّه، إلّا إن الأخبار مستفيضه بل متواتره معنى بالردع عن الخوض في الكلام و التكلم في ذاته سبحانه و الوقوف على ما جاءت به الشريعة المطهره كتابا و سنّه.

و من أظهر ذلك ما رواه في (التوحيد) عن الرضا عليه السلام من أنه كتب إليه بعض الشيعة يسأله أنه قد روى عن أبي عبد الله عليه السلام النهي عن الكلام، فتأوله بعض

١- نهج البلاغه: ١٤٩- ١٥٠/الخطبه: ٩١.

٢- من «ح»، و في «ق»: الوقوف.

٣- من «ح»، و في «ق»: اما.

٤- شرح نهج البلاغه ٢: ٣٣٦، اختيار مصباح السالكين: ٢١٩.

ص: ٢٢٣

مواليك بأن المراد به: من لا يحسن الكلام، فكتب عليه السلام: «من يحسن و من لا يحسن» (١).

و من الأخبار الواردة في النهي عمّا ذكرنا ما رواه في (الكافي) عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «تكلّموا في خلق الله و لا تكلّموا في الله، فإنّ الكلام في الله لا يزداد صاحبه إلّا تحيرا» (٢).

و روى فيه عن أبي عبد الله عليه السّلام: «إنّ الله تعالى يقول أنّ إليّ ربّك المُنْتَهَى (٣)، فإذا انتهى الكلام إلى الله فأمسكوا» (٤).

و الأخبار بهذا المضمون أكثر من أن يأتي عليها قلم البيان في هذا المكان كما لا يخفى على من راجع كتاب (الكافي) (٥) و (التوحيد) (٦) و (المحاسن) (٧) و أمثالها (٨).

و ثانيا: أنا نقول: إن من عداهم عليهم السّلام و عدا من يروونه في زمانهم أهلا للتحمّل، فهو من ضعفه العقول؛ فالواجب على من عدا ذينك الفردين الوقوف على ساحل هذه الأخبار، و عدم الخوض في تلك البحار المغرقه بمجرد العقول و الأفكار، و كونهم عليهم السّلام في زمانهم ربما ألقوا شيئا من تلك الأسرار إلى من يروونه أهلا لتحملها لا يكون سببا في الجرأه على ولوج هذا الباب بمجرد ظن المرء نفسه

١- التوحيد: ٢٦ / ٤٥٩، و فيه: المحسن و غير المحسن لا يتكلّم فيه.

٢- الكافي ١: ٩٢ / ١، باب النهي عن الكلام في الكيفيه.

٣- النجم: ٤٢.

٤- الكافي ١: ٩٢ / ٢، باب النهي عن الكلام في الكيفيه.

٥- الكافي ١: ٩٢-٩٤، باب النهي عن الكلام في الكيفيه.

٦- التوحيد: ٤٥٤-٤٦١، باب النهي عن الكلام و الجدال و المراء في الله عزّ و جلّ.

٧- المحاسن ١: ٣٧٠ / ٨٠٦-٨١١، ٨١٤-٨١٦.

٨- الأمالي (الصدوق): ٥٠٣ / ٦٩٠.

ص: ٢٢٤

أنه من أولى تلك العقول و الألباب، و الخروج عن جاده هذه الأخبار.

فكم رأينا من ولج في هذا الباب بمجرد ظنه و زعمه أنه من اولئك المذكورين، فزلت قدمه عن الطريق المستقيمه، و زاغ بصر بصيرته عن المناهج القويمه، كما وقع من الجماعه المعروفين بالصوفيه (١) و ما خرجوا به عن جاده الشريعه المطهره كما لا يخفى على من أحاط خبرا باصولهم و عقائدهم الخبيثه الباطله، كما أوضحناه في رسالتنا التي في الردّ على بعض علمائهم.

و ثالثا: أنه بمقتضى كلام هذا القائل أن من علم بعض تلك الأسرار إنما علمها بتعليمهم و إفادتهم إياه لا بمجرد عقله و فكره، و هو ممّا لا نزاع فيه و لا إشكال يعتريه، و يعضده قول الصادق عليه السّلام لمّا قال له السائل: سمعتك تنهى عن الكلام، و تقول: «ويل لأهل الكلام»، فقال: «إنما أعنى: ويل لهم إن ذهبوا إلى ما يقولون و تركوا ما أقول» (٢).

و إلى أصحاب الدرجه العليا من هذه المرتبه يشير ما ورد عنه صلى الله عليه و آله (٣): «من عرف الله و عظمه، منع فاه من الكلام و بطنه من الطعام و عفى نفسه بالصيام و القيام».

قالوا: بآبائنا و أمهاتنا يا رسول الله، هؤلاء أولياء الله. قال: «إنَّ أولياء الله سكتوا فكان سكوتهم فكرا (٤)، و تكلموا فكان كلامهم ذكرا (٥)، و نظروا فكان نظرهـم عبره، و نطقوا فكان نطقهم حكمه، و مشوا فكان مشيهم بين الناس بركه. لو لا الآجال التي قد كتبت عليهم لم تفر أرواحهم في أجسادهم خوفا من العذاب و شوقا إلى الثواب» (٦).

١- انظر حليه الأولياء ١٠: ٣٣-٤١.

٢- الكافي ١: ١٧١/٤، باب الاضطرار إلى الحجّه، و فيه: قلت، بدل: أعنى، مع تقديم و تأخير فيه.

٣- في «ح» بعدها: من قوله.

٤- في المصدر: ذكرا.

٥- و تكلموا فكان كلامهم ذكرا، ليس في المصدر.

٦- الكافي ٢: ٢٣٧/٢٥، باب المؤمن و علاماته و صفاته.

ص: ٢٢٥

أقول: و هؤلاء هم أصحاب الرياضات و المجاهدات، و الزهد في الدنيا و العبادات (١)، و هم المشار إليهم فيما استفاض من الأخبار في وصف الشيعة من أنهم ذبل الشفاه من الظماء، عمش العيون من البكاء، خمص البطون من الطوى، أهل رأفه و علم و حلم، إذا جنّهم الليل استقبلوه بحزن (٢). و هؤلاء هم الذين وصفهم أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - في حديث همام المشهور (٣).

و روى في (الكافي) عن إسحاق بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«إنَّ رسول الله صلى الله عليه و آله صلى بالناس الصبح فنظر إلى شاب في المسجد و هو يخفق و يهوى برأسه مصفرا لونه قد نحف جسمه و غارت عيناه في رأسه، فقال له رسول الله صلى الله عليه و آله:

كيف أصبحت يا فلان؟ قال: أصبحت يا رسول الله موقنا. فعجب رسول الله صلى الله عليه و آله من قوله، و قال له: إن لكل يقين حقيقه فما حقيقه يقينك؟ فقال: إن يقيني يا رسول الله، هو الذي أحزننى و أسهر ليلي و أظمأ هواجرى، فعزفت نفسى عن الدنيا و ما فيها حتى كأنى أنظر إلى عرش ربي و قد نصب للحساب و حشر الخلائق لذلك و أنا فيهم، و كأنى أنظر إلى أهل الجنة يتنعمون و على الأرائك متكئون، و كأنى أنظر إلى أهل النار و هم فيها معذبون مصطرخون. و كأنى الآن أسمع زفير النار يدور في مسامعي. فقال رسول الله صلى الله عليه و آله لأصحابه: هذا عبد نور الله قبله بالإيمان (٤) (٥) الحديث.

و روى بهذا المضمون أيضا حديثا آخر عنه صلى الله عليه و آله مع حارثه بن مالك بن النعمان الأنصارى (٦).

١- أى و أصحاب العبادات.

٢- انظر الكافي ٢: ٢٣٣ / ١٠، باب المؤمن وعلاماته و صفاته، بالمعنى.

٣- انظر الكافي ٢: ٢٢٦ - ٢٣٠ / ١، باب المؤمن وعلاماته و صفاته.

٤- فى «ح»: بالايان قلبه، بدل: قلبه بالايان.

٥- الكافي ٢: ٥٣ / ٢، باب حقيقه الايمان و اليقين.

٦- الكافي ٢: ٥٤ / ٣، باب حقيقه الايمان و اليقين.

ص: ٢٢٦

و أما المرتبه الثالثه، فهى معرفته جل شانته بإشراق أنوار تجلياته و لمعان بروق عظمته و مخاطباته على مرآيا قلوب صقلت بمصاقل العبادات و المجاهدات و الرياضات، و تجردت عن قيود الذنوب و المعاصى و الشهوات، فسمت إلى عالم المجردات.

و تفصيل هذه الجملة أن الله عزّ و جلّ اصطفى فى عالم الأزل عبادا قزّبهم من حضره قدسه، و أجلسهم على بساط انسه، و عصمهم من المعاصى و الآثام، و فتح مسامع قلوبهم لما أغلق على غيرهم من الأنام، و خلق أرواحهم و أجسادهم ممّا لم يخلق منه سائر الأرواح و الأجساد، فجعلهم ساده للعباد، و أنوارا فى البلاد، و سفره بينه و بين الخلائق، و أبوابا و نوابا يرجع إليهم فى تحقيق الحقائق و فكّ المغالط، قد اجهدوا أنفسهم فى مرضيه، و وقفوها على القيام بأوامره و نواهيها، كما أشار إلى ذلك أمير المؤمنين و سيّد الموحدين - صلوات الله عليه - فى جملة من كلماته، منها ما فى (نهج البلاغه) حيث قال: «إنّ من أحبّ عباد الله إليه عبدا أعانه على نفسه فاستشعر الحزن و تجلبب الخوف، فزهر مصباح الهدى فى قلبه».

إلى أن قال: «خلع [سراويل] الشهوات، و تخلى من الهموم إلّا همّا واحدا انفرد به فخرج من صفه العمى و شاركه أهل الهوى، و صار من مفاتيح أبواب الهدى و مغاليق أبواب الردى. قد أبصر طريقه و سلك سبيله و عرف مناره و قطع غماره، و استمسك من العرى بأوثقها، و من الجبال بأمتنها. فهو من اليقين على مثل ضوء الشمس قد نصب نفسه لله فى أرفع الامور من إصدار كلّ وارد عليه، و تصيير كل فرع إلى أصله. مصباح ظلمات، كشّاف عشوات، مفتاح مبهمات، دافع معضلات، دليل فلوات، يقول فيهم، و يسكت فيسلم، قد أخلص لله سبحانه فاستخلصه، فهو من معادن دينه و أوتاد أرضه، قد ألزم نفسه العدل فكان أول عدله نفى الهوى عن نفسه، يصف الحق و يعمل به. و لا- يدع للخير غايه إلّا أمّها، و لا مظنّه إلّا قصدها، قد أمكن الكتاب من زمامه فهو قائده

ص: ٢٢٧

و إمامه، يحل حيث حل ثقله، و ينزل حيث كان منزلته» (١).

و قال- عليه الصلاه و السلام- فى كلام آخر أيضا: «قد أحيا قلبه و أمات نفسه، حتى دقّ جليله، و لطف غليظه، و برق له لامع كثير البرق، فأبان له الطريق و سلك به السبيل، و تدافعت الأبواب إلى باب السلامه و دار الإقامه، و ثبتت رجلاه بطمأنينه بدنه فى قرار الأمن و الراحة بما استعمل قلبه و أرضى ربه» (٢).

و قال عليه السّلام فى حديث كميل: «الناس ثلاثه: عالم ربانى، و متعلم على سبيل النجاه، و همج رعا».

إلى أن قال: «اللهم بلى لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّه، إما ظاهرا مشهورا أو خائفا مغمورا، لئلا تبطل حجج الله و بيناته، و كم ذا و أين أولئك؟

أولئك (٣) و الله الأقلون عددا الأَعْظَمُونَ قدرا، بهم يحفظ لله حججه و بيناته حتى يودعوها نظراءهم و يوزعوها في قلوب أشباههم، هجم به العلم على حقيقه البصيره، و باشروا روح اليقين، و استلنوا ما استوعره المترفون، و أنسوا بما استوحش منه الجاهلون، و صحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلقه بالملا الأعلى .. أولئك خلفاء الله في أرضه، و الدعاه إلى دينه. آه آه شوقا إلى رؤيتهم» (٤).

إلى غير ذلك من كلامه ممّا هو هذا القبيل (٥).

و لا يخفى عليك أن أصحاب المرتبه الثانيه إنما منعوا من التطلع إلى هذه المرتبه من حيث ابتلاؤهم بمجاهده تلك النفوس المجبوله على كل ضرر و بوس:

١- نهج البلاغه: ١٣٨ - ١٤٠ / الخطبه: ٨٧.

٢- نهج البلاغه: ٤٥٧ / الكلام: ٢٢٠.

٣- ليست في «ح».

٤- نهج البلاغه: ٦٨٤، ٦٨٦ - ٦٨٧ / الحكمة: ١٤٧.

٥- الكافي ٢: ٤٥٦ / ١٣، باب محاسبه العمل.

ص: ٢٢٨

وَ أَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَ نَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ. فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ (١)، و ابتلاؤهم بمجاهده الشيطان الغرور الذي قد استوطن منهم الصدور، و جرى مجرى الدم في أبدانهم، فلا انفكاك لهم منه في ورود و لا صدور. و قصارى أمرهم - إن ساعد التوفيق الرباني - الخلاص من مكائد دينك العدوین، و النجاه من شباكهما المنصوبه رأى العين، فلم يبلغوا أهليه هذه المرتبه المذكوره.

و هي - كما عرفت - لا تحصل بمجرد الكدح و الطلب، و لا الوراثه من الجد و الأب؛ فإنها قميص لم يفصل على كل ذى قد، و لا ينال بشرف الأب و الجد، بل العمده في حصولها هو ما قدّمناه في صدر الكلام؛ فلذا ردعوا عن ذلك؛ لطفا بهم، و عناية لهم، و خوفا عليهم من الوقوع في مهاوى الضلال الموجب لمزيد البعد من حضره ذى الجلال.

و أما من خلص من تلك القيود، و قام حق القيام بوظائف الملك المعبود - و قيل ما هم - فهو ممن فاز من (٢) ذلك بالمعلّى و الرقيب و حاز النصيب الأوفر من وصل الحبيب (٣)؛ و لهذا أن جمله ممن داخله العجب بنفسه و الاغترار، و لم يلتفت إلى ما ورد من المنع في هذه الأخبار، و ولج بزعمه في ذلك الباب، و خاض في ذلك البحر العباب (٤) وقع في لجج المضيق، و صار فيه غريقا و أئى غريق. و هم مشايخ الصوفيه الذين يكادون بدعاويهم يزاحمون مقام الربوبيه؛ فما بين من وقع في القول بالحلول أو

الاتحاد، أو وحده الوجود الموجب جميعه للزندقه و الإلحاد، و أمثال ذلك من المقالات الظاهره الفساد.

و بالجمله، فإن هذه المرتبه إنما هي لمن خصهم الله عزّ و جلّ من بين عباده في

١- النزاعات: ٤٠-٤١.

٢- ممّن فاز من، من «ح» و في «ق» من فاز.

٣- من «ح».

٤- في «ح»: الغيب.

ص: ٢٢٩

عالم الأنزل بالانتخاب و الاصطفاء؛ لما علمه منهم من الصديق في القيام بواجب حقه و الوفاء. و في هذه المرتبه أيضا درجات متفاوتة تلك الرّسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلّ الله و رفع بعضهم درجات (١).

و إلى هذه المرتبه يشير أيضا ما ورد عن أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - حيث سأله سائل: هل رأيت ربك يا أمير المؤمنين؟ فقال: «ويحك، ما كنت أعبد ربا لم أراه». قال كيف رأيت؟ قال: «ويحك، لا تدركه العيون بمشاهده الأبصار و لكن رأته القلوب بحقائق الإيمان» (٢).

و مثل ذلك أيضا روى عن الباقر عليه السلام (٣).

و هذه الرؤيه عباره عن الانكشاف التام و الظهور، و هذا مخصوص - كما ذكرنا - بالأنبياء و بهم عليهم السّلام، المخلوقين من أنوار العظمه الإلهيه لا يزاحمهم فيها مزاحم من البريه. و لهذا أن شيخنا المجلسي - عطر الله مرقده - في كتاب (عين الحياه) في شرح قوله صلى الله عليه و آله لأبي ذرّ رضى الله عنه: «يا أبا ذر، اعبد الله كأنك تراه، فإن كنت لا تراه فإنه يراك» (٤)، قال بعد أن ذكر للرؤيه معنيين: أحدهما: الرؤيه البصريه، و الثاني: الرؤيه بمعنى الانكشاف التام - ما صورته: و لما كان هذا القسم من الانكشاف مخصوصا بالأنبياء و الأئمّه عليهم السّلام، و أنه غير متصور من أبى ذر و لا من مثله قال له: اعبد الله كأنك وصلت إلى هذه المرتبه. كما أن الرؤيه في تتمه الكلام بهذا المعنى، فإن رؤيه الله سبحانه لعبده ليس بالعين فإنه تنزّه عن الأعضاء و الجوارح (٥). انتهى.

ثم إنّه ينبغي أن يعلم [أن] هذه الرؤيه القلبيه التي ذكرها الإمامان عليهما السلام لا يجوز

١- البقره: ٢٥٣.

٢- الكافي ١: ١٣٨ / ١، باب جوامع التوحيد.

٣- الكافي ١: ٩٧ / ٥، باب في إبطال الرؤيه.

٤- مكارم الأخلاق ٢: ٣٦٣ / ٢٦٦١.

٥- انظر عين الحياه ١: ٣٢، ٣٣-٣٤، بالمعنى.

تعلقها بذاته جل شأنه؛ لأن الأخبار كما استفاضت بنفى الرؤية البصريه استفاضت أيضا بنفى إدراكه بالعقول و إحاطه الأوهام به، ففى الخبر: «إن الله احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار، و إنَّ الملائمة الأعلى يطلبونه كما يطلبونه أنتم» (١).

و فى (الكافى) بسنده عن أبى هاشم الجعفرى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال:

سألته عن الله هل يوصف؟ فقال: «أما تقرأ القرآن؟». قلت: بلى. قال: «أما تقرأ قوله تعالى لا تُدْرِكُهُ الأبصارُ وَ هُوَ يُدْرِكُ الأبصارَ (٢)؟». قلت: بلى. قال: «فتعرفون الأبصار؟». قلت: بلى قال: «ما هى؟» قلت: أبصار العيون. فقال: «إنَّ أوهام القلوب أكثر من أبصار العيون، فهو لا تدركه الأوهام و هو يدرك الأوهام» (٣).

و فى خبر آخر عن أبى عبد الله عليه السلام فى قوله لا تُدْرِكُهُ الأبصارُ قال:

«إحاطه الوهم به، ألا ترى إلى قوله قَدْ جَاءَكُمْ بِصَائِرٍ مِنْ رَبِّكُمْ (٤)؟ ليس يعنى بصر العيون إنما عنى إحاطه الوهم» (٥).

و فى خبر آخر عن أبى هاشم الجعفرى عن الباقر عليه السلام فى الآية المذكوره قال:

«يا أبا هاشم، أوهام القلوب أدق من أبصار العيون، أنت تدرك بوهمك السند و الهند و البلدان التى لم تدخلها و لا تدركها ببصرك، و أوهام القلوب لا تدركه، فكيف أبصار العيون؟» (٦).

و مفاد هذه الأخبار الثلاثة و ما فى معناها: أن المراد بالأبصار التى لا تدركه

١- الأربعون حديثا (البهائى): ٨٠ / شرح الحديث: ٢، علم اليقين ١: ٣٩، بحار الأنوار ٦٦: ٢٩٢.

٢- الأنعام: ١٠٣.

٣- الكافى ١: ٩٨ / ١٠، باب فى إبطال الرؤية.

٤- الأنعام: ١٠٤.

٥- الكافى ١: ٩٨ / ٩، باب فى إبطال الرؤية.

٦- الكافى ١: ٩٩ / ١١، باب فى إبطال الرؤية.

سبحانه أبصار القلوب. و حينئذ، فالرؤية القلبيه التى ذكرها عليها التلام إنما هى عباره عن انكشاف أنوار العظمه الإلهيه و ظهور لوامع البروق السبحانيه على مرايا قلبيهما، الموجب لليقين التام الذى لا ينقص عن المشاهده بالبصر، كما يشير إليه قول أمير المؤمنين - صلوات الله عليه -: «لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا» (١).

و روى فى (الكافى) عن يعقوب بن إسحاق عن أبى محمد عليه السلام قال: سألته:

هل رأى رسول الله صلى الله عليه وآله ربه؟ فوقع عليه السلام: «إنَّ الله تعالى أرى رسوله بقلبه من نور عظمته ما أحب» (٢).

و في خبر آخر رواه في كتاب (الاحتجاج) عن الكاظم عليه السلام عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث يذكر فيه مناقب رسول الله صلى الله عليه وآله والإسراء به، قال فيه:

«و عرج به في ملكوت السماوات مسيره خمسين ألف عام في أقل من ثلث ليله، حتى انتهى إلى ساق العرش، فدنا بالعلم فتدلى له من الجنة رفرف خضر، و غشى النور بصره فرأى عظمه ربه عزَّ و جلَّ بفؤاده و لم يرها بعينه فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى.

فَأَوْحَىٰ إِلَيَّ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ (٣)» (٤) الحديث.

و إلى هذه المرتبه أيضا الاشاره بما ورد عن الصادق عليه السلام من الحديث القدسي حيث قال سبحانه: «و ما يتقرب إلى عبدى بشيء أحب مما افترضت عليه، و إنه ليتقرب إلى بالنوافل حتى احبه، فإذا احبته كنت سمعه الذي يسمع به، و بصره الذي يبصر به، و لسانه الذي ينطق به، و يده التي يبطش بها، إن دعاني أجبتة، و إن سألتني أعطيتة» (٥).

١- غرر الحكم و درر الكلم: ٥٦٦ / ١.

٢- الكافي ١: ٩٥ / ١، باب في إبطال الرؤيه.

٣- النجم: ٩ - ١٠.

٤- الاحتجاج ١: ٥٢١ - ٥٢٢ / ١٢٧.

٥- الجواهر السنيه في الأحاديث القدسيه: ٩٩.

ص: ٢٣٢

و لا- ريب أنه لم يعلم حبه عزَّ و جلَّ لأحد، و لا حبَّ أحد له بما يبلغ هذه المرتبه غير أنبيائه عليهم السلام و أوصيائهم الذين خلقوا من أنوار (١) عزته، و عصموا من مباشره معصيته. و لفظه و إن كان عاما إلا إنه يجب تخصيصه بهم لما ذكرنا.

و ربما تمسك بهذا الخبر الصوفيه القائلون بوحده الوجود كما هو دأبهم من التمسك فيما يذهبون إليه بالآيات و الأخبار المتشابهه فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَاءُ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَ ابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ (٢). و سيأتى إن شاء الله تعالى في آخر البحث (٣) نبذه من الكلام معهم في ذلك.

و نحن قد قدمنا الكلام في معنى الخبر المذكور في بعض درر الكتاب (٤)، و نقلنا ما ذكره في بيان معناه جمله من العلماء الأنجاء بما يزيل عن صحيح معناه غشاوه الشكَّ و الارتياب.

و لا يخفى عليك أن أصحاب هذه المرتبه- و هم الذين ذكرناهم من الأنبياء و خواص الأوصياء- صلوات الله عليهم- هم أهل الكشف و الفناء في الله كما يشير إليه قول أمير المؤمنين عليه السلام في حديث كميل في وصف أوصيائه من أنبيائه- صلوات الله عليه و عليهم:- «صحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلقه بالملا الأعلى، و هم الذين عندهم علم ما كان و ما يكون، و هم الذين

كشفت لهم عن علم الغيوب، و أظهر لديهم كل مكنون و محجوب» (٥).

و يؤيد ذلك خبر أبي الدرداء في الغشيه التي كانت تعترى (٦) مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، فيصير كالخشبه الملقاه (٧)، و ما اشتهر من أنه كانت تنزع السهام

١- في «ح»: أطوار.

٢- آل عمران: ٧.

٣- من «ح».

٤- انظر الدرر ١: ٣٤٥-٣٦٢/ الدرّه: ١٤.

٥- نهج البلاغه: ٦٨٧/ الحكمه: ١٤٧.

٦- من «ح»، و في «ق»: تصرى.

٧- الأمالي (الصدوق): ١٣٧/ ١٣٦.

ص: ٢٣٣

العصيه (١) الخروج منه في وقت اشتغاله بالصلاه فلا يحس بها و لا يتألم لأجلها (٢).

و ما ورد عن الصادق عليه السلام إنه كان يصلى في بعض الأيام فخر مغشيا عليه في أثناء الصلاه فسئل بعدها عن سبب غشيته؟ فقال: «ما زلت اردد هذه الآيه - يعنى:

إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (٣) - حتى سمعتها من قائلها» (٤).

إذا عرفت ذلك فاعلم أن ما ذكره المحقق المذكور في المرتبه الرابعه من تشبيه صاحبها بمن احترق بالنار بكليته و تلاشى فيها بجملته؛ إمّا أن يحمل على ما تدلّ عليه حقائق هذه الألفاظ، و لا ريب في فساد و عدم استقامته بالكليه؛ فإنه لا يخفى على كل عاقل أن المحترق بالنار و المتلاشى فيها يضمحلّ من الوجود بالكليه و يصير عدما محضاً، و الضروريه قاضيه بكون العارف باللّه على الوجه المذكور لا- يضمحل كما يضمحل المحترق بالنار. و لا- يعقل أيضا أن يوصف بذلك مع كونه موجودا فيلزم أن يكون موجودا معدوما، و متلاشيا متماسكا، و باقيا محترقا. و ليت شعري أى نبي من الأنبياء احترق بنور المعرفه و تلاشى حتى لم يبق منه شيء بالكليه؟

و إن أريد بهذه الألفاظ في المشبه به الحقيقه و في المشبه المجاز، لزم فساد التشبيه؛ لعدم الاتفاق في وجه الشبه، و لا يبعد أن يحمل كلامه على ما صرح به جمله من علماء الصوفيه، و منهم الملامم محسن الكاشي في كلماته، حيث قال في معنى الفناء في اللّه (٥)، و البقاء باللّه تعالى: (قال أهل المعرفه: المراد بفناء العبد ليس

١- العصيه، من «ح»، و في «ق»: الصعبه.

٢- الأربعون حديثا (الماحوزي): ١٨٦/ شرح الحديث: ١٦.

٣- الفاتحة: ٥.

٤- كنز الدقائق ١: ٥٥.

٥- و عن كتاب (لوامع الأنوار فى شرح عيون الأخبار) للسيد نعمه الله الجزائرى رحمه الله أنه قال فى شرح لفظ (الله) من قول الماتن رحمه الله: (الحمد لله) ما صورته: (الله: اسم للموجود الحق الجامع الصفات الإلهيه، المتفرد بالوجود الحقيقى، فإن كل موجود سواه غير مستحق للوجود بذاته، وإنما استفاد الوجود منه فهو من حيث ذاته هالك، و من حيث جمله ماهيته موجود، و كل موجود إلّا وجهه فتحقيقه أن وجود الموجودات من جمله الحثيات المحتاجه إلى وجوده عزّ شأنه، فهى من حيث ذاتها عدم محض و بهذا فسّر جماعه من المحققين معنى وحده الموجود و أنه لا موجود إلّا الله كما فسّره الصوفيّه تاره بحلول ذاته سبحانه و تعالى فى جميع الموجودات أو فى الصور الحسان منا على اختلاف القولين، و اخرى ما فسّر بعضهم من معنى وحده الوجود فقال: شمول الأصل الواحد إلى أمثله مختلفه لمعان مقصوده لا تحصل إلّا بها، يعنى أنه سبحانه بمنزله المصدر الموجود فى ضمن المشتقات، فهى من نسبه إتيته و من العوارض و المشخصات. و الأشبه كما قاله الغزالى: إن لفظ (الله) جار فى الدلاله على هذا المعنى مجرى أسماء الأعلام. فكل ما ذكر فى اشتقاقه و تصرّفه تعسف و تكلف). منه رحمه الله، (هامش «ح»).

ص: ٢٣٤

فناء ذاته، بل المراد: فناء الجبهه البشريه التى له فى جبهه (١) ربوبيه الحق، فإن كل عبد له جبهه من الحضرة الإلهيه، و لِكُلِّ وَجْهٍ هُوَ مُؤَلِّمٌ (٢). و هذا الفناء لا- يحصل إلّا بالتوجه التام إلى جانب الحق المطلق حتى تغلب الجبهه الحقيقه على الجبهه الخلقية، كقطعه الفحم المجاوره للنار فإنها بسبب المجاوره و الاستعداد لقبول الناريه تشتعل قليلا قليلا إلى أن تصير نارا، فيحصل منها ما يحصل من الاحتراق و الإنضاج و الإضاءة و غيرها، و قبل الاشتعال كانت بارده كدره.

و ذلك التوجه لا- يمكن إلّا بالاجتناب عما يضاؤها و يناقضها، و هو التقوى ممّا عداها؛ فالمحبه هى المركب؛ و المراد هو التقوى (٣) انتهى.

و يؤكد ما ذكرناه ما وقفت عليه فى رساله (أوصاف الأشراف) لهذا المحقق أيضا، حيث ذكر فيها مراتب المعرفة أيضا على نحو أبسط من هذه العبارة التى نقلها عنه شيخنا البهائى و غيره، و فى آخرها ما ترجمته- حيث إن الرساله كتبها بالفارسيه:- (و من جمله هؤلاء جماعه معرفتهم من باب المعايين، و هؤلاء المسّمون بأهل الحضور و الانس و الانبساط، و هم الخواص، مثل الإنسان

١- من «ح».

٢- إشاره إلى الآية: ١٤٨، من سوره البقره.

٣- كلمات مكنونه من علوم أهل الحكمة: ١٢٢.

ص: ٢٣٥

المحترق بالنار و لم يبق منه شىء) انتهى.

أقول: فيه:

أولاً: أن ظاهر هذا الكلام و ما يتبادر منه إلى الأفهام كفر محض، فإن اتّصاف العبد بصفات الربوبية- كأتّصاف الفحم بصفات النار المعدودة حتى يصير نارا، و يترتب عليه ما يترتب على النار من الإحراق و الإنضاج و الإضاءة و نحوها- عين القول بوحده الوجود أو الاتحاد، كما نقله غير واحد من علمائنا عن الصوفية.

قال فى كتاب (حديقه الشيعه) ما هذه ترجمته- حيث إن الكتاب مكتوب بالفارسيه:- (الثانى: الاتحاديه، و هم القائلون بأن الله تعالى متّحد معنا و كذلك يتحد بجميع العارفين. و العقل قاض ببطلان هذا المذهب، و هذه الفرقة يشبهون الله تعالى بالنار و أنفسهم بالحديد و الفحم، فكما أنهما بسبب ملاقاه النار و مصاحبتهما يصيران نارا فالعارف أيضا بواسطه قربه إلى الله تعالى يصير إليها.

و هذا الكلام كفر محض و زندقه، و كل ذى عقل يعلم أن الممكن إذا انقلبت طبيعته إلى طبيعته ممكن آخر أو اتّصف بصفه لم يلزم من ذلك صيروره الواجب ممكنا أو الممكن واجبا. و كذلك كل ذى لب يعلم أن قياس الممكنات بالواجب و الواجب بالممكنات غير معقول) إلى آخر كلامه.

و ثانيا: أنا لا نسلم أن ما ذكره من الإحراق و الإضاءة و الإنضاج و نحوها مترتب على الفحم المذكور، بل إنما هو مترتب على النار التى فى الفحم، و قوله:

(إن الفحم يصير نارا) ممنوع، بل إنما يصير ذا نار.

و بيان ذلك أنه لا- يخفى أن النار الموجوده فى هذه النشأه لا وجود لها فى الخارج إلّا مع الاشتعال فى جسم من الأجسام من فحم أو حديد أو حطب أو

ص: ٢٣٦

فتيله سراج أو نحو ذلك. و حينئذ، فجميع الأحكام المترتبه على النار إنما تنسب إليها لا إلى ما اشتعلت فيه من تلك الأجسام التى قامت بها و وجدت فيها.

و لو فرض نسبه شىء من تلك الأحكام إلى شىء من تلك الأجسام فإنما هو لمجاز المجاوره و القيام. ألا ترى أنه متى اطفئت النار من الفحم بصبّ الماء عليه و كذا على الحديد و نحوه فإنه يعود إلى ما كان عليه أولا؟ و مجرد كون الفحم قد صار بسبب المجاوره على حاله تضاد الحاله الاولى ممّا كان عليه من البروده و الكدوره و نحوهما لا يوجب ما ذكره؛ فإن المطبوخ بالنار بعد النضج يكون كذلك و لا يلزم منه ما ذكره.

غايه الأمر أن الفحم بسبب اشتعال النار فيه و استيلائها عليه قد تلون بلونها، و المطبوخ ليس كذلك، و إلّا فكل منهما إنما خرج عما كان عليه أولا بعمل الحراره الناريه فيه.

و ثالثاً: ذكره الآيه القرآنيه و اقتباسه لها دليلاً على ما ادعاه، فإنه من قبيل تفسير (القرآن) بالرأى [الذى] (١) منعت منه النصوص الإماميه و الأخبار المعصوميه (٢) و إن كان ذلك قد صار طريقاً للصوفيه.

و هذا القائل قد صرّح فى مقدمات تفسيره (الصافى): بأن معنى الأخبار المانع من تفسير (القرآن) بالرأى هو (أن يكون للمفسر فى الشىء رأى و إليه ميل من طبعه و هواه، فيتأول (القرآن) على وفق رأيه و هواه ليحتج على تصحيح غرضه و مدعاه) (٣).

و لا يخفى أن هذه الآيه و إن لم يقف فى تفسيرها على نص، إلا إن الذى صرّح

١- فى النسختين: التى.

٢- تفسير العياشى ١: ٢٩- ٣٠ / ٢- ٦.

٣- التفسير الصافى ١: ٣٦.

ص: ٢٣٧

به هذا القائل فى تفسيره المشار إليه فى بيان معناها المراد منها هو ما صورته:

وَ لِكُلِّ وَجْهَةٌ (١): و لكل قوم قبله و مله و شرعه و منهاج يتوجهون إليها هُوَ مَوْلِيَّهَا: الله موليها إياهم (٢)، و لم يذكر فى تفسيره هذا المعنى الذى ذكره هنا، فيكون إنما حمّله عليه هنا تصحيح غرضه و ميل هواه إلى ذلك، حسبما حمل عليه تلك الأخبار و كفى به عارا و أى عار.

و لو قيل: إنه إنما ذكر ذلك نقلاً عن غيره.

قلنا: نسبة ذلك القائل إلى كونه [من] أهل المعرفة يؤذن بجموده على ذلك و اختياره له و قوله بمضمونه. و هذا من جملة ما أشرنا إليه فى اغترارهم بأنفسهم و ولوجهم فى ذلك الباب الذى قد أسدلت الأخبار المعصوميه دونه السترو الحجاب.

و التحقيق فى بيان معنى الفناء فى الله سبحانه هو أن أهله لا- يلا-حظون فى الوجود سواه سبحانه و تعالى و لا يرون إلا ذاته، و جميع الأعيان (٣) تلاشت فى أنظارهم، فيستدلون على الخلق بالله حيث إنه أظهر الموجودات لا بالخلق عليه سبحانه. و من هنا قال سيّد الشهداء و إمام السعداء- صلوات الله عليه- فى دعاء عرفه: «كيف يستدل عليك بما هو فى وجوده مفتقر إليك؟ أ يكون لغيرك من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك؟! متى غبت حتى تحتاج إلى دليل يدل عليك؟! و متى بعدت حتى تكون الآثار هى التى توصل إليك؟ عميت عين لا تراك و لا تزال عليها رقيباً، و خسرت صفقه عبد لم تجعل له من حبيك نصيباً».

و قال عليه السلام (٤): «تعرفت لكل شىء فما جهلك شىء».

٢- التفسير الصافي ١: ٢٠٠.

٣- في «ح» بعدها: قد.

٤- في «ح» بعدها: أيضا.

ص: ٢٣٨

وقال: «تعرفت إليّ في كل شيء، فرأيتك ظاهرا في كل شيء، فأنت الظاهر لكل شيء» (١).

و يوضح ذلك بأنهم إيضاح ما ذكره بعض المحققين في هذا المقام حيث قال:

(اعلم أن أظهر الموجودات و أجلاها هو الله عزّ و جلّ، فكان هذا يقتضى أن تكون معرفته أول المعارف و أسبقها إلى الأفهام و أسهلها على العقول، و ترى الأمر بالضد من ذلك، فلا بد من بيان السبب فيه) (٢).

ثم أطال الكلام في بيان السبب المذكور، إلى أن قال: (فهذا هو السبب في قصور الأفهام، و أما من قويت (٣) بصيرته و لم تضعف منته فإنه في حال أمره لا يرى إلّا الله، و أفعاله أثرا من آثار قدرته فهي تابعه له، فلا وجود لها بالحقيقة و إنما الوجود للواحد الحق الذي به وجود الأفعال كلّها.

و من هذا حاله فلا ينظر في شيء من الأفعال إلّا و يرى فيها الفاعل، و يذهل عن الفعل من حيث هو سماء و أرض و حيوان و شجر، بل ينظر فيه من حيث إنه

١- الإقبال بالأعمال الحسنه: ٣٤٩-٣٥٠. قال في (بحار الأنوار): (أقول: قد أورد الكفعمي رحمه الله أيضا هذا الدعاء في (البلد الأمين) و ابن طاوس في (مصباح الزائر) .. و لكن ليس في آخره فيهما بقدر ورق تقريبا، و هو من قوله: «إلهي أنا الفقير في غناي» (يذكر أنّ العبارة التي استشهاد بها المصنّف رحمه الله هي من ضمن هذا المقدار من الدعاء.)، إلى آخر هذا الدعاء. و كذا لم يوجد هذه الورقة في بعض النسخ العتيقه من (الإقبال) أيضا (و يذكر أيضا أنّ نسخه الإقبال الكومبوتريه التي بين أيدينا لم تذكر هذا المقدار من الدعاء). و عبارات هذه الورقة لا- ثلاثم سياق أدعيه الساده المعصومين أيضا، و إنما هي على وفق مذاق الصوفيه؛ و لذلك قد مال بعض الأفاضل إلى كون هذه الورقة من مزيادات مشايخ الصوفيه و من إلحاقات و إدخالاته (بحار الأنوار ٩٥: ٢٢٧).

٢- إحياء علوم الدين ٤: ٣٢٠، و فيه: و كان، بدل: فكان.

٣- من «ح»، و في «ق»: قربت.

ص: ٢٣٩

صنع، فلا يكون نظره مجاوزا له إلى غيره، كمن نظر في شعر إنسان أو خطّه أو تصنيفه و رأى فيه الشاعر و المصنّف و رأى آثاره من حيث هي آثاره لا من حيث إنه حبر و عفص (١) و زاج (٢) مرقوم على بياض، فلا يكون له نظر إلى غير المصنّف.

فكل العوالم تصنيف الله تعالى، فمن نظر إليها من حيث إنها فعل الله و عرفها من حيث إنها فعل الله و أحبها من حيث إنها فعل الله، لم يكن ناظرا إلّا في الله و لا عارفا إلّا بالله، و لا محبّا إلّا لله، و كان هو الموحّد الحق الذي لا يرى إلّا الله، بل لا ينظر إلى نفسه من حيث نفسه بل من حيث هو عبد الله.

فهذا هو الذي يقال فيه: فنى فى التوحيد، فإنه فنى من نفسه، و إليه الإشاره بقول من قال: (كنا بنا ففينا عنا فبقينا بلا نحن). فهذه معلومه عند ذوى البصائر، أشكلت لضعف الأفهام عن دركها، و قصور قدوه العلماء عن إيضاحها أو بيانها بعبارة مفهمه موصوله لغرض إلى الأفهام، أو لاشتغالهم بأنفسهم، و اعتقادهم أن بيان ذلك لغيرهم ممّا لا يعينهم.

فهذا هو السبب فى قصور الأفهام عن معرفه الله تعالى، و انضم إليه أن المدركات كلّها التى هى شاهده على الله إنما يدركها الإنسان فى الصبى عند فقد العقل قليلا قليلا، و هو مستغرق الهمّ فى شهواته، و قد أنس بمدركاته (٣) و محسوساته و ألفها، فسقط وقعها من قلبه بطول الانس، و لذلك إذا رأى على سبيل الفجأه حيوانا غريبا أو فعلا من أفعاله تعالى خارقا للعادة عجيبا انطلق لسانه بالمعرفه طبعاً، فقال: سبحان الله، و هو يرى طول النهار نفسه و أعضاءه

١- العفص: الذى يتخذ منه الحبر، مؤلّد. مختار الصحاح: ٢٤٢- عفص.

٢- الزاج: الشبّ اليماني، و هو من أخلاط الحبر. لسان العرب ٦: ١٠٩- زوج.

٣- فى «ح» بعدها: الإنسان.

ص: ٢٤٠

و سائر الحيوانات المألوفه، و كلّها شواهد قاطعه، و لا يحس بشهادتها؛ لطول الانس بها.

و لو فرض أكمه بلغ عاقلا- ثم انقشعت الغشاوه عن عينه فامتدّ بصره إلى السماء و الأرض و الأشجار و النبات و الحيوان دفعه واحده على سبيل الفجأه، [لخفيف] (١) على عقله (٢) أن ينبهر لعظم تعجبه من شهاده هذه العجائب على خالقها. فهذا و أمثاله من الأسباب مع الانهماك فى الشهوات [هو الذى سدّ] (٣) على الخلق سبيل الاستضاءه بأنوار المعرفه أو السياحه فى بحارها الواسعه (٤) انتهى.

و هو تحقيق رشيق لا ما ذكره من حاد عن سواء الطريق حتى وقع فى لجج المضيق.

و رابعا: أن ما ذكره المحقّق المذكور فى الرساله المذكوره من أن رؤيه أولئك الجماعه الذين سمّاهم بأهل الحضور و الانس و الانبساط من باب المعايينه إن اريد به ما يقتضيه ظاهر هذه العبارة فهو كفر محض، سواء حمل المعايينه (٥) على المعايينه بالبصر أو البصيره، فإن كلا منهما ممّا نفته الأخبار المتقدمه فى حق الذات السبحانيه. و الكلام هنا مفروض فى حق ذاته سبحانه كما يعطيه التمثيل بالنار و آثارها فى مراتبه التى ذكرها.

و لا ريب أنه لم يبلغ أحد فى المعرفه و القرب من الحضرة السبحانيه و انكشاف أنوار العظمه الإلهيه ما بلغ إليه محمد صلى الله عليه و آله كقاب قوسين أو أذنى (٦)، و لم ينقل

١- من المصدر، و في النسختين: يخاف.

٢- في «ح»: قلبه.

٣- من المصدر، و في النسختين: التي سدّت.

٤- إحياء علوم الدين ٤: ٣٢٢.

٥- إن اريد به .. حمل المعايينه، من «ح».

٦- النجم: ٩- ١٠.

ص: ٢٤١

عنه (١) دعوى المعايينه، و لا أنه احترق بأنوار العظمه الإلهيه و تلاشى عما كان عليه من الصوره البشريه.

روى الكليني قدّس سرّه في (الكافي) بسنده عن صفوان قال: سألتني أبو قره المحدث أن ادخله على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فاستأذنته في ذلك فأذن لي، فدخل عليه فسأله عن الحلال و الحرام و الأحكام حتى بلغ سؤاله إلى التوحيد، فقال أبو قره:

إننا روينا أن الله قسم الرؤيه و الكلام بين اثنين، قسم الكلام لموسى عليه السّلام و لمحمد صلى الله عليه و آله الرؤيه. فقال أبو الحسن عليه السلام: «فمن يبلغ عن الله إلى الثقلين من الجن و الإنس لا تُدرِكُهُ الأبْصَارُ (٢) وَ لا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا (٣)، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ (٤)؟ أليس محمّد؟». قال: بلى.

قال: «كيف يجيء رجل إلى الخلق جميعا فيخبرهم أنه جاء من عند الله و أنه يدعوهم إلى الله بامر الله، فيقول لا تُدرِكُهُ الأبْصَارُ وَ هُوَ يُدْرِكُ الأبْصَارَ، وَ لا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ثم يقول أنا رأيته بعيني و أحطت به علما، و هو على صوره البشر؟! أمّا تستحون (٥)؟، ما قدرت الزنادقه أن ترميه بهذا [أن يكون يأتي من عند الله بشي ء ثم يأتي بخلافه من وجه آخر]؟». قال أبو قره: فإنه يقول:

وَ لَقَدْ رَأَى نَزْلَهُ أُخْرَى (٦)؟

فقال أبو الحسن عليه السّلام: «إن بعد هذه الآيه ما يدل على ما رأى، حيث قال مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى (٧) ما كذب فؤاد محمد ما رأت عيناه، ثم أخبر بما رأى فقال

١- و لم ينقل عنه، من «ح»، و في «ق» بدلها: من.

٢- الأنعام: ١٠٣.

٣- طه: ١١٠.

٤- الشورى: ١١.

٥- في «ح»: تستحيون.

٦- النجم: ١٣.

لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى (١) و آيات الله غير الله. و قد قال وَ لَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا (٢) و إذا رأته الأبصار فقد أحاطت به العلم و وقعت المعرفة». فقال أبو قره:

فتكذب الروايات؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: «إذا كانت الروايات مخالفة للقرآن كذبتها.

و ما أجمع المسلمون عليه أنه لا يحاط به علما، و لا تدركه الأبصار، و ليس كمثلته شيء» (٣).

و أنت خبير بأن القائل بهذه المرتبة على وجه الحقيقة أو ما قاربها إنما أراد فتح باب القول بالحلول أو الاتحاد أو وحده الوجود كما هو المأثور المشهور عن الصوفية، كما يعطيه التمثيل بالفحم المحترق بالنار حتى صار نارا (٤) يترتب عليه ما يترتب على النار بزعمهم، و قد عرفت ما فيه.

تذييل جليل ينبئ عن السبب في هذا الضلال و التضليل

أقول: ينبغي أن يعلم أن الأصل في هذه المقالات- يعنى دعوى الكشف و الوصول إلى الله على الوجه الذى تدعيه الصوفية من الرؤية و المعانيه و الفناء فى الله بالاحتراق، و نحو ذلك من تلك الخرافات بمجرد العقول و الأفكار و الرياضات التى يعملونها و الأوراد و الأذكار- هم الفلاسفة الكفرة و الحكماء الفجرة لدفع نبؤه الأنبياء المبعوثين فى زمانهم لهم و لغيرهم. كما نقل عن أفلاطون أنه لما دعاه عيسى- على نبينا و عليه السلام- أجابه بأنك إنما أرسلت إلى ضعفه العقول

٤- أقول: قال الشيخ البهائى رحمه الله: (قال الشيخ العارف مجد الدين البغدادي: رأيت النبى صلى الله عليه و آله فى المنام فقلت: ما تقول فى حق ابن سينا؟ فقال صلى الله عليه و آله: هو رجل أراد أن يصل إلى الله تعالى بلا واسطتى فمحقته بيدي هكذا، فسقط فى النار. (هامش «ح»).

لتكميل عقولهم، و أما مثلى فلا حاجة به إليك (١).

الأ- ترى إلى ما تحكم به الحكماء من أحوال الأفلاك السماويه و الأقاليم الأرضيه كما هو مذكور فى علم الهيئه المدون فى كلامهم؟ كما قيل: إن فيثاغورس صاحب (علم الموسيقى) وضع الألحان على أصوات حركات الفلك (٢).

و نقل عن بطليموس أنه عرف حركات الأفلاك (٣)، ثم أخذ ذلك صوفيّه العامه لَمَّا ابتدعوا هذه المقالّه في عصر الأئمّه عليهم السلام لمعارضتهم عليهم السلام و الرد عليهم، و جروا على قواعد الفلاسفه في أكثر أحكامهم و قواعدهم، و ادّعوا لأنفسهم هذه المكاشفات و الإخبار بالمغيبات و الكرامات، و تبعهم ضلّال العامه العمياء، و نقلوا لهم من المعجزات و الكرامات ما هو مذکور في كتبهم كما لا يخفى على من طالعها.

و جميع ذلك إنما قصدوا به يومئذ معارضه الأئمّه - صلوات الله عليهم - فيما يأتون به من المعجزات و الكرامات، ثم انتهى الأمر إلى أن قال بهذه المقالّه جملة من الشيعة الذين أخذوا من قواعد الفلاسفه، و سلكوا تلك المسالك المتعسفه، حتى ادّعوا - لفرط غلوهم في القول بمذهب الصوفيّه - أن صوفيّه زمانهم عليهم السلام كانوا من خالص الشيعة الإماميه كما صرح به جملة منهم، كالقاضي نور الله في (مجالس

١- انظر: الأنوار النعمانيه ٣: ١٣٠. و يذكر أن كتب التراجم التي بين أيدينا تشير إلى أن أفلاطون عاش قبل النبي عيسى عليه السلام بأربعة قرون تقريبا، فهو قد توفي عام (٣٤٧) ق. م كما في موسوعه المورد ٨: ٤٨، الموسوعه الفلسفيه المختصره: ٤٥، موسوعه أعلام الفلاسفه ١: ٩٧، المنجد (الأعلام) ٢: ٥٨. و يبعد حملة على أفلوطين أيضا؛ إذ إنه توفي عام (٢٧٠) م كما في موسوعه المورد ٨: ٥١، موسوعه أعلام الفلاسفه ١: ١٠٦، المنجد (الأعلام) ٢: ٥٨.

٢- انظر رسائل إخوان الصفا ١: ٢٠٨.

٣- انظر الملل و النحل ٢: ٤٠٤، بالمعنى.

ص: ٢٤٤

المؤمنين) (١)، و صاحب الرساله التي أشرنا فيما تقدم إلى ردها. و قد استوفينا جملة من الأبحاث و الكلام في الرساله التي كتبناها في الرد على الرساله المذكوره، و أوضحنا فضائهم، و نشرنا قبائحهم بما لا يقبل الاستتار و لا يداخله الاعتداد.

١- انظر مجالس المؤمنين ٢: ٣٨.

ص: ٢٤٥

٣٣ درّه نجفیه هل يقدم دليل العقل على دليل النقل؟

قد اشتهر بين أكثر أصحابنا- رضوان الله عليهم - الاعتماد على الأدله العقلية في الاصول و الفروع، و ترجيحها على الأدله النقلية؛ و لذا تراهم في الاصولين متى تعارض الدليل العقلي و السمعي، قدّموا الأول و اعتمدوا عليه و تأولوا الثاني بما يرجع إليه و إلّا أطرحوه بالكليه.

و في كتبهم الاستدلاليه في الفروع الفقيهيه أول ما يبديون في الاستدلال بالدليل العقلي، ثم ينقلون الدليل السمعي مؤيدا له. و من ثم قدم أكثرهم العمل بالبراءه الأصلية و الاستصحاب و نحوهما من الأدله العقلية على الأخبار الضعيفه باصطلاحهم بل الموثقه.

قال المحقق- رضوان الله عليه- في بعض مصنّفاته في مسأله جواز إزاله الخبث بالمائع و عدمه- حيث إن السيد المرتضى رضى الله عنه اختار الطهاره من الخبث به، و نسب ذلك إلى مذهبنا، مؤذنا بدعوى الإجماع عليه- ما صورته: (أما علم الهدى فإنه ذكر فى (الخلافة) (١) أنه إنما أضاف ذلك إلى المذهب؛ لأن من أصلنا

١- هو كتاب الخلافة فى اصول الفقه، ذكره النجاشى: ٧٠٨ / ٢٧١.

ص: ٢٤٦

العمل بدليل العقل ما لم يثبت الناقل. و ليس فى [الشرع] (١) ما يمنع من استعمال المائعات فى الإزاله و لا ما يوجبها. و نحن نعلم أنه لا فرق بين الماء و الخل فى الإزاله، بل ربما كان غير الماء أبلغ، فحكمتنا حينئذ بدليل العقل).

ثم قال المحقق قدّس سرّه بعد كلام فى البين: (أما نحن فقد فرقنا بين الماء و الخل، فلم يرد علينا ما ذكره علم الهدى) (٢) إلى آخر كلامه.

فانظر إلى موافقته المرتضى فيما نقله عنه من أصاله العمل بدليل العقل فى الفروع الشرعيه، و إنما نازعه فى هذا الجزئى و حصول الفرق فيه بين الفردين المذكورين.

و بالجملة، فكلامهم تصريحا فى مواضع و تلوّحا فى اخرى متّفق الدلاله على ما نقلناه، و لم أر من ردّ ذلك و طعن فيه من أصحابنا سوى المحدّث المحقق السيد نعمه الله الجزائرى- طيب الله تعالى مرّقه- فى مواضع من مصنّفاته؛ منها فى كتاب (الأنوار النعمانيه)، و هو كتاب جليل يشهد بسعه دائرته، و كثره اطلاعه على الأخبار، و جوده متبحره فى العلوم و الآثار، حيث قال فيه- و نعم ما قال؛ فإنه الحق الذى لا تعتريه غياهب الإشكال:- (إن أكثر أصحابنا قد تبعوا جماعه من المخالفين من أهل الرأى و القياس، و من أهل الطبيعه و الفلاسفه و غيرهم من الذين اعتمدوا على العقول و استدلالاتها، و طرحوا ما جاءت به الأنبياء عليهم السّلام، حيث لم يأت على وفق عقولهم، حتى نقل أن عيسى- على نبينا و عليه السلام- لما دعا أفلاطون إلى التصديق بما جاء به أجاب بأن عيسى رسول إلى ضعفه العقول، و أما أنا و أمثالى فلسنا نحتاج فى المعرفه إلى إرسال الأنبياء.

١- من المصدر، و فى النسختين: الأدله العقلية، و نقل العبارة فى الحدائق ١: ٤٠٢؛ بلفظ: الأدله النقلية.

٢- المسائل المصرّيه (ضمن الرسائل التسع): ٢١٦.

ص: ٢٤٧

و الحاصل أنهم ما اعتمدوا فى شىء من امورهم إلّا على العقل، فتابعهم بعض أصحابنا و إن لم يعترفوا بالمتابعه، فقالوا: إذا تعارض الدليل العقلى و النقلى طرحنا النقلى أو تأولنا النقلى بما يرجع إلى العقل. و من هنا تراهم فى مسائل من الاصول يذهبون إلى أشياء كثيره قد قامت الدلائل النقلية على خلافها لوجود ما تخيلوا أنه دليل عقلى مثل قولهم بنفى الإحباط فى العمل تعويلا على ما ذكروه فى محلّه من مقدمات لا تفيد ظنا فضلا عن العلم، و سندكرها إن شاء الله فى أنوار القيامه مع وجود الدلائل من (الكتاب) و السنه، على أن الإحباط الذى هو الموازنه بين الأعمال و إسقاط المتقابلين و إبقاء الرجحان حق لا شك فيه و لا

و مثل قولهم: إن النبي صلى الله عليه و آله لم يحصل له الإسهاء من الله تعالى في صلاة قط، تعويلا على ما قالوه من أنه لو جاز السهو عليه في الصلاة لجاز عليه في الأحكام، مع وجود الدلائل الكثيره من الأحاديث الصحاح و الحسان و الموثقات و الضعيفات و المجاهيل على حصول مثل هذا (١) الإسهاء؛ و علل في تلك الروايات بأنه رحمه للأمة لئلا يعير الناس بعضهم بعضا بالسهو. و سنحقق هذه المسأله في نور من هذا الكتاب إن شاء الله إلى غير ذلك من مسائل الاصول.

و أما مسائل الفروع فمدارهم على طرح الدلائل النقليه، و القول بما أدت إليه الاستحسانات العقلية و إذا عملوا بالدلائل النقليه يذكرون أولا الدلائل العقلية، ثم يجعلون دليل النقل مؤيدا لها و عاضدا إياها، فيكون المدار و الأصل إنما هو العقل.

و هذا منظور فيه لأننا نسألهم عن بعض (٢) الدليل العقلى الذى جعلوه أصلا فى الاصولين و الفروع، فنقول: إن أردتم ما كان مقبولا عند العقول فلا يثبت و لا يبقى

١- سقط فى «ح».

٢- فى «ح»: معنى.

ص: ٢٤٨

لكم دليل عقلى، و ذلك كما تحققت أن العقول مختلفه فى مراتب الإدراك، و ليس لها حدّ تقف عنده. فمن ثم ترى كلاً من اللاحقين يتكلم على دلائل السابقين و ينقضها، و يأتى بدلائل اخرى على ما ذهب إليه (١). و لذلك لا ترى دليلا واحدا مقبولا عند عامه العقلاء و الأفاضل و إن كان المطلوب متحدا، فإن جماعه من المحققين اعترفوا بأنه لا يتم دليل من الدلائل على إثبات الواجب؛ و ذلك أن الدلائل التى ذكرها مبنية على إبطال التسلسل، و لم يتم برهان على بطلانه.

فإذا لم يتم دليل على هذا المطلب الجليل الذى توجهت إلى الاستدلال عليه كافة الخلائق، فكيف يتم على غيره ممّا توجهت إليه آحاد المحققين و إن كان المراد به ما كان مقبولا بزعم المستدل به و اعتقاده؟ فلا يجوز لنا تكفير الحكماء و الزنادقه، و لا تفسيق المعتزله و الأشاعره، و لا الطعن على من ذهب إلى مذهب يخالف ما نحن عليه. و ذلك أن أهل كل مذهب استندوا فى تقويه ذلك المذهب إلى دلائل كثيره من العقل و كانت مقبولة فى عقولهم، معلومه لهم، و لم يعارضها سوى دلائل العقل لأهل القول الآخر أو دلائل النقل.

و كلاهما لا يصلح دليل (٢) المعارضه لما علمتم؛ لأن دليل النقل يجب تأويله، و دليل العقل لهذا الشخص لا يكون حجه على غيره؛ لأن عنده مثله و يجب عليه العمل بذلك، مع أن الأصحاب (٣) ذهبوا إلى تكفير الفلاسفه و من يحذو حذوهم و تفسيق أكثر طوائف المسلمين؛ و ما ذلك إلا لأنهم لم يقبلوا منهم تلك الدلائل و لم يعدوها من دلائل العقل (٤) انتهى كلامه زيد فى الخلد إكرامه.

٢- ليست في «ح».

٣- انظر كشف اللثام ٢: ٤١٢، ففيه إشارة إلى ذلك.

٤- الأنوار النعمانية ٣: ١٢٩-١٣٢.

ص: ٢٤٩

أقول: وقد سبق إلى هذه المقالة الإمام الرازي حيث قال: (هذه الأشياء المسمّاه بالبراهين لو كانت في أنفسها براهين لكان كل من سمعها ووقف عليها وجب أن يقبلها و ألا ينكرها أصلا.

و حيث نرى أن الذي يسميه أحد الخصمين برهانا فإن الخصم الثاني يسمعه و يعرفه و لا يفيد له ظنا ضعيفا، علمنا أن هذه الأشياء ليست في أنفسها براهين، بل هي مقدمات ضعيفه انضافت العصبية و المحبه إليها فتخيل بعضهم كونها برهانا مع أن الأمر في نفسه ليس كذلك. و أيضا فالمشبهه يحتج على القول بالتشبيه بحجه (١)، و يزعم أن تلك الحجّه أفادته الجزم و اليقين:

فإما أن يقال: إن كل واحده من هاتين الحجّتين صحيحه يقينه، فحينئذ يلزم صدق النقيضين و هو باطل.

و إما أن يقال: إحداهما صحيحه و الاخرى فاسده، إلا إنه متى كان الأمر كذلك كانت مقدمه واحده من مقدمات تلك الحجّه باطله في نفسها، مع أن الذي تمسك بتلك الحجّه جزم بصحه تلك المقدمه ابتداء.

فهذا يدل على أن العقل يجزم بصحه الفاسد جزما ابتداء، فإذا كان كذلك كان العقل غير مقبول القول في البديهيات، و إذا كان كذلك، فحينئذ [تسدّ] (٢) جميع الدلائل.

فإن قالوا: إن العقل إنما جزم بصحه ذلك الفاسد بشبهه متقدمه.

فنقول: قد حصل في تلك الشبهه المتقدمه مقدمه فاسده، فإن كان ذلك لشبهه اخرى لزم التسلسل، فإن كان ابتداء فقد توجه الطعن.

و أيضا فإننا نرى الدلائل القويّه في بعض المسائل العقلية متعارضه، مثل

١- في «ح»: لحجه.

٢- من المصدر، و في «ق»: تفسد.

ص: ٢٥٠

مسأله الجوهر الفرد، فإننا نقول: إن (١) كل متحيز فإن يمينه غير يساره، و كلّ ما كان كذلك فهو منقسم، ينتج أن كل متحيز منقسم. ثم نقول: [الآن الحاضر غير منقسم و إلا [لم يكن [كله] حاضرا بل بعضه، و إذا كان غير منقسم كان أول عدمه في آن آخره متصل بآن وجوده، فلزم تتالي الآتات، و يلزم منه كون الجسم مركبا من أجزاء لا تتجزأ، فهذان الدليلان متعارضان.

و لا نعلم جوابا شافيا عن أحدهما. و نعلم أن أحد الكلامين يشتمل على مقدمه باطله، و قد جزم العقل بصحتها ابتداء (٢) فصار العقل مطعونا فيه (٣)، ثم أخذ في تفصيل هذه الوجوه بكلام طويل (٤) كما هي عادته.

فإن قلت: فعلى ما ذكرت من عدم الاعتماد على الدليل العقلي يلزم ألا يكون العقل معتبرا بوجه من الوجوه، مع أنه قد استفاضت الآيات القرآنية و الأخبار المعصومية بالاعتماد على العقل و العمل على ما يرضاه، و أنه حجه من حجج الله عز و جل كقوله تعالى إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ* (٥) في غير موضع من (الكتاب) العزيز، أى يعملون بمقتضى عقولهم، الآيات لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ* (٦) لآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ (٧) لآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى* (٨) إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ* (٩) لَذِكْرَى لِّأُولِي الْأَلْبَابِ (١٠).

و قد ذم عز و جل قوما لم يعملوا بمقتضى عقولهم، فقال سبحانه

١- ليست في «ح».

٢- في المصدر: أبدا.

٣- عنه في الأنوار النعمانية ٣: ١٢٧-١٢٨.

٤- وردت هذه العبارة في الأنوار النعمانية في ذيل نقل السيد الجزائري لكلام الرازي.

٥- الرعد: ٤، النحل: ١٢.

٦- الرعد: ٣، الروم: ٢١، الزمر: ٤٢، الجاثية: ١٣.

٧- آل عمران: ١٩٠.

٨- طه: ٥٤، ١٢٨.

٩- الرعد: ١٩، الزمر: ٩.

١٠- الزمر: ٢١.

ص: ٢٥١

أَفَلَا يَعْقِلُونَ (١)، و لكن أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ* (٢) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ* (٣) أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا (٤) إلى غير ذلك من الآيات الدالة على مدح العمل بمقتضى العقل و ذم عكسه.

و في الحديث (٥) عن أبي الحسن عليه السلام حين سئل: فما الحجة على الخلق اليوم؟

فقال عليه السلام: «العقل، يعرف به الصادق على الله فيصدق، و الكاذب على الله فيكذبه» (٦).

و في آخر عن الصادق عليه السلام قال: «حجه الله على العباد النبي (٧)، و الحجة فيما بين الله و بين العباد (٨) العقل» (٩).

و في آخر عن الكاظم عليه السلام: «يا هشام، إن الله على الناس حجتين: حجه ظاهره و حجه باطنه؛ فأما الحجة الظاهرة فالأنبياء و الرسل و الأئمة، و أما الباطنة فالعقول» (١٠).

قلت: لا ريب أن العقل الصحيح الفطري حجه من حجج الله سبحانه و سراج منير من جهته جل شأنه و هو موافق للشرع، بل هو شرع من داخل كما أن ذاك شرع من خارج، لكن ما لم تغيّره غلبه الأوهام الفاسده و تتصرف فيه العصبية أو حب الجاه أو نحو ذلك من الأغراض الكاسده، و هو يدرك الأشياء قبل ورود الشرع بها فيأتي الشرع مؤيدا له، و قد لا يدركها قبله و يخفى عليه الوجه فيها فيأتي الشرع كاشفا و مبينا.

و غايه ما تدلّ عليه الأدله مدح العقل الفطري الصحيح الخالي من شوائب

١- يس: ٦٨.

٢- المائده: ١٠٣، العنكبوت: ٦٣، الحجرات: ٤.

٣- المائده: ٥٨، الحشر: ١٤.

٤- محمّد: ٢٤.

٥- في «ح»: الحسن.

٦- الكافي ١: ٢٥ / ٢٠.

٧- من «ح»، و المصدر.

٨- في «ح» و المصدر: بين العباد و بين الله.

٩- الكافي ١: ٢٥ / ٢٢.

١٠- الكافي ١: ١٦ / ١٢، و فيه: فالرسل و الأنبياء، بدل: فالأنبياء و الرسل.

ص: ٢٥٢

الأوهام، العارى عن التلوّث بتلك الآلام و الأسقام، و أنه بهذا المعنى حجه إلهيه؛ لإدراكه بصفاء نورانيته و أصل فطرته بعض الامور التكليفية، و قبوله لما يجهل منها متى ورد عليه الشرع بها، و هو أعمّ من أن يكون يادراكه ذلك أولا أو قبوله لها ثانيا كما عرفت. و لا ريب أن الأحكام الفقهيّة من عبادات و غيرها كلّها توقيفيه تحتاج إلى السماع من حافظ الشريعة.

و لهذا قد استفاضت الأخبار- كما مرّ بك الإشارة إلى شطر منها فى درر هذا الكتاب، و لا سيما فى دره البراءه الأصلية، و الدرّه التى فى (١) مقبوله عمر بن حنظله- بالنهى عن القول فى الأحكام الشرعيه بغير سماع منهم عليهم السّلام و علم مأثور عنهم- صلوات الله عليهم- و وجوب التوقف عن الفتوى و الرجوع إلى الاحتياط فى العمل متى انسدّ طريق العلم منهم عليهم السّلام، و وجوب الرد إليهم فيما خفى وجهه و أشكل أمره من الأحكام.

و ما ذاك إلّا لقصور العقل المذكور عن الاطلاع على أغوارها، و إحجامه عن التلجج فى لجج بحارها. بل لو تم للعقل الاستقلال بذلك لبطل إرسال الرسل، و إنزال الكتب؛ و من ثم تواترت الأخبار ناعيه على أصحاب القياس بذلك.

و من الأخبار المؤكده لما ذكرنا روايه أبى حمزه عن أبى جعفر عليه السّلام فى حديث طويل قال: «إنّ الله لم يكل أمره إلى (٢) خلقه لا- إلى ملك مقرب و لا- إلى نبي مرسل، و لكنه أرسل رسولا- من ملائكته فقال له: قل: كذا و كذا فأمرهم بما يحبّ و

نهاهم عما يكره» (٣) الحديث.

و منها روايه أبي بصير عنه عليه السلام قال: قلت: ترد علينا أشياء ليس نعرفها في

١- في «ح» بعدها: شرح.

٢- في «ح»: و لا.

٣- الكافي ٨: ١٠١ / ٩٢، باب حديث آدم عليه السلام عليه السلام مع الشجره، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٥-٣٦، أبواب صفات القاضي ب ٦، ح ١.

ص: ٢٥٣

كتاب و لا سنه، فننظر فيها؟ فقال: «لا، أما إنك إن أصبت لم تؤجر، و إن أخطأت كذبت على الله» (١).

و روايه يونس عن أبي الحسن عليه السلام قال: «من نظر برأيه هلكت، و من ترك أهل بيت نبيه ضلّ» (٢).

و في حديث آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام (٣): «إنّ المؤمن لم يأخذ دينه عن رأيه، و لكن أتاه من ربه فأخذ به» (٤).

و في (٥) آخر لما قال له السائل: ما رأيك في كذا؟ قال عليه السلام: «و أى محل للرأى هنا؟ إننا إذا قلنا، حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه و آله عن جبرئيل عن الله عزّ و جلّ» (٦).

إلى غير ذلك من الأخبار المستفيضة (٧) الداله على كون الشريعة توقيفيه لا مدخل للعقل فى استنباط شىء من أحكامها بوجه من الوجوه.

نعم، عليه القبول و الانقياد و التسليم لما يراد، و هو أحد فردى ما دلت عليه تلك الأدله التى أوردتها المتعرض.

نعم يبقى الكلام بالنسبه إلى ما لا- يتوقف على التوقيف، فنقول: إن كان الدليل العقلى المتعلق بذلك بديهيا ظاهر البداهه كقولهم: الواحد نصف الاثنين فلا ريب

١- الكافي ١: ٥٦ / ١١، باب البدع و الرأى و المقاييس، وسائل الشيعة ٢٧: ٤٠، أبواب صفات القاضي، ب ٦، ح ٦.

٢- الكافي ١: ٥٦ / ١٠، باب البدع و الرأى و المقاييس، وسائل الشيعة ٢٧: ٤٠، أبواب صفات القاضي، ب ٦، ح ٧.

٣- من نظر برأيه هلكت .. عن أمير المؤمنين عليه السلام، من «ح».

٤- الكافي ٢: ٤٥-٤٦، باب نسبه الإسلام، وسائل الشيعة ٢٧: ٤٢، أبواب صفات القاضي، ب ٦، ح ١٤.

٥- في «ح» بعدها: حديث.

٦- انظر بحار الأنوار ٢: ٢٥٠ / ٦٢.

٧- وسائل الشيعة ٢٧: ٣٥-٣٦، أبواب صفات القاضي، ب ٦.

فى صحه العمل به، و إلا فإن لم يعارضه دليل عقلى و لا نقلى فكذلك، و إن عارضه دليل عقلى آخر فإن تأييد أحدهما بنقلى كان الترجيح للمتأييد بالدليل النقلى و إلا فإشكال، و إن عارضه دليل نقلى فإن تأييد ذلك العقلى أيضا بنقلى كان الترجيح للعقلى.

إلا إن هذا فى الحقيقة تعارض فى النقليات، و إلا فالترجيح للنقلى وفاقا للسيد المحدث المتقدم ذكره، و خلافا للأكثر.

هذا بالنسبه إلى العقلى بقول مطلق، أما لو اريد به المعنى الأخص، و هو الفطرى الخالى عن شوائب الأوهام، الذى هو حجه من حجج الملك العلام و إن شذ وجوده بين الأنام، ففى ترجيح النقلى عليه إشكال، و الله العالم بحقيقه الحال (١).

١- بحقيقه الحال، ليس فى «ح».

٣٤ درّه نجفیه فى حقیقه الرؤیا و أشکالها

إشارة

روى الصدوق - عطر الله مرقده - فى كتاب (عيون أخبار الرضا عليه السلام) (١) و فى كتاب (المجالس) (٢) بسنده عن الحسن بن على بن فضال عن الرضا عليه السلام أنه قال له رجل من أهل خراسان. يا بن رسول الله، رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله فى المنام كأنه يقول لى: كيف أنتم إذا دفن فى أرضكم بضعتى، و استحفظتم وديعتى، و غيب فى ثراكم نجمى؟ فقال الرضا عليه السلام: «أنا المدفون فى أرضكم، و أنا بضعه من نبيكم، و أنا الوديعه و النجم».

إلى أن قال عليه السلام: «و لقد حدثنى أبى عن جدى عن أبيه عليهم السلام أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال:

من رآنى (٣) فى منامه فقد رآنى؛ لأن الشيطان لا يتمثل فى صورتى و لا فى صوره أحد من أوصيائى و لا فى صوره أحد من شيعتهم، و إن الرؤيا الصادقه جزء من سبعين جزءا من النبوه».

أقول: [الكلام فى الرؤيا يقع فى خمسة مقامات]

المقام الأول: فى تحقيق حقيقه الرؤيا و صدقها و كذبها

و الأتوال فى ذلك ثلاثه:

٢- الأمالى: ١٢٠-١٢١ / ١١١.

٣- فى عىون الأخبار: زارنى.

ص: ٢٥٦

أحدها: قول الحكماء، فإنهم بنوا ذلك على ما أسسوه من انطباع صور الجزئيات فى النفوس المنطبعة الفلكية، و صور الكليات فى العقول المجردة و قالوا: إن النفس فى حالة النوم قد تتصل بتلك المبادئ العالیه، فىحصل لها بعض العلوم الحقه الواقعه، فهذه هى الرؤيا الصادقه. و قد تركب المتخيله بعض الصور المخزونه فى الخيال ببعض، و هذه هى الرؤيا الكاذبه.

و ردّ هذا القول بأنّه رجم بالغيب، و تقوّل بالظن و الريب، و لم يستند إلى دليل و لا برهان، و لا إلى مشاهدته و عيان، و لا إلى وحي إلهى مع ابتناؤه على إثبات العقول المجردة و النفوس الفلكية المنطبعة (١)، و هما ممّا نفتهما الشريعة المقدّسه كما تقرر فى محله (٢).

و ثانيها: قول المتكلمين، قال فى (المواقف) و شرحه: (و أما الرؤيا فخيال باطل عند المتكلمين - أى جمهورهم - أما عند المعتزله فلفقد شرائط الإدراك حاله النوم من المقابله، و [انبثا] (٣) الشعاع، و توسط الهواء الشفاف، و البينه المخصوصه، و انتفاء الحجاب إلى غير ذلك من الشرائط المعتمبره فى الإدراكات فما يراه النائم ليس من الإدراكات فى شىء، بل هو من قبيل الخيالات الفاسده و الأوهام الباطله.

و أما عند الأصحاب، إذ لم يشترطوا فى الإدراك شيئاً من ذلك، فلأنه خلاف العاده - أى لم تجر عاداته تعالى بخلق الإدراك فى الشخص و هو نائم - و لأن النوم ضد الإدراك فلا يجمعه، فلا تكون الرؤيا إدراكاً حقيقه بل (٤) من

١- يعنى أن صور ما يجرى فى الأرض أو فى العالم العادى كالنقوش. منه رحمه الله، (هامش «ح»).

٢- انظر بحار الأنوار ٥٨: ١٩٦-١٩٧.

٣- من المصدر، و فى النسختين: اثبات.

٤- فى النسختين بعدها: هو، و ما أثبتناه وفق المصدر.

ص: ٢٥٧

قبيل الخيال الباطل (١) انتهى.

و قال شيخنا المفيد - عطر الله مرقده - على ما نقله عنه الكراجكى رحمه الله فى كتاب (كنز الفوائد) ما ملخصه: و الرؤيا فى المنام تكون من أربع جهات:

أحدها: حديث النفس بالشىء و الفكر فيه حتى يحصل كالمنطبع فى النفس، فىخيّل إلى النائم ذلك بعينه و أشكاله و نتائجها، و هذا معروف بالاعتبار.

والجبهة الثانية: من الطباع، و [ما] يكون من قهر بعضها لبعض، فيضطرب له المزاج و يتخيل لصاحبه ما يلائم ذلك الطبع الغالب من مأكول و مشروب و مرئي و ملبوس و مبهج و مزعج. و قد نرى تأثير الطبع (٢) في اليقظه و الشاهد حتى إن من غلبت عليه الصفراء يصعب عليه الصعود إلى المكان العالى؛ يتخيل له وقوعه منه، و يناله من الهلع و الجزع ما لا ينال غيره. و من غلبت عليه السوداء يتخيل له أنه قد صعد في الهواء و ناجته الملائكة و يظن صحه ذلك، حتى إنه ربما اعتقد في نفسه النبؤه و أن الوحي يأتيه من السماء، و ما أشبه ذلك.

والجبهة الثالثة: ألطاف من الله عزّ و جلّ لبعض خلقه من تنبيه و تيسير، و إعدار و إنذار، فيلقى [في روعه] (٣) ما ينتج له تخيلات امور تدعوه إلى الطاعة و الشكر على النعمه، و تزجره عن المعصيه و تخوفه الآخره، و يحصل له بها مصلحه و زياده و فائده فكر يحدث له معرفه (٤).

والجبهة الرابعه: أسباب من الشيطان و وسوسه يفعلها للإنسان يذكره بها امورا تحزنه و أسبابا تغمّه فيما لا يناله، أو يدعوه إلى ارتكاب محظور يكون فيه عطبه، أو تخيل شبهه في دينه يكون منها هلاكه. و ذلك مخصوص بمن عدم التوفيق

١- شرح المواقف ٦: ١١١-١١٢.

٢- في «ح» بعدها: الغالب.

٣- من المصدر، و في النسختين: من روعه.

٤- في «ح»: معرفته.

ص: ٢٥٨

لعصيانه و كثره تفريطه في طاعات الله سبحانه، و لن ينجو من باطل المنامات و [أحلامها] (١) إلّا الأنبياء و الأئمّه - صلوات الله عليهم - و من رسخ من الصالحين.

و قد كان شيخى رضى الله عنه قال لى: (إن كل من كثر علمه و اتسع فهمه قلّت مناماته، فإن رأى مع ذلك مناما و كان جسمه من العوارض سليما فلا يكون منامه إلّا حقا). يريد بسلامه الجسم: عدم الأمراض المهيجه للطباع و غلبه بعضها على ما تقدم به البيان.

و السكران أيضا لا يصح له منام، و كذلك الممتلى من الطعام؛ لأنه كالسكران (٢). انتهى المقصود نقله من كلامه.

و قال السيد المرتضى رضى الله عنه فى كتاب (الغرر و الدرر) فى جواب سائل سأله: ما القول فى المنامات؛ أ صحيحه هى أم باطله؟ و من فعل من هى؟ و ما وجه صحتها فى الأكثر؟ و ما وجه الإنزال عند رؤيه المباشره فى المنام؟ و إن كان فيها صحيح و باطل فما وجه (٣) السبيل إلى تمييز أحدهما من الآخر؟

الجواب: (اعلم أن النائم غير كامل العقل؛ لأن النوم ضرب من السهو، و السهو ينفى العلوم، و لهذا يعتقد النائم الاعتقادات الباطله لنقصان عقله و فقد علومه.

و جميع المنامات إنما هي اعتقادات [يبتدأ بها] (٤) النائم في نفسه).

إلى أن قال: (و ينبغي أن يقسم ما يتخيل النائم أنه يراه إلى أقسام ثلاثة (٥):

منها ما يكون في غير سبب يقتضيه، و لا داع يدعو إليه اعتقادا مبتدئا.

و منها ما يكون من وسواس الشيطان، [و معنى هذه الوسوسة أن الشيطان]

١- من المصدر، و في النسختين: اخلافها.

٢- كنز الفوائد ٢: ٦٠-٦١.

٣- ليست في «ح».

٤- من المصدر، و في النسختين: يديها.

٥- في «ح»: ثلاثة أقسام.

ص: ٢٥٩

يفعل في داخل سمعه كلاما خفيا يتضمن أشياء مخصوصه، فيعتقد النائم إذا سمع ذلك الكلام أنه يراه، فقد نجد كثيرا من المنامات يسمعون حديث من يتحدث بالقرب منهم فيعتقدون أنهم يرون ذلك الحديث في منامهم.

و منها ما يكون سببه و الداعي إليه خاطرا يفعله الله تعالى أو يأمر بعض الملائكة بفعله. و معنى هذا الخاطر أن يكون كلاما يفعل في داخل السمع فيعتقد النائم أيضا ما يتضمن ذلك الكلام.

و المنامات الداعية إلى الخير و الصلاح في الدين يجب أن تكون إلى هذا الوجه مصروفه، كما أن ما يقتضى الشر منها الأولى أن تكون إلى وسواس الشيطان مصروفه. و قد يجوز على هذا فيما يراه النائم في منامه ثم يصح ذلك حتى يراه في يقظته على حد ما يراه في منامه، و في كل منام يصح تأويله أن يكون سبب صحته أن الله تعالى يفعل كلاما في سمعه لضرب من المصلحة بأن شيئا يكون أو قد كان على بعض الصفات، فيعتقد النائم أن الذي يسمعه هو يراه، فإذا صح تأويله على ما يراه فما ذكرناه إن لم يكن مما يجوز أن يتفق فيه الصحة اتفاقا، فإن في المنامات ما يجوز أن يصح بالاتفاق، و ما يضيق فيه مجال نسبه إلى الاتفاق. فهذا الذي ذكرناه يمكن أن يكون وجهها فيه (١) إلى آخر كلامه قدس سره.

و ثالثها: ما استفدته من الوالد- قدس الله نفسه و طيب رسمه- مذاكره، و هو الأقرب إلى الأخبار الواردة عن الأئمة الأطهار- صلوات الله عليهم- و هو أن الروح قبل حلولها البدن- سواء قلنا بتجردها كما هو أحد الأقوال (٢)، أو بتجسدها كما هو ظاهر بعض الآيات و جملة من الروايات، أو بكونها في قالب مثالي كما قيل به أيضا- لما كانت مخلوقه قبل الجسد كما استفاضت به

١- لم نعثر عليه في كتاب الغرر و الدرر، و الكلام موجود برمته في رسائل الشريف المرتضى، (المجموعه الثانيه): ٩- ١١.

٢- انظر كشف المراد: ١٨٤.

الأخبار (١)، و لها عالم آخر غير هذا العالم العنصرى فهى فى حال النوم تخرج من هذا الجسد إلى ذلك العالم الذى هو عالمها الأصلي و تسرح إليه، فربما أطلعت ثمة على بعض الامور الغيبية التى تقع فى هذا العالم اطلاقاً حقيقياً فيقع كما رآته فى اليقظه، و ربما أطلعت عليه بوجه ما لأسباب و عوارض اقتضت ذلك.

و هذه الرؤيا المحتاجة إلى تعبير و تأويل، و كلا الأمرين من قسم الرؤيا الصادقه.

و ربما يتخيل لها أشياء لا (٢) حقائق لها لأسباب يأتى الإشاره إليها إن شاء الله تعالى، و هذه هى الرؤيا الكاذبه المعبر عنها بأضغاث الأحكام.

قال بعض مشايخنا- عطر الله مراقدهم:- (إن الروح فى حال النوم تخرج من البدن إلى عالم آخر و هو عالم الملكوت، و تطلع هناك على بعض التقديرات المثبتة فى الألواح المشتمله على الأفضيه و الأقدار، فإن كان لها صفاء و لعينها ضياء فإنها ترى الأشياء كما اثبتت، و هذا فى رؤيا الأنبياء و الأئمه عليهم السلام مما لا ريب فيه و كذلك بعض الصلحاء. و حينئذ، فلا تحتاج إلى تأويل و لا تعبير.

و إن كانت قد اسدلت على أعينها أغشيه ظلمات التعلقات الجسمانيه و الشهوات النفسانيه، فإنها ترى الأشياء بصور شبيهه لها.

كما أن ضعيف البصر و من بعينه آفه يرى الأشياء على غير ما هى عليه، و هذه الرؤيا المحتاجة إلى التعبير، و قد يرى فى الهواء قبل الاتصال بذلك العالم أو بعد الرجوع منه أشياء و هى الرؤيا الكاذبه، و هى تقع من الشياطين و المرده المترددين فى الهواء (٣)، انتهى ملخصاً و هو جيد.

١- انظر الأنوار النعمانيه ٤: ٥١.

٢- فى النسختين: و لا.

٣- بحار الأنوار ٥٨: ٢١٨.

إلما إن ما ذكره فى سبب الرؤيا الصادقه (١) المحتاجة إلى تأويل و تعبير من إسدال أغشيه الظلمات- إلى آخره- يشكل برؤيا يوسف- على نبينا و آله و عليه السلام- التى حكاها الله عزّ و جلّ فى كتابه المجيد من سجود الشمس و القمر المؤؤل بالملك و السلطنه.

و رؤيا الإمام زين العابدين عليه السلام رسول الله صلى الله عليه و آله و أنه زوجه بحوراء من حور (٢) الجنه فجامعها و حملت فأمره رسول الله صلى الله عليه و آله بأن يسميه زيدا، و فى صبيحه ذلك اليوم كان يقص الرؤيا على أصحابه، فإذا عند انتهاء كلامه قد ورد عليه رسول المختار و معه الجاربه التى أهداها إليه، و كان قد اشتراها بمبلغ خطير و كانت فائقه فى الجمال.

قال الراوى: فلما رأينا شغفه بالجاريه انصرفنا عنه، و فى العام القابل أتيته

١- قال المحقق الشارح المازندراني فى (شرح الاصول) بعد نقل جمله من أقوال الفلاسفه فى هذا المقام، و أقوال المتكلمين ما صورته: (و لا- يبعد أن يقال: جميع ما كان و ما يكون و ما هو كائن فى اللوح المحفوظ، فإذا تعطلت الحواس بالنوم، و فرغت النفس [عن الاشتغال] (من المصدر، و فى الأصل: بالاشتغال). بها يعرض [عليها] ملك الرؤيا ما كان فيه بقدر استعدادها، و ما كان من هذا القبيل فهى الرؤيا الصادقه و [لذلك] (من المصدر، و فى الأصل: كذلك). قد يخبر النائم بما وقع فى العالم و بما هو واقع و بما يقع بعد، و تلك الرؤيا هى التى تعدّ جزءا من أجزاء النبوه. و قد تشتغل النفس بالصور و المعانى التى فى الحس المشترك و الخيال و تركبها على أنحاء مختلفه، و قد يكون التركيب مطابقا لما فى نفس الأمر و قد لا يكون، و هذه قد تكون صادقه و قد تكون كاذبه و أضغاث أحلام، و قد يعرض عليها الشيطان و [يشوشه] (من المصدر، و فى الأصل: يوسوسه). و يفزعه، و هذا من تسويله و تحذيره. و فى بعض الروايات تعليم دعاء للفرار من ذلك المكروه (فلايح السائل: ٢٨٩ - ٢٩٠)). (شرح الكافي ١١: ٤٤٣-٤٤٤). انتهى كلامه. منه رحمه الله، (هامش «ح»).

٢- ليست فى «ح».

ص: ٢٦٢

أزوره فخرج و على يده زيد، و هو يقول هذا تأويل رؤياى من قبل قد جعلها ربى حقا (١) الحديث (٢).

فإن الرؤيا فى هذين الموضوعين من قسم الرؤيا المحتاجه إلى تأويل، مع أنه لا يجوز أن يكون السبب فيها ما ذكره لوقوعها فى الموضوعين من المعصوم.

و بالجمله، فما ذكره قدس سره و إن تم بالنسبه إلى بعض الناس إلا إنه لا يمكن الحكم به كليا، لما عرفت. و ها نحن نسوق لك (٣) ما وقفنا عليه من الأدله فى المقام، و نوضحه إيضا يرفع عنه غشاوه الإبهام، فنقول: مما يدل على ذلك الآيه الشريفه، و هى قوله عزّ و جلّ الله يتوفى الأنفس حين موتها و التى لم تمت فى منامها فيمستك التى قضى عليها الموت و يُرسل الأخرى إلى أجل مُسمى (٤) و هى - كما ترى - صريحه فى خروج النفس من البدن حال النوم كخروجها حال الموت على التفصيل الآتى بيانه.

قال أمين الإسلام الطبرسى قدس سره و التى لم تمت فى منامها أى و يتوفى الأنفس التى لم تمت فى منامها، و التى تتوفى عند النوم هى النفس التى يكون بها العقل و التمييز، فهى التى تفارق النائم فلا يعقل.

و التى تتوفى عند الموت هى نفس الحياه التى إذ زالت زال معها النفس، و النائم يتنفس. و الفرق بين قبض النوم و قبض الموت بأن قبض النوم يضاد اليقظه، و قبض الموت يضاد الحياه. و قبض النوم يكون الروح معه، و قبض الموت تخرج الروح من البدن.

و نقل عن ابن عباس أن فى بنى آدم نفسا و روحا و بينهما شعاع كشعاع (٥)

٢- الأمالى (الصدوق): ٤١٥ / ٥٤٥.

٣- من «ح»، و فى «ق»: ذلك.

٤- الزمر: ٤٢.

٥- فى «ح»: مثل شعاع، بدل: شعاع كشعاع.

ص: ٢٦٣

الشمس. و النفس التى بها العقل و التمييز، و الروح التى بها النفس و التحريك، فإذا نام قبض الله نفسه و لم يقبض روحه، و إذا مات قبض الله نفسه و روحه.

أقول (١): و يؤيده ما رواه العياشى بإسناده عن الحسن بن محبوب عن عمرو (٢) ابن ثابت أبى المقدم عن أبىه عن أبى جعفر عليه السلام قال: «ما من أحد ينام إلّا عرجت نفسه إلى السماء، و بقيت روحه فى بدنه، و صار بينهما سبب كشعاع الشمس، فإذا أذن الله فى قبض الأرواح أجابت الروح النفس، و إن أذن الله فى رد الروح أجاب النفس الروح، و هو قوله سبحانه الله يتوفى المأنفس حين موتها و التى لم تمث فى منامها الآيه. فمهما رأت فى ملكوت السماوات فهو ممّا له تأويل، و ما رأت فيما بين السماء و الأرض فهو ممّا يخيله الشيطان و لا تأويل له» (٣).

و روى فى كتاب (المناقب) لابن شهر آشوب فى حديث أن نصرانيين سألا أمير المؤمنين عليه السلام عن مسائل كان من جملتها السؤال عن الرؤيا الصادقة و الكاذبة فقال عليه السلام: «إنّ الله تعالى خلق الروح و جعل لها سلطانا فسلطانها النفس، فإذا نام العبد خرج الروح و بقى سلطانه، فيمر به جيل من الملائكة و جيل من الجن، فمهما كان من الرؤيا الصادقة فمن الملائكة، و مهما كان من الرؤيا الكاذبة فمن الجن» (٤).

و روى فى كتاب (جامع الأخبار) أنه سأل أبو بصير أبا عبد الله عليه السلام: الرجل النائم هنا (٥) و المرأه النائمه يريان أنهما بمكة أو بمصر من الأمصار، أرواحهما (٦) خارج من أبدانهما؟ قال: «لا يا أبا بصير، [فإن الروح] إذا فارقت البدن لم تعد إليه غير أنها بمنزله عين الشمس، هى (٧) مركوزه فى السماء فى كبدها و شعاعها فى الدنيا» (٨).

١- ليست فى المصدر.

٢- من «ح» و المصدر، و فى «ع»: عمر.

٣- مجمع البيان ٨: ٦٤٥.

٤- مناقب آل أبى طالب ٢: ٣٩٨.

٥- ليست فى المصدر.

٦- فى المصدر: أو روحهما.

٧- ليست فى المصدر.

٨- جامع الأخبار: ٤٨٨ - ٤٨٩ / ١٣٦٠.

ص: ٢٦٤

و روى فيه عن أبى جعفر عليه السّلام: «إنّ العباد إذا ناموا خرجت أرواحهم إلى سماء الدنيا، فما رأت الروح فى سماء الدنيا فهو الحق، و ما رأت فى الهواء فهو الأضغاث» (١).

و روى فيه عن أبى الحسن عليه السّلام أنه قال: «إنّ المرء إذا نام (٢) فإنّ روح الحيوان باقيه فى البدن و الذى يخرج منه روح العقل» (٣) الحديث.

و روى الصدوق فى كتاب (العلل) (٤) و (الخصال) (٥) بسنده عن أبى بصير و محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عن آباءه عن أمير المؤمنين عليهم السّلام قال (٦): «لا ينام الرجل (٧) و هو جنب و لا ينام إلّا على طهور، فإن لم يجد الماء فليتمم بالصعيد، فإن روح المؤمن ترفع إلى الله تبارك و تعالى فيصلها (٨) و يبارك عليها، فإن كان أجلها قد حضر جعلها فى كنوز (٩) رحمته، و إن لم يكن أجلها قد حضرت بعث بها مع امناء ملائكته فيردونها فى جسده».

و روى فى كتاب (المجالس) بسنده عن معاوية بن عمار عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «إنّ العباد إذا ناموا خرجت أرواحهم إلى السماء، فما رأت الروح فى السماء فهو الحق، و ما رأت فى الهواء فهو الأضغاث، إلّا و إن الأرواح جنود مجنده فما تعارف منها ائتلف، و ما تناكر منها اختلف، فإذا كانت الروح فى السماء تعارفت و تباغضت، فإذا تعارفت فى السماء تعارفت فى الأرض، و إذا تباغضت فى السماء تباغضت فى الأرض» (١٠).

١- جامع الأخبار: ٤٨٩ / ١٣٦١.

٢- فى المصدر بدلها: خرجت روحه.

٣- جامع الأخبار: ٤٨٩ / ١٣٦٢.

٤- علل الشرائع ١: ٣٤٣ / ب ٢٣٠، ح ١. و فيه: عن أبى بصير.

٥- الخصال ٢: ١٣ / ١٠، حديث أربعائه، و فيه عن محمد بن مسلم.

٦- من «ح».

٧- فى المصدر: المسلم.

٨- فى علل الشرائع: فيلقاها، و فى الخصال: فيقبلها.

٩- فى المصدر: مكنون.

١٠- الأمالى: ٢٠٩ / ٢٣٢.

ص: ٢٦٥

و روى ثقة الإسلام فى (الكافى) بسنده عن عمرو (١) بن أبى المقدم عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «و الله ما من عبد من شيعتنا ينام إلّا سعد الله بروحه إلى السماء فيبارك عليها، فإن كان قد أتى عليها أجلها جعلها فى كنوز رحمته و رياض جنته (٢) و فى ظل عرشه، و إن كان أجلها متأخرا بعث بها مع أمنته من الملائكة ليردها إلى الجسد الذى خرجت منه لتسكن فيه» (٣) الحديث (٤).

و روى (٥) الصدوق رحمه الله في كتاب (المجالس) بسنده عن محمد بن القاسم النوفلى قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: المؤمن يرى الرؤيا فتكون كما رآها (٦)، وربما رأى الرؤيا فلا تكون شيئا؟ فقال: «إن المؤمن إذا نام خرجت من روحه حركة ممدوده صاعده إلى السماء، فكل ما رآه روح المؤمن فى ملكوت السماء فى موضع التقدير و التدبير فهو الحق، و كل ما رآه فى الأرض فهو أضغاث أحلام». فقلت له: و هل تصعد روح المؤمن إلى السماء؟ قال: «نعم». قلت: حتى لا يبقى شىء فى بدنه؟

فقال: «لا، لو خرجت كلها حتى لا يبقى [منها شىء] (٧) إذن لمات». قلت: فكيف تخرج؟ فقال: «أما ترى الشمس فى السماء فى موضعها وضوؤها و شعاعها فى الأرض؟

فكذلك (٨) الروح أصلها فى البدن و حركتها ممدوده» (٩).

١- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: عمر.

٢- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: رحمة.

٣- الكافى ٨: ١٨١ / ٢٥٩.

٤- و فى الحديث: «الأرواح جنود مجنده»، أقول: معناه الإخبار عن مبدأ كون الأرواح، و تقدمها الأجساد، أى أنها خلقت أول خلقها من ائتلاف و اختلاف كالجنود المجموعه إذا تقابلت و تواجهت. و معنى تقابل الأرواح: ما جبلها الله عليه من السعادة و الشقاوه، و الاختلاف فى مبدأ الخلق: أن الأجساد التى فيها الأرواح تبقى فى الدنيا فتألف و تختلف على حسب ما خلقت عليه، و لهذا ترى الخير يحب الخيار و يميل إليهم و الشرير يحب الأشرار و يميل إليهم. (٢)، (هامش «ح»).

٥- من «ح»، و فى «ق»: و رواه.

٦- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: يراها.

٧- من المصدر، و فى النسختين: منه.

٨- فى «ح»: و كذلك.

٩- الأمالى: ٢٠٩ / ٢٣١.

ص: ٢٦٦

و روى الصدوق فى (المجالس) بسنده عن الحسن بن راشد عن أبى عبد الله عن آباءه عن أمير المؤمنين عليهم السلام قال: «قال لى (١) رسول الله صلى الله عليه و آله»- و ساق الحديث إلى أن قال:- «يا على، إن أرواح شيعتك لتصعد إلى السماء فى رقادهم و وفاتهم، فتنظر الملائكة إليها كما ينظر الناس إلى الهلال؛ شوقا إليهم، و لما يرون من منزلتهم عند الله عزّ و جلّ» (٢) الحديث.

و روى فى (المجالس) أيضا بسنده عن عيسى بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر بن على بن أبى طالب عن أبيه عن جده (٣) على عليه السلام قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه و آله عن الرجل ينام فيرى الرؤيا، فربما كانت حقا و ربما كانت باطلا، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: يا على، ما من عبد ينام إلّا عرج بروحه إلى رب العالمين، فما رأى عند رب العالمين فهو حق ثم [إذا] أمر الله العزيز الجبار برد روحه إلى جسده، فصارت الروح بين السماء و الأرض فما رآته فهو أضغاث أحلام» (٤).

و روى فيه (٥) أيضا بإسناده (٦) عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: «إنّ لإبليس شيطانا يقال له هزاع يملأ المشرق والمغرب في كل ليلة يأتي الناس في المنام» (٧).

و روى البرقى في (المحاسن) بسنده عن جميل بن درّاج قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إنّ المؤمنين إذا أخذوا مضاجعهم صعد الله بأرواحهم إليه، فمن (٨) قضى عليه الموت (٩) جعله في رياض الجنة بنور رحمته و نور عزته، و إن لم يقدر (١٠) عليه الموت

١- من «ح» و المصدر.

٢- الأمالي: ٦٥٧-٦٥٨ / ٨٩١.

٣- في النسختين بعدها: عن.

٤- الأمالي ٢٠٩-٢١٠ / ٢٣٣.

٥- ليست في «ح».

٦- من «ح»، و في «ق»: اسناده.

٧- الأمالي: ٢١٠ / ٢٣٤.

٨- من «ح» و المصدر، و في «ق»: فمنهم من.

٩- من «ح» و المصدر، و في «ق»: بالموت.

١٠- في «ح»: يقدم.

ص: ٢٦٧

بعث بها مع امنائه من الملائكة إلى الأبدان التي هي فيها» (١).

أقول: فهذه جملة من الأخبار- كما ترى- ظاهره الدلالة متعاضده مقاله في أن الروح حال النوم تخرج من البدن و تفارقه على الوجه (٢) المذكور فيها، و أن الرؤيا صادقها و كاذبها عباره عما تراه بعد خروجها من البدن. و فيها كما ترى أوضح رد على أقول المتكلمين و من قدمنا كلامه في المقام (٣)، لكن يبقى الكلام فيها في مواضع:

الأول: أن المستفاد من جملة من الأخبار أن الرؤيا تقع على وجوه؛ منها ما يكون على وجه البشرى للمؤمن من الله عزّ و جلّ.

و منها ما يكون على وجه التخويف له و الإنذار من المعاصي ليرجع إلى الله سبحانه و يتوب إليه.

و منها ما يكون تحزينا من الشيطان.

و منها ما يكون ناشئا عما يحدث المرء به نفسه في اليقظة فيراه في منامه بصورته أو بما يشبهه (٤)؛ ففي كتاب (النصره (٥)) لعلى بن بابويه بسنده عن موسى ابن إسماعيل بن موسى بن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله:

الرؤيا على ثلاثه (٤): بشرى من الله، و تحزين من الشيطان، و الذى يحدث به الإنسان نفسه فيراه فى منامه» (٧) الحديث.

و روى فى (الكافى) بسنده عن سعد بن أبى خلف عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

- ١- المحاسن ١: ٢٨٤-٢٨٥ / ٥٦٠.
- ٢- فى «ح»: وجه.
- ٣- فى «ح»: المنام.
- ٤- فى «ح» بعدها: و يدل عليه.
- ٥- كذا فى النسختين، و ما فى البحار: (التبصره)، و لم يشر إليه فى الذريعه، و الذى له كتاب الإمامه و التبصره من الحيره، غير أن ابن النديم ذكر أن له أكثر من (٢٠٠) كتاب كما نقله عن خط ولده محمد الصدوق، انظر الفهرست: ٢٤٦.
- ٦- على ثلاثه من «ح» و المصدر.
- ٧- عنه فى بحار الأنوار ٥٨: ٥٨ / ١٩١.

ص: ٢٦٨

«الرؤيا على ثلاثه: بشاره من الله للمؤمن، و تحذير من الشيطان، و أضغاث أحلام» (١).

قال بعض مشايخنا المحدثين (٢): الظاهر أن لفظ «تحذير» فى هذا الخبر إنما هو تصحيف تحزين، كما هو فى الخبر الأول ليوافق الآيه و هى قوله تعالى إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا (٣).

و قال المحقق (٤) المازندراني فى شرح الخبر من كتاب اصول (الكافى): (إنما نسب الاولى إلى الله تعالى) - إلى أن قال:- (و الرؤيا التى منه تعالى غير منحصره فى البشاره؛ إذ قد تكون إنذارا منه، لاعتنائه بعبده لئلا يأتى ما قدر عليه أو يتوب و يرجع عما فعله من المعاصى، و يكون منه على حذر، كما يقع ذلك فى كثير من الصالحين. و نسب الثانى إلى الشيطان؛ لأنها نشأت من تشويشاته و تدليساته تحذيرا من شىء أو ترغيبا فيه، ليشغل بال الرأى و يدخل الضرر و الهم فيه) (٥) انتهى.

أقول: و الأظهر عندى أن لفظ «تحذير» فى الخبر واقع فى محله لا تصحيف فيه، و أنه ليس المراد منه: ما ذكره المحقق الشارح المشار إليه حتى يتم استدراكه على عبارته الخبر المذكور بقوله: (و الرؤيا التى منه تعالى غير منحصره) إلى آخره، بل المراد بالتحذير فى الخبر إنما هو هذا المعنى الذى استدركه. و حينئذ، فلفظ المصدر إنما اضيف إلى المفعول لا الفاعل كما ظنه قدس سره.

غايه الأمر أن المعنى الذى ذكره - و هو الذى اشير إليه فى الخبر الأول بالتحذير (٦) من الشيطان - غير مذكور فى الخبر، و لعله ادرج فى أضغاث الأحلام كما سيأتى بيانه. و يدل على هذا الفرد الذى ذكرناه ما رواه فى كتاب

١- الكافى ٨: ٧٦ / ٦١.

٢- بحار الأنوار ٥٨: ١٨١ / ٣٢، بالمعنى.

٣- المجادلہ: ١٠.

٤- فی «ح» بعدها: الشارح.

٥- شرح الکافی ١١: ٤٤٧.

٦- من «ح» و فی «ق»: بالتحزین.

ص: ٢٦٩

(الاختصاص) قال: قال الصادق عليه السلام: «إذا كان العبد على معصية الله عزّ وجلّ و أراد الله به خيرا، أراه في منامه رؤيا تروّعه، فينزجر بها عن تلك المعصية» (١).

و ما رواه في كتاب (المحاسن) عن صفوان عن داود عن أخيه عبد الله قال:

بعثني إنسان إلى أبي عبد الله عليه السلام زعم أنه يفرع في منامه من امرأ تأتيه، قال:

فصحت حتى سمع الجيران. قال أبو عبد الله عليه السلام: «أذهب فقل: إنك لا تؤدى الزكاة».

قال: بلى، و الله إنى لأؤديها. قال عليه السلام: «قل له: إن كنت تؤديها لا تؤديها إلى أهلها» (٢).

و مثل هذا الخبر ورد في حق شهاب بن عبد ربه (٣).

و أنت خبير بأن ما اشتملت عليه الأخبار المتقدمة من تقسيم الرؤيا إلى صادقه و كاذبه، و أن الاولى هي ما تراه بعد الصعود إلى السماء، و الثانية ما تراه في الهواء لا ينافي هذه الأخبار، بل يحقّقها؛ لأن ما يكون من الله سبحانه على وجه البشارة أو الإنذار و التخويف هي الرؤيا الصادقة التي تراها في السماء، و ما عداها فهو من الرؤيا الكاذبة التي تراها في الهواء.

و حينئذ، فما عبّر به في بعض الأخبار المتقدمة عما يراه في الهواء بأنه من

١- الاختصاص (ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ١٢: ٢٤١.

٢- المحاسن ١: ١٦٨ / ٢٥١.

٣- و هو ما رواه في (الكافي) (الكافي ٣: ٥٤٦ / ٤، باب الزكاة لا تعطى غير أهل الولاية.) و تهذيب الأحكام (تهذيب الأحكام ٤: ١٣٦ / ٥٢). بسندهما إلى الوليد بن صبيح قال: قال لي شهاب بن عبد ربه: أقرئ أبا عبد الله عليه السلام عنى السلام، و أعلمه أنه يصيبنى فرع في منامى. قال: فقلت له: إن شهابا يقرئك السلام و يقول لك: إنه يصيبنى فرع في منامى. قال: «قل له فليزك ماله». قال فأبلغت شهابا ذلك فقال لي: فتبلغه عنى؟ فقلت: نعم. فقال: قل له: إن الصبيان فضلا عن الرجال ليعلمون أنى ازكى. فأبلغته فقال أبو عبد الله عليه السلام: «قل له: إنك تخرجها و لا تضعها مواضعها».

ص: ٢٧٠

الأضغاث شامل لما يحصل على جهه التحزين من الشيطان و لما يحدث المرء به نفسه.

و لا يخفى أن ما اشتملت عليه هذه الأخبار من أقسام الرؤيا لا يدل على الانحصار، لأنه كثيرا ما يرى الإنسان الرؤيا على غير هذه الوجوه فيقع أثرها و تكون صادقه، أو لا يقع فتكون كاذبه.

هذا و قد تقدم فى كلام شيخنا المفيد قدس سرّه أن بعض أقسام الرؤيا ما يكون ناشئا عن غلبه الطباع بعضها على بعض. و لم أقف له على مستند من الأخبار، إلّا إن جملة من العلماء قد صرحوا به.

قال بعض فضلائنا المحققين نقلا- عن بعض المعبرين للرؤيا أنه قال: (الرؤيا ثمانية؛ سبعة لا تعبّر، و من السبعة أربعة نشأت من الخلط الغالب على مزاج الرائي:

فمن غلب على مزاجه الصفراء رأى الألوان الصفرة و الطعوم المره و السموم و الصواعق؛ لأن الصفراء مسخنة مره.

و من غلب عليه الدم رأى الألوان الحمر و الطعوم الحلوه و أنواع الطرب؛ لأن الدم مفرح حلو.

و من غلب عليه البلغم رأى الألوان البيض و المياه و الأمطار و الثلج.

و من غلب عليه السواد رأى الألوان السود و الأشياء المحرقة و الطعوم الحامضه؛ لأنه طعام السوداء. و يعرف ذلك بالأدله الطبيه الداله على غلبه ذلك الخلط على الرائي.

و الخامس (١): ما كان عن حديث النفس، و يعرف ذلك بجولانه فى اليقظه،

١- من أنواع المنامات الثمانية.

ص: ٢٧١

فيستولى على النفس فيتكلف به، فيراه فى النوم.

و السادس: ما هو من الشيطان، و يعرف ذلك بكونه فيه حض على أمر تنكره الشريعة، أو يأمره بجائز يؤول إلى منكر، كأمره بالحج مثلا، و يؤدى إلى تضييع ماله أو عياله أو نفسه.

و السابع: ما كان فيه احتلام.

و الثامن: هو الذى يجوز تعبيره، و هو ما خرج عن هذه السبعه، و (١) هو ما ينقله ملك الرؤيا من اللوح المحفوظ من أمر الدنيا و الآخرة من كل خير و شر، فإن الله تعالى و كل ملكا باللوحة المحفوظ ينقل لكل واحد من اللوح ما يبين ذلك، علمه من علمه و جهله من جهله (٢) انتهى.

الثانى: أن ما دل عليه حديث أبى المقداد (٣) المروى من (تفسير العياشى) من خروج النفس حاله النوم و بقاء الروح فى البدن، و كذا حديث ابن عباس و أمثالهما يتوقف بيانه على بيان هذين الفردين المذكورين.

و تحقيق ذلك ما ذكره الإمام الغزالى فى كتاب (الأربعين) حيث قال: (الروح هى نفسك و حقيقتك، و هى أخفى الأشياء عليك .. و أعنى ب (نفسك): روحك التى [هى] خاصة (٤) الإنسان المضافه إلى الله بقوله (٥) قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي (٦)، و قوله وَ نَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي* (٧) دون الروح الجسمانى اللطيف الذى هو حامل قوه الحس و الحركه التى تنبعث من القلب، و تنتشر (٨) فى جملة البدن

١- ليست فى «ح».

٢- شرح الكافى (المازندرانى) ١١: ٤٤٧-٤٤٨.

٣- فى «ح»: المقدم.

٤- فى الأربعين: خاصيه.

٥- فى الأربعين: فى قوله، بدل: بقوله.

٦- الإسراء: ٨٥.

٧- الحجر: ٢٩، ص: ٧٢.

٨- فى «ح»: تنشر.

ص: ٢٧٢

فى تجويف العروق الضواريب، فيفيض منها نور حس البصر على العين، و نور السمع على الأذن، و كذلك سائر القوى و الحركات و الحواس، كما يفيض من السراج نور على حيطان البيت إذا ادير فى جوانبه.

فإن هذه الروح تتشارك البهائم فيها، و تتمحق بالموت؛ لأنه بخار اعتدل نضجه عند اعتدال مزاج الأخلاط، فإذا انحل المزاج بطل كما يبطل النور الفاضل من السراج عند انطفاء السراج بانقطاع الدهن عنه أو بالنفخ فيه، و انقطاع الغذاء عن الحيوان يفسد هذه الروح؛ لأن الغذاء له كالدهن للسراج، و القتل له كالنفخ فى السراج.

و هذه الروح هى التى يتصرف فى تقويمها و تغذيتها علم الطب. و لا- تحمل هذه الروح المعرفه و الأمانه، بل الحامل للأمانه الروح الخاصه للإنسان. و نعى ب (الأمانه): تقلد عهده التكليف بأن يتعرض لخطر الثواب و العقاب (١) انتهى.

غايه الأمر أنه عليه السلام فى هذا الخبر سمي الخارجه نفسا، و الباقيه روحا، و لكن فى خبر (المناقب) (٢) قد عكس فسمى الخارجه روحا، و الباقيه نفسا.

و فى الخبر المروى عن أبى الحسن عليه السلام من كتاب (جامع الأخبار)، قد أطلق على كل من الخارجه و الباقيه: الروح، و لا منافاه.

بقى الكلام فى الجمع بين هذه الأخبار و بين باقى الأخبار الداله على أنها روح واحده أصلها فى البدن، كروايه (٣) محمد بن القاسم النوفلى (٤)، و رويه أبى بصير (٥) المنقوله فى كتاب (جامع الأخبار)، حيث دلنا على أنها روح واحده أصلها فى البدن كالشمس المركزه فى الفلك و ضياؤها و شعاعها فى أقطار

١- الأربعين فى اصول الدين: ١٦٦.

٢- مناقب آل أبى طالب ٢: ٣٩٨.

٣- فى «ح»: كروايات.

٤- انظر جامع الأخبار: ١٣٦٧ / ٤٩٨.

٥- انظر جامع الأخبار: ٤٨٨ - ٤٨٩ / ١٣٦٠.

ص: ٢٧٣

الأرض، و هو ظاهر إطلاق جملة من أخبار (١) الباب.

و لعل اعتبار الاتحاد مبنى على زياده العلاقه و شده الاتصال، و إن كانت الروح الباقية فى البدن مركبا للخارج و وقت النوم، و هى سلطانها المشار إليه فى رويه (المناقب) بمعنى ما به تسلطها و اقتدارها على ما تريده، فهى بمنزله أصلها الباقى فى البدن وقت النوم، و تلك الخارجه كالشعاع الخارج من جرم الشمس. و هذا هو الأنسب ممّا نقلناه عن الإمام الغزالى.

أو نقول: إن الروح واحده، إلّا إن لها قوتين:

إحدهما: ما [بها] الحركه و التنفس، و هذه هى الباقية فى البدن حال النوم.

و الثانيه: ما [بها] (٢) العقل (٣) و التمييز، و هى الخارجه فى تلك الحال، و الله العالم.

الثالث: ظاهر الآيه المتقدمه و أكثر الأخبار، أن جميع الأرواح وقت النوم مؤمنها و كافرها ترفع إلى السماء، و يحصل لها الاطلاع على الوجه المتقدم.

إلّا إن أرواح الشيعة و المؤمنين هى المخصوصه بالقرب و البشرى من رب العالمين، كما صرح به فى حديث أبى بصير (٤)، و محمد بن مسلم (٥) عن أمير المؤمنين عليه السلام، و حديث عمرو بن أبى المقدام المروى فى (الكافى) (٦)، و حديث الحسن بن راشد (٧). و يؤيده ما ورد فى عده أخبار فى تفسير قوله تعالى الَّذِينَ آمَنُوا وَ كَانُوا يَتَّقُونَ. لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَ فِي الْآخِرَةِ (٨)، حيث قالوا عليهم السلام:

«أما البشرى فى الحياه الدنيا فهى الرؤيا الحسنه يراها المؤمن فيبشر بها فى الدنيا،

٢- في النسختين: به.

٣- في «ح»: العقد.

٤- علل الشرائع ١: ٣٤٣/ب ٢٣٠، ح ١.

٥- الخصال ٢: ١٠/١٣، حديث أربعائه.

٦- الكافي ٨: ١٨١/٢٥٩.

٧- الأمالي (الصدوق): ١٦٥٧/٨٩١.

٨- يونس: ٦٣-٦٤.

ص: ٢٧٤

و أما قوله في الآخره فإنها بشاره المؤمن عند الموت يبشر بها عند موته، أن الله قد غفر لك و لمن يحملك إلى قبرك» (١).

و على هذا فالرؤيا الصادقه كما تحصل للمؤمن تحصل للكافر أيضا، كرؤيا ملك مصر التي حكاها الله سبحانه في كتابه سَبَّحَ بَقَرَاتٍ و سَبَّحَ سُبُلَاتٍ (٢)، و رؤيا الفتيين في السجن (٣)، إلّا إنها في غير المؤمن على جهه الندره، لما دلّ عليه بعض الأخبار من اشتراط الصلاح و التقوى في صحه الرؤيا، ففي كتاب (جامع الأخبار) قال: و في كتاب (التعبير) عن الأئمه عليهم السلام: «إن رؤيا المؤمن صحيحه؛ لأن نفسه طيبه و يقينه صحيح، و تخرج [روحه] فتلقى من الملائكه، فهي وحى من الله العزيز الجبار» (٤).

و قال عليه السلام: «انقطع الوحى و بقى المبشرات، ألا و هى نوم الصالحين و الصالحات» الحديث (٥).

و قد تقدم في الخبر المذكور و كذا في غيره من: «إن الرؤيا الصادقه جزء من سبعين جزءا من النبوه» (٦) و رؤيا غير المؤمن لا تكون كذلك كما سيأتى بيانه في المقام [الرابع] إن شاء الله تعالى.

المقام الثانى: فى معنى رؤيتهم عليهم السلام

قال شيخنا المفيد- عطر الله مرقدہ- فى تتمه الكلام المنقول عنه آنفا: (أما رؤيه الإنسان للنبي صلى الله عليه و آله أو لأحد من الأئمه عليهم السلام فى المنام، فإن ذلك عندى على ثلاثه أقسام: قسم أقطع على صحته، و قسم أقطع على بطلانه، و قسم أجوز فيه الصحه و البطلان:

١- البرهان ٢: ١٩٠/٤.

٢- يوسف: ٤٣.

٣- إشاره إلى الآيه: ٣٦، من سوره يوسف.

٤- جامع الأخبار: ٤٩٠/١٣٦٤.

٥- جامع الأخبار: ٤٩٠/١٣٦٥.

٦- جامع الأخبار ٤٩٠-٤٩١/١٣٦٦.

فأما الذى أقطع على صحته (١) فهو كل منام روى فيه النبى صلى الله عليه وآله أو أحد الأئمة عليهم السّلام، و هو فاعل لطاعه أو أمر بها، و ناه عن معصيه أو مبين لقبحها، و قائل بالحق أو داع إليه، و زاجر عن باطل أو ذام لمن هو عليه.

و أما الذى أقطع على بطلانه، فهو كل ما كان بضد ذلك؛ لعلمنا أن النبى صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السّلام صاحباً حقّ، و صاحب الحقّ بعيد عن الباطل.

و أما الذى يجوز منه الصّحه و البطلان، فهو المنام الذى يرى فيه النبى صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السّلام و ليس هو أمراً و لا ناهياً و لا على حال يختصّ بالديانات، مثل أن يراه راكباً أو ماشياً أو جالساً، أو نحو ذلك.

فأما الخبر الذى روى عن النبى صلى الله عليه وآله من قوله: «من رآنى، فإن الشيطان لا يتشبه بى»، فإنه إذا كان المراد به المنام يحمل على التخصيص دون أن يكون فى كل حال، و يكون المراد به القسم الأول من الثلاثة الأقسام؛ لأن الشيطان لا يتشبه بالنبى صلى الله عليه وآله فى شىء من الحقّ و الطاعات.

و أما ما روى عنه صلى الله عليه وآله من قوله: «من رآنى نائماً فكأنما رآنى يقظان» فإنه يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد به رؤيه المنام، فيكون (٢) خاصاً كالخبر الأول على القسم الذى قدمناه.

و الثانى: أن يكون أراد به رؤيه اليقظه دون المنام، و يكون قوله: «نائماً» حالاً للنبى صلى الله عليه وآله، و ليست حالاً لمن رآه، فكأنه قال: من رآنى و أنا نائم فكأنما رآنى و أنا منتبه.

١- و قسم أقطع على بطلانه .. أقطع على صحته، سقط فى «ح».

٢- فى «ح»: و يكون.

ص: ٢٧٦

و الفائدة فى هذا المقال أن يعلمهم بأنه يدرك فى الحالين إدراكاً واحداً، فيمنعهم ذلك إذا حضروا عنده و هو نائم أن يفيضوا فيما لا يحسن أن يذكر بحضرتة و هو منتبه. و قد روى عنه عليه السّلام أنه غفا ثم قام يصلى من غير تجديد وضوء، فسئل عن ذلك فقال: «إنى لست كأحدكم تنام عيناى و لا ينام قلبى». و جميع هذه الروايات أخبار آحاد، فإن سلمت فعلى هذا المنهاج.

و قد كان شىخى رحمه الله يقول: إذا جاز من بشر أن يدعى فى اليقظه أنه إله كفرعون و من جرى مجراه مع قلبه حيله البشر و زوال اللبس فى اليقظه، فما المانع من أن يدعى إبليس عند النائم بوسوسته له أنه نبى مع تمكن إبليس ممّا لا يتمكن منه البشر و كثره اللبس المعترض فى المنام؟! و ممّا يوضح لك أن من المنامات التى يتخيل للإنسان أنه قد رأى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله و الأئمة عليهم السّلام [منها] ما هو حق و [منها] ما هو باطل، أنك ترى الشيعى يقول: رأيت فى المنام رسول الله صلى الله عليه وآله، و معه أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السّلام، و هو يأمرنى بالاعتداء به دون غيره، و يعلمنى أنه خليفته من

بعده، و أن أبا بكر و عمر و عثمان هم ظالموه و أعداؤه، و ينهاني عن موالاتهم، و يأمرني بالبراءة منهم، و نحو ذلك مما يختص بمذهب الشيعة. ثم ترى الناصبي يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله في النوم، و معه أبو بكر و عمر و عثمان، و هو يأمرني بمحبتهم و ينهاني عن بغضهم و يعلمني أنهم أصحابه في الدنيا و الآخرة، و أنهم معه في الجنة، و نحو ذلك مما يختص بمذهب الناصبه. فتعلم لا محاله أن أحد المنامين حق و الآخر باطل.

فأولى الأشياء أن يكون الحق منهما ما ثبت بالدليل في اليقظه على صحه ما تضمّنه، و الباطل ما أوضحت الحجه عن فساده و بطلانه، و ليس يمكن الشيعي أن يقول للناصبي: إنك تكذب في قولك إنك رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله؛ لأنه يقدر أن يقول له مثل هذا بعينه.

ص: ٢٧٧

و قد شاهدنا ناصبيا تشييع و أخبرنا في حال تشييعه أنه يرى منامات بالضدّ ممّا كان يراه في حال نصبه. فبان بذلك أن أحد المنامين باطل و أنه من نتيجة حديث النفس أو من وسوسه إبليس، و نحو ذلك. و إن المنام الصحيح هو لطف من الله تعالى بعبده على المعنى المتقدم وصفه.

و قولنا في المنام الصحيح: إن الإنسان إذا رأى في نومه النبي صلى الله عليه و آله إنّما معناه:

أنه كان قد رآه، و ليس المراد به التحقيق في اتصال شعاع بصره بجسد النبي صلى الله عليه و آله، و أيّ بصر يدرك به في حال نومه؟ و إنّما هي معان تصوّرت في نفسه يخيل له فيها أمر لطف الله تعالى له به قام مقام العلم، و ليس هذا بمناف للخبر الذي روى من قوله: «من رأى فقد رأى..»؛ لأن معناه: فكأنما رأى (١) انتهى كلامه زيد مقامه.

و قال السيد المرتضى رضى الله عنه في تتمه ما قدمنا نقله عنه في المقام (٢) الأول:

(فإن قيل: فما تأويل ما يروى عنه صلى الله عليه و آله من قوله: «من رأى فقد رأى فإن الشيطان لا يتخيل بي»، و قد علمنا أن المحق و المبطل و المؤمن و الكافر قد يرون النبي صلى الله عليه و آله في النوم و يخبر كل واحد منهم عنه بضد ما يخبر الآخر؟ فكيف يكون رائيا له في الحقيقة مع هذا؟

قلنا: هذا خبر واحد ضعيف من أضعف أخبار الآحاد، و لا معوّل على مثل ذلك. على أنه يمكن مع تسليم صحته أن يكون المراد به: من رأى في اليقظه فقد رأى على الحقيقة؛ لأن الشيطان لا يتمثل بي لليقظان، فقد قيل: إن الشياطين ربما تمثلت بصور البشر. و هذا التشبيه أشبه بظاهر ألفاظ الخبر؛ لأنه قال: «من رأى فقد رأى..»، فأثبت غيره رائيا له، و نفسه مرثيه، و في النوم لا رائيا له في

١- عنه في كنز الفوائد ٢: ٦٤-٦٥.

٢- ليست في «ح».

الحقيقه و لا مرئى، و إنما ذلك فى اليقظه.

و لو حملناه على النوم لكان تقدير الكلام: من اعتقد أنه يرانى فى منامه- و إن كان غير راء له على الحقيقه- فهو فى الحكم كأنه قد رآنى، و هذا عدول عن ظاهر لفظ (١) الخبر و تبديل (٢) لصيغته (٣) انتهى.

أقول: أنت خير بما فى كلام هذين العمدين قدس سرهما، و لكنه مبنئ على ما تقدم نقله عنها فى المقام الأول من منع صحه الرؤيه فى المنام، و سيأتيك إن شاء الله تعالى فى المقام ما يظهر به ما فيه، و يكشف عن باطنه و خافيه.

ثم إنه قد اختلف العلماء من الخاصه و العامه فى أن المراد: رؤيتهم عليهم السّلام فى صورهم الأصليه، أو بأى صوره كانت. و ظاهر الأ-كثر من الطرفين هو الرؤيه بأى صوره كانت. و الأخبار الوارده فى المقام محتمله للأمرين. و كيف كان فالكلام هنا يقع فى موضعين:

أحدهما: فى كون هذه الرؤيه هل هى على سبيل الحقيقه، بمعنى أن الرائي له صلى الله عليه و آله فى المنام مثل الرائي له (٤) فى اليقظه؟

ظاهر الأخبار ذلك؛ لأن قوله صلى الله عليه و آله: «من رآنى فقد رآنى ..» معناه فى حال نومه فقد رآنى حقيقه كما أنا عليه فى اليقظه. قال فى (النهايه): (الحق ضد الباطل، و منه الحديث: «من رآنى فقد رأى الحق ..»، أى رؤيا صادقه، ليست من أضغاث الأحلام. و قيل: فقد رآنى حقيقه غير مشبهه) (٥) انتهى.

١- فى «ح»: لفظه.

٢- ليست فى «ح».

٣- لم نعثر عليه فى الغرر و الدرر، بل هو موجود بنصّه فى رسائل الشريف المرتضى (المجموعه الثانيه): ١٢-١٣، و نقله عنه فى الغرر و الدرر المجلسى فى مرآه العقول ٢٥: ٢١٢-٢١٣.

٤- ليست فى «ح».

٥- النهايه فى غريب الحديث و الأثر ١: ٤١٣- حقق.

ص: ٢٧٩

و قد عرفت فى كلام الشيخ المفيد من تأويله الخبر بقوله: (فكأنما رآنى)، و حمله الرؤيه على تخيل صورته فى نفس الرائي.

و قال شيخنا المجلسى - عطر الله مرقده- فى كتاب (البحار) بعد نقل جمله من كلمات العامه الداله على حمل الرؤيه على الحقيقه ما صورته: (و الظاهر أنها ليست رؤيه بالحقيقه، و إنما هو بحصول الصوره فى الحس المشترك أو غيره بقدره الله تعالى).

و الغرض من هذه العبارة بيان حقيقته (١) الرؤيا، و أنها من الله لا من الشيطان.

و هذا المعنى هو الشائع فى مثل هذه العبارة، كأن يقول رجل: من أراد أن يرانى فليمر فلان، أو من رأى فلان فقد رآنى، أو من وصل فلان فقد وصلنى. فإن كل هذه محموله على التجوز و المبالغة، و لم يرد بها معناها حقيقته (٢) انتهى.

و لا يخفى بعده:

أما أولاً، فلما رواه فى كتاب (كمال الدين) من أنه روى فى الأخبار الصحيحة، عن أئمتنا عليهم السلام: أن من رأى رسول الله صلى الله عليه و آله أو أحداً من الأئمة - صلوات الله عليهم - قد دخل مدينة أو قرية فى منامه، فإنه آمن لأهل المدينة أو القرية مميًا يخافون و يحذرون، و بلوغ لما يأمون و يرجون. فإن ترتب هذه الامور على مجرد وجود الصورة فى الحس المشترك و نحوه بعيد غاية البعد.

و أمياً ثانياً، فلما تقدم من أن الرؤيا الصادقة عبارة عما تراه الروح بعد خروجها من الجسد حال النوم و صعودها إلى الملكوت، فكل ما رآته (٣) فهو حق. و هذا القائل قد اعترف بذلك فى الكتاب المشار إليه، فما المانع من أن تتصل بأحد

١- فى «ح»: حقيقته.

٢- بحار الأنوار ٥٨: ٢٣٧.

٣- فى «ح» بعدها: ثمه.

ص: ٢٨٠

منهم - صلوات الله عليهم - و هم فى ذلك العالم بلا ريب؟

و لما (١) ورد فى الأخبار من أنهم - صلوات الله عليهم - ينقلون بعد الدفن بأجسادهم الشريفة إلى السماء (٢)، و أن الزائر إنما يزور مواضع قبورهم، فهم أحياء فى السماء منعمون كما كانوا فى الدنيا، فأى مانع من اتصال الروح بهم هناك حينئذ (٣)؟

و أما ثالثاً، فلا ريب أن الأخبار قد استفاضت بأنه ما من ميت يموت فى شرق الأرض و لا غربها إلّا و يرى حال موته النبى صلى الله عليه و آله و أمير المؤمنين عليه السلام، و ليست هذه الرؤيه بحاسه البصر؛ لشمول ذلك للأعمى، و من تعطل بصره فى تلك الحال، بل الرؤيه إنما هى بهذه الروح التى تصعد وقت النوم، و هذه الرؤيه حال النوم على حسب تلك الرؤيه حال الموت. و لا أظن هذا القائل يلتزم التجوز فى رؤيتهما - صلوات الله عليهما - حال الموت، لاستفاضه الأخبار و صحتها و صراحتها بكون الرؤيه حقيقته.

غايه الأمر أن فى المقام إشكالا مذكورا فى محله من أنه كيف يمكن القول بحضورهم عليهم السلام على جهه الحقيقه مع جواز أن يموت فى ساعه واحده ألوف من الناس فى أطراف الأرض من شرقها و غربها و شمالها و جنوبها؟

و هذا مجرد استبعاد عقلى، فإننا لئما قام لنا الدليل على ذلك، و جب علينا القول به، و بيان كيفية ذلك غير واجب علينا، فإن

ذواتهم المقدّسه عليها مسحه من الذات الإلهيه التي تاهت في بیداء معرفتها العقول، و ضلّت في الوصول إلى حقيقتها ألباب الفحول، و نورهم الذي خلقوا منه منشعب من نور ذاته السبحانيه،

١- عطف على قوله: فلما تقدّم المارّ في أوّل فقره السابقه.

٢- بصائر الدرجات: ٤٤٥/ب ١٣، ح ٩، بحار الأنوار ٢٧: ٢٩٩/٣.

٣- ليست في «ح».

ص: ٢٨١

و مشتق من لوامع تلك البروق الصمدانيه. و لذا ورد في الخبر عنه صلى الله عليه و آله: «يا على، ما عرف الله إلّا أنا و أنت، و لا عرفني إلّا الله و أنت، و لا- عرفك إلّا الله و أنا» (١)، و هذه المعرفه جاريه (٢) فيهما و في أبنائهما المعصومين، صلوات الله عليهم أجمعين.

و حينئذ، فلا- مطمع للوقوف على كنه حقائقهم [و] ذواتهم (٣) المقدّسه كسائر الأنام، و قياسهم على غيرهم من البشر في أمثال هذه الأحكام. و من نظر إلى عباداتهم و أذكارهم و تسيحهم في عالم الأرواح، علم أنه لا مساح له عما ذكرنا و لا يراح.

الثاني: أنه كيف يمكن القول بهذا الخبر على إطلاقه، و هو يستلزم التناقض الذي نبه عليه شيخنا المفيد، و سيدنا المرتضى- رضى الله عنهما- من رؤيه المحقّ و المبطل، و المؤمن و الكافر له صلى الله عليه و آله، و إخبار كل منهم عنه صلى الله عليه و آله بما يوافق اعتقاده؟

و الجواب عن ذلك أنه لا- بدّ من تخصيص الخبر المذكور برؤيا المؤمن خاصه لما عرفت آنفا من اشتراط صحه الرؤيا غالبا بالإيمان و الصلاح و التقوى، و إن فرضنا صدق رؤيا غيره فهو نادر، فيحمل الخبر على ما هو الأكثر الغالب. و مثل هذا الحمل غير عزيز في الأخبار كما لا يخفى على من جاس خلال تلك الديار.

قال القرطبي من علماء المخالفين في شرح قوله صلى الله عليه و آله: «الرؤيا الصادقه جزء من سبعين جزءا من النبوه»: (الرؤيا لا تكون جزءا من النبوه إلّا إذا وقعت من مسلم صالح صادق؛ لأنّه الذي يناسب حاله حال النبي، و كفى بالرؤيا شرفا أنها نوع ممّا أكرمت به الأنبياء، و هو الاطلاع على شىء من علم الغيب، كما قال صلى الله عليه و آله: «لم

١- مشارق أنوار اليقين: ١١٢، و فيه: ما عرفك إلّا الله و أنا، و ما عرفني إلّا الله و أنت، و ما عرف الله إلّا أنا و أنت.

٢- من «ح».

٣- في «ح»: حقائق ذواتهم، بدل: حقائقهم و ذواتهم.

ص: ٢٨٢

تبق من مبشرات النبوه إلّا (١) الرؤيا الصادقه يراها الرجل المسلم».

و أما الكافر و الكاذب و المخلط و إن صدقت رؤياهم في بعض الأحيان، فلأنها (٢) لا تكون من الوحي و لا من النبوه؛ إذ ليس كل من صدق في حديث عن غيب يكون خيره نبوه، بدليل الكاهن و المنجم، فإن أحدهم قد يحدث و يصدق، لكن على الندره. و كذلك الكافر قد تصدق رؤياه، كرؤيا العزيز سبع بقرات (٣)، و رؤيا الفتين في السجن (٤). و لكن ذلك قليل بالنسبه إلى مناماتهم المخلطه الفاسده (٥) انتهى.

و أما ما ذكره شيخنا المفيد قدس سره من التقسيم، فظني أن شكله عقيم؛ إذ لا مانع من أن يتصور إبليس بصورته صلى الله عليه و آله في حال الأمر بالطاعة و النهي عن المعصيه. و قوله:

(لأن الشيطان لا يتشبه بالنبي صلى الله عليه و آله في شيء من الحق و الطاعات) مجرد دعوى؛ فإنه إذا جَوَّزَ تصوُّره بصورته في إحدى الحالين جاز في الحاله الأولى، و التلبس بالطاعة و عدمها لا يصلح للفرق، و لا سيما بناء على ما ذكره من أن رؤيته صلى الله عليه و آله إنما هي عباره عن معان تصوّرت في نفس الرائي يخيّل إليه منها أنه رآه.

المقام الثالث: في حجبه قول المعصوم في المنام

في أنه هل يكون ما يراه الرائي و يسمعه من فعله عليه السلام و قوله حجه في الأحكام الشرعيه أم لا؟ لم أقف لأحد في ذلك على كلام إلا لشيخنا العلامة - أجزل الله تعالى إكرامه - في أجوبه مسائل السيد السعيد مهنا بن سنان المدني رحمه الله حيث قال:

(ما يقول سيدنا فيمن رأى في منامه رسول الله صلى الله عليه و آله، أو بعض الأئمه عليهم السلام، و هو

١- في «ق» بعدها: ان، و ما اثبتناه وفق «ح» و المصدر.

٢- في «ح»: فإنها.

٣- إشاره إلى الآية: ٤٣ من سوره يوسف.

٤- إشاره إلى الآية: ٣٦ من سوره يوسف.

٥- الجامع لأحكام القرآن ٩: ١٢٤ - ١٢٥، عنه في شرح الكافي (المازندراني) ١١: ٤٤٥.

ص: ٢٨٣

يأمره بشيء أو ينهاه عن شيء؟ هل يجب عليه امتثال ما أمر به أو اجتناب ما نهاه عنه أم لا يجب ذلك مع ما صح عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه و آله أنه قال: «من رآني في منامه فقد رآني (١)»، فإن الشيطان لم يتمثل بي»، و غير ذلك من الأحاديث (٢)؟

و ما قولكم، لو كان ما أمر به أو نهى عنه على خلاف ما في أيدي الناس من ظاهر الشريعة، هل بين الحالين فرق أم لا؟ أفتنا في ذلك مبيناً، جعل الله كل صعب عليك هيناً).

فأجاب- نور الله مرقدته، و أعلى الله مقعده-: (أما ما يخالف الظاهر فلا ينبغي المصير إليه، و أما ما يوافق الظاهر فالأولى المتابعه

من غير وجوب؛ لأن رؤيته عليه السلام لا تعطى وجوب الاتباع في المنام (٣) انتهى.

أقول: لا يخفى ما في كلام السائل والمسؤول من التأييد لما قدمناه، من كون رؤيته صلى الله عليه وآله في المقام رؤيه حقيقه، لا أنها عباره عن مجرد حصول الصورة في الحس المشترك الذي هو عباره عن مجرد تخيله و تصورہ؛ إذ مجرد التخيل و التصور لا يصح أن يترتب عليه حكم شرعى لا وجوبا و لا استحبابا.

و حاصل جواب العلّامه قدّس سرّه أنه و إن كان قد رآه في المنام إلّا إنه لم يقيم دليل على وجوب الاتباع في الرؤيه النوميه. و هو جيد:

أما أولاء فلأن الأدله الداله على وجوب متابعتهم و أخذ الأحكام عنهم - صلوات الله عليهم - إنما تحمل على ما هو المعروف المتكرر دائما؛ لما حققناه في غير موضع من زبرنا و مصنفاتنا من أن الأحكام المودعه في الأخبار إنما تحمل على الأفراد المتكرره الكثيره الدوران، فإنها هي التي ينصرف إليها

١- فقد رآنى، من «ح» و المصدر.

٢- انظر في هذا الحديث و غيره بحار الأنوار ٥٨: ٢٣٤-٢٤٤.

٣- أجوبه المسائل المهنايه: ٩٧-٩٨/ المسأله: ١٥٩.

ص: ٢٨٤

الإطلاق دون الفروض النادره الوقوع. و لا ريب أن الشائع الذائع المتكرر إنما هو أخذ الأحكام منهم حال اليقظه.

و أما ثانيا، فإن الرؤيا و إن كانت صادقه فإنها قد تحتاج إلى تأويل و تعبير، و هو لا يعرفه، فالحكم بوجوب العمل بها و الحال كذلك مشكل.

و أما ثالثا، فلأن الأحكام الشرعيه إنما بنيت على العلوم الظاهره، لا على العلم بأى وجه اتفق، ألا ترى أنهم عليهم السلام إنما يحكمون في الدعاوى بالبينات و الأيمان و ربما عرفوا المحقّ من المبطل واقعا، و ربما عرفوا كفر المنافقين و فسق الفاسقين و نجاسه بعض الأشياء بعلومهم المختصه بهم؟ إلّا إن الظاهر أنهم ليسوا مأمورين بالعمل بتلك العلوم في أحكام الشريعه، بل إنما يعملون على ظاهر علوم الشريعه، و قد روى عنه صلى الله عليه وآله: «إنا نحكم بالظاهر، و الله المتولّى للسرائر» (١).

و أما رابعا، فلما ورد بأسانيد متعدده عن الصادق عليه السلام، في أحاديث الأذان: «إنّ الله تبارك و تعالى أعزّ من أن يرى في النوم» (٢).

المقام الرابع: في معنى أن الرؤيا الصادقه جزء من سبعين جزءا من النبوه

قد تضمّن الخبر المذكور أن الرؤيا الصادقه جزء من سبعين جزءا من النبوه، و قد ورد هذا المضمون في جملة من أخبار الخاصه و العامه ففى (الكافى) عن هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «رأى المؤمن، و رؤياه فى آخر الزمان

١- إيضاح الفوائد ٣: ٤٨٦، الإحكام فى اصول الأحكام ١: ٢٣٨ / المسأله: ٢٥، ٢: ٣٤٤ / المسأله: ٨، ٤: ٣١٨ / المسأله: ٥٣.

٢- علل الشرائع ٢: ٥ / ب ١، ح ١، بحار الأنوار ٧٩: ٢٣٧ / ١.

٣- فى المصدر بعدها: أجزاء.

٤- الكافى ٨: ٧٦ / ٥٨.

ص: ٢٨٥

و فى كتاب (المؤمن) للحسين بن سعيد بإسناده عن أبى عبد الله عليه السلام قال: « [إنَّ المؤمن رؤياه] (١) جزء من سبعين جزءا من النبوه، و منهم من يعطى على الثلاث» (٢).

قال بعض مشايخنا- عطر الله مراقدهم-: (إن معنى قوله: «و منهم من يعطى على الثلاث» أن بعض الكتميل من المؤمنين يكون رأيه و رؤياه ثلاثه من أجزاء النبوه) (٣) انتهى.

و فى كتاب (جامع الأخبار) عنه عليه السلام: «و لقد حدّثنى أبى عن جدى عن أبىه عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: من رأى فى منامه فقد رأى؛ فإنّ الشيطان لا يتمثل فى صورتى و لا فى صوره أحد من أوصيائى و لا فى صوره أحد من شيعتهم. و إنّ الرؤيا الصادقه جزء من سبعين جزءا من النبوه» (٤).

و أكثر أخبار العامه دلّت على أنّها جزء من ستة و أربعين جزءا (٥).

و الكلام هنا فى موضعين:

أحدهما: فى معنى كون الرؤيا الصادقه جزءا من أجزاء النبوه، فقيل: (إن المراد: الإشارة إلى أن الرؤيا الصادقه من المؤمن الصالح فى الصدق و الصحه كالنبوه (٦)؛ لما فيها من الإعلام الذى هو على معنى النبوه على أحد الوجهين. و قد قال كثير من الأفاضل: إن للرؤيه الصادقه ملكا و كلّ بها، يرى الرائي من ذلك ما فيه من تنبيه على ما يكون له، أو يقدر عليه من خير أو شر.

و هذا معنى النبوه؛ لأن النبى إما (فعل) بمعنى مفعول، أى يعلمه الله و يطلعه فى

١- من المصدر: و فى «ح»: رأى المؤمن.

٢- المؤمن: ٣٥ / ٧١.

٣- بحار الأنوار ٥٨: ١٩١.

٤- جامع الأخبار: ٤٩٠ / ١٣٦٦.

٥- صحيح البخارى ٦: ٥٦٢- ٢٥٦٤ / ٦٥٨٢، ٦٥٨٦- ٦٥٨٨، سنن ابن ماجه ٢: ١٢٨٢ / ٣٨٩٣- ٣٨٩٤.

٦- كذا فى النسختين، و فى المصدر، جزء من أجزاء النبوه، بدل: فى الصدق و الصحه كالنبوه.

منامه من غيبه ما لا- يظهر عليه أحدا إلّا من ارتضى من رسول؛ أو بمعنى فاعل ك (عليم)، أى يعلم غيره بما القى عليه. و هذا أيضا صورته صاحب الرؤيا (١). و قد تقدم من كلام القرطبي فى المقام الثانى ما يؤيد ذلك.

و قيل: (المراد أنّها جزء من أجزاء علم النبوه، و علم النبوه باق و إن كانت النبوه غير باقيه) (٢).

و قيل: (إنما كانت جزءا من النبوه فى حق الأنبياء دون غيرهم) (٣).

قال ابن الأثير فى (النهايه): (الجزء: القطعه و النصيب من الشىء و منه الحديث: «الرؤيا الصالحه جزء من ستة و أربعين جزءا من النبوه»، و إنّما خصّ هذا العدد؛ لأن عمره صلى الله عليه و آله فى أكثر الروايات الصحيحه كان ثلاثا و ستين سنه، و كانت مدته نبوته منها ثلاثا و عشرين سنه، لأنه بعث عند استيفاء الأربعين.

و كان فى أول الأمر يرى الوحى فى المنام و دام كذلك نصف سنه، ثم رأى الملك فى اليقظه، فإذا نسبت مدّه الوحى فى النوم و هى نصف سنه إلى مدته نبوته و هى ثلاث و عشرون سنه كانت نصف جزء من ثلاثه و عشرين جزء، و ذلك جزء واحد من ستة و أربعين جزءا) (٤) انتهى.

و ظاهر كلامه- كما ترى- حمل الخبر على المعنى الأخير، و لكن قد أورد عليه أنه صلى الله عليه و آله كان يوحى إليه فى سائر أيام حياته فى النوم فى أحكام الشريعة، و أنه يرى الرؤيا كما دلّت عليه الآيات من قوله عزّ و جلّ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ (٥)، و قوله عزّ و جلّ وَ مَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ (٦).

١- شرح الكافى (المازندراني) ١١: ٤٤٥.

٢- انظر مرآه العقول ٢٥: ٢٠٤.

٣- شرح السنه ٧: ١٤٨.

٤- النهايه فى غريب الحديث و الأثر ١: ٢٦٥- جزأ.

٥- الفتح: ٢٧.

٦- الإسراء: ٦٠.

و روى أنه صلى الله عليه و آله قال لهم يوم احد: «رأيت فى سيفى ثلمه، و رأيت كأنى مردف كبشا» (١)، فتأول ثلمه السيف أنه يصاب فى أصحابه، و أنه يقتل كبش القوم. و متى اضيفت هذه الروايات إلى ما ذكره بطلت القسمة و سقط الحساب الذى (٢) ذكره (٣).

و بالجمله، فالظاهر حمل الخبر على أحد المعنيين اللذين ذكرناهما أولا لا غير.

و ثانيهما: فى بيان السبب لهذه النسبه المخصوصه- أعنى: كونها جزءا من سبعين جزءا- فقيل: يحتمل أن تكون هذه التجزئه من طريق الوحى، و أن (٤) منه ما سمع من الله تعالى بدون واسطه، كما قال الله تعالى مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ (٥)، و منه ما سمع بواسطه الملك، و منه ما يلقي فى القلب، كما قال تعالى إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (٦) أى إلهام، و منه ما يأتى به الملك و هو (٧) على صورته، و منه ما يأتى به و هو على صورته آدمى، و منه ما يأتى فى منامه بحقيقته، و منه ما يأتى تمثال أحيانا يسمع الصوت و يرى الضوء، و منه ما يأتى كصلصله الجرس، و منه ما يلقيه روح القدس فى روعه، إلى غير ذلك ممّا وقفنا عليه و مما لم نقف عليه.

و يكون مجموع الطرق سبعين، و لا يلزم أن نبين تلك الأجزاء كملا؛ لأنه لا يلزم العلماء أن يعلموا كل شىء جمله و تفصيلا، و قد جعل الله سبحانه لهم فى ذلك حدا يوقف عنده؛ فمنها ما لا يعلم أصلا، و منها ما يعلم جمله و لا يعلم تفصيلا- و هذا منه- و منها ما يعلم جمله و تفصيلا، لا سيما فيما طريقه السمع و بينه الشارع.

١- كنز العمال ١٥: ٣٨٠ / ٤١٤٦٧، و فيه: رأيت كأنى مردف كبشا، و كأن ظبه سيفى انكسرت.

٢- ليست فى «ح».

٣- شطب عنها فى «ح».

٤- فى «ح»: فان.

٥- الأحزاب: ٥٣، الشورى: ٥١.

٦- النجم: ٤.

٧- من «ح».

ص: ٢٨٨

و قيل: (مجموع خصال النبوه سبعون و إن لم يعلمها تفصيلا و منها الرؤيا، و المنام الصادق من المؤمن خصله واحده لها هذه النسبه مع تلك الخصال) (١).

أقول: و لا يبعد عندى أن يكون ذكر السبعين إنما خرج مخرج التمثيل، كما قيل فى قوله سبحانه إِنَّ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ (٢)، و كذا قيل فى قوله تعالى ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً (٣)، أى طويله. و حينئذ، فلا ضروره إلى هذه التكلفات، و الله العالم.

المقام الخامس: فى أنه هل تكون رؤيا المعصوم شيطانيه؟

قد روى الثقة الجليل على بن إبراهيم القمى فى تفسيره فى تفسير قوله تعالى:

إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ (٤)- الآيه- عن أبيه عن ابن أبى عمير عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «كان سبب نزول هذه الآيه أن فاطمه عليها السلام رأت فى منامها أن رسول الله صلى الله عليه وآله هم أن يخرج هو و فاطمه و على و الحسن و الحسين- صلوات الله عليهم- من المدينة، فخرجوا حتى جاوزوا من حيطان المدينة، فعرض لهم طريقان، فأخذ رسول الله صلى

اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ ذَاتِ الْيَمِينِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ فِيهِ نَخْلٌ وَ مَاءٌ، فَاشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ شَاهَ [كِبْرَاءً] وَ هِيَ الَّتِي فِي أَحَدِ أُذُنَيْهَا نَقْطٌ بَيْضٌ، فَأَمَرَ بِذَبْحِهَا، فَلَمَّا أَكَلُوا مَاتُوا فِي [مَكَانِهِمْ] (٥) مِنْهُمْ، فَانْتَبَهَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّيِّدَةَ بِأَكْبَرِهِ ذَعْرَهُ، فَلَمْ تَخْبِرْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِذَلِكَ.

فَلَمَّا أَصْبَحَتْ جَاءَ (٦) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِحِمَارٍ، فَأَرْكَبَ عَلَيْهِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّيِّدَةَ، وَ أَمَرَ أَنْ يُخْرَجَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّيِّدَةَ وَ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا السَّيِّدَةَ مِنَ الْمَدِينَةِ كَمَا رَأَتْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّيِّدَةَ فِي نَوْمِهَا، فَلَمَّا خَرَجُوا مِنْ حَيْطَانِ الْمَدِينَةِ عَرَضَ لَهُمْ طَرِيقَانِ فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ذَاتِ الْيَمِينِ

١- شرح الكافي (المازندراني) ١١: ٤٤٦.

٢- التوبة: ٨٠.

٣- الحاقة: ٣٢.

٤- المجادلة: ١٠.

٥- من المصدر، و في النسختين: منهم.

٦- ليست في «ح».

ص: ٢٨٩

كَمَا رَأَتْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّيِّدَةَ، حَتَّى انْتَهَوْا إِلَى مَوْضِعٍ فِيهِ نَخْلٌ وَ مَاءٌ، فَاشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ شَاهَ كَمَا رَأَتْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّيِّدَةَ فَأَمَرَ بِذَبْحِهَا فَذَبَحَتْ وَ شَوِيَتْ، فَلَمَّا أَرَادُوا أَكْلَهَا قَامَتْ فَاطِمَةُ وَ تَنَحَّتْ نَاحِيَةَ مِنْهُمْ، تَبْكِي مَخَافَةَ أَنْ يَمُوتُوا، فَطَلَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَتَّى وَقَعَ عَلَيْهَا وَ هِيَ تَبْكِي، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ يَا بَنِيَّةُ؟ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتَ الْبَارِحَةَ كَذَا وَ كَذَا فِي نَوْمِي وَ قَدْ فَعَلْتَ أَنْتَ كَمَا رَأَيْتَهُ، فَتَنَحَّيْتُ عَنْكُمْ لَثَلَا أَرَاكُمْ تَمُوتُونَ.

فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ نَاجَى رَبَّهُ، فَنَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرَائِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ هَذَا شَيْطَانٌ يُقَالُ لَهُ الزَّهَاءُ، وَ هُوَ الَّذِي أَرَى فَاطِمَةَ هَذِهِ الرَّؤْيَا، وَ يُؤْذِي (١) الْمُؤْمِنِينَ فِي نَوْمِهِمْ بِمَا يَغْتَمُونَ بِهِ.

فَأَمَرَ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّيِّدَةَ فَجَاءَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ الَّذِي أَرَيْتَ فَاطِمَةَ هَذِهِ الرَّؤْيَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ يَا مُحَمَّدُ. فَبَزِقَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ بَزَقَاتٍ، فَشَجَّهَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ.

ثُمَّ قَالَ جِبْرَائِيلُ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: يَا مُحَمَّدُ (٢) إِذَا رَأَيْتَ فِي مَنَامِكَ شَيْئًا تَكْرَهُهُ، أَوْ رَأَى أَحَدٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِمَا عَاذَتْ بِهِ مَلَائِكَةُ اللَّهِ الْمُقْرَبُونَ وَ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ الْمُرْسَلُونَ وَ عِبَادَهُ الصَّالِحُونَ مِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتَ مِنْ رُؤْيَايَ. وَ يَقْرَأُ الْحَمْدَ وَ الْمَعُودَتَيْنِ، وَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (٣)؛ وَ يَتَفَلَّحُ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثَ تَفَلَّاتٍ، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ مَا رَأَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ إِنََّّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ الْآيَةَ (٤).

و وجه الإشكال في هذا الخبر من وجهين:

أحدهما: ما يدل عليه بظاهره من تمثل الشيطان بصورهم عليهم السلام، لتصريح الخبر بأن الشيطان المذكور هو الذى أرى فاطمه عليها السلام هذه الرؤيا. وقد دل الخبر المذكور وغيره على أن الشيطان لا يتمثل بصوره أحدهم، بل ولا أحد من شيعتهم كما عرفت.

١- كذا فى المصدر، و الظاهر أنها: يرى.

٢- قوله عليه السلام: يا محمد، ليس فى «ح».

٣- الإخلاص: ١.

٤- تفسير القمى ٢: ٣٦٧-٣٦٨.

ص: ٢٩٠

و ثانيهما: كون رؤيا المعصوم شيطانيا، و تسلط الشيطان عليه فى المنام، و هو مناف لشرف (١) عصمتهم - صلوات الله عليهم - و قد وقفت على كلام لبعض مشايخنا المتأخرين يتضمن الجواب عن الإشكال الثانى، قال قدس سره بعد نقل الخبر المذكور: (و تعرض الشيطان لفاطمه عليها السلام، و كون منامها المضاهى للوحى شيطانيا و إن كان بعيدا، و لكن باعتبار عدم بقاء الشبهه و زوالها سريعا، و ترتب المعجز من الرسول صلى الله عليه و آله فى ذلك، و المنفعه المستمره للامه ببركتها يقل الاستبعاد. و الحديث مشهور متكرر فى الاصول) (٢) انتهى.

و أما الإشكال الأول فلم أقف على كلام لأحد يتضمن ذكره فضلا عن الجواب عنه، و يخطر بالبال الفاتر و الخيال القاصر أحد وجهين:

الأول: أنه لعل ما دلت عليه الأخبار المتقدمه من أن الشيطان لا يتصور فى صوره أحد منهم عليهم السلام، إنما وقع بعد هذه القضية، إلّا إنه لا يخلو من بعد.

الثانى: أن يخص تعرض الشيطان لها عليها السلام فى المنام بإراءته لها أنهم قد ماتوا بعد الأكل، و إلّا فجميع ما رآته كان حقا و صدقا، و الذى تخلف منه إنما هو رؤيتها لموتهم بعد الأكل.

و حينئذ، فيحمل قولهم فى الخبر إن الشيطان أراها عليها السلام هذه الرؤيا على هذا القدر منها. و باب التجوز واسع كما لا يخفى، و ظنى قرب هذا الجواب، و أنه لا يعدل عنه فى الباب، و الله العالم.

١- فى «ح»: بشرف.

٢- بحار الأنوار ٥٨: ١٨٨ / ٥٣.

ص: ٢٩١

قد اشتهر في هذه الأيام- لاندراست العلم و شيوع الجهل بين الأنام- المنع من الصلاة بجنب الشبكة التي تحاذي رأس مولانا الحسين عليه السلام بحيث يكون المصلّي مسندا ظهره إلى الجدار، و حكم جماعه ممن يدعى أنه من أهل العلم من أهل البلاد ببطان الصلاة في الموضع المذكور؛ بدعوى أنه يلزم من ذلك مساواة القبر الشريف، و مساواته حال الصلاة غير جائزه، و شنعوا على من يصلى في هذا المكان أتم التشنيع، و رموه بالذم الفظيع، و تبعهم على ذلك أكثر الرعايا الذين هم كالأغنام العديمى العقول و الأفهام.

و أنا مبين في هذه المقالة، و موضح في هذه العجالة ضعف ما ذهبوا إليه، و بطلان ما اعتمدوا عليه، و أن ما ذكروه إنما نشأ عن عدم إعطاء التأمل حقه في الأخبار، و عدم الاطلاع على كلام من تقدم من العلماء الأبرار، و ليس القصد في علم الله سبحانه إلّا إلى تحقيق الحق و اليقين، و تمييز الغث من السمين، و إزاله هذه الشبهه عن قلوب المؤمنين، فأقول: إن ما ذهبوا إليه باطل من وجوه:

الأول: أن الأصل في العباده الصّحة حتى يقوم دليل الإبطال، و ليس فليس. أما دعوى أصاله الصّحة في العباده [فهى] (١) ممّا لا يمتري [فيها] (٢) من له ذوق

١- في النسختين: فهو.

٢- في النسختين: فيه.

ص: ٢٩٢

العلم، و لا يخفى على ذى رؤيه ممن شم رائحه الفهم.

و أما عدم دليل على الإبطال، فلأنه ليس لهم ممّا يمكن أن يتشبهوا به إلّا التوقيع المروى في كتاب (الاحتجاج) عن الحميرى أنه كتب إلى الإمام القائم عليه السلام، يسأله: هل يجوز لمن صلى عند بعض قبورهم عليهم السلام أن يقوم وراء القبر و يجعل القبر قبله، أم يقوم عند رأسه أو رجليه؟ و هل يجوز (١) أن يتقدم القبر و يصلى و يجعل القبر خلفه أم لا؟ فأجاب عليه السلام: «و أما الصلاة فإنها خلفه، و يجعل القبر أمامه، و لا يجوز أن يصلى بين يديه و لا عن يمينه و لا عن يساره؛ لأن الإمام عليه السلام لا يتقدم و لا يساوى» (٢).

و الجواب عنه أن هذا الحديث و إن كان يدلّ على ما ذكروه من النهى عن المساواه، إلّا إن الشيخ- رضوان الله عليه- قد روى هذا الخبر عن (٣) الحميرى أيضا في (التهذيب) بسند صحيح، و فيه جوابا عن السؤال المذكور ما صورته:

«و أما الصلاة فإنها خلفه يجعله الإمام، و لا يجوز أن يصلى بين يديه؛ لأن الإمام لا يتقدم، و يصلى عن يمينه و شماله» (٤)، و هو- كما ترى- ظاهر في جواز المساواه كما تدل عليه الأخبار الآتية.

و بذلك أيضا صرح شيخنا البهائي - عطر الله مرقده - في كتاب (الحبل المتين) حيث قال - بعد نقل الخبر المذكور بطوله -: (هذا الخبر يدل على عدم جواز وضع الجبهه على قبر الإمام عليه السلام).

إلى أن قال: (و على عدم جواز التقدم على الضريح المقدس حال الصلاة؛ لأن قوله عليه السلام: «يجعله الإمام» صريح في جعل القبر بمنزله الإمام في الصلاة، فكما أنه

١- لمن صَلَّى عند بعض قبورهم .. و هل يجوز، من «ح» و المصدر.

٢- الاحتجاج ٢: ٥٨٣ / ٣٥٧.

٣- من «ح».

٤- تهذيب الأحكام ٢: ٢٢٨ / ٨٩٨.

ص: ٢٩٣

لا- يجوز للمأموم أن يتقدم على الإمام بأن يكون موقفه أقرب إلى القبلة من موقف الإمام، بل يجب أن يتأخر عنه أو يساويه في الموقف يمينا و شمالا فكذا هنا. و هذا هو المراد بقوله عليه السلام: «و لا يجوز أن يصلى بين يديه؛ لأن الإمام لا يتقدم، و يصلى عن يمينه و شماله».

و الحاصل أن الاستفادة من الحديث، أن كل ما ثبت للمأموم من وجوب التأخر عن الإمام أو المساواه له، و تحريم التقدم عليه ثابت للمصلى بالنسبه إلى الضريح المقدس من غير فرق، فينبغي لمن يصلى عند رأس الإمام عليه السلام أو عند رجليه أن يلاحظ ذلك.

و قد نبهت على هذا جماعه من إخواني المؤمنين في المشهد المقدس الرضوى - على مشرفه السلام - فإنهم كانوا يصلون في الصفه التي عند رأسه عليه السلام صفين، فبينت لهم أن الصف الأول أقرب إلى القبلة من الضريح المقدس، على صاحبه السلام. و هذا ممّا ينبغي ملاحظته لمن يصلى في مسجد النبي صلى الله عليه و آله، و كذا في سائر المشاهد المقدسه على ساكنيها أفضل التسليمات) (١) انتهى كلامه، زيد مقامه، و علت في الخلد أقدامه.

و هو ظاهر الجوده و الرشاقه لمن رغب لتحقيق الحق و اشتاقه، صريح الدلاله واضح مقاله في أن الممنوع شرعا إنما هو التقدم على الضريح المقدس - على ساكنه الصلاة و السلام - دون المساواه و التأخر.

و هذا الكلام قد نقله عنه شيخنا المجلسي قدس سرّه في كتاب الصلاة من (البحار) (٢)، و لم يعترضه بشىء، و هو مؤذن بميله إليه و اعتماده عليه، و ربما (٣) يتوهم أو

١- الحبل المتين: ١٥٨ - ١٥٩.

٢- بحار الأنوار ٨٠: ٣١٥.

٣- في «ح»: و ما ربّما.

يتمحل من احتمال عطف «و يصلى» على قوله: «و لا يجوز أن يصلى» أو على قوله:

«لا يتقدم»، و هو (١) تعسف ظاهر عند ذوى الأفهام، بل ممّا يجلّ عنه كلام الإمام الذى هو إمام الكلام؛ إذ لا يخفى على من عَضَّ على البلاغه بضرس قاطع، و تتبع كلام البلاغه فى جملة المواضع أن المتبادر من قول القائل: ما جاءنى زيد و جاءنى عمرو، إنما هو نفى المجىء عن زيد مع إثباته لعمرو، لا نفيه عنه أيضا.

و متى أريد نفي المجىء عن عمرو اعيدت أداه النفى، فقليل: ما جاءنى زيد و لا عمرو (٢)، كما هو مذکور فى الرواية التى استند إليها الخصم.

و حينئذ، فإذا كان الشيخ قدس سره قد روى الرواية المذكورة بهذا اللفظ الدال على جواز المساواة - و مما لا ريب فيه عند المحدّثين و لا- خلاف فيه بين المحققين، هو ترجيح العمل بروايات الكتب الأربعة التى عليها المدار فى جميع الأعصار و الأمصار، لشهرتها و معلوميتها، كالشمس فى دائرة النهار، حتى إن المشهور بين أصحابنا - رضوان الله عليهم - هو الاقتصار فى الأحكام على ما فيها خاصة دون غيرها من كتب الأخبار؛ لوجوه حرروها و أدله ذكروها، و إن كنا لا نعتد ذلك و لا نرتضيه، إلّا إنه فى مقام التعارض بين ما فيها و فى غيرها فالترجيح لما فيها البتة، و لا سيما مع صحه السند كما ذكرناه و ضعف الرواية المقابلة. و حينئذ، فيتعين العمل على روايه (التهذيب) و يسقط العمل بتلك الرواية بالكليه، كما [هى] (٣) قضيه الترجيح فى مقام التعارض من تقديم العمل بالراجح و إرجاء المرجوح، سيما مع تأيد روايه (التهذيب) بالأخبار الآتية، و عمل الأصحاب قديما و حديثا بها، مع غض الطرف عن الترجيح فالمقام لنا فسيح و أى فسيح -

١- فى «ح»: فهو.

٢- فى «ح» بعدها: و هو.

٣- فى النسختين: هو.

فلنا (١) أن نقول أيضا: إن الخبرين قد تعارضا فتساقطا، فرجعنا إلى البقاء على أصاله الصّحّه - كما قدمنا - حتى يقوم دليل الإبطال. و هذا بحمد الله الملك المتعال ظاهر لمن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال.

الثانى: الأخبار الواردة عنهم عليهم السّلام فى زيارته و كيفيتها، و ذكر مكان صلاه الزيارة، فإن جملة من الأخبار قد وردت بأنّها عند الرأس الشريف و جملة أخرى خلف القبر، بل دل بعض تلك الأخبار على أنّها عند الرأس أفضل.

فمن الأخبار فى ذلك روايه جعفر بن ناجيه، عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «صلّ عند رأس قبر الحسين عليه السّلام» (٢) الحديث.

و منها روايه أبى حمزه الثمالى، عن الصادق عليه السّلام، و فيها بعد ذكر زياره على بن الحسين عليهما السّلام و ما يفعله عند قبره: «ثم تأتي قبر الحسين عليه السّلام، ثم تدور من خلفه إلى عند رأس الحسين عليه السّلام، وصل عند رأسه ركعتين، تقرأ فى الأولى الحمد و يس، و فى الثانية الحمد و الرحمن، و إن شئت صليت خلف القبر و عند رأسه أفضل، فإذا فرغت فصل ما أحببت إلّا إن الركعتين ركعتي الزيارة لا بدّ منهما عند كل قبر» (٣) الحديث.

و منها روايه صفوان عن الصادق عليه السّلام و فيها: «ثم قم فصل ركعتين عند الرأس ..

اقرأ فيهما ما [أحببت] (٤) ..» (٥) الحديث.

و منها ما نقله شيخنا المجلسى قدّس سرّه فى كتاب مزار (البحار)، عن الشيخ

١- جواب أداه الشرط (إذا) فى قوله: فإذا كان الشيخ قد روى الروايه المذكوره ..

٢- كامل الزيارات: ٤٢٤ / ٦٤٠، وسائل الشيعه ١٤: ٥١٩، أبواب المزار و ما يناسبه، ب ٦٩، ح ٥.

٣- كامل الزيارات: ٤١٧ / ٦٣٩.

٤- من المصدر، و فى النسختين: أحسن.

٥- مصباح المتهدج: ٦٦٠-٦٦٥، بحار الأنوار ٩٨: ٣٢ / ٢٠٠.

ص: ٢٩٦

المفيد (١)، و مؤلف (المزار الكبير) (٢) قال: (قالا: زياره اخرى له عليه السّلام بروايه اخرى غير مقيده بوقت من الأوقات) (٣).

و ساق الكلام إلى أن قال: «ثم انحرف عند الرأس فصل ركعتين، تقرأ فى الاولى فاتحه الكتاب» (٤) الحديث.

و منها روايه اخرى لصفوان أيضا عن الصادق عليه السّلام و فيها: «ثم ادخل عند القبر و قم عند الرأس خاشعا قلبك و [قل] (٥): السّلام عليك».

إلى أن قال: «ثم صل عند الرأس ركعتين» (٦) الحديث.

و منها ما نقله فى كتاب مزار (البحار) أيضا عن السيد الزاهد العابد المجاهد، رضى الدين بن طاوس - نور الله تعالى مرقدته - فى (مصباح الزائر) (٧) فى زياره طويله حيث قال فيها: (ثم اعدل إلى موضع الرأس، فاستقبل القبلة و صل ركعتين صلاه الزياره، تقرأ فى الاولى (الحمد) و سوره (الأنبياء)، و فى الثانية (الحمد) و سوره (الحشر) أو ما تهياً لك) (٨) إلى آخره.

أقول: و هذه الزياره إمّا أن تكون من مرويات السيد قدّس سرّه، فيكون سبيلها سبيل الروايات المتقدمه، أو تكون من إنشائه، كما يقع ذلك منه كثيرا، فيكون فيه تأييد لما ذكرناه لدلالته على كون ذلك هو المختار عنده و الأفضل لديه أو المتعين.

و منها ما ورد فى زياره الرضا عليه السّلام، كما نقله شيخنا المجلسى - عطر الله مرقدته - فى كتاب (تحفه الزائر) فى باب زيارته

- ١- المزار (ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ٥: ٩٩، ١١٥.
- ٢- المزار الكبير: ٣٧٠، ٣٨٥، ب ١٥.
- ٣- بحار الأنوار ٩٨: ٣٣ / ٢٠٦.
- ٤- بحار الأنوار ٩٨: ٣٣ / ٢١٥.
- ٥- من المصدر، في النسختين: قال.
- ٦- المزار الكبير: ٤٣١ - ٣ / ٤٣٢، بحار الأنوار ٩٨: ٤١ / ٢٦٠.
- ٧- مصباح الزائر: ٢٤٠.
- ٨- بحار الأنوار ٩٨: ٢٤٦.

ص: ٢٩٧

الإمام الهادي عليه السلام أنه يصلي عند رأسه عليه السلام.

و مثله في روايه أخرى أيضا قال: (ثم تحول عند رأسه و صل ركعتين، تقرأ في الاولى سورة يس، و في الثانيه سورة (الرحمن) ..) (١).

و كلام من وقفت على كلامه من الأصحاب - رضوان الله عليهم - كله متطابق على العمل بهذه الروايات. و منهم شيخنا الصدوق - عطر الله مرقده - في كتاب (الفييه) حيث قال في باب زياره الإمامين الكاظم و الجواد عليهما السلام ما صورته: (ثم صل في القبه التي فيها محمد بن علي عليهما السلام أربع ركعات بتسليمتين عند رأسه:

ركعتين لزياره موسى بن جعفر، و ركعتين لزياره محمد بن علي عليهما السلام، و لا تصل عند رأس موسى عليه السلام، فإنه يقابل قبور قريش، و لا يجوز أخذها قبله إن شاء الله تعالى) (٢) انتهى.

و قال شيخنا الشهيد في (الدروس): (و سادسها صلاه ركعتين للزياره عند الفراغ، فإن كان زائرا للنبي صلى الله عليه و آله ففي الروضه، و إن كان لأحد الأئمه عليهم السلام فعند رأسه، و لو صلاهما بمسجد المكان جاز، و رويت رخصه في صلاتهما إلى القبر) (٣) إلى آخره.

و قال في (الذكرى): (و هي ركعتان بعد الفراغ من الزياره، تصلي عند الرأس) (٤) انتهى.

و بالجمله، فالظاهر أنه لما كان المشهور عندهم هو كراهه الصلاه إلى القبر - كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى - كان وظيفه صلاه الزياره عندهم عند الرأس حسب ما دلّت عليه هذه الأخبار، و هو مؤذن بجواز المساواه، و أنه هو المعمول عليه بينهم و المعول عليه عندهم.

۱- بحار الأنوار ۹۹: ۴۸ / ۲.

۲- الفقيه ۲: ۳۶۳ / ۲۲۲.

۳- الدروس ۲: ۲۳.

۴- ذكرى الشيعة ۴: ۲۸۷.

ص: ۲۹۸

و أنت خبير بأنه لا يخفى على الفطن المنصف و الفهم الغير المتعسف أن المتبادر من كونها عند الرأس هو كون المصلي محاذيا للرأس الموجب للمساواه سيما مع المقابله بالخلف في جمله من الأخبار، و بذلك صرح شيخنا المجلسي - طاب ثراه - في كتاب (تحفه الزائر) حيث قال: (الفصل السابع: في فضيله الصلاه في الروضه المقدسه و نواحيها، و كيفيه الصلاه للزياره و غيرها. و قد مرّ سابقا أحاديث في فضيله الصلاه عند رأسه الشريف و خلف ضريحه و كذا مرّ في الباب الأول أخباره و بيان الصلاه خلف أضرحة الأئمه عليهم السلام. و ما يستفاد من الأخبار جواز الصلاه للزياره و غيرها عند رأسهم و خلف أضرحتهم عليهم السلام) (۱).

فانظر إلى اعترافه أولا- بدلاله الأخبار على جواز الصلاه فوق الرأس خارجا عن القبر محاذيا له، و إنما ذكر التأخير يسيرا في كلامه من باب الاحتياط عنده.

و لو زعم الخصم أن الصلاه عند الرأس أعم من المحاذاه أو التأخر قليلا.

قلنا: يكفينا في الدلاله على ما ندّعيه العموم المذكور، و التخصيص يحتاج إلى دليل، و ليس فليس.

و لو قيل: إن الحديث المنقول عن (الاحتجاج) مخصص.

قلنا: قد بينا بحمد الله فيما مضى سقوطه بما عارضه من صحيحه (التهذيب)،

۱- وردت هذه العبارة في النسختين باللغه الفارسيه، و نصها: (فصل هفتم: در فضيلت نماز کردن در روضه مقدسه و حوالی آن، و كيفيت نماز زیارت و غیر آنست. در فصول سابقه، چند حدیث در فضيلت نماز نزد سر حضرت و در عقب قبر مقدس گذشت و در باب اول أخبار و بیان نماز در عقب قبور ائمه عليهم السلام گذشت. و آنچه از أخبار ظاهر می شود آنست که نماز زیارت و غیر آن را در عقب قبر آن حضرت و بالای سر آن حضرت کردن هر دو خوبست و اگر بالای سر کند پشت سرتر «فی ح»: بشت تر، و فی «ق»: بشتتر، و الظاهر ما أثبتناه.» بایستد که محاذی اصل قبر مقدس نباشد).

ص: ۲۹۹

كما لا يخفى على الموفق المصيب، و من له من المعرفه و الإنصاف أدنى نصيب.

الثالث: أنه لا- يخفى على كل ناظر ذى عينين ممن لم يطمس بصر بصيرته بغشاوه التعصب و الرين أن المصلي في الموضع

المذكور متى كان مسندا ظهره للجدار كما هو المفروض أولا، فإنه لا يكون مساويا للقبر، بل هو متأخر عنه، و القبر إنما يحاذى موضع سجوده. و هذا لا يسمى مساواه لا عرفا و لا شرعا؛ لأن المساواه عباره عن الاستواء.

فإذا قيل: ساواه فى المكان، يعنى: صار محاذيا له و مستويا معه (١)، كصلاه المأموم الواحد مع الإمام يقوم إلى جنبه محاذيا له، كما عرفته من كلام شيخنا البهائى المتقدم.

و لو قيل: إن القبر عباره عن مجموع الصندوق الموضوع على القبر- كما يتوهمه بعض الجهله- فهو ممّا لا يستحق قائله الجواب؛ لخروجه عن زمره ذوى العقول و الأبواب؛ لأن القبر شرعا و لغه و عرفا إنّما هو عباره عن الموضع الذى يدفن فيه الميت، و هو هنا فى وسط الصندوق الكبير، و قد جعل عليه علامه الصندوق الصغير المطروح فوق الصندوق الكبير، و هو الذى تطرح عليه الزينه و الثياب المطرزه المذهبه فى جميع قبور الأئمه عليهم السلام، فإنهم يطرحون ذلك علامه للقبر (٢)، ليكون موضعه معلوما للناظر لأجل الآداب المتعلقة به و الأعمال الراجعه إليه.

الرابع: أنه لا يخفى أن القبر الآن قد صار مستورا بهذا الصندوق الموضوع عليه، و الأحكام الوارده فى الأخبار إنما ترتبت على القبر مع ظهوره و بروزه، و لو جاز أن ترتب عليه مع خفائه، لصدق أيضا ذلك بالنسبه إلى من صلى خارج

١- فى «ح» بعدها: فيه.

٢- ليست فى «ح».

ص: ٣٠٠

القبر الشريفه، مع أن الخصم لا يقول به (١).

و أيضا فإنه كما تزول الكراهه أو التحريم (٢) بالنسبه إلى الصلاه خلف القبر بالحيلولة بهذا الصندوق بناء على ما عليه الأصحاب- رضوان الله عليهم- كما يأتى ذكره، كذلك تزول بالنسبه إلى المساواه لو سلمنا التحريم أو الكراهه.

الخامس: ورود النهى عن الصلاه خلف القبر مطلقا قبر إمام أو غيره، كما قد استفاضت به الأخبار (٣). و به قال جملة علمائنا الأبرار؛ كراهه على المشهور (٤) أو تحريما على قول آخرين، فإن المشهور بينهم هو كراهه الصلاه إلى القبر و جعله قبله، سواء كان قبر إمام أو غيره ما لم يحصل ما به تزول الكراهه من البعد المقرر أو الحائل.

و ظاهر عباره شيخنا الصدوق قدس سرّه المتقدمه (٥)، هو التحريم مطلقا، و كذلك نقله عنه العلامة فى (منتهى المطلب) (٦)، و أنه نقل عنه عدم جواز الصلاه إلى القبور مطلقا. و به صرح شيخنا المفيد- عطر الله مرقدته- فى (المقنعه) حيث قال: (و لا تجوز الصلاه إلى شىء من القبور حتى يكون بينه و بينه حائل، و لو قدر لبنه أو عنزه (٧) منصوبه أو ثوب موضوع).

ثم قال: (و قد روى أنه لا بأس بالصلاه إلى قبله فيها قبر إمام، و الأصل ما قدمناه) (٨) انتهى.

- ١- يرد عليه أن معناه جواز الصلاة أمام القبر لخفائه بالصندوق و اختصاص الأحكام بظهور القبر فقط، فتأمل.
- ٢- في «ح»: التجري.
- ٣- وسائل الشيعة ٥: ١٥٩-١٦٢، أبواب مكان المصلّى، ب ٢٥، ح ٢، ٥، ٦، ٧، ٨، ب ٢٦، ح ١، ٢، ٣، ٥.
- ٤- منتهى المطلب ٤: ٣١٣.
- ٥- انظر الدرر ٢: ٢٩٧.
- ٦- منتهى المطلب ٤: ٣١٦.
- ٧- العنزّه: عصا في قدر نصف الرمح يتوكأ عليها الشيخ. لسان العرب ٩: ٤٢٤-عنز.
- ٨- المقنعه (ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ١٤: ١٥١-١٥٢.

ص: ٣٠١

و الظاهر أنه أشار بقوله: (و قد روى) إلى روايه التوقيع المنقول في (التهذيب) (١) عن الحميرى. و نقل (٢) عن أبى الصلاح القول بالتحريم، و تردّد في الإبطال.

و من الأخبار الداله على ما ذهبوا إليه روايه معمر بن خلاد عن الرضا عليه السّلام: «لا بأس بالصلاه بين المقابر ما لم تتخذ قبله» (٣).

و روايه أبى اليسع المنقوله في (الأمالي) قال: سألت رجل أبا عبد الله عليه السّلام و أنا أسمع قال: إذا أتيت قبر الحسين عليه السّلام أجزعه قبله إذا صليت؟ قال: «تنحّ هكذا ناحيه» (٤).

و روى فيه بهذا المضمون خبراً آخر (٥)، نقل (٦) ذلك شيخنا المجلسى رحمه الله في كتاب مزار (البحار)، و صحّحه زواره عن أبى جعفر عليه السّلام قال: قلت له: الصلاه بين القبور؟ قال: «صلّ بين (٧) خلالها، و لا تتخذ شيئاً منها قبله؛ فإنّ رسول الله صلى الله عليه و آله نهى عن ذلك، و قال: لا تتخذوا قبرى قبله و لا مسجداً، فإنّ الله عزّ و جلّ لعن الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» (٨).

١- تهذيب الأحكام ٢: ٢٢٨/٨٩٧، وسائل الشيعة ٥: ١٦٠، أبواب مكان المصلّى، ب ٢٦، ح ١.

٢- انظر: مختلف الشيعة ٢: ١٢٤-١٢٥/المسألة: ٦٦، روض الجنان: ٢٢٨.

٣- تهذيب الأحكام ٢: ٢٢٨/٨٩٧، الاستبصار ١: ٣٩٧/١٥١٤، وسائل الشيعة ٥: ١٥٩، أبواب مكان المصلّى، ب ٢٥، ح ٣.

٤- لم نعثر عليه في الأمالي و هو موجود بنصّه في كامل الزيارات: ٢/٤٢٥، و عنه نقله كل من صاحب بحار الأنوار ٩٨: ٢٨١، و

وسائل الشيعة ١٤: ٥٢٠، أبواب المزار و ما يناسبه، ب ٦٩، ح ٨.

٥- بحار الأنوار ٩٨: ٨١-٨٢/٥.

٦- من «ق»، و في «ح»: نقله.

٧- في علل الشرائع: فى، بدل: بين.

٨- علل الشرائع ٢: ٥٦/٥٦، ب ٧٥، ح ١، وسائل الشيعة ٥: ١٦١، أبواب مكان المصلّى، ب ٢٦، ح ٥.

و موثقه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلى بين القبور، فقال: «لا يجوز ذلك إلا أن يجعل بينه وبين القبر إذا صلى عشرة أذرع من بين يديه، و عشرة أذرع من خلفه، و عشرة أذرع عن يمينه، و عشرة أذرع عن يساره، ثم يصلى إن شاء» (١).

و روى الصدوق فى (الفقيه) مرسلًا قال: قال النبى صلى الله عليه و آله: «لا تتخذوا قبورى قبله و لا مسجدا، فإن (٢) الله عزّ و جلّ لعن اليهود لأنهم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» (٣).

فهذه جملة من الأخبار الواضحة فى المنع من الصلاة خلف القبر، المؤيّد به بعمل الأصحاب قديما و حديثا. و متى امتنع الصلاة خلفه لم يبق بالنظر إلى الأخبار إلا الصلاة عند الرأس، لما عرفت من الأخبار المتقدّمة الناصّة على ذلك.

السادس: أن هذه الأخبار الدالة على المنع من الصلاة خلف القبر أكثر عددا و أوضح سندًا من ذلك الخبر، مع اعتضادها بعمل الأصحاب، كما عرفت؛ فهى أولى بالعمل عليها و الأخذ بما فيها، مع أن ذلك القائل لا يرتضيه، فما باله قد اولع بالتشيع و القول الفطيع على من خالف تلك الرواية بزعمه؟ و إلا فقد عرفت أنه ليس من المخالفه فى شىء لما بيّناه فى الوجه الثالث. و هو قد خالف هذه الأخبار التى عكف على العمل بها جملة علماء الأمصار فى جميع الأعصار.

فإن اعتذر بأن هذه الأخبار قد ورد بإزائها ما يوجب تأويلها و إخراجها عن ظاهرها.

قلنا: لا- مندوحة لك عن الكراهه البتة، و هو وجه الجمع بين ما دل على الجواز و ما دل على المنع، فلتحمل تلك الروايه- مع إرخاء العنان و تسليم صحتها فى

١- الكافى ٣: ١٣٠/٣٩٠، باب الصلاة فى الكعبه و فوقها ..، وسائل الشيعه ٥: ١٦١، أبواب مكان المصلّى، ب ٢٦، ح ٥.

٢- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: و إن.

٣- الفقيه ١: ١١٤/٥٣٢، وسائل الشيعه ٥: ١٦١، أبواب مكان المصلّى، ب ٢٦، ح ٣.

المقام- على الكراهه جمعا بينها و بين ما عارضها.

فالكراهه حينئذ حاصله فى الموضوعين، فبأى وجه استحق العامل (١) بأحد المكروهين التشيع دون الآخر مع أن الكراهه ثمه أشدّ لقوه دليلها و وضوح سبيلها؟

و إن أجب: بأن الكراهه قد زالت بالحيلولة بهذا الصندوق الموضوع الآن.

قلنا: فما بال هذه الكراهه أو التحريم على القول به تزول بالحيلولة بذلك الصندوق و لا تزول الكراهه أو التحريم المدعى فى

المساواه بذلك؟ و لكن الإنصاف مفقود فى هذا الزمان و إن كان من العلماء الأعيان.

إلحاق فيه إسفاق فى الردع عن بعض العادات

هذا و من العجب العجاب عند ذوى الألباب- و إن كان لا- عجب فى مثل هذا الزمان الذى عظم فيه الانقلاب، و تغيرت فيه رسوم السنه و (الكتاب)- أنه قد بلغ بالمجاورين لهذا المشهد الشريف الكريم من قله الاحترام له و التعظيم و الجراه فيه بقله الكمال فى حقه و الآداب إلى ما نسأل الله سبحانه العفو عن المؤاخذه به فى الاولى و المآب، و قد اتفق على ذلك الرعاع منهم و العلماء الأعلام الذين هم المرجع فى تشريع الأحكام للأنام، و تحليل الحلال و تحريم الحرام من التحدث فى الروضه المقدسه بالأحاديث الدينويه، و الجلوس حلقا مجتمعين على تلك العادات الرديئه، و الجلوس فى وقت الحر مكشفي الرؤوس محللي الأزرار و فى أيديهم المراوح، يروحون أنفسهم عن الحر حال الزيارة و حال الجلوس. و ربما ترى أحدهم يخلع ثيابه كملا و يبقى فى قميص واحده مكشوف الرأس، كأنه جالس فى بيته مع زوجته.

١- فى «ح»: القائل.

ص: ٣٠٤

هذه عاداتهم القبيحه لا تناكر بينهم فى ذلك، و لا يزرى أحد على أحد فيما هنالك؛ لاتفاق الجميع عليه من جاهل و عالم، و صالح و ظالم، كأنهم لم يعوا و لم يسمعوا ما ورد فى حق هذا المقام من مزيد التعظيم له و الإكرام. أو لم يسمعوا ويحهم ما ورد عنهم عليهم السّلام من أن الزائرین له عليه السّلام بمراى و منظر من النبى صلى الله عليه و آله و من على عليه السّلام و فاطمه عليها السّلام و منه (١) عليهم جميعا أفضل الصلاه و السّلام، و أنهم ينادون زوارهم و يخاطبونهم و يبشرونهم بما لهم عند الله سبحانه و عندهم- صلوات الله عليهم- من رفيع الدرجات و مزيد الأجر فى أعلى قصور الجنات (٢)؟

و حينئذ، فهل يجوز لمن كان بمراى منهم و منظر فى هذا المكان أن يأتى بهذه (٣) الأفعال الغير اللائقه و الامور الغير الموافقه لتعظيمهم و لا- المطابقه؟ أو لم يعلموا ويحهم أن حرمة عليه السّلام ميتا كحرمة حيا؟ أ رأيت أنه لو كان جالسا فى مجلس فهل يجوز لمؤمن بالله سبحانه و بهم- صلوات الله عليهم- أن يأتى بأقل قليل من هذه الأفعال فى مجلسه بمحضره و منظره، و قد ورد أن حرمة المؤمن حيا كحرمة ميتا (٤)؟ فكيف بالمعصوم عليه السّلام؟! و قد ورد فى عده أخبار أن أبا بصير دخل على الصادق عليه السّلام و هو جنب قبل الغسل، فنظر إليه الإمام عليه السّلام شزرا و قال: «يا أبا بصير، أ هكذا (٥) تدخل بيوت الأنبياء؟» (٦).

و فى دعاء الاستئذان المروى عنهم عليهم السّلام: «اللهم إنى وقفت على باب من بيوت

١- أى صاحب الضريح المقدس إن لم يكن من غير المذكورين، عليهم الصلاه و السّلام.

٢- بحار الأنوار ٩٨: ٥١-٦٨، ب ٩.

٣- من «ح»، و فى «ق»: بغير هذه.

٤- تهذيب الأحكام ١: ١٥٢٢/٤٦٥، وسائل الشيعة ٣: ٢١٩، أبواب الدفن، ب ٥١، ح ١.

٥- فى المصدر: هكذا، بدل: يا ابا بصير ا هكذا.

٦- اختيار معرفه الرجال: ١٧٠ / ٢٨٨، وسائل الشيعة ٢: ٢١٢، أبواب الجنابه، ب ١٦، ح ٥.

ص: ٣٠٥

نبيك و آل نبيك» (١) إلى آخره.

و حينئذ، فهل يجوز فى العقول السليمه و الألباب القويمه أن يعمل فى بيوت النبى صلى الله عليه و آله هذه الأفعال الخارجه عن جاده الكمال و الشاهد على صاحبها أنه من أجهل الجهال؟ ثم أ رأيت أنه لم يقرع أسماعهم ما استفاض فى الأخبار من الآداب فى زيارته عليه السّلام بأنه ينبغى أن يكون الزائر له أشعث أغبر مشغولا بالحزن و الدعاء، جائعا عطشان مشغولا مده الكون فى حضرته و الجلوس فى روضته بالحزن و البكاء أو الصلاه أو التلاوه و الدعاء و نحو ذلك، و أن يكون الزائر له على سكينه و وقار (٢)؟

هذا مع أن أحدهم لو دخل مجلس من لا يقاس بمقامه عليه السّلام من سلطان أو أمير أو غنى أو كبير لتأدب فى مجلسه بالآداب الكامله، فكيف لا يرون له عليه السّلام ما يرونه لسائر الناس، و لكن العقول عن الطريق القويم ضاله، و الأقدام عن سواء الصراط زالّه.

و من أعجب العجائب أنه بعد هذه الامور التى حكيهاها عنهم يقومون و يقفون حول شباكه عليه السّلام و يخاطبونه و يلتمسون منه المطالب و يلجئون إليه فيما يريدونه من المآرب، فيما ذوى العقول الضعيفه و الألباب السخيفه إن كان معتقدكم أنه عليه السّلام حاضر يسمع من يناديه و يرى من يناجيه، فما لكم تأتون بهذه الأفعال الناشئه عن قلّه الأدب و الاحترام و المنافيه للتعظيم و الإكرام؟! و إن كان معتقدكم أنه ليس بحاضر و لا ناظر، فلمن تناجون؟ و لمن تخاطبون؟

فانظر - أيدك الله تعالى - بتأييده إلى هؤلاء العاكفين على هذه الامور الموجبه

١- المزار الكبير: ٥٥، مصباح الزائر: ٤٤، بحار الأنوار ٩٧: ١٦٠ / ٤١.

٢- كامل الزيارات: ٢٥٠ - ٢٥٢ / ٣٧٤ - ٣٧٧، وسائل الشيعة ١٤: ٥٢٧ - ٥٢٨، أبواب المزار و ما يناسبه، ب ٧١.

ص: ٣٠٦

لضيق الصدور، لا تناكر فيها بينهم فى ورود و لا صدور، و قد صارت سنه مستحسنه جاريه بينهم، و مع هذا يذمون و يزرون على من يصلّى فى الموضع المشار إليه آنفا، و هو - كما عرفت من الأخبار و كلام الأصحاب - من وظائف السنن. فانظر إلى ما يأتى به هذا الدهر المعكوس و الزمن المنكوس من جعل السنن بدعا، و البدع القبيحه سننا:

يا ناعى الإسلام قم فانه قد مات عرف و أتى منكر

أقول: و قد نقل بعض علماء الرجال أن عبد الله بن مسكان هو (١) أحد أجلاء أصحاب الصادق عليه السّلام كان يمتنع من

الدخول عليه خوفاً ألماً يوفيه حقه من الإجلال والإعظام، وإنما يروى عنه بالواسطه (٢). فانظر إلى من عرف حقوقهم عليهم السلام كيف بلغت بهم المراقبه لهم و التعظيم لحقوقهم إلى أى مبلغ، فما ظنك بمن يفعل هذه الحقارات فى بيوتهم بمحضهم. ولكن أين القلوب المستضيئه بمصاييح النصائح، و الألباب المستنيره بذلك و القرائح؟ و من تدبر فى الروايات الوارده فى كيفية زيارته عليه السّلام و ما ينبغى أن يفعله الزائر من حين خروجه من بيته إلى أن يأتى لزيارته (٣)، ظهر له صحه ما ذكرناه و حقيه ما سطرناه.

و لعل السر فيما ورد فى بعض الأخبار (٤) من الأمر للزائر بالانصراف بعد زياره و عدم اتخاذه وطناً، هو الخوف من الوقوع فى أمثال هذه الحقارات الغير المناسبه، و الجراءات التى تصير بها الأعمال ذاهبه، بحصول القسوه فى القلب الموجه لقله الاحترام، كما وقع لهؤلاء، و إن كانوا من العلماء الأعلام.

١- فى «ح»: الذى.

٢- خلاصه الأقوال: ١٩٤ / ٦٠٧.

٣- ثواب الأعمال: ١١٤ / ٢١، كامل الزيارات: ٢٥٢ / ٣٧٦، بحار: ٩٨: ١٤٠ / ٢.

٤- كامل الزيارات: ٢٥٢ / ٣٧٦، وسائل الشيعه: ١٤: ٥٢٨، أبواب المزار و ما يناسبه، ب ٧١، ح ٢، ب ٧٧، ح ١-٥.

ص: ٣٠٧

و لا يبعد أيضاً أن يكون ما يقع من هؤلاء هو السبب الحامل لما يفعله بعض حكام هذه المشاهد فى بعض الأوقات من طردهم من الروضه و منعهم من الصلاه فيها و تقصدهم بالأذى بأنواعه؛ فإنه لا يبعد أن يكون من آثار هذه الامور المنكره و الأفعال المستنكره، و إن كانت فى نظر صاحبها مستحسنه نضره.

تأييد سديد فى بعض آداب الزياره

قال شيخنا المجلسى - عطر الله مرقده - فى كتاب مزار (البحار) فى باب آداب الزيارات و أحكام الروضات بعد ذكر جملة من الآيات: (أقول: الآيه الاولى (١) تومئ إلى إكرام الروضات المقدسه، و خلع النعل فيها عند القرب منها، لا سيما الطف و الغرى؛ لما روى أن الشجره كانت فى كربلاء (٢)، و أن الغرى قطعته من الطور (٣). و الثانيه (٤) تدلّ على لزوم غضّ الصوت عند قبر النبى صلى الله عليه و آله، و عدم جهر الصوت [لا] بالزياره و لا غيرها؛ لما روى أن حرمتهم بعد موتهم كحرمتهم فى حياتهم، و كذا عند قبور سائر الأئمه عليهم السلام، لما ورد أن حرمتهم كحرمة النبى صلى الله عليه و آله.

و يؤيد ما ذكرناه ما رواه الكلينى بإسناده عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام فى خبر طويل يذكر فيه وفاه الحسن عليه السلام قال: «فلما أن صلى عليه».

ثم ساق قدس سرّه الخبر بما يدل على حمل الحسن عليه السّلام إلى قبر جده، و خروج عائشه و منعها من دفنه، و كلام الحسين عليه السّلام معها و قوله لها: «و لعمري لقد أدخل أبوك و فاروقه على رسول الله صلى الله عليه و آله بقربهما منه الأذى و ما رعى من حقه ما أمرهما الله به على

١- قوله تعالى فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى. طه: ١٢.

٢- مختصر بصائر الدرجات: ١٨٦، بحار الأنوار ١٣: ٢٥ / ١.

٣- تهذيب الأحكام ٦: ٢٣ / ٥١، كامل الزيارات: ٩٠ / ٩١، بحار الأنوار ٩٧: ٢٥٨ / ٤، وسائل الشيعة ١٤: ٣٨٥، أبواب المزار و ما يناسبه، ب ٢٧، ح ١.

٤- قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ .. الحجرات: ٢.

ص: ٣٠٨

لسان رسول الله صلى الله عليه و آله: إن الله حرم من المؤمنين أمواتا ما حرم منهم أحياء» (١).

إلى أن قال قدس سره: (أقول: هذا الخبر يدل على أنه ينبغي يراعى فى روضاتهم ما كان ينبغي أن يراعى فى حياتهم من الآداب و التعظيم و الإكرام) ثم نقل حديث أبى بصير و دخوله على (٢) الصادق عليه السلام جنبا كما قدمنا الإشارة إليه (٣)، انتهى.

و قال شيخنا الشهيد فى مزار كتاب (الدروس): (للزياره آداب: أحدهما:

الغسل) - إلى أن قال:- (و ثانيها: الوقوف على بابه، و الدعاء، و الاستئذان [بالمأثور] (٤)، فإن وجد خشوعا و رقه دخل، و إلّا فالأفضل له تحرى زمان الرقه؛ لأن الغرض الأهم حضور القلب؛ ليلقى الرحمه النازله من الرب).

إلى أن قال: (و ثالث عشرها: تعجيل الخروج عند قضاء الوطر من الزياره لتعظم (٥) الحرمه، و يشتد الشوق، و روى أن الخارج يشمى القهقري حتى يتوارى (٦) (٧) انتهى.

و أنت خبير بأنه لا يبعد أن ما ورد من الترغيب فى ثواب الصلاه فى روضته عليه السلام، و أن صلاه الفريضة تعدل ثواب حجه، و صلاه النافله تعدل ثواب عمره، و أمثال ذلك إنما هو لمن أتى بالآداب المرويه، و قام بالسنن المرعيه و راعى الحرمه (٨) النبويه، لا بمثل هؤلاء الذين حكينا عنهم ما تقدم من سوء الأدب و قله الاحترام و الجراه عليهم، بل على الملك العلم، نسأل الله عزّ و جلّ لنا و لهم العفو و المغفره عن زلات الأقدام و محيطات الأجرام.

١- الكافي ١: ٣٠٣ / ٣، باب الإشارة و النص على الحسين عليه السلام ..

٢- من «ق»، و فى «ح»: دخول، بدل: دخوله على.

٣- بحار الأنوار ٩٧: ١٢٥ - ١٢٦.

٤- من المصدر، و فى النسختين: المأمور.

٥- فى «ح»: لتعظيم.

٦- المزار الكبير: ٣ / ٤٣٤، بحار الأنوار ٩٨: ٢٦٢ / ٤١.

٧- الدروس ٢: ٢٢ - ٢٤.

٨- سقط فى «ح».

هذا وإنى قد تشرفت بتقبيل أعتاب هذا المقام النير الأعلام قبل هذه الأيام بما يقرب من خمسة عشر أو يزيد من السنين و الأعمام، و ذلك قبل أن تحدث هذه العماره التى فى ظهر القبر الشريف، و كان أكثر الناس إنما يتنافسون فى الصلاه مما يلى الرأس. و كان شيخنا العلامة الأفخر الشيخ حسين ابن الشيخ محمد بن (١) جعفر- أيدى الله تعالى بتأييده- مجاورا تلك السنه فى هذا المكان، و كان أكثر أوقاته إنما يصلى صلاه الظهرين فى هذا المكان الذى قد اشتهر المنع عنه الآن، و الطعن على من يصلى فيه هذا الزمان.

و كان فى البلد جمله من العلماء من العرب و العجم من سكنه البلد و غيرهم، و لم (٢) نسمع لهذه المسأله صيتا و لا ذكرا بالكليه، و لا رأينا أحدا أنكر على شيخنا المشار إليه، و لا اعترض لا طعن بهذا الفعل عليه، و الله سبحانه العالم بحقائق أحكامه.

١- سقط فى «ح».

٢- من «ح»، و فى «ق»: لا.

ص: ٣١٠

ص: ٣١١

٣٦ درّه نجفیه فى أن الأئمه عليهم السلام يوقعون الاختلاف بين شيعتهم

المشهور بين أصحابنا- رضوان الله عليهم- تخصيص الحمل على التقيه فى الأخبار بوجود قائل من العامه بذلك. و الذى يظهر لى من الأخبار خلاف ما هنالك، و هو أنهم عليهم السلام يوقعون الاختلاف بين الشيعه و إن لم يكن ثمه قول للعامه (١). فمن الأخبار فى ذلك ما رواه ثقه الإسلام فى (الكافى) فى الموثق عن زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عن مسأله، فأجابنى فيها، ثم جاء رجل آخر

١- يقول الفقير إلى الله الغنى محمد على بن على بن غانم القطرى البحرانى: إن ما ذكره شيخنا المصنّف - أفاض الله - عليه شآبيب رحمته - من جواز حمل بعض الأخبار على التقيه و إن لم يوجد بها قائل من العامه، فيه نظر: أما أولا، فلأن الأخبار التى استدلت بها و ما ضاهاها لا دلالة فيها على مدّعاه بوجه. و أمّا ثانيا، فلتصريح ما رواه الشيخ فى كتاب الخلع من (تهذيب الأحكام) موثقا عن الحسن بن أيوب عن أبى بكير عن عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «ما سمعت منى يشبه قول الناس فيه التقيه، و ما سمعت منى لا يشبه قول الناس فلا تقيه» (تهذيب الأحكام ٨: ٩٨ / ٣٣٠، وسائل الشيعه ٢٢: ٢٨٥، أبواب الخلع و المباره، ب ٣، ح ٧). بأن (متعلق قوله: لتصريح). ما ورد من الأحكام الغير المشابهه لقول العامه فليس فيه التقيه، بل هو الحق الذى لا مريه فيه، فتأمل. (هامش «ع»).

ص: ٣١٢

فسأله عنها، فأجابه بخلاف ما أجابني، ثم جاء آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان قلت: يا بن رسول الله صلى الله عليه وآله رجلا من العراق من شيعتكم قدما يسألان، فأجبت كل واحد منهما بخلاف (١) ما أجبت به صاحبه؟ فقال: «يا زرار، إن هذا خير لنا ولكم، فلو اجتمعتم على أمر لصدقكم الناس علينا، و لكان أقل لبقائنا و بقائكم».

قال: ثم قلت لأبي عبد الله عليه السلام: شيعتكم لو حملتموهم على الألسنة أو على النار لمضوا و هم يخرجون من عندكم مختلفين؟ قال: فأجابني بمثل جواب أبيه (٢).

أقول: انظر إلى صراحه هذا الخبر في اختلاف أجوبته عليه السلام في مسأله واحده في مجلس واحد و تعجب زرار. و لو كان الاختلاف إنما وقع لموافقته العامه لكفى جوابا واحدا بما هم عليه يومئذ، و لما تعجب زرار من ذلك؛ لعلمه بفتواهم عليهم السلام أحيانا بما يوافق العامه تقيه.

و انظر إلى صراحه جوابه عليه السلام في تعليل الاختلاف بما يؤيد ما قلنا من أنهم إنما خالفوا بين الشيعة لئلا يصدقهم العامه عليهم، بل يكذبوهم في روايتهم ذلك عنهم عليه السلام (٣).

و لعل السر في ذلك أن الشيعة إذا خرجوا عنهم مختلفين؛ كل ينقل عن إمامه خلاف ما ينقله الآخر، سخر مذهبهم في نظر العامه، و كذبوهم في نقلهم، و نسبوهم إلى الجهل و عدم الدين، و هانوا في نظرهم، بخلاف ما إذا اتفقت كلمتهم، و تعاضدت مقالاتهم؛ فإنهم يصدقونهم و يشتد بغضهم لهم و لإمامهم

١- في «ح»: بغير.

٢- الكافي ١: ٥/٦٥، باب اختلاف الحديث.

٣- أحيانا بما يوافق العامه تقيه .. ذلك عنهم عليهم السلام، من «ح».

ص: ٣١٣

و مذهبهم، فيصير ذلك سببا لثوران العداوه.

و من ذلك أيضا ما رواه الشيخ في (التهذيب) في الصحيح على الظاهر عن سالم بن (١) أبي خديجه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله إنسان و أنا حاضر فقال:

ربما دخلت المسجد و بعض أصحابنا يصلّي العصر و بعضهم يصلّي الظهر، فقال:

«أنا أمرتهم بهذا، لو صلوا على وقت واحد لعرفوا، فاخذوا برقابهم» (٢).

و هو أيضا صريح في المطلوب؛ إذ لا يخفى أنه لا تطرق للجهل هنا على موافقه العامه، لاتفاقهم على التفريق بين وقتي (٣) الظهر و العصر و مواظبتهم على ذلك.

و ما رواه الشيخ في (العده) مرسلا عن الصادق عليه السّلام أنه سئل عن اختلاف أصحابنا في المواقيت، فقال: «أنا (٤) خالفت بينهم» (٥).

و ما رواه في (الاحتجاج) بسنده فيه عن حريز عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: قلت له: إنّه ليس شىء أشدّ علىّ من اختلاف أصحابنا. قال: «ذلك من قبلى».

و ما رواه في كتاب (معانى الأخبار) عن الخزاز. عن حدثه عن أبي الحسن عليه السّلام قال: «اختلاف أصحابي لكم رحمه». و قال: «إذا كان ذلك جمعتم على أمر واحد». و سئل عن اختلاف أصحابنا؟ فقال عليه السّلام: «أنا فعلت ذلك بكم، و لو اجتمعتم على أمر واحد لأخذ بركابكم».

و ما رواه في (الكافي) بسنده فيه عن موسى بن أشيم قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السّلام فسأله رجل عن آية من (كتاب الله)، فأخبره بها، ثم دخل عليه داخل فسأله عن ذلك، فأخبره بخلاف ما أخبر به الأول، فدخلني من ذلك ما شاء الله.

١- من «ح».

٢- تهذيب الأحكام ٢: ٢٥٢ / ١٠٠٠.

٣- في «ح»: وقت.

٤- في «ح»: إذا.

٥- العده في اصول الفقه ١: ١٣.

ص: ٣١٤

إلى أن قال: فبينما أنا كذلك إذ دخل عليه آخر فسأله عن تلك الآية، فأخبره بخلاف ما أخبرني (١) و أخبر صاحبي، فسكنت نفسي و علمت أن ذلك منه تقيه.

ثم التفت إلى فقال: «يا بن أشيم، إن الله فوض إلى سليمان بن داود، فقال هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب (٢)، و فوض إلى نبيه صلى الله عليه و آله فقال ما آتاكم الرسول فخذوه و ما نهاكم عنه فانتهوا (٣)، فما فوض إلى رسول الله صلى الله عليه و آله فقد فوض إلينا» (٤).

و لعلك بمعونه ذلك تعلم أن الترجيح بين الأخبار بالثقيه بعد العرض على (الكتاب) العزيز أقوى المرجحات، فإن جل الاختلاف الواقع في أخبارنا بل كله عند التأمل و التحقيق إنما نشأ من التقيه. و من هنا دخلت الشبهه على جمهور متأخرى أصحابنا- رضوان الله عليهم- فظنوا أن هذا الاختلاف إنما نشأ من دس أخبار الكذب في أخبارنا، فوضعوا الاصطلاح المشهور في تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة؛ ليطمئن به صحيحها من سقيمها، و غثها من سمينها. و قوى الشبهه فيما ذهبوا إليه شيان:

أحدهما: روايه مخالف المذهب و ظاهر الفسق و المشهور بالكذب من فطحي و واقفي و زيدي و عامي و كذاب و غال و نحوهم.

و ثانيهما: ما ورد عنهم عليه السّلام من أن «لكل رجل منا رجل يكذب عليه» (٥)، و أمثاله (٦) ممّا يدل على دس بعض الأخبار الكاذبه فى أحاديثهم عليهم السّلام.

١- كذا فى المصدر، مع أن المتكلم و هو موسى بن أشيم لم يسأل الإمام عليه السّلام.

٢- ص: ٣٩.

٣- الحشر: ٧.

٤- الكافى ١: ٢٦٥-٢٦٦ / ٢، باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه و آله ..

٥- اختيار معرفه الرجال: ١٠٤ / ١٧٤.

٦- بحار الأنوار ٢: ٢١٧-٢١٨ / ١١، ١٣-١٤.

ص: ٣١٥

و لم يتفطنوا- نور الله تعالى ضرائحهم- إلى أن هذه الأحاديث التى بأيدينا إنما وصلت لنا بعد أن سهرت العيون فى تصحيحها و ذابت الأبدان فى تنقيحها، و قطعوا فى تحصيلها من معادنها البلدان، و هجروا فى تنقيتها الأولاد و النسوان، كما لا يخفى على من تتبع السير و الأخبار، و طالع الكتب المدونه فى تلك الآثار.

فإن المستفاد منها على وجه لا يزاخمه الريب و لا يداخله القدح و العيب أنه كان دأب قدماء أصحابنا المعاصرين لهم عليهم السّلام إلى وقت المحدثين الثلاثة فى مده تزيد على ثلاثمائه سنه ضبط الأحاديث و تدوينها فى مجالس الأئمه عليهم السّلام، و المسارعه إلى إثبات ما يسمعون، خوفا من تطرق السهو و النسيان، و عرض ذلك عليهم.

و قد صنفوا تلك الاصول الأربعمائه المنقوله كلّها من أجوبتهم عليهم السّلام، و لهم ما كانوا يستحلّون روايه ما لم يجزموا بصحته.

و قد روى أنه عرض على الصادق عليه السّلام (كتاب عبيد الله بن على الحلبي) فاستحسنه و صحّحه (١)، و على العسكرى عليه السّلام (كتاب يونس بن عبد الرحمن) (٢)، و (كتاب الفضل بن شاذان) (٣) فأثنى عليهما.

و كانوا عليهم السّلام يوقفون شيعتهم على أحوال أولئك الكذابين، و يأمرونهم بمجانبتهم، و عرض ما يرد من جهتهم على (الكتاب) العزيز و السنه النبويه، و ترك ما خالفهما. فروى الثقة الجليل أبو عمرو الكشى فى كتاب (الرجال): (ياسناده عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن أن بعض أصحابنا سأله و أنا حاضر فقال: يا أبا محمد، ما أشدك فى الحديث، و أكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا! فما الذى يحملك على رد الحديث؟ فقال: حدثنى هشام بن الحكم أنه

١- الفهرست: ١٧٤ / ٤٦٦، خلاصه الأقوال: ٢٠٣ / ٦٤٤.

٢- اختيار معرفه الرجال: ٤٨٤-٤٨٥ / ٩١٥.

٣- اختيار معرفه الرجال: ٥٣٧-٥٣٨ / ١٠٢٣.

سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا تقبلوا علينا حديثاً إلّا ما وافق القرآن و السنه أو تجدوا معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمه، فإنّ المغيره بن سعيد- لعنه الله- دس في كتب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله، و لا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا و سنه نبينا صلى الله عليه و آله».

قال يونس: وافيت العراق، فوجدت بها قطعه من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، و وجدت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم و أخذت كتبهم و عرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فأنكر منها أحاديث كثيره أن تكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام و قال: «إن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله عليه السلام، لعن الله أبا الخطاب، و كذلك أصحاب أبي الخطاب؛ يدسون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإننا إن تحدثنا حدثنا بموافقه القرآن و موافقه السنه، إنا عن الله و عن رسوله نحدّث، و لا نقول: قال فلان و فلان فنناقض (١) كلامنا، إن كلام آخرنا مثل كلام أولنا، و كلام أولنا مصداق لكلام آخرنا، فإذا أتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردوه عليه و قولوا: أنت أعلم و ما جئت به. فإن لكلامنا (٢) حقيقه و عليه نورا، فما لا- حقيقه له و لا- نور عليه فذلك قول الشيطان» (٣).

أقول: انظر- أيديك الله- إلى ما دل عليه هذا الخبر من توقّف يونس في الأحاديث و احتياطه فيها- و هذا شأن غيره أيضا كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى- و أمرهم عليه السلام بعرض ما يأتي من الأخبار بروايه غير المؤتمنين على (الكتاب) و السنه تحرّزا من تلك الأحاديث المكذوبه. فهل يجوز في العقول السليمه و الطباع المستقيمه أن مثل هؤلاء الثقات العدول إذا سمعوا من

١- في «ح»: متناقض.

٢- في المصدر: مع كل قول متّ، بدل: لكلامنا.

٣- اختيار معرفه الرجال: ٢٢٤- ٢٢٥ / ٤٠١.

أئمتهم عليهم السلام مثل هذا الكلام أن يستحلّوا بعد ذلك نقل ما لا- يثقون بصحته، و لا يعتمدون على حقيقته؟! بل من المقطوع و المعلوم عاده من أمثالهم أنهم لا- يروون و لا- يذكرون في مصنفاتهم إلّا ما اتضح لهم فيه الحال أنه في الصدق و الاشتهار كالشمس في دائره النهار، كما سمعت من حال يونس.

و هذا كان دأبهم عليهم السلام في الهدايه لشيعتهم، يوقفونهم على جميع ما وقع و ما عسى أن يقع في الشريعه من تغيير و تبديل؛ لأنهم- صلوات الله عليهم- حفاظ الشريعه و حملتها و ضباطها و حرسها، و لهم نواب فيها من ثقات أصحابهم و خواص رواتهم، يوحون إليهم أسرار الأحكام، و يوقفونهم على غوامض الحلال و الحرام، كما قد روى ذلك بأسانيد عديده (١).

على أن المفهوم من جملة من الأخبار أن تلك الأحاديث المكذوبة كلها كانت من أحاديث الكفر و الزندقة و الغلو و الإخبار بالغرائب، فمن ذلك ما رواه في الكتاب المتقدم عن يونس عن هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي و يأخذ كتب أصحابه، و كان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة، فكان يدسّ فيها الكفر و الزندقة، و يسندها إلى أبي (٢) عليه السلام، ثم يدفعها إلى أصحابه و يأمرهم أن يثبتوها في الشيعة، و كل ما كان في كتب أصحاب أبي (٣) عليه السلام من الغلو؛ فذاك ممّا دسّه (٤) المغيرة بن سعيد في كتبهم» (٥).

و بإسناده عن حماد عن حريز قال: قال- يعني أبا عبد الله عليه السلام:- «إنّ أهل

١- وسائل الشيعة ٢٧: ١٣٦-١٥٣، أبواب صفات القاضي، ب ١١.

٢- في «ح» بعدها: عبد الله.

٣- في «ح» بعدها: عبد الله.

٤- في «ح»: لممارسه.

٥- اختيار معرفة الرجال: ٢٢٥ / ٤٠٢.

ص: ٣١٨

الكوفة [قد نزل] (١) فيهم كذاب، أما المغيرة فإنه يكذب على أبي- يعني أبا جعفر عليه السلام- قال: حدّثني (٢) أن نساء آل محمد إذا حضن قضين الصلاة، و كذب و الله- عليه لعنه الله- ما كان من ذلك شىء و لا حدّته. و أما أبو الخطاب فكذب على و قال إنى أمرته هو و أصحابه ألا يصلّى المغرب حتى يروا الكواكب (٣) (٤) الحديث.

على أن مقتضى الحكمة الربانية و شفقه الأئمة عليهم السلام على من فى أصلاب الرجال من شيعتهم تمنع من أن يتركوهم هملا يمشون على غير طريق واضح و لا- منار لائح، فلا- يميزون لهم الغثّ من السمين، و لا- يهدونهم إلى جاده الحق المبين، و لا يوقفونهم على ما وقع فى الشريعة من تغيير و تبديل، و ما يحدثه الكفار (٥) المغترّون من البدع و الضلال و التضليل! كلّا ثم كلّا، بل أوضحوا الدين المبين غاية الإيضاح، و صفّوه عن شوب كل كدر، حتى أسفر كضوء الصباح.

ألا ترى إلى (٦) ما ورد عنهم من حثّ الشيعة على الكتابه لما يسمعونهم منهم، و أمرهم بحفظ الكتب لمن يأتى بعدهم، كما ورد فى جملة من الأخبار التى رواها ثقة الإسلام فى جامعه (الكافى) (٧) و غيره فى غيره (٨)، و إلى تحذيرهم الشيعة عن مداخلة كل من أظهر البدع، و أمرهم بمجانبتهم و تعريفهم لهم بأعيانهم (٩)، كما عرفت فيما تلوناه من الأخبار المتقدمه.

و مثله ما خرج من الأئمة المتأخّرين- صلوات الله عليهم أجمعين- فى لعن

١- من المصدر، و فى النسختين: لم يزل.

٢- فى المصدر: حدّته.

٣- فى المصدر: كوكب كذا يقال له القندانى، و الله إن ذلك لكوكب ما أعرفه.

٤- اختيار معرفه الرجال: ٢٢٨ / ٤٠٧.

٥- فى «ح»: الكذابون.

٦- ليست فى «ح».

٧- الكافى ١: ٥٢- ٥٣ / ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٥، باب روايه الكتب و الحديث ..

٨- عوالى اللآلى ١: ١١٩ / ٦٨، منيه المريد: ٣٤٠- ٣٤١، بحار الأنوار ٢: ١٥١- ١٥٣ / ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٦، ٤٧.

٩- الكافى ١: ٥٤، باب البدع و الرأى المقاييس.

ص: ٣١٩

جماعه ممن كانوا كذلك، مثل فارس بن حاتم القزوينى (١)، و الحسن بن محمد بن بابا (٢)، و محمد بن نصير النميرى (٣)، و أبى طاهر محمد بن على بن هلال (٤)، و أحمد بن هلال (٥)، و الحسين بن منصور الحلاج (٦)، و ابن أبى العزاقر (٧)، و أبى دلف (٨)، و جمع كثير (٩) ممن يتستر بالشيعة، و يظهر المقالات الشنيعة من الغلو و الإباحات، و القول بالحلول و الاتحاد و التناسخ و نحو ذلك.

و قد خرجت بلعنهم التوقيعات عنهم عليهم السلام فى جميع الأماكن، و الأمر بالبراءه منهم، و قد ذكر الشيخ قدس سره فى كتاب (الغيبه) (١٠) جمعا من هؤلاء، و أورد الكشى أخبارا فيما أحدثوه، و ما خرج فيهم من التوقيعات (١١)، لذلك من أحب الوقوف عليها؛ فليرجع إليه.

و قد شدد أصحاب الأئمه عليهم السلام (١٢) فى ذلك، حتى ربما تجاوزوا المقام، حتى إنهم كانوا يجانبون الرجل بمجرد التهمه بذلك، كما وقع لأحمد بن محمد بن عيسى مع أحمد بن محمد بن خالد من إخراجهم من برقه قم لما طعن عليه

١- الغيبه (الطوسى): ٣١٢ / ٣٥٢.

٢- اختيار معرفه الرجال: ٥٢٠ / ٩٩٩.

٣- خلاصه الأقوال: ٤٠١ / ١٦١٤.

٤- الغيبه (الطوسى): ٣٥٣، و فيه: بلال، بدل: هلال.

٥- الغيبه (الطوسى): ٣١٣ / ٣٥٣.

٦- الغيبه (الطوسى): ٤٠٢ / ٣٧٧، و نسب اللعن فيه للأصحاب.

٧- رجال النجاشى: ٣٧٨ / ١٠٢٩.

٨- الغيبه (الطوسى): ٤١٢ / ٣٨٥، و نسب اللعن فيه للأصحاب.

٩- انظر الهامش التالى.

١٠- الغيبه: ٦٣- ٧٠ / ٦٥- ٧٥، و ٣٥١- ٣٥٣ / ٣١١- ٣١٣.

١١- اختيار معرفه الرجال: ٥٢٠ / ٩٩٩، و قد ذكر الحسن بن محمّد المعروف بابن بابا و محمد ابن نصير النميرى و فارس بن

القَمِيون، ثم إعادته إليها لما ظهرت له براءته، و مشى في جنازته حافيا؛ إظهارا لتزاهته ممّا رمى (١) به. و كما أخرج سهل بن زياد الآدمي و أظهر البراءة منه (٢).

و منع الناس من السماع عنه. و كما استثنى محمد بن الحسن بن الوليد شيخ القميين جملة من الرواه منهم جماعة ممن روى عنهم محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري (٣) و غيرهم (٤)، و نسبوهم إلى الكذب و الافتراء.

و منهم من خرجت فيه التوقيعات، و منهم من اطلعوا على حاله الموجب لضعفه، و قد عدوا من ذلك جماعه، منهم محمد بن علي الصيرفي أبو سمينه (٥)، و محمد بن سنان (٦) و يونس بن ظبيان (٧)، و يزيد الصائغ (٨) و غيرهم (٩).

و ذلك ظاهر لمن تصفّح كتب الرجال و اطلع على ما فيها من الأحوال، و من الظاهر البين الظهور أنه مع شهره الأمر في هؤلاء المعدودين و أمثالهم، فإنه لا يعتمد أحد ممن اطلع على أحوالهم على رواياتهم، و لا يدونونها في اصولهم إلّا مع اقترانها بما يوجب صحتها و يعلن بثبوتها، كما صرح به شيخنا البهائي في كتاب (مشرق الشمسيين) (١٠).

و ها نحن ننقل لك انموذجا يعتمد عليه ممّا ذكره شيخنا الصدوق - عطر الله مرقده - في كتبه؛ قال في كتاب (عيون أخبار الرضا عليه السلام) - بعد نقل حديث في سنده محمد بن عبد الله المسمعي - ما هذا لفظه: (قال مصنف هذا الكتاب: كان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد سيئ الرأي في محمد بن عبد الله المسمعي

١- خلاصه الأقوال: ٧٢ / ٦٣.

٢- خلاصه الأقوال: ١٤١١ / ٣٥٦.

٣- نقد الرجال ٤: ١٢٨ / ٤٤٥٩.

٤- الفهرست: ٦٢٦ / ٢٢٣.

٥- الفهرست: ٦٢٤ / ٢٢٣.

٦- الفهرست: ٦١٩ / ٢١٩.

٧- خلاصه الأقوال: ١٧٠١ / ٤١٩.

٨- رجال النجاشي: ١٣١٠ / ٤٤٨.

٩- اختيار معرفة الرجال: ١٠٣٣ / ٥٤٦.

١٠- مشرق الشمسيين: ٢٦ - ٢٧.

راوى هذا الحديث، و إنما أخرجت هذا الخبر فى هذا الكتاب؛ لأنه كان فى كتاب (الرحمه (١)) و قد قرأته عليه فلم ينكره، و رواه لى (٢).

أقول و كتاب (الرحمه) (٣) لسعد بن عبد الله.

و قال فى (من لا يحضره الفقيه) - فى باب ما يجب على من أفطر أو جامع فى شهر رمضان، حيث روى عن المفضل بن عمر، عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل أتى امرأته و هى صائمه و هو صائم، فقال: «إن كان أكرهها فعليه كفارتان، و إن كانت طاوعته فعليه كفاره» الحديث - ما صورته: (قال مصنف هذا الكتاب رضى الله عنه: لم أجد ذلك فى شىء من الاصول، و إنما تفرد بروايته على بن إبراهيم بن هاشم) (٤). و قال فى كتاب (الغيبه (٥)) - بعد أن نقل حديثا عن أحمد بن زياد ما صورته:- (قال مصنف هذا الكتاب رضى الله عنه: لم أسمع هذا الحديث إلا من أحمد بن زياد رضى الله عنه بهمدان بعد منصرفى من حج بيت الله الحرام، و كان رجلا ثقة دينا فاضلا رحمه الله و رضوانه عليه) (٦).

و قال أيضا فى الكتاب المذكور - بعد نقل حديث عن على بن عبد الله الوراق:- (قال مصنف هذا الكتاب رضى الله عنه: لم أسمع هذا الحديث إلا من على بن عبد الله الوراق، و وجدته بخطه مثبتا، فسألته عنه فرواه لى عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن إسحاق كما ذكرته) (٧) انتهى.

و قال أيضا فى كتاب (معانى الأخبار) فى باب معنى ما جاء فى لعن الذهب

١- من «ح»، و فى «ق»: الترجمة.

٢- عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢١-٢٢ / ٤٥.

٣- و هو كتاب الوضوء، و الصلاة، و الزكاة، و الحج، و الصيام. انظر: رجال النجاشى: ١٧٧ / ٤٦٧، الذريعه ١٠: ١٧٢ / ٣٤٣.

٤- الفقيه ٢: ٧٣ / ٣١٣.

٥- من «ح»، و فى «ق»: الفقيه.

٦- كمال الدين: ٣٦٩ / ٦.

٧- كمال الدين: ٣٨٥ / ١.

ص: ٣٢٢

و الفضة: (قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله: هذا حديث لم أسمعه إلا من الحسن بن حمزه العلوى رضى الله عنه، و لم أروه عن شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد، و لكنه صحيح عندي) (١).

إلى غير ذلك من المواضع التى يضيق عن نشرها المقام، كما لا يخفى على من أحاط خبرا بكتبه لا سيما (علل الشرائع و الأحكام (٢)) (٣).

و لا يخفى على الفطن اللبيب و الموفق المصيب أن تذييله هذه الأخبار و نحوها بأمثال هذا الكلام، يدلّ دلالة واضحة على أن

جميع ما ينقله من الأخبار في كتبه ساكتا عن الكلام عليه، فهو صحيح عنده متنا و سندا. و فيه أيضا دلالة واضحة على أن جميع تلك الأخبار مستفيضة عنده منقوله من الاصول المعتمده الموثوق بها.

و بالجمله، فالخوض في بحور كتب الرجال، و النظر في مصنفات المتقدمين، و الاطلاع على سيرتهم و طريقتهم يفيد الجزم بما قلناه. و أما من أخذ بظاهر المشهور من غير تدبر لما هو ثمه مذکور، فهو فيما ذهب إليه معذور، و كل ميسر لما خلق له. و ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

١- معانى الأخبار: ٣١٤ / ١.

٢- ليست في «ح».

٣- علل الشرائع ٢: ١٥٩ / ب ٢٠٤، ح ١.

ص: ٣٢٣

٣٧ درّه نجفیه فی تقسیم الأحادیث

قد صرّح جملة من أصحابنا المتأخرين (١) بأن الأصل في تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة المشهوره هو العلامه، أو شيخه جمال الدين أحمد بن طاوس - نور الله تعالى مرقديهما - و أما المتقدمون، فالأخبار عندهم كلّها صحيحة إلّا ما نبهوا على ضعفه، و الصحيح عندهم ليس باعتبار السند، بل هو عبارته عما اعتضد بما يوجب الاعتماد عليه من القرائن و الأمارات التي ذكرها الشيخ قدس سرّه في كتاب (العهده) (٢).

و على هذا جملة من أصحابنا المحدّثين (٣)، و طائفه من متأخري متأخري (٤) المجتهدين، كشيخنا المجلسي (٥) - رحمه الله تعالى - و جملة ممن تأخر عنه. و قد اتسع خرق الخلاف بين المجتهدين من أصحابنا و الأخباريين في جمل عديده من مسائل الاصول الفقهيّه، و بسط كل من علماء الفريقين لسان التشنيع على الآخر بما لا ينبغي التعرض له بالكليه.

و الحق الحقيق بالاتباع ما سلكه طائفه من متأخري المتأخرين كشيخنا

١- منتقى الجمان ١: ١٤، مشرق الشمسين: ٣١-٣٢، وسائل الشيعة ٣٠: ٢٦٢.

٢- العده في اصول الفقه ١: ١٤٣-١٥٥.

٣- الوافي ١: ٢٢-٢٤.

٤- ليست في «ح».

٥- ملاذ الأختيار ١: ٢٥-٢٧.

ص: ٣٢٤

المجلسي رحمه الله (١) و طائفه ممن أخذ عنه و أتى بعده، فإنّهم سلكوا من طرق الخلاف بين ذينك الفريقين طريقا وسطا من

القولين، و نجدنا أوضح من ذينك النجدين، و خير الامور أوسطها.

و الحق هنا فى الكلام على الأخبار صحه و ضعفا مع الأخباريين و متقدمى أصحابنا المجتهدين، و أنا مبين فى هذه الدرہ ذلك على وجه الحق و اليقين، و موضحه بالأدله القاطعه و البراهين، فأقول:

أولاً: قد صرّح شيخنا البهائى فى كتاب (مشرق الشمسيين) (٢)، و قبله المحقق الشيخ حسن قدّس سرّهما فى مقدمات كتاب (المنتقى) (٣) بما ملخصه؛ و هو أن (٤) الداعى إلى تقرير المتأخرين رضى الله عنه هذا الاصطلاح فى تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة هو أنه لما طالت المده فيما بينهم و بين الصدر الأول، و بعدت عليهم الشقه، و خفيت عليهم تلك القرائن التى أوجبت صحه الأخبار عند المتقدمين، فضاقت عليهم ما كان متسعاً على غيرهم، التجئوا إلى العمل بالظن بعد فقد العلم؛ لكونه أقرب مجازاً إلى الحقيقه عند تعذرها.

و بسبب التباس الأخبار؛ غُثها بسمينها، و صحيحها بسقيمها (٥) التجئوا إلى هذا الاصطلاح الجديد، و قربوا لنا البعيد، و نوّعوا الحديث إلى الأنواع الأربعة.

و زاد فى كتاب (مشرق الشمسيين) أنهم ربما سلكوا طريقه القدماء فى بعض الأحيان، ثم عد قدّس سرّ مواضع من ذلك القبيل. هذا خلاصه ما ذكروه فى تعليل ذلك.

و نحن نقول: لنا على بطلان هذا الاصطلاح و الحكم بصحّه أخبارنا و جوه من الأدله التى لا يداخلها عيب و لا عله:

١- ملاذ الأختيار ١: ٢٧.

٢- مشرق الشمسيين: ٣٠-٣٢.

٣- منتقى الجمان ١: ١٤.

٤- فى «ح»: بعدها: السبب.

٥- ليست فى «ح».

ص: ٣٢٥

الأول: ما قد عرفت فى الدرہ المتقدمه من أن منشأ الاختلاف فى أخبارنا إنّما هو التقيّه من ذوى الخلاف، لا من دسّ الأخبار المكذوبه؛ حتى يحتاج إلى هذا الاصطلاح. على أنه متى كان الداعى إلى هذا الاصطلاح إنّما هو دسّ الأحاديث المكذوبه، كما توهموه- رضوان الله عليهم- ففيه أنه لا- ضروره تلجئ إلى اصطلاحهم؛ لأنّهم عليه السّلام قد أمرونا بعرض ما نشك فيه من الأخبار على (الكتاب) و السنه، فيؤخذ بما وافقهما و يطرح ما خالفهما.

فالواجب فى خبر (١) تمييز الخبر الصادق من الكاذب مراعاة ذلك، و فيه غنيه عما تكلفوه. و لا- ريب أن أتباع الأئمّه عليهم السّلام أولى من أتباعهم.

الثانى: أن التوثيق و الجرح اللذين بنوا عليهما تنوع الأخبار إنما أخذوه من كلام القدماء، و كذلك الأخبار التي رويت في أحوال الرواه مدحا و ذميا، فإنما أخذوها عنهم، فإذا اعتمدوا عليهم في مثل ذلك فكيف لا يعتمدون عليهم في تصحيح ما حكموا بصحته من الأخبار و اعتمدوه و ضمنوا صحته؟! كما صرح به جمله منهم، و منهم رئيس المحدثين الصدوق في كتاب (الفقيه) (٢)، و قد عرفت ممّا تقدّم في الدرّه المتقدمه (٣) أنه المعلوم من سيرته و طريقته (٤) في جميع مصنفاته.

و منهم ثقة الإسلام الكليني في ديباجه كتابه (الكافي) (٥)، و الشيخ في (العهده) (٦)، و ديباجه كتاب (الاستبصار) (٧)، فإن كانوا ثقات عدولا في الأخبار بما أخبروا، ففي الجميع، و إلّا فالواجب تحصيل الجرح و التعديل من غير كتبهم، و أنى به؟

١- ليست في «ح».

٢- الفقيه ١: ٣.

٣- انظر الدرر ٢: ٣١١-٣٢٢/ الدرّه: ٣٦.

٤- ليست في «ح».

٥- الكافي ١: ٨-٩.

٦- العده في اصول الفقه ١: ٣-٤.

٧- الاستبصار ١: ٤-٥.

ص: ٣٢٦

لا يقال: إن إخبارهم بصحة ما رووه في كتبهم، يحتمل الحمل على الظن القوي باستفاضه، أو شياع، أو شهره يفيد بها، أو قرينه، أو نحو ذلك ممّا يخرجهم عن محوضه الظن كما أجاب به شيخنا أبو الحسن قدّس سرّه في كتابه (العشره الكامله) (١)، حيث إنه فيه كان شديد التعصب لهذا الاصطلاح و ترويج القول بالاجتهاد، إلّا إن مصنفاته المتأخره تدلّ على عدوله عن ذلك التعصّب الخارج عن طريق السداد، و ميله إلى الطريقه الوسطى التي أشرنا إليها آنفا.

لأننا نقول: فيه:

أولا: أن أصحاب هذا الاصطلاح - كما سمعت من كلام الشيخين المتقدمين - مصرحون بأن مفاد الأخبار عند المتقدمين هو القطع و اليقين، كما صرحت به عبائرهم على الخصوص و التعيين، و أنّهم إنما عدلوا عنه إلى الظن؛ لانسداد الطرق التي كانت مفتوحه لأولئك؛ و عدم تيسر ذلك لهم لما ذكروا من بعد الشقه و خفاء القرائن.

و أما ثانيا: ما صرحت به تلك العبارات، و نصّت [عليه] (٢) من أن مرادهم هو القطع و اليقين بثبوت تلك الأخبار عن المعصومين.

فإن قيل: تصحيح ما حكموا بصحته أمر اجتهادى لا يجب تقليدهم فيه، و نقلهم المدح و الذمّ روايه يعتمد عليهم فيها.

قلنا: فيه أن إخبارهم بكون ذلك الراوى ثقة أو كذابا أو نحو ذلك، إنما هو أمر (٣) اجتهادى استفادوه بالقرائن المطلعه على

الثالث: تصريح جمله من العلماء الأعلام بل أساطين الإسلام و منهم المعتمد

١- العشره الكامله: ٢١٥.

٢- فى النسختين: عليهم.

٣- ليست فى «ح».

ص: ٣٢٧

فى النقض و الإبرام من متقدمى الأصحاب، و من متأخريهم الذين هم أصحاب هذا الاصطلاح أيضا بصحه هذه الأخبار و ثبوتها عن الأئمة الأبرار. و لكننا نقتصر على نقل ما ذكره أرباب هذا الاصطلاح فى المقام، فإنه أقوى حجه فى النقض و الإلزام فمن ذلك ما صرح به شيخنا الشهيد قدس سرّه فى كتاب (الذكرى) فى الاستدلال على وجوب اتباع مذهب الإماميه المنسوب إلى الأئمة عليهم السّلام، حيث قال: (التاسع: اتفاق الأئمة على طهارتهم و شرف اصولهم و ظهور عدالتهم، مع تواتر الشيعة (١) إليهم و النقل عنهم بما لا- سبيل إلى إنكاره، حتى إنه كتب من أجوبه مسائل أبى عبد الله عليه السّلام أربعمائه مصنف لأربعمائه مصنف، و دوّن من رجاله المعروفين أربعة آلاف رجل من أهل العراق و الحجاز و خراسان و الشام.

و كذلك عن مولانا الباقر عليه السّلام.

و رجال باقى الأئمة عليهم السّلام معروفون مشهورون، اولو مصنفات مشتهره و مباحث متكثره قد ذكر كثيرا منهم العامه (٢) فى رجالهم. و نسبوا بعضهم إلى التمسك بأهل البيت عليهم السّلام.

و بالجملة، اشتهار النقل و نقله عنهم عليهم السّلام يزيد أضعافا مضاعفه (٣) كثيره عن نقله عن كل واحد من رؤساء العامه. فالإنصاف يقتضى الجزم بنسبه ما نقل عنهم إليهم عليهم السّلام).

إلى أن قال: (و من رام معرفه رجالهم و الوقوف على مصنفاتهم فليطالع (كتاب الحافظ ابن عقده)، و فهرست النجاشى، و ابن الغضائرى، و الشيخ أبى جعفر الطوسى، و كتاب (الرجال) لأبى عمرو الكشّى، و كتب الصدوق أبى جعفر بن

١- فى «ح»: التقيه.

٢- تهذيب التهذيب ١: ٨١.

٣- ليست فى «ح»، و المصدر.

ص: ٣٢٨

بابويه القمى، و كتاب (الكافى) لأبى جعفر الكلينى، فإنه وحده يزيد على ما فى الصحاح السّته للعامه متونا و أسانيد، و كتاب

(مدينه العلم)، و (من لا يحضره الفقيه) قريب من ذلك، و كتابا (التهذيب) و (الاستبصار) (١)، و نحو ذلك بالأسانيد الصحيحه المتصله المنتقده و الحسان و القويه. فالإنكار بعد ذلك، مكابره محضه و تعصب صرف).

ثم قال: (لا يقال: فمن أين وقع الاختلاف العظيم بين فقهاء الإماميه إذا كان نقلهم عن المعصومين و فتواهم عن المطهرين؟

لأننا نقول: محل الخلاف إما من المسائل المنصوصه، أو ممّا فرعه العلماء.

و السبب في الثاني اختلاف الأنظار و مبادئها، كما هو بين سائر علماء الأمة، و أما الأول فسببه اختلاف الروايات ظاهرا، و قلما يوجد فيها التناقض بجميع شروطه.

و (٢) كانت الأئمه في زمن تقيه و استتار من مخالفيهم، فكثيرا ما يجيبون السائل على وفق معتقده أو معتقد بعض الحاضرين أو بعض من عساه يصل إليه من المناوئين، أو يكون عاما مقصورا على سببه، أو قضيه في واقعه مختصه بها، أو اشتباها على بعض النقله عنهم، أو عن بعض الوسائط بيننا و بينهم) (٣) انتهى.

و لعمرى إنه نفيس يستحق أن يكتب بالنور على و جنات الحور، و يجب أن يسطر و لو بالخناجر على الخناجر. فانظر إلى تصريحه، بل جزمه بصحة تلك الروايات التي تضمنتها هذه الكتب المعدوده و نحوها. و تخلّصه من الاختلاف الواقع في الأخبار بوجوه تنفي احتمال تطرّق دخول الأحاديث الكاذبه فيها.

و من ذلك ما صرح به شيخنا الشهيد الثاني - أعلى الله رتبته - في (شرح

١- في «ح»: و كتاب التهذيب، بدل: و كتابا التهذيب و الاستبصار.

٢- في «ح»: و قد.

٣- ذكرى الشيعة ١: ٥٨ - ٦٠.

ص: ٣٢٩

الدرايه)، حيث (١) قال: (كان قد استقر أمر الإماميه على أربعائه مصنف سموها اصولا؛ فكان عليها اعتمادهم، [ثم] تداعت الحال إلى ذهاب معظم تلك الاصول و لخصها جماعه في كتب خاصه؛ تقريبا على المتناول. و أحسن ما جمع منها (الكافي)، و (التهذيب)، و (الاستبصار)، و (الفقيه) ..) (٢) انتهى.

و انظر إلى شهادته قدس سرّه بكون أحاديث كتبنا هي أحاديث تلك الاصول بعينها.

و حينئذ، فالطاعن في هذه كالتاعن في تلك الاصول مع أنه اعترف بأنّه قد استقر أمر الإماميه و مذهبه عليها.

ثم إن الظاهر أن تخصيصه هذه الكتب الأربعة بالأحسنيه إنما هو من حيث اشتمالها على أبواب الفقه كملا على الترتيب بخلاف غيرها من كتب الأخبار، كما لا يخفى على من جاس خلال تلك الديار. و لا يتوهم من قوله: (تداعت الحال إلى ذهاب معظم

تلك الاصول، و لخصها) - إلى آخره (٣) - أن تلخيص تلك الجماعه إنما وقع بعد ذهاب معظمها؛ فإن ذلك باطل من وجوه:

أولها: أن التلخيص وقع عطفه في كلامه بالواو دون ثم المفيده للترتيب.

و ثانيها: أن الظاهر - كما نبه عليه بعض فضلائنا - أن (٤) اضمحلال تلك الاصول إنما وقع بسبب الاستغناء عنها بهذه الكتب التي دونها أصحاب الأخبار؛ لكونها أحسن منها جمعا و أسهل تناولا، و إلا فتلك الاصول قد بقيت إلى زمن السيد رضى الدين بن طاوس رضى الله عنه، كما ذكر أن أكثر تلك الاصول كانت عنده، و نقل منها شيئا كثيرا كما يشهد به تتبع مصنفاته.

و بذلك يشهد كلام ابن إدريس في آخر كتاب (السرائر) حيث نقل ممّا

١- من «ح»، و في «ق»: أنه حيث.

٢- الرعايه في علم الدرايه: ٧٢-٧٣.

٣- إلى آخره، ليس في «ح».

٤- من «م»، و في النسختين: فان.

ص: ٣٣٠

استطرفه من جمله منها شطرا و افرا من الأخبار، و يزيدك بيانا لما ذكرناه ما صرح به شيخنا البهائي - عطر الله مرقدته - في أول كتاب (مشرق الشمسين) حيث عد من جمله الامور الموجه للقطع بصحة الأخبار عند المتقدمين وجوده في كثير من الاصول الأربعمائه المتصله بأصحاب العصمه عليهم السلام، قال: (و كانت متداوله بينهم في تلك الأعصار مشتهره بينهم اشتهاه الشمس في رابعه النهار) (١) انتهى.

و بالجمله، فاشتهاه تلك الاصول في زمن اولئك الفحول لا ينكره إلا معاند جهول.

و من ذلك ما صرح به المحقق الشيخ حسن ابن شيخنا الشهيد الثاني، حيث قال في بحث الإجازة من كتاب (المعالم) ما صورته: (إن أثر الإجازة بالنسبه إلى العمل إنما يظهر حيث لا يكون متعلقها معلوما بالتواتر و نحوه، ككتب أخبارنا، فإنها متواتره إجمالا) (٢). و العلم بصحة مضامينها تفصيلا يستفاد من قرائن الأحوال و لا مدخل للإجازة فيه غالبا) (٣).

و من ذلك ما صرح به شيخنا البهائي - نور الله تعالى مرقدته - في وجيزته، حيث قال: (جميع أحاديثنا إلا ما ندر ينتهي إلى أئمتنا الاثني عشر عليهم السلام، و هم ينتهون فيها إلى النبي صلى الله عليه و آله).

إلى أن قال: (و قد كان جمع قدماء محدثينا ما وصل إليهم من كلام أئمتنا عليهم السلام في أربعمائه كتاب تسمى (الاصول)، ثم تصدى جماعه من المتأخرين - شكر الله سعيهم - لجمع تلك الكتب و ترتيبها؛ تقليلا للانتشار، و تسهيلا على طالبي تلك

٢- من «ح».

٣- معالم الدين و ملاذ المجتهدين / قسم الفقه ١: ١٠٥.

ص: ٣٣١

الأخبار، فألفوا كتباً مضبوطة مهذبته مشتمله على الأسانيد المتصلة بأصحاب العصمة عليهم السلام ك (الكافي)، و (من لا يحضره الفقيه)، و (التهذيب) و (الاستبصار)، و (مدينه العلم)، و (الخصال)، و (الأمالي)، و (عيون الأخبار) و غيرها (١).

هذا ما حضرني من كلامهم، نور الله تعالى مراقدهم و أعلى مقاعدهم. و أما كلام المتقدمين كالصدوق في ديباجه كتابه (من لا يحضره الفقيه) (٢) و ثقه الإسلام في ديباجه (الكافي) (٣)، و الشيخ الطوسي في جملة من مؤلفاته (٤)، و علم الهدى (٥) و غيرهم ممن نقلنا كلامهم في غير هذا الكتاب، فهو ظاهر البيان ساطع البرهان في هذا الشأن.

ثم العجب من هؤلاء الفضلاء الذين نقلنا كلامهم هنا أنه إذا كان الحال على ما صرحت به عبائرهم هنا من صحه هذه الأخبار عن الأئمة عليهم السلام، فما الموجب لهم إلى المتابعه في هذا الاصطلاح؟ و أعجب من ذلك كلام شيخنا البهائي رحمه الله في كتاب (مشرق الشمسيين) حيث ذكر ما ملخصه أن اجتناب الشيعة لمن كان منهم، ثم أنكر إمامه بعض الأئمة كان أشد من اجتناب المخالفين في المذهب، و كانوا يحترزون عن مجالستهم و التكلم معهم، فضلا عن أخذ الحديث عنهم.

فإذا نقل علماؤنا روايه رواها رجل من ثقات أصحابنا عن أحد هؤلاء و عولوا عليها و قالوا بصحتها مع علمهم بحاله، فقبولهم لها و قولهم بصحتها لا بد من ابتائه على وجه صحيح لا يتطرق إليه القدح، و لا إلى ذلك الرجل الثقة الراوي عن هذا حاله، كأن يكون سماعه منه قبل عدوله عن الحق، و قوله

١- الوجيزه (ضمن رسائل الشيخ بهاء الدين): ٦- ٧.

٢- الفقيه ١: ٣.

٣- الكافي ١: ٨- ٩.

٤- تهذيب الأحكام ١: ٣، العده في اصول الفقه ١: ١٢٦.

٥- رسائل الشريف المرتضى ١: ٢٦، عنه في معالم الاصول ٢٧٤.

ص: ٣٣٢

بالوقوف، أو بعد توبته و رجوعه إلى الحق، أو إن النقل إنما وقع من أصله الذي ألفه و اشتهر عنه قبل الوقف، أو من كتابه الذي ألفه بعد الوقف.

و لكنه أخذ (١) ذلك الكتاب عن شيوخ أصحابنا الذين عليهم الاعتماد، ككتب علي بن الحسن الطاطري (٢)، فإنه و إن كان من أشد الواقفه عنادا للإماميه إلا إن الشيخ شهد له في (الفهرست) (٣) بأنه روى كتبه عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم، إلى غير ذلك من المحامل الصحيحه (٤)، إلى آخر كلامه- طاب ثراه- و لقد أجاد فيما أفاد.

و لكنه ناقض نفسه فيما أورده من العذر للمتأخرين في عدولهم إلى تجديد هذا الاصطلاح؛ لأن قوله: (كانوا يحترزون عن مجالستهم، فضلا عن أخذ الحديث عنهم)، وقوله: (فقبولهم لها و قولهم بصحتها لا بدّ من ابتئائه على وجه صحيح) يستلزم أن تكون أحاديث كتب هؤلاء الأئمّه الثلاثة الذين شهدوا بصره ما رووه فيها كلّها صحيحه.

الرابع: أنه لو تمّ ما ذكروه و صحّ ما قرروه للزم فساد الشريعة و إبطال الدين؛ لأنه متى اقتصر في العمل على هذا القسم الصحيح أو مع الحسن خاصه أو بإضافه الموثّق أيضا، و رمى بقسم الضعيف [ب] اصطلاحهم من البين- و الحال أن جل الأخبار من هذا القسم كما لا يخفى على من طالع كتاب (الكافي) اصولا و فروعا، و كذا غيره من سائر كتب الأخبار و سائر الكتب الخاليه من الأسانيد- لزم ما ذكرناه، و توجه الطعن به علينا من العامه بأن جل أحاديثنا مكذوبه مزوّره، و لذا ترى شيخنا الشهيد في (الذكري) كيف تخلّص من ذلك بما قدمنا نقله عنه (٥).

١- في «ح» بعدها: من.

٢- في «ح»: الطاهري.

٣- الفهرست: ٣٩٠ / ١٥٦.

٤- مشرق الشمسيين: ٥٩ - ٦١.

٥- ليست في «ح».

ص: ٣٣٣

دفعنا لما طعنوا به علينا و نسبوه إلينا.

و لله درّ المحقق رحمه الله في (المعتبر) حيث قال: (أفرط الحشويه في العمل بخبر الواحد، حتى انقادوا لكل خبر، و ما فطنوا إلى ما تحته من التناقض، فإن من جملة الأخبار قول النبي صلى الله عليه و آله: «ستكثر بعدى القاله» (١)).

إلى أن قال: (و اقتصر بعض عن هذا الإفراط، فقال: كل سليم السند يعمل به، و ما علم أن الكاذب قد يصدق، و الفاسق قد يصدق. و لم يتبّه أن ذلك طعن في علماء الشيعة، و قدح في المذهب؛ إذ لا مصنف إلّا و هو يعمل بخبر المجروح، كما يعمل بخبر العدل).

إلى أن قال: (و كل هذه الأقوال منحرفه عن السنن، و التوسّط أقرب، فما قبله الأصحاب أو دلت القرائن على صحته عمل به، و ما أعرض الأصحاب عنه أو شدّ يجب اطراحه) (٢) انتهى.

و هو قوى متين و جوهر ثمين و إن كان صاحبه قد خالفه في مواضع من كتابه المذكور.

الخامس: أن ما اعتمدوه من ذلك الاصطلاح غير منضبط القواعد و البنيان، و لا مشيد الجوانب و الأركان:

أما أولا: فلأن اعتمادهم في التمييز بين أسماء الرواه المشتركه على الأوصاف (٣) و الألقاب و النسب و الراوى و المروى عنه و

نحوها. و لم لا يجوز الاشتراك في هذه الأشياء؛ و ذلك لأن الرواه عنهم عليهم السّلام ليسوا محصورين في عدد مخصوص و لا بلد واحد؟

١-المعتبر ١: ٢٩.

٢-المعتبر ١: ٢٩.

٣- شبه الجملة خبر للحرف المشبه بالفعل.

ص: ٣٣٤

و قد نقل الشيخ المفيد في إرشاده أن الذين رووا عن الصادق عليه السّلام خاصه من الثقات على اختلافهم في الآراء و المقالات كانوا أربعة آلاف رجل (١). و نحو ذلك ذكر ابن اشوب آشوب في كتاب (معالم العلماء) (٢) و الطبرسي في كتاب (إعلام الوري).

و الجميع قد وصفوا هؤلاء الأربعة آلاف بالتوثيق، و هو مؤيد لما ادّعيناه، و مشيد لما أسسناه. فإذا كان هؤلاء الرواه عن الصادق عليه السّلام خاصه، فما بالك بالرواه عن الباقر إلى العسكري عليه السّلام؟ فأين تأثير القرائن في هذه الأعداد؟ و أين الوصول إلى تشخيص المطلوب منها و المراد؟

و أما ثانيا: فلأن مبني (٣) تصحيح الحديث عندهم على نقل توثيق رجاله في أحد كتب المتقدمين ككتاب (الكشي)، و (النجاشي)، و (الفهرست)، و (الخلاصه) و نحوها نظرا إلى أن نقلهم ذلك شهاده منهم بالتوثيق، حتى إن المحقق الشيخ حسنا في كتاب (المنتقى) لم يكف في تعديل الراوي بنقل واحد من هؤلاء، بل أوجب في تصحيح الحديث نقل اثنين منهم لعداله الراوي؛ نظرا إلى أنها شهاده فلا يكفى فيها الواحد.

و أنت خبير بما بين مصنفي تلك الكتب، و بين رواه الأخبار من المده و الأزمنه المتطاوله، فكيف اطلعوا على أحوالهم الموجهه للشهاده بالعداله أو الفسق؟

و الاطلاع على ذلك بنقل ناقل أو شهره أو قرينه حال أو نحو ذلك- كما هو معتمد مصنفى تلك الكتب في الواقع- لا يسمى شهاده، و هم قد اعتمدوا على ذلك و سموه شهاده. و هب أن ذلك كاف في الشهاده، لكن لا بدّ في العمل بالشهاده

١-الإرشاد (ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ١١/٢: ١٧٩.

٢- مثل هذا الكلام غير موجود في (معالم العلماء)، بل ذكره المصنّف في مناقب آل أبي طالب ٤: ٢٦٨-٢٦٩.

٣- في «ح»: معنى.

ص: ٣٣٥

من السماع من الشاهد، لا مجرد نقله في كتابه، فإنه لا يكفى في كونه شهاده.

هب أنه يكفى فى ذلك، فما الفرق بين هذا النقل فى هذه الكتب، و بين نقل أولئك الأجلء الذين هم أساطين المذهب صحه ما رووه فى كتبهم، و أنها مأخوذه عن الصادقين عليهم السلام، فيعتمد عليهم فى أحدهما دون الآخر؟

و أما ثالثا، فلمخالفتهم أنفسهم فيما قرروه من ذلك الاصطلاح، حيث حكموا بصحه جمله من الأحاديث التى هى ضعيفه بمقتضى ذلك الاصطلاح، فخرجوا عن مقتضى اصطلاحهم فيها، كمراسيل ابن أبى عمير و صفوان بن يحيى، و غيرهما؛ زعما منهم أن مثل هؤلاء لا يرسلون إلّا عن ثقه، و مثل بعض الأحاديث الضعيفه المشهور عمل المتقدمين بها، فيتسترون لأجل العمل بها بكونها مجبوره بالشهره، و مثل أحاديث جمله من مشايخ الإجازة الذين لم يذكروا فى كتب الرجال بمدح و لا قدح؛ زعما منهم أن هؤلاء مشايخ الإجازة، و هم مستغنون عن التوثيق. و أمثال ذلك كثير يظهر بالتتبع (١).

و أما رابعا، فلاضطراب كلامهم فى الجرح و التعديل على وجه لا يقبل الجمع و التأويل، فترى الواحد منهم يخالف نفسه فضلا عن غيره، فهذا يقدم الجرح على التعديل، و هذا يقول: لا يقدم إلّا مع إمكان الجمع، و هذا يقدم النجاشى على الشيخ، و هذا ينازعه و يطالبه بالدليل.

و بالجمله، فالخائص فى الفن يجزم بصحه ما ادّعيناها، و البناء من أصله لمّا كان على غير أساس كثير الانتقاض فيه و الالتباس.

السادس: أن أصحاب هذا الاصطلاح قد اتفقوا على أن مورد التقسيم إلى الأنواع الأربعة المذكوره إنما هو خبر الواحد العارى عن القرائن، و قد عرفت من

١- فى «ح» مشطوب عنها، و قد وضعت عليها علامه تصحيح لكن لم يشر لها فى الهامش.

ص: ٣٣٦

كلام أولئك الفضلاء المتقدم نقله- و بذلك صرح غيرهم أيضا أن (١) أخبار كتبنا المشهوره محفوفه بالقرائن الداله على صحتها.

و حيثئذ يظهر عدم وجود مورد التقسيم المذكور فى أخبار هذه الكتب، و قد ذكر صاحب (المنتقى) أن أكثر أنواع الأحاديث المذكوره فى درايه الحديث بين المتأخرين من مستخرجات العامه بعد وقوع معانيها فى أحاديثهم، و أنه لا وجود لأكثرها فى أحاديثنا (٢). و أنت إذا تأملت بعين الحق و اليقين وجدت هذا التقسيم هنا من ذلك القليل.

السابع: أن التعديل و الجرح [موقوفان] (٣) على معرفه ما يوجب الجرح، و منه الكبائر، و قد اختلفوا فيها اختلافا منتشرا فلا يمكن الاعتماد على تعديل المعدل و جرحه إلّا مع العلم بموافقه مذهبه لمذهب من يريد العلم (٤). و هذا العلم ممّا لا يمكن أصلا؛ إذ المعدلون و الجارحون من علماء الرجال ليس مذهبهم فى عدد الكبائر معلوما. قال شيخنا البهائى قدس سرّه على ما نقل (٥) عنه من المشكلات: (إنّا لا نعلم مذهب (٦) الطوسى فى العداله، و أنه يخالف مذهب العلّامه، و كذا لا نعلم مذاهب بقيه أصحاب الرجال كالكشى و النجاشى و غيرهم، ثم نقبل تعديل العلّامه فى التعويل على تعديل أولئك).

و أيضا كثير من الرجال ينقل عنه أنه كان على خلاف المذهب، ثم رجع و حسن إيمانه، و القوم يجعلون روايته من الصحيح مع أنهم غير عالمين بأن أداء الروايه متوقع بعد التوبه أم قبلها. و هذان المشكلان لا أعلم أن أحدا قبلى تنبه لشيء منهما) انتهى.

١- من «ح»، و فى «ق»: إذ.

٢- منتقى الجمان ١: ٩- ١٠.

٣- فى النسختين: موقوف.

٤- فى «ح»: العمل.

٥- الوافيه: ٢٧٤.

٦- فى «ح» بعدها: الشيخ.

ص: ٣٣٧

الثامن (١): أن العداله بمعنى الملكه المخصوصه عند المتأخرين ممّا لا يجوز إثباتها بالشهاده؛ لأن الشهاده و خبر الواحد ليس حجه إلّا فى المحسوسات دون الامور الباطنه، كالعصمه، فلا تقبل فيها الشهاده؛ فلا اعتماد على تعديل المعدلين بناء على اعتقاد المتأخرين. و هذا الوجه ممّا أورده المحدث الأمين الأسترابادى قدس سرّه (٢).

التاسع (٣): أنه قد تقرر فى محله أن شهاده فرع الفرع غير مسموعه؛ إذ لا يقبل إلّا من شاهد الأصل أو من (٤) شاهد الفرع خاصه، مع أن شهاده علماء الرجال على أكثر المعدلين و المجروحين إنما من شهاده فرع الفرع؛ فإن الشيخ و النجاشى و نحوهما لم يلقوا أصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام، فليست شهادتهم إلّا من قبيل شهاده فرع الفرع (٥) بمراتب كثيره، فكيف يجوز العمل شرعا على شهادتهم بالجرح و التعديل (٦)؟ و هذا الوجه أيضا ممّا أفاده الفاضل المحدث المشار إليه- أفاض الله تعالى شآبيب جوده عليه- إلى غير ذلك من الوجوه الكثيره. و طالب الحق المنصف تكفيه الإشاره، و المكابر المتعسف لا ينتفع و لو بألف عباره.

١- سقط فى «ح».

٢- الفوائد المدنيه: ٢٩٣- ٢٩٤.

٣- فى «ح»: الثامن.

٤- فى «ح»: و، بدل: أو من.

٥- الشيخ و النجاشى .. فرع الفرع، من «ح».

٦- من «ح».

ص: ٣٣٨

ص: ٣٣٩

٣٨ درّه نجفیه جواز استنباط الحكم الشرعی من القرآن

لا- خلاف بين أصحابنا الاصوليين في العمل ب (القرآن) في الأحكام الشرعيه و الاعتماد عليه، حتى صنف جمله منهم كتباً في الآيات المتعلقة بالأحكام الشرعيه، و هي خمسمائه آيه عندهم.

و أما الأخباريون منهم- و هو المحدث الأمين الأسترآبادي قدس سرّه و من تأخر عنه، فإنه لم يفتح هذا الباب أحد قبله- فهم في هذه المسأله ما بين الإفراط و التفريط، فمنهم من منع فهم شىء منه مطلقاً حتى مثل قوله تعالى قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) إلّا بتفسير من أصحاب العصمه عليهم السلام. قال الفاضل المحدث الفاضل السيد نعمه الله الجزائري رحمه الله في بعض رسائله: (إنى كنت حاضرًا في المسجد الجامع من شيراز، و كان الاستاذ المجتهد الشيخ جعفر البحراني، و الشيخ المحدث صاحب (جوامع الكلم) يتناظران في هذه المسأله فانجر الكلام بينهما حتى قال له الفاضل المجتهد:

□
ما تقول في معنى قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فهل يحتاج في فهم معناها إلى الحديث؟

فقال: نعم، لا نعرف معنى الأحديه، و لا الفرق بين الأحد و الواحد، و نحو ذلك إلّا بذلك (٢) انتهى.

١- الإخلاص: ١.

٢- ذكر في الأنوار النعمانيه ١: ٣٠٨، قريباً منها، و لم يصرح فيه باسمى المتناظرين.

ص: ٣٤٠

و منهم من جوز ذلك حتى كاد يدعى المشاركه لأهل العصمه عليهم السلام في تأويل مشكلاته و حل مبهمات و بيان مجملاته، كما يعطيه كلام المحدث المحسن الكاشاني في مقدمات تفسيره (الصافي) (١) جريباً على قواعد الصوفيه الذين يدعون مزاحمه الأئمه عليهم السلام في تلك المقامات العليه، كما لا يخفى على من تتبع كلامه في تفسيره المشار إليه.

و التحقيق في المقام أن يقال: إن الأخبار متعارضه من الجانبين، و متصادمه من الطرفين، إلّا إن أخبار المنع أكثر عدداً و أصرح دلالة، فروى في (الكافي) بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما انزل إلّا كذاب، و ما جمعه و حفظه كما أنزل الله إلّا على بن أبي طالب و الأئمه من بعده عليهم السلام» (٢).

و بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ما يستطيع أحد أن يدعى أن عنده جميع القرآن كله ظاهره و باطنه غير الأوصياء» (٣).

و في (الكافي) أيضاً في حديث الباقر عليه السلام مع قتاده: «ويحك يا قتاده، إن كنت إنما فسرت القرآن من تلقاء نفسك فقد هلكت و أهلكت، و إن كنت أخذته من الرجال فقد هلكت و أهلكت».

إلى أن قال عليه السلام: «ويحك يا قتاده، إنما يعرف القرآن من خوطب به» (٤).

و روى في كتاب (العلل) في حديث دخول أبي حنيفه على الصادق عليه السلام أنه قال له: «يا أبا حنيفه، تعرف كتاب الله حق

١- التفسير الصافي ١: ٣٥-٣٦.

٢- الكافي ١: ٢٢٨ / ١، باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام، وفيه: نزله، بدل: أنزل.

٣- الكافي ١: ٢٢٨ / ٢، باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام.

٤- الكافي ٨: ٢٥٩ / ٤٨٥.

ص: ٣٤١

فقال: نعم. فقال: «يا أبا حنيفة، لقد ادّعت علما، ويلك ما جعل الله ذلك إلا عند أهل الكتاب الذي أنزله عليهم» (١) الحديث.

و في جملة من الأخبار الواردة في تفسير قوله تعالى ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا .. (٢) - الآية - دلالة على اختصاص ميراث (الكتاب) بهم عليهم السلام.

و في (٣) جملة في (٤) تفسير قوله تعالى بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ (٥) بأن المراد بهم: الأئمة، صلوات الله عليهم (٦).

و في (٧) جملة في تفسير قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ (٨) قال: «إيانا عنى» (٩).

و مثل ذلك (١٠) في تفسير قوله سبحانه وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَ لِقَوْمِكَ (١١). و كذا (١٢) في تفسير قوله وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ (١٣).

و في جملة من الأخبار: «ليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن» (١٤).

و في مناظره الشامي لهشام بن الحكم بمحضر الصادق عليه السلام المرويه في

١- علل الشرائع ١: ١١٢ / ب ٨١ ح ٥.

٢- فاطر: ٣٢.

٣- من «ح».

٤- ليست في «ح».

٥- العنكبوت: ٤٩.

٦- الكافي ١: ٢١٤ / ٢، باب أن الأئمة عليهم السلام قد أوتوا العلم ..

٧- من «ح».

٨- الرعد: ٤٣.

٩- الكافي ٨: ٢٢٩ / ٦، باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام.

١٠- التفسير الصافي ١: ٣٩٣.

١١- الزخرف: ٤٤.

١٢- التفسير الصافي ١: ٣١٨-٣١٩.

١٣- آل عمران: ٧.

١٤- تفسير العياشي ١: ٢٣/٨، وسائل الشيعة ٢٧: ٢٠٣-٢٠٤، أبواب صفات القاضي، ب ١٣، ح ٧٣.

ص: ٣٤٢

(الكافي) (١) وغيره (٢) قال هشام للشامي: فبعد رسول الله صلى الله عليه وآله من الحججه؟ قال الشامي: (الكتاب) و السنه. قال هشام: فهل ينفعنا (الكتاب) و السنه في دفع الاختلاف عنا؟ قال الشامي: نعم. قال هشام: فلم اختلفت أنا و أنت، و صرت إلينا من الشام في مخالفتنا إياك؟ فسكت الشامي، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «مالك لا تتكلم؟». فقال: إن قلت: لم نختلف كذبت، و إن قلت: (الكتاب) و السنه يرفعان عنا الاختلاف أحتل (٣)؛ لأنهما يحتملان الوجوه. [و إن قلت: قد اختلفنا، و كل واحد منا يدعى الحق، فلم ينفعنا إذن (الكتاب) و السنه].

إلى أن قال الشامي لهشام: و الساعه من الحججه؟ فقال هشام: هذا القاعد الذي تشدّ إليه الرحال، و يخبرنا بأخبار السماء، الحديث. و لا يخفى ما فيه من الصراحه في المطلوب.

و في رساله الصادق عليه السلام (٤) للشيعة و أمرهم بمدارستها (٥)، المرويّه في روضه (الكافي) بأسانيد ثلاثه ما صورته: «قد أنزل الله القرآن و جعل فيه تبيان كل شىء، و جعل للقرآن و لتعلم القرآن أهلا لا يسع أهل علم القرآن الذين أتاهم الله (٦) علمه أن يأخذوا فيه بهوى و لا- رأى و لا- مقاييس، أغناهم الله عن ذلك بما أتاهم الله من علمه، و خصّهم به وضعه عندهم كرامه من الله أكرمهم بها. و هم أهل الذكر الذين أمر الله هذه الامّه بسؤالهم، و هم الذين من سألهم- و قد سبق في علم الله أن يصدقهم و يتبع أثرهم- أرشدوه و أعطوه من علم القرآن ما يهتدى به إلى الله بإذنه و إلى جميع سبل الحق.

و هم الذين لا يرغب عنهم و عن مسألتهم و عن علمهم الذي أكرمهم الله به و جعله

١- الكافي ١: ١٧٢/٤، باب الاضطرار إلى الحجّه.

٢- الاحتجاج ٢: ٢٧٧-٢٨٢/٢٤١، بحار الأنوار ٢٣: ٩-١٣/١٢.

٣- في المصدر: أبطلت.

٤- في «ح» بعدها: التي كتبها.

٥- من «ق»: و في النسختين: بدراستها.

٦- ليست في «ح».

ص: ٣٤٣

عندهم إلّا من سبق عليه فى علم الله الشقاء فى أصل الخلق تحت الأظلمة، فاولئك الذين يرغبون عن سؤال أهل الذكر، و الذين أتاهم الله علم القرآن و وصفه عندهم و أمرهم بسؤالهم» (١) الحديث.

و فى بعض خطب أمير المؤمنين عليه السّلام المرويه فى روضه (الكافى) أيضا: «فإنّ علم القرآن ليس يعلم ما هو إلّا من ذاق طعمه فعلم بالعلم جهله، و أبصر به عماءه، و سمع به صممه و أدرك به علم ما فات، و حيا به بعد إذ مات، و أثبت عند الله- تعالى ذكره- به الحسنات، و محابه السيئات، و أدرك به رضوانا من الله تعالى، فاطلبوا ذلك من عند أهله خاصه؛ فإنّهم خاصه نور يستضاء به، و أيمه يهتدى بهم، و هم (٢) عيش العلم و موت الجهل» (٣) الحديث.

و فى كتاب (المحاسن) فى باب (أنزل الله فى (القرآن) تبيانا لكلّ شىء): عنه عن أبيه عمّن ذكره عن أبى عبد الله عليه السّلام فى رساله: «و أما ما سألت من القرآن فذلك أيضا من خطراتك المتفاوته المختلفه؛ لأن القرآن ليس على ما ذكرت، و كل ما سمعت فمعناه غير ما ذهبت إليه. و إنّما القرآن أمثال لقوم يعلمون دون غيرهم؛ و لقوم يتلونه حق تلاوته، و هم الذين يؤمنون به و يعرفونه، فأما غيرهم، فما أشد استشكاله عليهم و أبعده من مذاهب قلوبهم! و لذلك قال رسول الله صلى الله عليه و آله: انه ليس شىء (٤) بأبعد من قلوب الرجال من تفسير القرآن، و فى ذلك تحير الخلائق أجمعون إلّا من شاء الله. و إنّما أراد بتعميته فى ذلك أن ينتهوا إلى بابه و صراطه، و أن يعبدوه و ينتهوا فى قوله إلى طاعه القوام (٥) بكتابه و الناطقين عن أمره، و أن يستنبطوا ما احتاجوا إليه من ذلك عنهم لا عن أنفسهم».

١- الكافى ٨: ٤-٥.

٢- فى «ح»: هو.

٣- الكافى ٨: ٣١٩-٣٢٠ / ٥٨٦.

٤- من «ح» و المصدر.

٥- فى «ح»: العامه.

ص: ٣٤٤

ثم قال و لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ (١) فأما غيرهم فليس يعلم ذلك أبدا و لا يوجد، و قد علمت أنه لا يستقيم أن يكون الخلق كلّهم و لاه الأمر؛ إذ لا يجدون من يأتمرون عليه و لا من يبلغونه أمر الله و نهيه، فجعل الله الولاه خواصّ ليقتمدى بهم من لم يخصّهم بذلك، فافهم ذلك إن شاء الله.

و إياك و تلاوه القرآن برأيك، فإنّ الناس غير مشتركين فى علمه كاشتراكهم فيما سواه من الامور، و لا قادرين عليه و لا على تأويله، إلّا من حدّه و بابه الذى جعله الله له، فافهم إن شاء الله، و اطلب الأمر من مكانه تجده إن شاء الله» (٢)، و لا يخفى ما فيه من الصراحه فى الدلاله على المطلوب.

و فى بعض الأخبار قال له السائل: أو ما يكفيهم (القرآن)؟ قال عليه السّلام: «بلى، لو وجدوا له مفسرا». قال: و ما فسره رسول الله صلى الله عليه و آله؟ قال: «بلى فسره لرجل، و فسّر للأمه شأن ذلك الرجل» (٣) الحديث.

و روى العياشى فى تفسيره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «من فسر القرآن برأيه إن أصاب لم يؤجر و إن أخطأ فهو أبعد من السماء» (٤).

و فى (الكافى) عن الصادق عليه السلام: «ما ضرب رجل القرآن بعضه ببعض إلّا كفر» (٥).

و روى الصدوق رحمه الله فى (المجالس) بسنده عن الرضا عن أبيه عن آباءه عن أمير المؤمنين عليهم السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: قال الله جل جلاله: ما آمن بي من فسر

١- النساء: ٨٣.

٢- المحاسن ١: ١٤٧-١٤٨ / ٩٦٠.

٣- الكافى ١: ٢٥٠ / ٦، باب فى شأن إنا أنزلناه.

٤- تفسير العياشى ١: ٢٩ / ٤.

٥- الكافى ٢: ٦٣٢-٦٣٣ / ١٧، ٢٥، باب نوادر كتاب فضل القرآن.

ص: ٣٤٥

برأيه كلامى، و ما عرفنى من شبهنى بخلقى» (١) الحديث.

و روى جمع من أصحابنا (٢) و غيرهم (٣) عن النبى صلى الله عليه وآله قال: «من فسر القرآن برأيه فأصاب الحق فقد أخطأ».

و عنه صلى الله عليه وآله: «من فسر القرآن برأيه فليتبوأ (٤) مقعده من النار» (٥).

و حمل رأى فى هذه الأخبار على الهوى و الميل الطبيعى - لترتب الأغراض الفاسده على ذلك - بعيد غاية البعد عن مناطق هذه الأخبار، بل الظاهر منها - و هو الذى تجتمع به مع الأخبار المتقدمه - إنما هو ما فسّر بمجرد العقل من غير نقل عن المعصومين - صلوات الله عليهم أجمعين - و لو تمّ للخصم التأويل فى هذه الأخبار بما ذكره، فهو غير تامّ له فى الأخبار المتقدمه، و صراحتها فى المدعى (٦) لا ينكره (٧) إلّا من قال (٨) بالصدّ عن الحق و استكبر.

و يدلّ على ذلك الحديث المتواتر بين الفريقين من قوله صلى الله عليه وآله: «إنى تارك فيكم الثقلين: كتاب الله و عترتى أهل بيتى، لن يفترقا حتى يردا على الحوض» (٩).

فإن الظاهر من عدم افتراقهما إنما هو باعتبار الرجوع فى معانى (القران) إلى العتره، صلوات الله عليهم. و لو تم فهمه كلا (١٠) أو بعضا بالنسبه إلى الأحكام

١- الأمالى: ٥٥ / ١٠.

٢- مجمع البيان ١: ١١، وسائل الشيعة ٢٧: ٢٠٥، أبواب صفات القاضى، ب ١٢، ح ٧٩.

٣- الجامع لأحكام القرآن ١: ٣٢، وفيه: قال، بدل: فسر.

٤- من «ق»، وفي النسختين: يتوأ.

٥- الجامع لأحكام القرآن ١: ٣٢.

٦- في «ح» بعدها: مما.

٧- من «ح»، وفي «ق» ينكر.

٨- في «ح»: «إلا عند من قائل، بدل: إلا من قال.

٩- الأمالي (الصدوق): ٥٠٠/٥٨٦، الإرشاد (ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ١١/١: ٢٣٣، بحار الأنوار ٢٣: ١٢٦/٥٤، مسند

أحمد بن حنبل ٣: ١٧، المعجم الكبير ٥: ١٦٩ - ١٧٠/٤٩٨٠ - ٤٩٨١.

١٠- في «ح»: كمالا.

ص: ٣٤٦

الشرعية و المعارف الإلهية بدونهم عليهم السّلام، لصدق الافتراق و لو في الجملة. فهو خلاف ما دل عليه الخبر؛ فإن معناه أنهم عليهم السّلام لا- يفارقون (القرآن)، بمعنى أن أفعالهم و أعمالهم و أقوالهم كلّها جاريه على نحو ما في (الكتاب العزيز)، و (القرآن) لا يفارقهم، بمعنى أن أحكامه و معانيه لا تؤخذ إلّا عنهم.

و يؤيد ذلك ما استفاض عن أمير المؤمنين عليه السّلام من قوله عليه السّلام: «أنا كتاب الله الناطق، و هذا كتاب الله الصامت» (١)، فلو فهم معناه بدونه عليه السّلام لم يكن لتسميته صامتا معنى.

و يقوى ذلك أيضا أن (القرآن) مشتمل على الناسخ و المنسوخ، و المحكم و المتشابه، و الخاص و العام، و المطلق و المقيد، و المجمل و المبين، و التقديم و التأخير، و التبديل و التغيير، و استفادة الأحكام الشرعية من مثل ذلك لا تيسر إلّا للعالم بجميع ما هنالك، و ليس غيرهم، صلوات الله عليهم. و لا- يخفى على الفطن المنصف المتصف (٢) بالسداد صراحه هذه الأدلّه في المطلوب و المراد. و ظنى أن ما يقابلها مع تسليم التكافؤ لا صراحه له (٣) و لا سلامه من تطرق الإيراد، فمن جملة ما استدلوا به الأخبار الواردة بعرض الأخبار المختلفه في الأحكام الشرعية أو غيرها على (القرآن)، و الأخذ بما وافقه و ردّ ما خالفه.

وجه الاستدلال أنه لو لم يفهم منه شىء إلّا بتفسير أهل البيت عليهم السّلام انتفى فائده العرض (٤).

١- وسائل الشيعة ٢٧: ٣٤، أبواب صفات القاضي، ب ٥، ح ١٢، بحار الأنوار ٣٩: ٢٧٢/٤٦.

٢- ليست في «ح».

٣- من «ق».

٤- المراد: أنه لو وقع التعارض في الأخبار المفسّره، فعلى ما ذا تعرض؟ فتأمل، فكأنه قال: لا يفهم شىء من (الكتاب العزيز) إلّا بالخبر، و لا يعرف الخبر إلّا ب (الكتاب) و هذا دور ظاهر، و هو ظاهر البطلان، فتأمل. (هامش «ع»).

ص: ٣٤٧

و الجواب أنه لا منافاه، فإن تفسيرهم عليهم السلام إنما هو حكاية مراد الله تعالى، فالأخذ بتفسيرهم أخذ ب (الكتاب). أ لا ترى أن من عمل بحديث أو بآيه قد استفاد معناهما المراد منهما من استاذه أو من تفسير أو شرح و نحو ذلك لا ينسب علمه إلى ذلك الذى استفاد منه معنى الخبر أو الآيه، و إنما [ينسبه] (١) إلى الآيه أو الخبر. و هذا بحمد الله تعالى ظاهر لا ستره (٢) عليه.

و أما ما لم يرد فيه تفسير عنهم عليهم السلام، فيجب التوقف فيه وقوفا على تلك الأخبار، و تقييدا لهذه الأخبار بتلك. و من ذلك، الآيات كقوله سبحانه وَ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ (٣)، و قوله مَا فَزَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ (٤)، و قوله لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ (٥)، و قوله أَ فَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا (٦).

و الجواب أن الآيتين الاوليين لا دلالة فيهما على أكثر من استكمال (القرآن) لجميع الأحكام، و هو غير منكور. و أما كون فهم تلك الأحكام مشتركاً بين كافة الناس كما هو المطلوب بالاستدلال فلا، كيف و جل آيات (الكتاب) سيما ما يتعلق بالفروع الشرعية كلها ما بين مجمل و مطلق، و عام و متشابه لا يهتدى منه - مع قطع النظر عن السنه - إلى سبيل، و لا يعتمد منه على دليل. بل قد ورد من استنباطهم عليهم السلام جملة من الأحكام من الآيات ما لا يجسر عليه سواهم و لا يهتدى إليه غيرهم - و هو مصداق قولهم فيما تقدم: «ليس شىء أبعد من عقول الرجال من

١- فى النسختين: ينسب.

٢- فى «ح»: واضح لا ستره، و فى «ق»: ظاهر لا ستر.

٣- النحل: ٨٩.

٤- الأنعام: ٣٨.

٥- النساء: ٨٣.

٦- محمد: ٢٤.

ص: ٣٤٨

تفسير القرآن» (١)، و قولهم: «إنما يعرف القرآن من خوطب به» (٢)، و قولهم: «إنما أراد تعميته فى ذلك لينتهوا إلى بابه» (٣) - كالأخبار الداله على حكم الوصيه بالجزء من المال، حيث فسره عليه السلام بالعشر مستدلاً بقوله سبحانه ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُمْ جُزْءًا (٤) قال: «و كانت الجبال عشره» (٥).

و الوصيه بالسهم، حيث فسره عليه السلام بالثمن (٦)، لقوله سبحانه إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ (٧) الآيه.

و النذر بمال كثير حيث فسره عليه السلام بالثمانين (٨)؛ لقوله سبحانه فى مواطنٍ كثيره (٩) و كانت ثمانين موطناً.

و منه أيضا ما روى (١٠) أن الحسن عليه السلام تلا قوله سبحانه وَ لَا رَطْبٍ وَ لَا يَابِسٍ إِلَّا فى كِتَابٍ مُّبِينٍ (١١)، فقال له معاويه: أين قصه (١٢) لحيثى و لحيثك فى (الكتاب)؟ و قد كان الحسن عليه السلام حسن اللحيه، و كان معاويه كوسجا قبيح اللحيه، فقال عليه السلام وَ الْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ بِبَاتِهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَ الَّذِى خَبَثَ لَأِ يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا (١٣).

وما ورد في حديث أبي الجارود قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «إذا حدثتكم بشيء (١٤) فاسألوني [عنه] من كتاب الله».

- ١- المحاسن ١: ٤١٨ / ٩٦٠، وسائل الشيعة ٢٧: ١٩١، أبواب صفات القاضي، ب ١٣، ح ٣٨.
- ٢- الكافي ٨: ٢٥٩ / ٤٨٥، وسائل الشيعة ٢٧: ١٨٥، أبواب صفات القاضي، ب ١٣، ح ٢٥.
- ٣- المحاسن ١: ٤١٨ / ٩٦٠، وسائل الشيعة ٢٧: ١٩١، أبواب صفات القاضي، ب ١٣، ح ٣٨.
- ٤- البقره: ٢٦٠.
- ٥- تفسير العياشي ١: ١٦٤ / ٤٧٥.
- ٦- تفسير العياشي ٢: ٩٦ / ٦٦.
- ٧- التوبه: ٦٠.
- ٨- تفسير العياشي ٢: ٩٠ / ٣٧.
- ٩- التوبه: ٢٥.
- ١٠- الاصول الأصلية: ١٥.
- ١١- الأنعام: ٥٩.
- ١٢- من «ح» و هو الموافق للمصدر، و في «ق»: قصر.
- ١٣- الأعراف: ٥٨.
- ١٤- في «ح»: بحديث.

ص: ٣٤٩

ثم قال في بعض حديثه: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن القيل والقال، وفساد المال، و كثره السؤال». فقيل له: يا بن رسول الله، أين هذا من (كتاب الله)؟ قال: «إن الله تعالى يقول لَأَخْبَهُ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصِدْقِهِ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ (١)، وقال وَ لَأَتُوتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا مَأْ (٢)، وقال لَأَتَسْتَأْذِنُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدِّلْ لَكُمْ تَسْوِئَتَكُمْ (٣)» (٤).

إلى غير ذلك مما يطول به الكلام.

و أما الآيه الثالثه فظاهر سياقها، و قوله سبحانه وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ (٥) [يدلان] (٦) على كون المستنبطين هم الأئمه عليهم السلام، و بذلك تواترت أخبارهم عليهم السلام. ففي (الجماع) عن الباقر عليه السلام في تفسيرها: «هم الأئمه المعصومون» (٧).

و العياشي عن الرضا عليه السلام: «هم آل محمد، و هم الذين يستنبطون من القرآن و يعرفون الحلال و الحرام (٨)» (٩).

و في (الإكمال) (١٠) عن الباقر عليه السلام مثل ذلك. و قد تقدم في بعض الأخبار التي قدمناها ما يشعر بذلك أيضا.

و أما الآية الرابعة، فإننا- كما سيتضح لك- لا نمنع فهم شىء من (القرآن) بالكلية، كما يدّعيه بعضهم، ليمتنع وجود مصداق الآية، فإن دلالة الآيات على

١- النساء: ١١٤.

٢- النساء: ٥.

٣- المائدة: ١٠١.

٤- الكافي ٥: ٣٠٠/٢، باب فى حفظ المال .. تهذيب الأحكام ٧: ٢٣١-٢٣٢/١٠١٠، وسائل الشيعة ١٩: ٨٣، كتاب الوديعه، ب ٦، ح ٢.

٥- النساء: ٨٣.

٦- فى النسختين: يدل.

٧- جوامع الجامع: ٢٧٤.

٨- فى «ح» بعدها: والحرام.

٩- تفسير العياشى ١: ٢٨٦-٢٨٧/٢٠٦.

١٠- كمال الدين ١: ٢١٨/٢، بالمعنى.

ص: ٣٥٠

الوعد و الوعيد و الزجر لمن تعدى الحدود الالهيه (١) و الترغيب و الترهيب ظاهر لا- مريه فيه، و هو المراد من التدبر فى الآية كما ينادى عليه سياق الكلام.

و القول الفصل و المذهب الجزل فى هذا المقام ما أفاده شيخ الطائفة- رضوان الله عليه- فى كتاب (التبيان)، و تلقاه بالقبول جملة من علمائنا الأعيان، حيث قال بعد نقل جملة من أدله الطرفين ما لفظه: (و الذى نقوله: إن معانى (القرآن) على أربعة أقسام:

أحدها: ما اختص الله بالعلم به، فلا يجوز لأحد تكلف القول فيه و لا تعاطى معرفته، و ذلك مثل قوله **يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّئُهَا لَوْفَتِهَا إِلَّا هُوَ (٢)**، و مثل قوله **إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ (٣)** إلى آخرها. فتعاطى ما اختص الله بالعلم به خطأ.

و ثانیها: ما يكون ظاهره مطابقا لمعناه، فكل من عرف اللغة التى خوطب بها عرف معناه، مثل قوله **وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ* (٤)**، و مثل قوله:

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (٥)، و غير ذلك.

و ثالثها: ما هو مجمل لا ينبى ظاهره عن المراد به مفضيلا، مثل قوله **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ* (٦)**، و قوله **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ (٧)** و قوله **وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ (٨)**، و قوله **فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ (٩)** و ما أشبه ذلك.

١- فى «ح» بعدها: و التهديد.

٢- الأعراف: ١٨٧.

٣- لقمان: ٣٤.

٤- الأنعام: ١٥١، الإسراء: ٣٣.

٥- الإخلاص: ١.

٦- البقره: ٤٣، ٨٣، ١١٠، و غيرها.

٧- آل عمران: ٩٧.

٨- الأنعام: ١٤١.

٩- المعارج: ٢٤.

ص: ٣٥١

و مقادير النصاب فى الزكاه لا يمكن (١) فى استخراجها إلا ببيان النبى صلى الله عليه و آله، و وحى من جهه الله تعالى، فتكلف القول فى ذلك خطأ ممنوع منه، يمكن أن تكون الأخبار متناوله له.

و رابعها: ما كان اللفظ مشتركا بين معنيين فما زاد عليهما، و يمكن أن يكون كل واحد منهما مرادا، فإنه لا ينبغى أن يقدم أحد فيقول: (إن مراد الله منه بعض ما يحتمله) إلا بقول نبى أو إمام معصوم (٢) إلى آخر كلامه زيد فى إكرامه.

أقول: و على هذا التفصيل تجتمع الأخبار، و هو وسط بين ذينك القولين، و خير الامور أوسطها.

و يؤيده ما رواه الفاضل أبو منصور أحمد بن أبى طالب الطبرسى قدس سره فى كتاب (الاحتجاج) عن أمير المؤمنين عليه السلام فى حديث الزنديق الذى جاء إليه بآى من (القرآن) زاعما تناقضها حيث قال عليه السلام فى أثناء الحديث: «إن الله جل ذكره بسعه رحمته و رأفته بخلقه و علمه بما يحدثه المبدلون من تغيير كتابه قسم كلامه ثلاثه أقسام:

[فجعل] قسما منه يعرفه العالم و الجاهل، و قسما لا يعرفه إلا من صفا ذهنه و لطف حسه و صح تمييزه ممن شرح الله صدره للإسلام (٣)، و قسما لا يعرفه إلا الله و أنبأؤه و الراسخون فى العلم. و إنما فعل ذلك لئلا يدعى أهل الباطل، المستولون على ميراث رسول الله صلى الله عليه و آله من علم الكتاب ما لم يجعل الله لهم، و ليقودهم الاضطراب إلى الائتمار لمن (٤) و لاه أمرهم».

إلى أن قال عليه السلام: «و أما ما علمه الجاهل و العالم من فضل رسول الله صلى الله عليه و آله من كتاب الله، فهو قوله سبحانه مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ (٥)، و قوله

٢- التبيان فى تفسير القرآن ١: ٥-٦.

٣- وقسما لا يعرفه إلا من صفا ذهنه .. للإسلام، سقط فى «ح».

٤- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: عن.

٥- النساء: ٨٠.

ص: ٣٥٢

إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (١)؛ و لهذه الآية ظاهر و باطن؛ فالظاهر، هو قوله صَلُّوا عَلَيْهِ و [الباطن قوله] سَلِّمُوا تَسْلِيمًا (٢)، أى سلموا لمن وصّاه و استخلفه عليكم ما عهد إليه، تسليما.

و هذا ممّا أخبرتك به أنه لا يعلم تأويله (٣) إلا من لطف حسه و صفا ذهنه و صح تميزه.

و كذلك قوله سلام على آل ياسين (٤)؛ لأن الله سمى النبي صلى الله عليه و آله بهذا الاسم حيث قال يس. وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ. إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ (٥)، لعلمه أنّهم يسقطون السلام على آل محمد كما أسقطوا غيره» (٦) الحديث.

أقول: و القسم الثانى من كلام الشيخ قدّس سرّه هو الأوّل من كلامه عليه السّلام، و هو الذى يعرفه العالم و الجاهل، و هو ما كان محكم الدلالة. و هذا ممّا لا ريب فى صحه الاستدلال به و المانع مكابر (٧). و القسم الرابع من كلامه- رضوان الله عليه- هو الثانى من كلامه- صلوات الله عليه- و هو الذى «لا يعرفه إلا من صفا ذهنه و لطف حسه».

و الظاهر أنه أشار بذلك إلى الأئمّه عليهم السّلام؛ فإنهم هم المتصفون بتلك الصفات على الحقيقة و إن ادّعى بعض من أشرنا إليه أنفا دخوله فى ذلك، و الآيات التى عدها عليه السّلام من هذا القسم مؤيده لذلك، فإنّها كما أشار إليه- صلوات الله عليه- من التفسير الباطن الذى لا يمكن التهجم (٨) عليه إلا من جهتهم.

١- الأحزاب: ٥٦.

٢- و لهذه الآية ظاهر و باطن .. تسليما، من «ح» و المصدر.

٣- لا يعلم تأويله، من «ح»، و المصدر، و فى «ق»: يعرفه.

٤- الصافات: ١٣٠.

٥- يس: ١-٣.

٦- الاحتجاج ١: ٥٩٦-٥٩٧/١٣٧.

٧- و المانع مكابر، من «ح».

٨- كذا فى النسختين، و هو مأخوذ من كلام أمير المؤمنين الآتى، و إن كان هناك بلفظ (هجم)؛ فيكون مصدره: الهجوم.

ص: ٣٥٣

لا- يقال: إنه يلزم اتحاد القسم الثانى من كلامه- صلوات الله عليه- بما بعده؛ لكون القسم الثالث أيضا من المعلوم لهم عليهم

لأننا نقول: الظاهر تخصيص القسم الثالث بعلم الشرائع الذي يحتاج إلى توقيف، وأنه لا يعلمه إلا هو جلّ شأنه أو أنبيأؤه بالوحي إليهم وإن علمه الأئمّة عليهم السّلام بالوراثه من الأنبياء، بخلاف الثاني؛ فإنه ممّا يستخرجونه بصفاء جواهر أذهانهم، و يستنبطونه بإشراق لوامع أفهامهم.

و حينئذ، فالقسم الثالث من كلام الشيخ قدّس سرّه، هو الثالث من كلامه عليه السّلام، و لعلّ عدم ذكره - صلوات الله عليه - القسم الأوّل من كلام الشيخ لقلّه أفراده في (القرآن) المجيد؛ إذ هو مخصوص بالخمسه المشهوره، أو أن الفرض التام إنما يتعلّق بذكر الأقسام التي أخفاها جلّ (١) شأنه عن تطرق تغيير المبدلين و إن ذكر منها القسم الأوّل استطرادا.

و مرجع هذا الجمع الذي ذكره الشيخ قدّس سرّه إلى حمل أدلّه الجواز على القسم الثاني من كلامه - طاب ثراه - و أخبار المنع على ما عداه.

و أما ما يفهم من كلام المحدث الكاشاني في المقدمة الخامسة من المقدمات التي ذكرها في أول كتابه (الصافي) من الجمع بين الأخبار باعتبار تفاوت أفراد المفسرين، و حمل أحاديث الجواز على من أخلص الانقياد لله و لرسوله و لأهل البيت عليهم السّلام، و أخذ علمه منهم و تتبع آثارهم، و أطلع على جملة من أسرارهم بحيث يحصل له الرسوخ في العلم، و الطمأنينه في المعرفة و انفتح عينا قلبه، و هجم به العلم على حقائق الامور، و باشر روح اليقين، و استلان ما استوعره المترفون، و آنس بما استوحش منه الجاهلون، و صحب الدنيا ببدن (٢) روحه

١- في «ح»: من.

٢- من «ح».

متعلّقه بالمحلّ الأعلى، فله أن يستفيد من (القرآن) بعض غرائبه و يستنبط منه نبذا من عجائبه، [و] ليس ذلك من كرم الله بغيره، و لا من جوده بعجيب، فليست السعادة وقفا على قوم دون آخرين.

و قد عدّوا عليهم السّلام جمعا من أصحابهم المتصفين بهذه الصفات من أنفسهم، كما قالوا: «سلمان منا أهل البيت» (١). فمن هذه صفته لا يبعد دخوله في الراسخين في العلم، العالمين (٢) بالتأويل، بل في قولهم: «نحن الراسخون في العلم» (٣) كما دريت في المقدمة السابقة.

و حمل أحاديث النهي على أن يكون للمفسر في الشئ رأي (٤)، و إليه ميل من طبعه و هواه، فيتأول (القرآن) على وفق رأيه و هواه، ليحتجّ على تصحيح غرضه و مدّعا. و لو لم يكن له ذلك الرأي و الهوى لكان لا يلوح له من (القرآن) ذلك المعنى، أو أن يتسارع إلى تفسير (القرآن) بظاهر العربية من غير استظهار بالسماع و النقل فيما يتعلّق بغرائب (القرآن) و ما فيها من الألفاظ المبهمة و المبدله، و ما فيها من الاختصار، و الحذف و الإضمامار، و التقديم و التأخير، و فيما يتعلّق بالناسخ و المنسوخ، و الخاص

و العام، و الرخص و العزائم، و المحكم و المتشابه، إلى غير ذلك من وجوه الآيات.

فمن لم يحكم ظاهر التفسير و معرفه وجوه الآيات المفتقره إلى السماع، و بادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلظه و دخل في زمره من يفسر

١- الاحتجاج ١: ١٣٩ / ٦١٦، بحار الأنوار ١٠: ١٢٣ / ٢.

٢- من «ح»، و في «ق»: القائلين.

٣- بصائر الدرجات: ٢٠٤ / ب ١٠، ح ٦، وسائل الشيعة ٢٧: ١٩٨، أبواب صفات القاضي، ب ١٣، ح ٥٣.

٤- للمفسر في الشيء رأي، من «ح»، و في «ق»: المفسر في الشيء رأي.

ص: ٣٥٥

بالرأي (١)، انتهى ملخصا، فظني (٢) بعده غايه البعد و إن جرى فيه على عادته و عاده أصحابه الصوفيه من (٣) دعوى المزاحمه للأئمه عليهم السلام في تلك المراتب العليه، كما سيظهر لك في المقام إن شاء الله تعالى بأوضح دلالة جليه (٤):

أما أولاء فلأن ما ذكره- من حمل أخبار الجواز على من اتصف بتلك الصفات التي من جملتها أنه حصل له الرسوخ في العلم، إلى آخره- مسلم، لكننا لا- نسلم أن هذه الصفات على الحقيقة تحصل لغيرهم- صلوات الله عليهم- و إن زعم هو و غيره من الصوفيه العاميه العمياء مزاحمتهم في ذلك.

و بيان ذلك أن هذا الكلام ممّا ذكره أمير المؤمنين عليه السلام في حديث كميل بن زياد مشيرا إلى أوصيائه من أبنائه الأئمه الطاهرين، و هم لفرط غرورهم ينتحلون ذلك لأنفسهم، و ينقلون حديث كميل في مقام مدح علمائهم، زاعمين (٥) أن هذا الكلام هم المرادون به. و ها أنا أسوق لفظ الخبر لتطلع على ما فيه، و تفهم ما هو الحق منه و تعيه، قال عليه السلام: «يا كميل، إن هذه القلوب أوعيه فخيرها أوعاها، [ف] احفظ مني (٦) ما أقول لك: الناس ثلاثة: عالم رباني، و متعلم على سبيل نجاه، و همج رعاع أتباع كل ناعق، يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، و لم يلجئوا إلى ركن و ثيق. يا كميل، العلم خير من المال؛ العلم يحرسك و أنت تحرس المال، و المال تنقصه النفقه، و العلم يزكو بالإنفاق .. يا كميل [معرفه] العلم دين الله به يدان (٧)، يكسب الإنسان الطاعه في حياته و جميل الاحدوثه بعد وفاته .. يا كميل (٨) مات خزان الأموال، و العلماء

١- التفسير الصافي ١: ٣٦-٣٧.

٢- جواب (أما) الوارد في قوله المار: و أمّا ما يفهم من كلام المحدث الكاشاني ..

٣- من «ح».

٤- من «ح»، و في «ق»: عليه.

٥- في «ح» بعدها: على.

٦- في «ح»: عنى.

٧- في «ح»: يدان به.

باقون ما بقى الدهر، أعيانهم مفقوده و أمثالهم فى القلوب موجوده.

آه آه إن هاهنا- و أشار إلى صدره- لعلمًا جمًا لو أصبت له حملة، بلى أصبت له لقنا (١) غير مأمون يستعمل آله الدين [للدنيا] (٢)، و يستظهر بحجج الله على خلقه و بنعمه على عباده، أو منقادا للحق و لا بصيره له فى [أحنائه] (٣)، ينقدح الشك فى قلبه لأول عارض شبهه- ألا لا ذا و لا ذاك- أو منهوما باللذات سلس القياد للشهوات، أو مغرى بالجمع و [الادخار] (٤) ليسا من رعاه الدين فى شىء، أقرب شباها بهما الأنعام السائمه، كذلك يموت العلم بموت حامله.

اللهم بلى لا تخلو الأرض من قائم لله بحجه ظاهر مشهور أو مستتر مغمور؛ لئلا تبطل حجج الله و بيناته. [و كم ذا] و أين اولئك؟ اولئك (٥) و الله الأفلون عددا، الأعظمون [قدرا] (٦)، بهم يحفظ الله حججه و بيناته حتى يودعوها نظراءهم (٧)، و يزرعوها فى قلوب أشباههم، هجم بهم (٨) العلم على حقائق الامور، و باشروا أرواح اليقين و استلانوا ما استوعره المترفون، و أنسوا بما استوحش منه الجاهلون، و صحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلقه بالملا الأعلى، اولئك خلفاء الله فى أرضه، و الدعاه إلى دينه. آه شوقا إليهم» (٩) الحديث.

و لا أراك فى شك بعد نظرك فى الخبر (١٠) المذكور بعين التأمل و الإنصاف

١- اللقن: سريع الفهم، يريد عليه السلام: أنه أصاب فهما غير ثقه. لسان العرب ١٢: ٣١٧- لقن.

٢- من المصدر، و فى النسختين: فى الدنيا.

٣- من المصدر، و فى النسختين: احسانه.

٤- من المصدر، و فى «ح»: الارحاء.

٥- ليست فى «ح».

٦- من المصدر، و فى النسختين: خطرا.

٧- فى «ق» بعدها: و يزعمون، و ما أثبتناه وفق «ح» و المصدر.

٨- فى «ح»: به.

٩- نهج البلاغه: ٦٨٥- ٦٨٧ / ١٤٧، الأمالى (الطوسى): ٢٣ / ٢٠.

١٠- فى «ح»: للخبر، بدل: فى الخبر.

مجانبا للتعصب و الاعتساف من صحه ما ذكرناه من أن مراده عليه السلام هم الأئمه من ولده- صلوات الله عليه و عليهم- فإنهم هم الحجج لله سبحانه بعد الأنبياء عليهم السلام، الذين لا يجوز أن تخلو الأرض من واحد منهم؛ إما ظاهر مشهور، أو مستتر

و هؤلاء هم الموصوفون بالصفات التي ذكرها ذلك القائل في كلامه، و زعم أنه و أمثاله مرادون منها، و الحال أنه عليه السّلام إنما أراد منها الأئمة - صلوات الله عليهم - لأنها مؤذنه بعصمه المتّصف فيها، كما لا يخفى على من تأمل في مضامينها حقّ التأمل. و بذلك أيضا صرح شيخنا البهائي - عطر الله مرقده - في كتاب (الأربعين) (١) في شرح الحديث المذكور.

و أما قوله: (و ليست السعادة وقفا على قوم دون آخرين) على إطلاقه فممنوع أشد المنع كما عرفت و ستعرف. و قوله: (و قد عدوا جمعا من أصحابهم) - إلى آخره - فيه أنه أيضا قد قالوا: «شيعتنا منا» (٢)، و قال سبحانه حكاية عن إبراهيم عليه السّلام - فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي (٣).

و من الظاهر أن (المنية) لا دلالة فيها على أزيد من الاختصاص و القرب، و إن تفاوت أفراده شدّه و ضعفا، و سبب هذا القرب و إن كان هو تنوّر القلب بأنوار ولايتهم و الاقتداء بهم في سنتهم و طريقتهم، إلّا إنه لا يستلزم المشاركة لهم في خصوص ما دلّت الأخبار على اختصاصهم به من المزايا الإلهية و الخصائص السبحانية.

و أما قوله: (و من هذه صفته لا يبعد دخوله في الراسخين في العلم)، [ف] مسلم

١- الأربعون حديثا: ٣٤٠ / شرح الحديث: ٢٦.

٢- التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السّلام: ٧٩ / ٤٠، و مسائل الشيعة ٩: ٢٢٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٧، ح ٦.

٣- إبراهيم: ٣٦.

ص: ٣٥٨

لو سلم وجود تلك الصفات في غيرهم - صلوات الله عليهم - لكنه كما عرفت ممنوع أشد المنع. و مما يدلّك على صحه ما ذكرناه الأخبار التي قدّمناها دالّة على اختصاصهم عليهم السّلام بذلك، و لا سيما حديث (المحاسن) (١) الذي نقلناه بطوله.

و لا بأس بنقل بعض الأخبار التي أجبنا ذكرها آنفا؛ لدفع هذه التّرهات الفاسدة و كسر سورة هؤلاء المدّعين لهذه الدعاوى الكاسدة، و أنهم من جملة الراسخين المرادين من قوله سبحانه وَ مِمَّا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ (٢)، فروى ثقه الإسلام قدس سرّه بسنده عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: الله أجل و أكرم من أن يعرف بخلقه - إلى أن قال: - و قلت للناس: أليس تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه و آله كان الحجّة من الله على خلقه؟ قالوا: بلى. قلت: فحين مضى رسول الله صلى الله عليه و آله من كان الحجّة لله على خلقه؟ قالوا: (القرآن)، فنظرت في (القرآن) فإذا هو يخاصم به المرجئ و القدرى و الزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته، فعرفت أن (القرآن) لا يكون حجّه إلّا بقيم، فما قال فيه من شيء كان حقا - إلى أن قال: - فأشهد أن عليا كان قيم (القرآن)، و كانت طاعته مفروضة (٣). الحديث.

و روى في الكتاب المذكور عن عبد الرحمن بن كثير عن أبي عبد الله عليه السّلام قال:

«الراسخون في العلم: أمير المؤمنين عليه السلام و الأئمة من ولده عليهم السلام» (٤).

و بهذا الإسناد عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث في قوله تعالى وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ قَالَ: «أمير المؤمنين و الأئمة عليهم السلام» (٥).

١- المحاسن: ٤١٧-٤١٨ / ٩٦٠.

٢- آل عمران: ٧.

٣- الكافي ١: ١٦٨-١٦٩ / ٢، باب الاضطرار إلى الحج.

٤- الكافي ١: ٢١٣ / ٣، باب أن الراسخين في العلم هم الأئمة عليهم السلام.

٥- الكافي ١: ٤١٤-٤١٥ / ١٤، باب فيه نكت و نتف من التنزيل في الولاية.

ص: ٣٥٩

و في روايه أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول في هذه الآية بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ (١) فأوماً بيده (٢) إلى صدره (٣).

و في روايه عبد العزيز العبدى عن أبي عبد الله عليه السلام في تفسير الآية المذكوره قال: «هم الأئمة عليهم السلام» (٤).

و مثله في روايه هارون بن حمزه عنه عليه السلام (٥).

و في روايه بريد بن معاويه قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَ بَيْنَكُمْ وَ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ (٦)؟ قال: «إيانا عنى و على أولنا و أفضلنا و خيرنا» (٧).

و في كتاب (التوحيد) بسنده فيه إلى الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن آبائه عليهم السلام:

«إن أهل البصره كتبوا إلى الحسين عليه السلام يسألونه عن الصمد، فكتب إليهم: بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد: فلا تخوضوا في القرآن و لا- تجادلوا فيه، و لا- تتكلموا فيه بغير علم، فإنى سمعت جدى رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: من قال في القرآن بغير علم (٨) فليتبوأ مقعده من النار» (٩) الحديث.

و هو ظاهر فيما قدمنا ذكره من أن المراد بالرأى المنهى عن تفسير (القرآن) به هو ما لم يكن بعلم مستفاد منهم، صلوات الله عليهم.

و في خطبه يوم الغدير المرويّه في كتاب (الاحتجاج) و غيره بعد ذكره صلى الله عليه و آله.

١- العنكبوت: ٤٩.

٢- ليست في «ح».

٣- الكافي ١: ٢١٣ / ١، باب أن الأئمة عليهم السلام قد اتوا العلم.

٤- الكافي ١: ٢١٤ / ٢، باب أن الأئمة عليهم السلام قد اتوا العلم ..

٥- الكافي ١: ٢١٤ / ٤، باب أن الأئمة عليهم السلام قد اتوا العلم.

٦- الرعد: ٤٣.

٧- الكافي ١: ٢٢٩ / ٦، باب أنه لم يجمع القرآن كله إلّا الأئمة عليهم السلام.

٨- بغير علم، من «ح» و المصدر.

٩- التوحيد ٩٠- ٩١ / ٥.

ص: ٣٦٠

ل (القرآن): «معاشر الناس تدبروا [القرآن] و افهموا (١) آياته و انظروا في محكماته، و لا- تتبعوا متشابهه، فو الله لن يبين لكم زواجره، و لا يوضح لكم (٢) تفسيره إلّا الذي أنا آخذ بيده و رافع بعضه» (٣) إلى آخره. إلى غير ذلك من الأخبار التي يضيق عنها المقام.

و أما ثانيا، فلأن ما ذكره في حمل أحاديث النهي من أن المراد: (أن يكون للمفسر في الشئ رأي) - إلى آخره، على تقدير تسليمه - إنما يتمشى له في الأخبار الدالّة على النهي عن تفسير (القرآن) بالرأى، و أما الأخبار المستفيضة المتكاثرة التي قدمنا جملها منها دالّة بأوضح دلالة على اختصاصهم عليه السّلام بذلك، فإنه لا مجال لإجراء هذا الجواب فيها. و الذي تجتمع عليه الأخبار في المقام و تنتظم انتظاما لا يعتريه الإيهام و الإبهام هو حمل الرأى في تلك الأخبار على ما لم يكن بتفسير منهم عليهم السلام، كما دلّت عليه روايه (التوحيد) المتقدمه، و الله العالم.

١- في «ح»: اذا فهموا.

٢- في النسختين بعدها: عن، و ما أثبتناه وفق المصدر.

٣- الاحتجاج ١: ١٤٦ / ٣٢.

ص: ٣٦١

٣٩ درّه نجفیه فی نضح الماء للجهات الأربع لمن لم يجد ماء كافيا لغسله

إشارة

روى الشيخ قدس سرّه في (التهذيب) في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصيب الماء في ساقه، أو مستنقع أو يغتسل منه للجنابه، أو يتوضأ منه للصلاه إذا كان لا يجد غيره، و الماء لا يبلغ صاعا للجنابه، و لا مدّا للوضوء، و هو متفرق؟ فكيف يصنع به، و هو يتخوف أن يكون السباع قد شربت منه؟ فقال: «إذا كانت يده نظيفه، فليأخذ كفاً من الماء بيد واحده فلينضحه خلفه، و كفاً [عن] أمامه، و كفاً عن يمينه و كفاً عن شماله، فإن خشى ألّا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات، ثم مسح جلده بيده، فإن ذلك يجزيه.

و إن كان الوضوء، غسل وجهه و مسح يده على ذراعيه و رأسه و رجليه، و إن كان الماء متفرّقا فقدّر أن يجمعه، و إلّا اغتسل من هذا و هذا، فإن كان في مكان واحد و هو قليل لا يكفي لغسله فلا عليه أن يغتسل و يرجع الماء فيه فان ذلك يجزيه» (١).

أقول: هذا الخبر من مشكلات (٢) الأخبار و معضلات الآثار، و قد تكلم فيه جملة من علمائنا الأبرار- رفع الله أقدارهم في دار القرار- فرأينا في هذا الكتاب بسط (٣) الكلام فيه و إردافه بما يكشف عن باطنه و خافيه، فنقول: الكلام

١- تهذيب الأحكام ١: ٤١٦-٤١٧ / ١٣١٥.

٢- من «ح»، و في «ق»: المشكلات.

٣- قوله: الكتاب بسط، من «ح».

ص: ٣٦٢

فيه يقع في مواضع:

الموضع الأول: في موضع النضح

إشاره

قد اختلف أصحابنا- رضوان الله عليهم- في أن النضح للجوانب الأربعة في الخبر المذكور هل هو للأرض أم البدن؟ و على أى منهما فما الغرض منه و ما الحكمه فيه؟

القول بأن موضع النضح هو الأرض

فقيل (١): إن محل النضح هو الأرض. و قد (٢) اختلف في وجه الحكمه على هذا القول، فظاهر الخبر المشار إليه- و به صرح البعض (٣)- أن ذلك لدفع النجاسه الوهميه الناشئه من تخوف شرب السباع التي من جملتها الكلاب و نحوها، مع قلّه الماء.

و لكن فيه أن تعداد النضح في الجهات الأربع لا يظهر له وجه ترتّب على ذلك؛ إذ يكفي النضح إلى وجهه واحده. و لعل الأقرب كون ذلك لما ذكر (٤)، مع منع رجوع الغساله إلى الماء، كما يشير إليه قوله عليه السّلام في آخر الخبر: «و إن كان في مكان واحد و هو قليل لا يكفي لغسله فلا عليه أن يغتسل و يرجع الماء فيه»، فإنه يشعر بكون النضح أولا لمنع رجوع الغساله، لكن مع قلّه الماء على الوجه المذكور لا عليه أن يغتسل، و يرجع الماء إلى مكانه.

و يؤيد ذلك و يوضحه أن الذي صرح به غير هذا الخبر من الأخبار الوارده في هذا المضمّار هو أن العله منع رجوع الغساله، و منها روايه ابن مسكان قال:

١- من «ح»، و في «ق»: فقل.

٢- في «ح»: فقد.

٣- بحار الأنوار ٧٧: ١٣٨ / ذيل الحديث: ٨.

٤- فى «ح» بعدها: و.

ص: ٣٦٣

حدّثنى صاحب لى ثقّه أنّه سأل أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل ينتهى إلى الماء القليل فى الطريق و يريد أن يغتسل و ليس معه إناء، و الماء فى وهدّه، فإن هو اغتسل رجّع غسله فى الماء، كيف يصنع؟ قال: «ينضح بكفّ بين يديه و كفّا من خلفه و كفّا عن يمينه و كفّا عن شماله، ثم يغتسل» (١).

و ما رواه فى (المعتبر) (٢)، و (المنتهى) (٣) عن (جامع البزنطى) عن عبد الكريم عن محمد بن ميسر عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: سألته عن الجنب ينتهى إلى الماء القليل و الماء فى وهدّه، فإن هو اغتسل رجّع غسله فى الماء، كيف يصنع؟ قال: «ينضح بكفّ بين يديه و كفّا خلفه و كفّا عن يمينه و كفّا عن شماله، و يغتسل» (٤).

و بذلك أيضا صرّح شيخنا الصدوق - عطر الله مرقدّه - فى (من لا يحضره الفقيه) حيث قال: (فإن (٥) اغتسل الرجل فى وهدّه، و خشى أن يرجع ما ينصبّ عنه إلى الماء الذى يغتسل منه، أخذ كفّا و صبّه أمامه، و كفّا عن يمينه و كفّا عن يساره (٦)، و كفّا من خلفه، و اغتسل منه) (٧).

و قال أيضا والده فى رسالته إليه: (و إن اغتسلت من ماء فى وهدّه و خشيت أن يرجع ما ينصبّ عنك إلى المكان الذى تغتسل فيه، أخذت له كفّا و صببته عن يمينك، و كفّا عن يسارك، و كفّا خلفك و كفّا أمامك، و اغتسلت) (٨).

و الخبران المنقولان مع العبارتين المذكورتين و إن اشتركا فى كون العله منع رجوع الغساله، لكنها مجمله بالنسبه إلى كون المنضوح الأرض أو البدن.

١- تهذيب الأحكام ١: ٤١٧ - ٤١٨ / ١٣١٨، وسائل الشيعه ١: ٢١٧ - ٢١٨، أبواب الماء المضاف، ب ١٠، ح ٢.

٢- المعتبر ١: ٨٨.

٣- منتهى المطلب ١: ٢٣.

٤- من «ح» و المصدر.

٥- فى «ق» قبلها: و يغتسل، و ما أثبتناه وفق «ح» و المصدر.

٦- فى «ق» شماله يساره، و ما أثبتناه وفق «ح» و المصدر.

٧- الفقيه ١: ١١ - ١٢ / ذيل الحديث: ٢٠.

٨- انظر المقنع: ٤٦.

ص: ٣٦٤

و ما ذكره في كتاب (المعالم) من أن (العباره المحكيه عن رساله ابن بابويه ظاهره في الأوّل حيث قال فيها: (أخذت له كفاً) إلى آخره، و الضمير في قوله:

(له) عائذ إلى المكان الذي يغتسل فيه؛ لأنه المذكور قبله في العباره. و ليس المراد به: محل الماء، كما وقع في عباره ابنه، حيث صرّح بالعود إلى الماء الذي يغتسل منه، و كأن تركه للتصريح بذلك أتكال على دلالة لفظ الرجوع عليه، فالجار في قوله: (إلى المكان) متعلق ب (ينصب)، و صلته (يرجع) غير المذكوره لدلاله المقام عليها (1) - انتهى - فظني (2) أنه بعيد؛ لاحتمال كون الضمير في (له) عائداً إلى ما يفهمه سوق الكلام من خوف رجوع ما ينصب عنه، بمعنى أنك إذا خشيت ذلك أخذت لدفع ما تخشاه كفاً.

و يؤيده السلامه من تقدير صلته ل (يرجع)، بل صلته هو قوله: (إلى المكان).

غايه الأمر أنه عبّر هنا عن الماء الذي يغترف منه، كما وقع في عباره ابنه بالمكان الذي يغتسل فيه، و هو سهل.

و قيل (3): إن (4) الحكمه فيه اجتماع أجزاء الأرض، فيمتنع سرعه انحدار ما ينفصل عن البدن إلى الماء (5)، و ردّه ابن إدريس و بالغ في ردّه بأن استعداد الأرض برشّ الجهات المذكوره موجب لسرعه نزول ماء الغسل (6). و الظاهر أن لكل من القولين وجهها باعتبار اختلاف (7) الآراض (8) و أن بعضها بالابتلال يكون

١- معالم الدين و ملاذ المجتهدين / قسم الفقه ١: ٣٤٦-٣٤٧.

٢- خبر (ما) المتضمّنه للشرط في قوله الماز: (و ما ذكر في كتاب المعالم).

٣- انظر وجوه الحكمه في ذلك في بحار الأنوار ٧٧: ١٣٨-١٣٩.

٤- في «ح»: بان.

٥- انظر المعتبر ١: ٨٨.

٦- السرائر ١: ٩٤، عنه في مشارق الشموس: ٢٥١.

٧- في «ح»: باختلاف، بدل: باعتبار اختلاف.

٨- في «ح»: الأرض.

ص: ٣٦٥

قبولها للابتلاع للماء (1) الكثير أكثر، و بعضها بالعكس.

و قيل: إن الحكمه هي عدم عود ماء الغسل، لكن لا من جهه كونه غسله، بل من جهه النجاسه الوهميه التي في الأرض. فالنضح إنما هو لإزاله النجاسه الوهميه منها (2). و الظاهر بعده؛ لأنه لا إيناس في الخبر المذكور و لا في غيره من الأخبار التي قدمناها بذلك.

و قيل بأن الحكمه إنما هي رفع ما يستقذر منه الطبع من الكثافات بأن يأخذ من وجه الماء أربع أكفّ و ينضح على الأرض.

صَرَّحَ بذلك السيد السند صاحب (المدارك) في حواشي (الاستبصار (٣)) و أَيْدِه بحسنه الكاهلي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا أتيت ماء و فيه قله فانضح عن يمينك و عن يسارك و بين يديك و توضأ» (٤).

و رواه أبى بصير قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إنا نساغر، فربما بلينا بالغدير من المطر يكون إلى جانب القرية فيكون فيه العذرة، و يبول فيه الصبي، و تبول فيه الدابة، فقال: «إن عرض في قلبك منه شىء [فافعل] (٥) هكذا» (٦)، يعنى فَرَجَ الماء بين يديك، ثم توضحاً. و فيه:

أولاً: أنه يكفى على هذا مطلق النضح، و إن كان إلى جهة واحده، مع أن الخبر قد تضمن تفريقه فى الجهات الأربع، و مثله الخبران الآخران المتقدمان. و أما النضح إلى الجهات الثلاث فى خبر الكاهلي، فالظاهر أنه عبارته عن تفریح الماء، كما فى خبر أبى بصير.

١- فى «ح»: لابتلاع الماء، بدل: لاابتلاع للماء.

٢- انظر مشارق الشموس: ٢٥١-٢٥٢.

٣- فى حواشى الاستبصار، من «ح».

٤- تهذيب الأحكام ١: ١٢٨٣/٤٠٨.

٥- من الاستبصار، و فى النسختين: نقل.

٦- تهذيب الأحكام ١: ١٣١٦/٤١٧، الاستبصار ١: ٥٥/٢٢، وسائل الشيعة ١: ١٦٣، أبواب الماء المطلق، ب ٩، ح ١٤.

ص: ٣٦٦

و ثانياً: أن ظاهر الخبرين اللذين قدمناهما، و كذا كلام الصدوقين منع رجوع الغساله، و هذا الخبر و إن كان مجملاً بالنسبه إلى ذلك إلّا إن الظاهر - كما قدمنا لك - أن ذلك ممّا استشعره الإمام عليه السلام من سؤال السائل كما يشعر به آخر الخبر، و لا ينافى ذلك ظهور ما ادّعاه فى حسنه الكاهلي و روايه أبى بصير، فإن الظاهر أن هذا حكم آخر مرتب على عله اخرى غير ما تضمنته هذه الأخبار.

و ثالثاً: أن ظاهر الخبر - كما أشرنا إليه آنفاً - إنّما هو إزالة النجاسه الوهميه من الماء، و ربما احتمل بعضهم - بناء على ذلك - أن المنضوح (١) الماء. و أيدته أيضاً بحسنه الكاهلي و روايه أبى بصير. و لا يخفى بعده و إن قرب احتمالاه فى الخبرين المذكورين.

القول بأن موضع النضح هو البدن

هذا كله بناء على أن محل النضح هو الأرض، و قيل بأن محل النضح هو البدن (٢). و قد اختلف أيضاً فى وجه الحكمه على هذا (٣) القول على أقوال (٤):

منها أن الحكمه فى ذلك، هو ترطيب البدن قبل الغسل؛ لئلا ينفصل عنه ماء الغسل كثيراً، فلا يفى بغسله لقله الماء (٥). و فيه:

أولاً: أن ذلك و إن احتمل بالنسبه إلى الخبر المذكور، لكنه لا يجرى في خبرى ابن مسكان و خبر جامع البزنطى المتقدمين؛ لظهورهما في كون العله إنّما هي خوف (٤) رجوع الغساله. و الظاهر- كما قدمنا الإشاره إليه- كون مورد الأخبار الثلاثة أمرا واحدا.

١- فى «ح» بعدها: هو.

٢- انظر المعتمر ١: ٨٨.

٣- فى «ح»: ظاهر.

٤- انظر وجوه الحكمه فى ذلك فى بحار الأنوار ٧٧: ١٣٩-١٤٠.

٥- انظر مرآه العقول ١٣-١٨.

٦- من «ح».

ص: ٣٦٧

و ثانيا: أنه يلزم من ذلك عدم جواب الإمام عليه السلام فى الخبر المبحوث عنه عن إشكال السائل المتخوّف من ورود السباع. و منها أن الحكمه إزاله توهم ورود الغساله؛ إما بحمل ما يرد على الماء على وروده ممّا نضح على البدن قبل الغسل الذى ليس من الغساله؛ و إما إنه مع الاكتفاء بالمسح بعد النضح لا يرجع إلى الماء شىء. و لا يخلو أيضا من المناقشه. و منها أن الحكمه فى ذلك ليجرى ماء الغسل على البدن بسرعه، و يكمل الغسل قبل وصول الغساله إلى ذلك الماء. و اعترض عليه، بأن سرعه جريان ماء الغسل على البدن مقتضى لسرعه تلاحق أجزاء الغساله و تواصلها، و هو يعين على سرعه الوصول إلى الماء.

و اجيب بأن انحدار الماء من أعالى البدن إلى أسافله أسرع من انحداره إلى الأرض المائله إلى الانخفاض؛ لأنه طالب للمركز على أقرب الطرق، فيكون انفصاله عن البدن أسرع من اتصاله بالماء الذى يغترف منه. هذا إذا لم تكن المسافه بين مكان الغسل و بين الماء الذى يغترف منه قليله جدا، فلعله كان فى كلام السائل ما يدل على ذلك، كذا نقل عن شيخنا البهائى قدس سرّه (١).

الموضع الثانى: فى اشتمال الخبر على بعض الأحكام الشاذه

أن هذا الخبر قد اشتمل على جمله من الأحكام المخالفه لما عليه علماؤنا الأعلام، منها أمره عليه السلام بغسل رأسه ثلاث مرات و مسح بقيه بدنه، فإنه يدل على أجزاء المسح عن الغسل عند قلّه الماء. و هو غير معمول عليه عند جمهور الأصحاب عدا ابن الجنيد، فإن المنقول عنه و جوب غسل الرأس ثلاثا و الاجتراء

بالدهن فى بقية البدن. إلاً (١) إن أخبار الدهن الوارده فى الوضوء (٢) تساعده.

و منها قوله عليه السّلام: «فإن كان فى مكان واحد ..»- إلى آخره- فإنه يدل على أن الجنب إذا لم يجد من الماء إلاً ما يكفيه لغسل بعض أعضائه، غسل ذلك البعض به و غسل الآخر بغسلته، و أنه لا يجوز ذلك إلاً مع قله الماء، كما يفيد مفهوم الشرط. و هو مؤيد لما ذهب إليه المانعون من استعمال الغسالة ثانياً (٣)، و مؤذن بما أشرنا إليه سابقاً من أن النضح المأمور به فى صدر الخبر إنما هو للمنع من رجوع الغسالة، إلاً إن الأكثر يحملون ذلك على الفضل و الكمال.

الثالث: فى دلالة الخبر على المنع من استعمال الماء ثانية

الثالث (٤): فى دلالة الخبر على المنع من استعمال الماء ثانية

أنه على تقدير جعل متعلق النضح فى الخبرين المذكورين (٥) الأرض، و أن وجه الحكمه فيه هو عدم رجوع ماء الغسل إلى الماء الذى يغتسل منه- كما هو أظهر الاحتمالات المتقدمه مع اعتضاده بخيرى ابن مسكان، و محمد بن ميسر المتقدمين- يكون ظاهر الدلالة على ما ذهب إليه المانعون من استعمال المستعمل ثانياً. و ظاهر الأكثر حمل ذلك على الاستحباب، كما صرّح به العلّامة فى (المنتهى) (٦) مقرباً له بحسنه الكاهلى (٧) المتقدمه.

١- ليست فى «ح».

٢- انظر وسائل الشيعه ١: ٢١٦، أبواب الماء المضاف و المستعمل، ب ١٠، ح ١، و ٢: ٢٤٠، أبواب الجنابه، ب ٣١، ح ٦.

٣- شرائع الإسلام ١: ٨، المعتبر ١: ٩١، إصباح الشيعه: ٢٥.

٤- من «ح»، و فى «ق»: الثانى.

٥- فى «ح»: الخبر المذكور، بدل: الخبرين المذكورين.

٦- منتهى المطلب ١: ٢٣.

٧- من «ح»، و فى «ق»: الباهلى.

وجه التقريب أن الاتفاق واقع على عدم المنع من المستعمل فى الوضوء، فالأمر بالنضح له فى الحديث محمول على الاستحباب عند الكل، فلا يبعد أن تكون تلك الأوامر الوارده فى تلك الأخبار كذلك.

و أنت خبير بأنّه يأتى - بناء على ما حققناه فى موضع آخر- ابتناء ذلك على ما هو الغالب من بقاء النجاسه إلى آن الغسل، إلاً إنه يدفعه فى الخبر المبحوث عنه قوله فى آخره فى صورته فرض قله الماء: «فلا عليه أن يغتسل و يرجع فيه فإنه يجزيه».

الرابع: في المنع في رجوع الغساله إلى الماء

روى في كتاب (الفقه الرضوي) قال عليه السّلام: «إن اغتسلت من ماء في وهده، و خشيت أن يرجع ما تصب عليك أخذت كفاً فضبت على رأسك، و على جانبيك كفاً كفاً، ثم أمسح بيدك و تدلك (١) بدنك» (٢).

أقول: و هذا الخبر قد ورد بنوع آخر في منع رجوع الغساله، و هو أن تغتسل على الكيفيه المذكوره في الخبر. و الظاهر تقييد ذلك بقله الماء، كما دلّ عليه الخبر المبحوث عنه؛ إذ الاجتزاء بالغسل المذكور مع كثره الماء و إتيانه على الغسل الكامل لا يخلو من الإشكال إلّا على مذهب المانعين من استعمال الغساله.

الخامس: في فساد الماء القليل بنزول الجنب إليه

قال الشيخ في (النهايه): (متى حصل الإنسان عند غدیر أو قليب و لم يكن معه ما يعترف به الماء لوضوئه، فليدخل يده و يأخذ منه ما يحتاج إليه و ليس عليه شيء، و إن أراد الغسل للجنبه و خاف إن نزل إليها فساد الماء، فليرش عن

١- في «ح»: و تدلك بيدك، بدل: بيدك و تدلك.

٢- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام: ٨٥.

ص: ٣٧٠

يمينه و يساره و أمامه و خلفه، ثم ليأخذ كفاً كفاً من الماء فليغتسل به) (١) انتهى.

قال في (المعالم)- بعد نقل ذلك عنه:- (و هو لا يخلو من إشكال؛ فإن ظاهره كون المحذور في الفرض المذكور هو فساد الماء بنزول الجنب إليه و اغتساله فيه، و لا ريب أن هذا يزول بالأخذ من الماء و الاغتسال خارجه. و فرض إمكان الرش يقتضى إمكان الأخذ، فلا يظهر لحكمه بالرش حينئذ وجه).

ثم نقل عن المحقق في (المعتبر) أنه تأوله فقال: (إن عبارته الشيخ لا تنطبق على الرش إلّا أن يجعل في (نزل) ضمير ماء الغسل، و يكون التقدير: و خشى إن نزل ماء الغسل فساد الماء. و إلّا بتقدير أن يكون في (نزل) ضمير المريد لا ينتظم المعنى؛ لأنه إن أمكنه الرش لا مع النزول أمكنه الاغتسال من غير نزول) (٢).

ثم قال بعده: (و هذا الكلام حسن و إن اقتضى كون المرجع غير مذکور صريحاً، فإن محذوره هين بالنظر إلى ما يلزم على التقدير الآخر خصوصاً بعد ملاحظه كون الغرض بيان الحكم الذي وردت به النصوص، فإنه لا ربط للعبارته به على ذلك التقدير.

و في بعض نسخ (النهايه): (و خاف أن ينزل إليها فساد الماء)، على صيغته المضارع، فالإشكال حينئذ مرتفع؛ لأنه مبني على كون العبارته عن النزول بصيغته الماضي، و جعل (ان) مكسوره الهمزه شرطيه، و فساد الماء مفعول (خشى)، و فاعل (نزل)، الضمير العائد إلى المريد. و على النسخه التي ذكرناها يجعل (أن) مفتوحه الهمزه مصدرية، و فساد الماء فاعل (ينزل)، و المصدر المؤول من (أن ينزل) مفعول (خشى) (٣)، و فاعله ضمير المريد.

١- النهاية: ٨- ٩.

٢- المعتبر ١: ٨٨.

٣- كذا في المخطوط و المصدر، و إلّا فالفعل (خاف) و ليس (خشى) كما هي العبارة المذكوره في أوّل الفقره.

ص: ٣٧١

و حاصل المعنى أنه مع خشيه نزول الماء المنفصل من بدن المغتسل إلى المياہ التي يريد الاغتسال منها و ذلك بعود الماء الذى اغتسل به إليها، فإن المنع المتعلق به يتعدى إليها بعوده فيها، و هو معنى نزول الفساد إليها، فيجب الرش حينئذ حذرا من ذلك الفساد. و هذا عين كلام باقى الجماعه و مدلول الأخبار، فلعل الوهم فى النسخه التي وقع فيها لفظ الماضى، فإن حصول الاشتباه فى مثله وقت الكتابه ليس بمستبعد (١) انتهى كلامه زيد مقامه.

أقول: ما نقله عن بعض نسخ (النهايه) من التعبير فى تلك اللفظه بلفظ المضارع هو الموجود فى أصل النسخه التي عندى، و هي معتمده، إلّا إن الياء قد حكت، و على الهامش مكتوب بخط شيخنا العلامة أبى الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله البحرانى - نور الله تعالى مرقده-: (نزل) بيانا لذلك. و لا ريب أنه على تقدير النسخه المذكوره يضعف الإشكال، كما ذكره قدّس سرّه، إلّا إنه من المحتمل بل الظاهر أنه على تقدير نسخه الماضى أن المعنى: أنه إذا أراد الغسل للجنابه و خاف بنزوله فى الماء للغسل ارتماسا فساد الماء؛ إما باعتبار نجاسه بدنه أو باعتبار إثاره (٢) الحمأه أو نحو ذلك، فإنه يغتسل ترتيبا خارج الماء، و لكن يرش الأرض لأحد الوجوه المتقدمه التي أظهرها و أوفقها بمذهبه منع رجوع الغساله.

و لا- ريب أنه معنى صحيح لا- غبار عليه و لا إشكال يتطرق إليه، و الله العالم بحقائق أحكامه، و نوابه القائمون بمعالم حلاله و حرامه.

١- معالم الدين و ملاذ المجتهدين / قسم الفقه ١: ٣٤٨- ٣٥٠.

٢- شطب عنها فى «ح».

ص: ٣٧٢

ص: ٣٧٣

٤٠ درّه نجفیه فى حجّیه الإجماع

قد عدّ جملة من أصحابنا- رضوان الله عليهم- من جملة الأدله الشرعيه الإجماع، و ردّه آخرون لعدم الدليل على ذلك. و مجمل الكلام فى المقام ما أفاده المحقق طاب ثراه فى (المعتبر) و اقتفاه فيه جمع ممن تأخر (١)، قال قدّس سرّه: (و أما الإجماع، فعندنا هو حجه بانضمام المعصوم، فلو خلا- المائه من فقهاءنا عن قوله لما كان حجه و لو حصل فى اثنين لكان قولهما حجه، لا باعتبار اتفاقهما، بل باعتبار قوله. فلا تغتر إذن بمن يتحكّم فيدعى الإجماع باتّفاق الخمسه و العشره من الأصحاب مع جهاله قول الباقيين) (٢) انتهى كلامه زيد مقامه.

و حينئذ، فالحججه هو قوله عليه السّلام، لا مجرد الاتفاق؛ فيرجع الكلام على تقدير ثبوت الإجماع المذكور إلى خبر منسوب إلى المعصوم إجمالاً. و ترجيحه على الأخبار المنسوبة إليه تفصيلاً غير معقول، و كأنهم زعموا أن انتسابه إليه في ضمن الإجماع قطعي، و إلّا في ضمنه (٣) ظني و هو ممنوع. على أن تحقّق هذا الإجماع في زمن الغيبة متعذّر، لتعذّر ظهوره عليه السّلام، و عسر ضبط العلماء على وجه يتحقّق

١- تمهيد القواعد: ٢٥١، معالم الاصول: ٢٤٠، و قريب منهما ما في مبادئ الوصول إلى علم الاصول: ١٩٠.

٢- المعتبر ١: ٣١.

٣- في «ح»: و لا فضمنه، بدل: و إلّا في ضمنه.

ص: ٣٧٤

دخول قوله في جملة أقوالهم، إلّا أن ينقل ذلك بطريق التواتر أو الآحاد المشابه له نقلاً مستنداً إلى الحسّ بمعانيه أعمال جميع من يتوقف انعقاد الإجماع عليه، أو سماع أقوالهم على وجه لا- يمكن حمل القول و العمل على التقيه و نحوها، و دونه خرط القتاد (١)؛ لما يعلم يقيناً من تشتت العلماء و تفرّقهم في أقطار الأرض، بل انزوائهم في بلدان المخالفين و حرصهم على ألاّ يطلع على عقائدهم و مذاهبهم.

و ما يقال من أنه إذا وقع إجماع الرعيه على الباطل يجب على الإمام أن يظهر و يباحثهم حتى يردهم إلى الحقّ؛ لئلا يضل الناس، أو أنه يجوز أن تكون هذه الأقوال المنقولة في كتب الفقهاء التي لا يعرف قائلها قولاً للإمام عليه السّلام ألقاه بين أقوال العلماء، حتى لا- يجمعوا على الخطأ كما ذهب إليه بعض المتأخّرين، حتى إنه قدّس سرّه كان يذهب إلى اعتبار تلك الأقوال المجهولة القائل؛ لذلك، فهو ممّا لا ينبغي أن يصغى إليه، و لا يعرّج في مقام التحقيق عليه:

أما الأوّل منهما، فلما هو ظاهر لكل ناظر من تعطيل الأحكام جليها، بل كلّها في زمن الغيبة، و لا سيما في مثل زماننا هذا الذي قد انظمت فيه معالم الدين، و صار جملة أهله شبه المرتدّين، و قد صار المعروف فيهم منكراً و المنكر معروفاً، و صارت الكبائر لهم إلفاً مألوفاً.

و أما الثاني منهما، فكيف يكفي في الحجّيه مجرد احتمال كون ذلك هو المعصوم مع أنهم في الأخبار يبالغون في تنقيه أسانيدها و الطعن في روايتها، و لا يحتجون إلّا بصحيح السند منها، و لا يكتفون بمجرد الاحتمال هناك مع توفر

١- إشاره إلى المثل المشهور: (دون ذلك خرط القتاد)، يضرب للأمر دونه مانع. مجمع الأمثال ١: ٤٦٧ / ١٣٩٥.

ص: ٣٧٥

القرائن على الصحه كما قدمناه في بعض الدرر المتقدمه (١)؛ فكيف يتم ما ذكره هنا؟ ما هذا إلّا تخريص في الدين و جمود على مجرد التخمين، و هو ممّا قد نهت عنه شريعه سيد المرسلين (٢)، و استفاضت برده آيات (٣) (الذكر) المبين (٤).

و على هذا فليس فى عد الإجماع فى الأدله الشرعيه إلّا مجرد تكثير العدد و إطاله الطريق؛ لأنه علم دخوله عليه السّلام فلا بحث و لا مشاخه فى إطلاق اسم الإجماع عليه، و إسناده الحجيه إليه و لو تجوّزا، و إلّا فإن ظنّ - و لو بمعاضده خير واحد- فكذلك، و إلّا فليس نقل الإجماع بمجرد موجبا لظن دخول المعصوم و لا كاشفا عنه كما ذكره.

نعم، لو انحصر جملة الحديث فى قوم معروفين أو بلد محصوره فى وقت ظهوره عليه السّلام كما فى وقت الأئمه الماضين- صلوات الله عليهم أجمعين- أتجه القول بالحجيه؛ إذ من المعلوم الذى لا يداخله الشكّ و الريب أنه كان فى عصرهم- صلوات الله عليهم أجمعين- جماعه كثيره (٥) من العلماء الأتقياء و نقله الحديث و حقاظ الروايه قرنا بعد قرن و خلفا بعد سلف فى مده كثيره (٦) تقرب من ثلاثمائه سنه، و كانوا مشهورين بالعلم و التقوى، و منصوبين للإفاده عنهم و الفتوى، يختلفون إلى مجالسهم، و يأخذون الأحكام عنهم مشافهه إن أمكن أو بوسائط.

و قد صنّفوا عنهم الاصول الأربعمائه المشهوره، و خرجت المدائح و الأثنيه البالغه عنهم عليهم السّلام فى جمع كثير منهم، فكانوا (٧) من الفائزين بأخذ العلوم منهم

١- انظر الدرر ٢: ٣٢٣-٣٣٧/ الدرّه: ٣٧.

٢- مجمع البيان ٩: ١٧٤، كنز الدقائق ٩: ٦٠٧.

٣- انظر: الآيه: ٣٦ من سوره يونس، و الآيه: ٢٨ من سوره النجم، و الآيه: ١٢ من سوره الحجرات.

٤- من «ح»، و فى «ق»: الحكيم.

٥- من «ح».

٦- ليست فى «ح».

٧- فى «ح» بعدها: فيه.

ص: ٣٧٦

بطريق العلم و اليقين دون الظن و التخمين و العمل (١) على الأقيسه و الآراء، و الظنون و الأهواء.

و من المعلوم أنهم إذا اتفقوا كمالا أو علم اتفاق جمع منهم و إن لم يعلم حال الباقيين (٢) على الحكم من الأحكام، علم بذلك أنه مذهب الأئمه- صلوات الله عليهم- إذ من المعلوم عاده أنه يمتنع اتفاقهم على الباطل؛ لما ذكرنا مع تمكّنهم من العلم.

و أيضا فإن مذهب كل إمام لا يعلم إلّا بنقل أتباعه و شيعته و مقلديه، فإنه لا يعلم مذهب أبى حنيفه فى الفروع و الاصول إلّا بنقل أتباع مذهبه، و هكذا الشافعى و باقى المذاهب أصولا و فروعا.

و يقرب من هذا أيضا ما لو أفتى جماعه من الصدر الذى يقرب منهم (٣)- عصر الصدوق و ثقه الإسلام الكلينى و نحوهما، عطر الله مراقدهم- من أرباب النصوص بفتوى لم نقف فيها على خبر و لا مخالف منهم، فإنه أيضا ممّا يقطع بحسب العلم العادى فيها بالحجيه، و أن ذلك قول المعصوم عليه السّلام؛ لوصول نص لهم فى ذلك. و من هنا نقل جمع من أصحابنا- رضى الله عنهم-

أن المتقدمين كانوا إذا أعوزتهم النصوص يرجعون إلى فتاوى علي بن الحسين بن بابويه رضى الله عنه (٤).

و أنت خبير بأن جملة من متأخري أصحابنا المحققين و أن عدوا الإجماع فى جملة الأدله فى كتبهم الاصوليه و استسلفوه أيضا فى مواضع من الكتب الفروعيه إلاً إنهم فى مقام الترجيح و التحقيق يتكلمون فيه و يمزقونه تمزيقا لا يبقى له عينا و لا أثرا كما لا يخفى على من طالع كتبهم الاستدلاليه ك (المسالك) (٥)،

١- من «ح»، و فى «ق»: التعلم.

٢- فى هامش «ح» بعدها: منهم.

٣- من «ح».

٤- انظر ذكرى الشيعة ١: ٥١.

٥- مسالك الأفهام ٦: ٢٩٨ - ٢٩٩.

ص: ٣٧٧

و (المدارك) (١)، و (الذكرى) (٢) و نحوها.

قال المحقق الشيخ فى (المعالم) فى بيان تحقق امتناع الإجماع المذكور فى زمن الغيبة: (الحق امتناع الاطلاع عاده على حصول الإجماع فى زماننا هذا و ما ضاهاه من غير جهه النقل؛ إذ لا- سبيل إلى العلم بقول الإمام، كيف، و هو موقوف على وجود المجتهدين من المجهولين ليدخل فى جملتهم، و يكون قوله مستورا بين أقوالهم؟ و هذا مما يقطع بانتفائه.

فكل إجماع فى كلام الأصحاب مما يقرب من عصر الشيخ إلى زماننا هذا، و ليس مستندا إلى نقل متواتر أو آحاد حيث يعتبر، أو مع القرائن المفيده للعلم فلا بد أن يراد به ما ذكره الشهيد من الشهره.

و أما الزمان السابق على ما ذكرناه، المقارب لعصر ظهور الأئمة عليهم السلام، و إمكان العلم بأقوالهم، فيمكن فيه حصول الإجماع و العلم به بطريق التتبع. و إلى مثل هذا نظر بعض علماء أهل الخلاف، حيث قال (٣): الإنصاف أنه لا طريق إلى معرفه حصول الإجماع، إلاً فى زمان الصحابه، حيث كان المؤمنون قليلين يمكن معرفتهم بأسرهم (٤) على التفصيل (٥) انتهى كلام المحقق المذكور. و من أراد زياده كشف فى المقام، فليرجع إلى كلام الشهيد فى أول كتابه (الذكرى) (٦).

و بالجملة، فالتحقيق أن أساطين الإجماع كالشيخ و المرتضى و ابن إدريس و أضرابهم قد كفونا مؤنه القدح فيه و إبطاله بمناقضه بعضهم بعضا فى دعوى الإجماع المذكور، بل مناقضه الواحد منهم نفسه فى ذلك كما لا يخفى على المتتبع البصير، و لا يتبئك مثل خبير.

١- مدارك الأحكام ١: ٢٧٥.

٢- ذكرى الشيعة ١: ٤٩ - ٥٢.

٣- المحصول فى علم الاصول ٢: ٨.

٤- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: أصلهم.

٥- معالم الاصول: ٢٤٢-٢٤٣.

٦- ذكرى الشيعة ١: ٤٩-٥٢.

ص: ٣٧٨

و لقد كان عندى رساله، الظاهر أنها من تصانيف شيخنا الشهيد الثانى قدّس سرّه، كتبها فى الإجماعات التى ناقض الشيخ رحمه الله نفسه فيها، و قد ذهبت فى بعض الحوادث التى جرت على جزيرتنا (البحرين).

فإن قيل: إن بعض الأخبار ممّا يدل على حجيه الإجماع و اعتباره، فيكون لذلك دليلا شرعيا، كمقبوله عمر بن حنظله، حيث قال عليه السّلام فى جواب السائل لما قال: فإنّهما عدلان مرضيان عند أصحابنا، فقال عليه السّلام: «ينظر إلى ما كان من روايتهما فى ذلك الذى حكما به، المجمع عليه بين أصحابك، فيؤخذ [به] من حكمنا، و يترك الشاذ النادر الذى ليس بمشهور عند أصحابك، فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه» (١) الحديث.

و ما رواه فى (الكافى) فى باب إبطال الرويه فى الصحيح عن صفوان قال:

سألنى أبو قرّه المحدث أن ادخله على أبى الحسن الرضا عليه السّلام- إلى أن قال- فقال أبو قرّه: فتكذب بالروايات؟ فقال أبو الحسن عليه السّلام: «إذا كانت الروايات مخالفه للقرآن كذبتها، و ما أجمع عليه المسلمون، أنه لا يحاط به علما و لا تدركه الأبصار» (٢) الحديث.

و ما رواه فى (الكافى) أيضا فى الباب المذكور، عن محمد بن عبيده قال:

كتبت إلى أبى الحسن الرضا عليه السّلام أسأله عن الرؤيه، و ما ترويه العامه و الخاصه، و سألته أن يشرح لى ذلك، فكتب عليه السّلام بخطه: «اتفق الجميع لا تمانع بينهم أن المعرفه من جهه الرؤيه» (٣) الحديث.

١- الكافى ١: ٦٨ / ١٠، باب اختلاف الحديث، وسائل الشيعة ٢٧: ١٠٦، أبواب صفات القاضى، ب ٩، ح ١.

٢- الكافى ١: ٩٦ / ٢، باب فى إبطال الرؤيه.

٣- الكافى ١: ٩٦ / ٣، باب فى إبطال الرؤيه.

ص: ٣٧٩

فالجواب عن ذلك ممكن إجمالا و تفصيلا:

أما الأول، فلأن المسأله من الاصول المنوطه بالقطع و العلم عندهم دون الظن، و الأخبار المذكوره لا تخرج عن حيز الآحاد الذى قصاره الظن عندهم، فلا يتم الاستدلال.

و أما الثاني، فأما عن الخبر الأول:

فأولاً: أن غايه ما يستفاد منه كون الإجماع مرجحاً لأحد الخبرين على الخبر عند التعارض، و هو ممّا لا نزاع فيه، إنما النزاع فى كونه دليلاً مستقلاً برأسه، و الخبر لا يدل عليه.

و ثانياً: فإن ظاهره بل صريحه كون الإجماع فى الروايه، و هو ممّا لا نزاع فيه لا فى الفتوى، كما هو المطلوب بالاستدلال، و الذى فيه الدعوى.

و أما عن الأخيرين فيمكن:

أولاً: الحمل على كون الاستدلال جدلياً إلزامياً للخصم القائل بجواز الرويه بالإجماع الذى يعتقد حجتيه على ما ينافى مدّعا من جوازها.

و ثانياً: بأنه على تقدير دلالتها على الحجيه فى الجمله فلا دلاله لهما على العموم فى الامور العقليه و النقليه؛ إذ متعلق الاستدلال هنا الامور العقليه.

و الجواب أنه (لا-قائل بالفرق) مردود بأن اللازم من ذلك الاستدلال بفرع من فروع الحجيه: الإجماع قبل ثبوت أصل حجتيه. على أن المفهوم من رساله الصادق عليه السّلام التى كتبها لشيخته و أمرهم بتعاهدتها و العمل بما فيها، المرويّه فى أول روضه (الكافى) بأسانيد ثلاثه أن أصل الإجماع من مخترعات العامه، حيث قال عليه السّلام: «و قد عهد إليهم رسول الله صلى الله عليه و آله قبل موته فقالوا: نحن بعد ما قبض الله تعالى رسوله ليسعنا أن نأخذ ما أجمع عليه رأى الناس بعد قبض رسول الله صلى الله عليه و آله».

ص: ٣٨٠

إلى أن قال عليه السّلام: «فما أحد أجراً على الله و لا أبين ضلاله ممّن يأخذ بذلك، و زعم أن ذلك يسعه» (١) الحديث.

و بالجمله، فإنه لا شبهه و لا ريب فى أنه لا مستند لهذا الإجماع من (كتاب) و لا سنه، و إنما يجرى ذلك على مذاق العامه و مخترعاتهم. و لكن جملته من أصحابنا تبعوهم فيه غفله، كما جروا على جملته من اصولهم فى مواضع عديده مع مخالفتها لما هو المستفاد من الأخبار، كما لا يخفى على المتبع البصير، و لا ينبئك مثل خبير.

هذا و قد نقل المحدث السيد نعمه الله الجزائرى قدّس سرّه عن بعض مشايخه فى بيان وجه العذر لمشايخنا المتقدمين فى اختلاف الإجماعات المنقوله عنهم ما ملخصه أن الاصول التى كان عليها المدار و هى التى انتخبوا منها كتب الحديث المشهوره الآن كانت بأيديهم، و إنما حدث فيها التلف و الاضمحلال من زمان ابن إدريس لأسباب ذكرها، و كانوا بملاحظه ما اشتملت عليه جميعها أو أكثرها من الأحكام يدعون عليه الإجماع، و ربما اختلفت الأخبار فى ذلك الحكم بالتقيه و عدمها، و الجواز و الكراهه و نحوها، فيدعى كل منهم الإجماع على ما يؤدى إليه نظره و فهمه من تلك الأخبار بعد اشتمال تلك الاصول أو كلّها على الأخبار المتعلقة بما يختاره و يؤدى إليه نظره.

أقول: و عندى أن (٢) هذا الاحتمال غير بعيد عند التأمل الدقيق و الرجوع إلى التحقيق؛ و ذلك فإن الظاهر أن مبدأ التفریع فى الأحكام و الاستنباط إنما هو من زمن الشيخ و المرتضى - رضوان الله عليهما - فإن كتب من تقدمهما من المشايخ إنما اشتملت على جمع الأخبار و تأليفها، و إن كان بعضها قد اشتمل على مذهب

١- الكافى ٨: ٥.

٢- من «ح».

ص: ٣٨١

و اختيار فى المسأله فإنما يشار إليه فى عنوان الأبواب، أو ينقل بما يخصه من الأخبار كما لا يخفى على من لاحظ (الكافى) و (الفييه)، و نحوه من كتب الصدوق و غيره، و كذلك أيضا فتاويهم المحفوظه عنهم لا تخرج عن موارد الأخبار.

و حينئذ، فنقل الشيخ و السيد قدس سرهما إجماع الطائفه على الحكم، مع كون عمل الطائفه قبلهما إنما هو على ما ذكرنا من الأخبار، و كونهما على أثر اولئك الجماعه الذين هذه طريقتهم من غير فاصله إنما يريدون به الإجماع فى الروايه.

ألا ترى أن الشيخ فى (الخلاف)، و المرتضى فى (الانتصار) إنما استندا إلى مجرد الإجماع، و جعلوه هو الدليل المعتمد و المعتمد (١)، مع كون الأخبار بمراى منهما و منظر، و ليس ذلك إلّا لرجوعه إليها و كونه عباره عن الإجماع فيها؟ و هذه أحد الوجوه التى اعتذر بها شيخنا الشهيد فى (الذكرى) (٢) عن اختلافهم فى تلك الإجماعات، و هو أوجهها و أظهرها و إن جعله آخرها.

١- فى «ح»: المعتمد و المعتمد.

٢- ذكرى الشيعة ١: ٥٠-٥١.

ص: ٣٨٢

ص: ٣٨٣

٤١ درّه نجفیه فى مشروعيه الاصول الخارجه عن غير الأئمه عليهم السلام

روى الجليل أحمد بن محمد بن أبى نصر البنظى فى كتاب (الجامع) على ما نقله عنه ابن إدريس فى مستطرفات (السرائر) عن هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إنما علينا أن نلقى إليكم الاصول، و عليكم أن تفرعوا» (١).

و روى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام - بواسطه - قال: «علينا إلقاء الاصول، و عليكم التفریع» (٢).

أقول: لا يخفى ما فى الخبرين المذكورين - من حيث تقديم الظرف المؤذن بحصر ذلك فيهم - من الدلاله على بطلان الاصول الخارجه من غيرهم، بمعنى حصر إلقاء الاصول فيهم عليهم السلام، فكأنه عليه السلام قال: تأصيل الاصول الشرعيه للأحكام علينا لا عليكم، و إنما (٣) عليكم التفریع عليها.

و حينئذ؛ فكل أصل لا يوجد له مستند و لا دليل من كلامهم عليهم السّلام فهو بمقتضى الخبرين المذكورين ممّا (٤) لا يجوز الاعتماد عليه و لا الركون إليه. ثم إنه ممّا ينبغي أن يعلم أن خروج تلك الاصول و القواعد عنهم عليهم السّلام قد تكون بالقضايا

١- السرائر (المستطرفات) ٣: ٥٧٥.

٢- المصدر نفسه.

٣- فى «ح»: يعنى، بدل: بمعنى حصر إلقاء الاصول .. لا عليكم و إنما.

٤- من «ح»، و فى «ق»: فمن.

ص: ٣٨٤

المستوره بالكليه، و قد تكون بتتبع الجزئيات الوارده عنهم عليهم السّلام فى أحكام المسأله، كما فى القواعد النحويه المستنبطه من تتبع كلام العرب، كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى.

و لنورد هنا جمله ممّا جرى فى خاطر الفاتر من تلك الاصول، و نذيل (١) ما يحتاج إلى البحث و التحقيق ممّا هو جدير به و حقيق. و إن سمحت الأفضيه و الأقدار بالتوفيق، و نامت عيون الدهر الغدّار عن التعويق ابرز (٢) لهذه الاصول رساله شافيه [اودعها] (٣) أبحاثا بحقّها و افيه، فأقول و به سبحانه الثقه و الإعانه لإدراك كلّ مأمول: منها الحكم بطهاره كل ما لم يعلم نجاسته حتى تعلم النجاسه.

و يدل على ذلك قول الصادق عليه السّلام فى موثقه عمار: «كل شىء طاهر حتى تعلم أنه قذر، فإذا علمت فقد قدر» (٤). و قول أمير المؤمنين عليه السّلام فيما رواه فى (الفقيه): «لا ابالى أبول أصابنى أم ماء إذا لم أعلم» (٥).

و يدل على ذلك أيضا أخبار عديده فى جزئيات المسائل، و أصل الحكم المذكور ممّا لا خلاف فيه و لا شبهه تعتريه، و إنما الخلاف فى مواضع:

أحدها: فى عموم هذا الحكم للجهل بالحكم الشرعى و عدمه. و توضيح ذلك أنه لا خلاف فى العمل بهذا الحكم على عمومه بالنسبه إلى الجهل بملاقاه النجاسه، و إن كان مع ظن الملاقاه بمعنى أنه لو شك أو ظن الملاقاه (٦)، فالواجب البناء على أصله الطهاره حتى تعلم النجاسه. و كذا لا خلاف فى ذلك بالنسبه إلى الشكّ أو الظن بنجاسه شىء له أفراد متعدده غير محصوره، بعضها معلوم الطهاره

١- فى «ح» بعدها: منها.

٢- فى النسختين: أبرزت.

٣- فى النسختين: اودعتها.

٤- تهذيب الأحكام ١: ٢٨٤ / ٨٣٢، وسائل الشيعه ٣: ٤٦٧، أبواب النجاسات، ب ٣٧، ح ٤، و فيه: نظيف، بدل: طاهر.

٥- الفقيه ١: ١٦٦/٤٢، وفيه: ما، بدل: لا.

٦- بمعنى أنه لو شك أو ظن الملاقاه، سقط في «ح».

ص: ٣٨٥

في حد ذاته، وبعضها معلوم النجاسه كذلك، وقد اشتبه بعضها ببعض، كالبول الذي منه طاهر ومنه نجس، و الدم ونحوهما. و الجهل هنا ليس في الحكم الشرعي؛ إذ هو معلوم في تلك الأفراد في حد ذاتها، وإنما الجهل في موضوعه و متعلقه، و هو ذلك الفرد المشكوك في اندراجه تحت أحد الطرفين.

أما بالنسبه إلى الجهل بالحكم الشرعي، كالجهل بحكم نطفه الغنم، هل هي نجسه أو طاهره؟ فهل يحكم بطهارتها بالخبر المذكور، أم لا؟ قولان: و بالثاني صرح المحدث الأمين الأسترآبادي في كتاب (الفوائد المدنيه) (١)، و بالأول صرح جمع من متأخري المتأخرين (٢).

و أنت خبير بأن القدر المتيقن فهمه (٣) من الخبر المذكور هو (٤) ما وقع الاتفاق عليه؛ إذا الظاهر- و الله سبحانه و قائله أعلم- أن المراد من هذا الخبر و أمثاله إنما هو دفع الوسوس الشيطانيه و الشكوك النفسانيه بالنسبه إلى الجهل بملاقاه النجاسه، و بيان سعه الحنفية السامحه السهله بالنسبه إلى اشتباه بعض الأفراد الغير المحصوره ببعض، فيحكم بطهاره الجميع حتى يعلم الفرد النجس بعينه. و أما إجراء ذلك في الجهل بالحكم الشرعي فلا- يخلو من الإشكال المانع من الجراء على الحكم به في هذا المجال.

و ما ذكره بعض فضلاء متأخري المتأخرين من أن الجهل بوصول النجاسه يستلزم الجهل بالحكم الشرعي، قال: (فإن المسلم إذا أعار ثوبه الذمي و هو

١- الفوائد المدنيه: ١٤٨، وفيه: أن بعضهم توهم أن قولهم عليهم السلام: «كل شىء طاهر..» يعم صوره الجهل بحكم الله تعالى، فإذا لم نعلم أن نطفه الغنم طاهره أو نجسه نحكم بطهارتها. و من المعلوم ان مرادهم عليهم السلام: كل صنف فيه طاهر و فيه نجس ..

٢- انظر: الوافيه في اصول الفقه: ٢١٥، الفوائد المدنيه: ١٤٨.

٣- في «ق» بعدها: هو، و ما أثبتناه وفق «ح».

٤- في «ح»: و هو.

ص: ٣٨٦

يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير، ثم ردّه عليه، فهو جاهل بأن مثل هذا الثوب الذي هو مظنه النجاسه، هل هو ممّا يجب التنزه عنه في الصلاه و غيرها ممّا يشترط فيه الطهاره أو لا؟ فهو جاهل بالحكم الشرعي مع أنه عليه السلام قرر في الجواب قاعده كلييه، بأنه ما لم تعلم النجاسه فهو طاهر (١)، مردود بأن الجهل بالحكم الشرعي في المثال المذكور و نحوه تابع للجهل بوصول

و لَمَّا دَلَّ الْخَبْرُ الْمَذْكُورُ وَ غَيْرُهُ عَلَى الْبِنَاءِ عَلَى أَصَالِهِ الطَّهَارَهُ وَ عَدَمِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى اِحْتِمَالِ مَلَاقَاهِ النِّجَاسَهُ أَوْ ظَنِّهَا بِإِعَارِهِ الثُّوبِ مِثْلًا عِلْمٌ مِنْهُ قَطْعًا جَوَازُ الصَّلَاةِ فِيهِ؛ تَحْقِيقًا لِلتَّبَعِيَّةِ. وَ مَحَلُّ الْإِشْكَالِ وَ النِّزَاعِ إِنَّمَا هُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ ابْتِدَاءً، كَمَا لَا يَخْفَى.

الثانى: أن ظاهر هذا الخبر المذكور أنه لا تثبت النجاسه للأشياء و لا تتصف بها إلَّا بالنظر إلى علم المكلف، لقوله عليه السَّلام: «فإذا علمت فقد قدر»، بمعنى أنه ليس التنجيس عبارة عن (٢) مجرد ملاقاه عين النجاسه لشيء واقعا بل ما كان كذلك و علم به المكلف، و كذلك ثبوت النجاسه لشيء (٣)، إنَّما هو عبارة عن حكم الشارع بأنه نجس و علم المكلف بذلك.

و هو خلاف ما عليه جمهور أصحابنا- رضوان الله عليهم- فإنهم حكموا بأن المنتجس إنما هو عبارة عما لاقته النجاسه واقعا و إن لم يعلم به المكلف، و فرَّعوا عليه بطلان صلاة المصلِّي في النجاسه جاهلا- و إن سقط الخطاب عنه ظاهرا، كما نقله عنهم شيخنا الشهيد الثانى فى (شرح الألفيه). و أنت خير بما فيه من العسر و الحرج، و مخالفه ظواهر الأخبار الواردة عن العتره الأبرار:

أما أولا، فلأن المعهود من الشارع عدم إناطه الأحكام بالواقع و نفس الأمر؛

١- الوافيه فى اصول الفقه: ٢١٥.

٢- من «ح».

٣- بل ما كان كذلك .. لشيء، سقط فى «ح».

ص: ٣٨٧

لاستلزامه التكليف بما لا- يطاق. و حينئذ، فالمكلف إذا صلى فى ثوب طاهر بحسب علمه- و الطاهر شرعا إنَّما هو ما لم يعلم المكلف بنجاسته لا ما علم بعدمها- فما الموجب لبطلان صلاته بعد امتثاله الأمر الذى هو مناط الصحه و معيارها؟! و أما ثانيا، فلما أورده شيخنا المشار إليه عليهم فى الكتاب المذكور، حيث قال- بعد نقل ذلك عنهم:- (و لا يخفى ما فيه من البلوى، فإن ذلك يكاد يوجب فساد جميع العبادات المشروطه بالطهاره؛ لكثرة النجاسات فى نفس الأمر و إن لم يحكم الشارع ظاهرا بفسادها. فعلى هذا لا يستحق عليها ثواب الصلاه و إن استحق أجر الذاکر المطيع بحركاته و سكناته إن لم يتفضل الله تعالى بجوده) (١) انتهى.

و أما ثالثا، فلمخالفته ظواهر الأخبار، و منها الخبر المذكور، و منها روايه محمد ابن مسلم عن أحدهما عليهما السَّلام قال: سألته عن الرجل يرى فى ثوب أخيه دما و هو يصلى، قال: «لا يؤذنه حتى ينصرف» (٢).

و روايه عبد الله بن بكير المرويه فى (قرب الإسناد) قال: سألت أبا عبد الله عليه السَّلام عن رجل أعار رجلا ثوبا فصلَّى فيه و هو لا يصلَّى فيه، قال: «لا يعلمه». قلت:

فإن أعلمه؟ قال: «يعيد» (٣).

و حينئذ، فلو كان الأمر كما يدّعون من كون وصف النجاسه إنما هو باعتبار الواقع و نفس الأمر، و أن صلاه المصلى و الحال كذلك باطله واقعا، فكيف يحسن

١- المقاصد العليه: ٢٩٢.

٢- الكافي ٣: ٤٠٦ / ٨، باب الرجل يصلّى في الثوب ..، وسائل الشيعة ٣: ٤٨٧، أبواب النجاسات، ب ٤٧، ح ١.

٣- قرب الاسناد: ١٦٩ / ٦٢٠، وسائل الشيعة ٣: ٤٨٨، أبواب النجاسات، ب ٤٧، ح ٣.

ص: ٣٨٨

من الإمام عليه السلام المنع من الإيدان و الإخبار بالنجاسه في الصلاه كما في خبر محمد ابن مسلم، أو قبلها كما في روايه ابن بكير؟ و هل هو- بناء على ما ذكره- إلّا من قبيل التقرير له على تلك الصلاه الباطله و المعاونه على الباطل و لا ريب في بطلانه؟

الثالث: أنه لا- خلاف في أنه مع الحكم بالطهاره (١) بأصالة الطهاره، فإنه لا يجوز الخروج عنها إلّا ما يعلم بالنجاسه. لكن هذا العلم المذكور عبارته عن ما ذا؟

فهل هو (٢) عبارته عن القطع و اليقين بملاقاه النجاسه، أو عمّا هو أعم من اليقين و الظن مطلقا فيشملهما معا، أو عما هو أعم منها، لكن بتقييد الظن بما استند إلى سبب شرعي؟ أقوال تقدم تحقيقها في الدرّه الاولى (٣) من درر الكتاب.

و منها حليه ما لم يعلم حرمة. و يدلّ عليه من الأخبار صحيحه عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «كل شىء يكون فيه حرام و حلال فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه» (٤).

و صحيحه ضريس قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن السمن و الجبن في أرض المشركين و الروم، أن تأكله؟ فقال: «ما علمت أنه خلطه (٥) الحرام فلا تأكل، و ما لم تعلم فكله حتى تعلم أنه حرام» (٦).

و موثقه مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كل شىء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك، و ذلك مثل الثوب يكون (٧) عليك قد

١- سقط في «ح».

٢- سقط في «ح».

٣- انظر الدرر ١: ٦٣-٧٥.

٤- الكافي ٥: ٣١٣ / ٣٩، باب نوادر كتاب المعيشه، وسائل الشيعة ٢٥: ١١٧-١١٨، أبواب الأطمعه المباحه، ب ٦١، ح ١.

٥- في «ح»: خلط.

٦- تهذيب الأحكام ٩: ٣٣٦ / ٧٩، وسائل الشيعة ٢٤: ٢٣٥-٢٣٦، أبواب الأَطعمه المحرّمه، ب ٤، ح ١.

٧- من المصدر، و في النسختين: فيكون.

ص: ٣٨٩

اشتريته و هو سرقه، و مملوك عندك و هو حرّ قد باع نفسه أو خدع فبيع قهراً، أو امرأه تحتك و هي اختك أو رضيعتك. و الأشياء كلّها على هذا حتى يستين لك غير ذلك أو تقوم به البيئه» (١).

و روايه عبد الله بن سليمان قال: سألت أبا جعفر عليه السّلام عن الجبن، فقال: «سألتنى عن طعام يعجبني». إلى أن قال: قلت (٢): ما تقول في الجبن؟ فقال: «سأخبرك عن الجبن و غيره، كل ما كان فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه» (٣).

إلى غير ذلك من الأخبار.

و ظاهر هذه الأخبار بل صريح جملة منها اختصاص الحكم المذكور بما فيه أفراد بعضها معلوم الحل و بعضها معلوم الحرمة، و لم يميز الشارع بينها بعلامه، و اشتبه بعضها ببعض مع كونها غير محصوره، فالجميع حلال حتى تعرف الحرام بعينه على الخصوص. فمورد الحكم حينئذ، هو موضوع الحكم الشرعى دون الحكم الشرعى نفسه (٤)، و بهذا التخصيص جزم المحدث الأمين الأسترابادى قدّس سرّه (٥).

و ظاهر جمع ممن قدمنا نقل الخلاف عنهم في الموضوع الأوّل في القاعده المتقدمه إجراء ذلك في نفس الحكم الشرعى، و مقتضى ذلك أنه لو وجد حيوان مجهول مغاير للأنواع المعلوم حلّها و حرمتها من الحيوانات، فإنه يحكم بحله، بناء على عموم القاعده المذكوره، و كذا يحكم بطهارته، بناء على عموم القاعده المتقدمه.

١- الكافي ٥: ٣١٣ / ٤٠، باب نوادر كتاب المعيشه، وسائل الشيعة ١٧: ٨٩، أبواب ما يكتسب به، ب ٤، ح ٤.

٢- سقط في «ح».

٣- المحاسن ٢: ٢٩٥-٢٩٦ / ١٩٧٥.

٤- من «ح».

٥- الفوائد المديته: ١٤٨.

ص: ٣٩٠

إلّا إن شيخنا الشهيد الثانى فى (تمهيد القواعد) صرّح فى مثل ذلك بالطهاره و التحريم، محتجّاً بالأصل فىهما قال: (أما أصله الطهاره فظاهر؛ و أما أصله التحريم، فلأن المحرم غير منحصر لكثيره على وجه لا ينضبط) (١) و فيه ما لا يخفى.

و أنت خير بأن مقتضى (٢) العمل بأخبار التثليث- التى تقدمت الإشارة إليها فى درّه البراءه الأصليه- التوقف فى مثل ذلك؛ إذ

شمول هذه الأخبار التي ذكرناها لمثل ذلك مما يكاد يقطع بعدمه، فإنها متشاركه الدلالة- تصريحاً في بعض و تلويحاً في آخر- في أن موردها إنما هو موضوع الحكم الشرعي، و الأفراد المعلومه الحكم مع اشتباه بعضها ببعض. و الله و رسوله و أولياؤه عليهم السلام أعلم بحقائق الأحكام.

و منها عدم نقض اليقين بالشك. و الأخبار الداله على هذه القاعده الشريفه مستفيضه، و منها صحيحه زراره عن الباقر عليه السلام قال: قلت له: الرجل ينام و هو على وضوء أ توجب الخفقه و الخفتان عليه الوضوء؟ فقال: «يا زراره، قد تنام العين و لا ينام القلب و الاذن، فإذا نامت العين و الاذن و القلب و جب الوضوء». قلت: فإن حرك إلى جنبه شئ ء و هو لا يعلم به؟ قال: «لا، حتى يستيقن أنه قد نام حتى تجى ء من ذلك أمر بين، و إلاً فهو على يقين من وضوئه، و لا ينقض الوضوء أبداً بالشك، و لكن ينقضه بيقين آخر» (٣).

و مثلها صحيحه اخرى له (٤) أيضاً، و صحيحه ثالثه له أيضا عن أحدهما عليهما السلام

١- لم نعثر عليه بنصّه، انظر تمهيد القواعد: ٢٧٠.

٢- من «ح».

٣- تهذيب الأحكام ١: ٨ / ١١، و مسائل الشيعة ١: ٢٤٥، أبواب نواقض الوضوء، ب ١، ح ١.

٤- تهذيب الأحكام ١: ١٠٠ / ٢٦١، و مسائل الشيعة ١: ٤٦٩، أبواب الوضوء، ب ٤٢، ح ١.

ص: ٣٩١

قال: قلت له: من لم يدر في أربع هو أو في ثنتين، و قد أحرز الثنتين؟ قال: «يركع ركعتين».

إلى أن قال عليه السلام: «و لا- ينقض اليقين بالشك، و لا- يدخل الشك في اليقين و لا يخلط أحدهما بالآخر، و لكن ينقض الشك باليقين و يتم على اليقين فيبنى عليه، و لا يعتد بالشك في حال من الحالات» (١).

و المراد بالشك هنا: ما هو أعم من الظن بحسنه الحلبي من (٢) أنه «إذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه منى فليغسل الذي أصابه، و إن ظن أنه أصابه منى و لم يستيقن و لم ير مكانه فلينضح بالماء» (٣). و النضح هنا للاستحباب بلا خلاف.

و قوله عليه السلام في صحيحه زراره- لما قال له: قلت: فإن ظننت أنه أصابه و لم أتيقن ذلك فنظرت فلم أر شيئاً، ثم صليت فرأيت فيه بعد الصلاه؟ قال:- «تغسله و لا تعيد». قال: قلت: و لم ذاك؟ قال: «لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت، فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً» (٤).

و أنت خبير بأن العمل بهذه القاعده الشريفه بالنسبه إلى الشك في حصول الرفع و عدمه مما لا خلاف فيه و لا إشكال يعتريه، إنما الخلاف في شمولها للشك في فردية بعض الأشياء لذلك الرفع، كما لو حصل الشك في فردية الخارج من غير الموضع الطبيعي للنقص. بمعنى أنه هل يكون من جملة النواقض أم لا؟ فهل يدخل تحت هذه القاعده أم لا؟ و مرجعه إلى جريانها في نفس أحكامه تعالى، أو اختصاصها بموضوعاته، خاصه الذي اختاره المحدث الأمين الأسترابادى قدس سرّه.

١- الكافي ٣: ٣٥١/٣، باب السهو في الثلاث و الأربع، وسائل الشيعة ٨: ٢١٦-٢١٧، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ب ١٠، ح ٣.

٢- ليست في «ح».

٣- الكافي ٣: ٥٤/٤، باب المنى و المذى يصيبان الثوب و الجسد، وسائل الشيعة ٣: ٤٢٤، أبواب النجاسات، ب ١٦، ح ٤.

٤- تهذيب الأحكام ١: ٤٢١/١٣٣٥، وسائل الشيعة ٣: ٤٧٧، أبواب النجاسات، ب ٤١، ح ١.

ص: ٣٩٢

الثاني: و إليه يميل كلام الفاضل المحقق الملاً محمد باقر الخراساني في كتاب (شرح الإرشاد) المسمى (بالذخيره)، حيث قال في بحث الماء المضاف- بعد إيراد صحيحه زواره المتقدمه الوارده في النوم ما صورته:- (الشك في رفع اليقين على أقسام:

الأول: إذا ثبت [أن] الشئ الفلاني رافع للحكم لكن وقع الشك في وجود الرفع.

و الثاني: أن الشئ الفلاني رافع للحكم لكن معناه مجمل، فوقع الشك في كون بعض الأشياء هل هو (١) فرد له أم لا.

الثالث: أن معناه معلوم ليس بمجمل لكن وقع الشك في اتصاف بعض الأشياء به، و كونه فردا له لعارض كتوقفه على اعتبار معتذر أو غير ذلك.

الرابع: وقع الشك في كون الشئ الفلاني هل هو رافع للحكم المذكور أم لا؟

و الخبر المذكور إنما يدل على النهي عن النقص بالشك، و إنما يعقل ذلك في الصورة الاولى من تلك الصور الأربع دون غيرها من الصور؛ لأن في غيرها من الصور لو نقص الحكم بوجود الأمر الذي شك في كونه رافعا لم يكن النقص بالشك، بل إنما حصل النقص بوجود ما يشك في كونه رافعا أو باليقين بوجود ما يشك في استمرار الحكم معه لا بالشك، فإن الشك في تلك الصور كان حاصلًا من قبل و لم يكن بسببه نقص، و إنما حصل النقص حين اليقين بوجود ما يشك في كونه رافعا للحكم بسببه، فإن الشك في تلك الصور كان حاصلًا من قبل و لم يكن بسببه نقص، و إنما حصل النقص حين اليقين بوجود ما يشك في كونه رافعا للحكم بسببه؛ لأن الشئ إنما يستند إلى العلة التامه أو الجزء الأخير منها، فلا يكون في تلك الصور نقص للحكم اليقيني بالشك، و إنما يكون ذلك في

١- كذا في المصدر، و الصحيح: هي.

ص: ٣٩٣

صوره خاصه غيرها فلا عموم في الخبر.

و ممّا (١) يؤيد ذلك أن السابق على هذا الكلام في الروايه، و الذي جعل هذا الكلام دليلا عليه من قبيل الصورة الاولى، فيمكن

حمل المفرد المعرف باللام عليه؛ إذ لا عموم له بحسب الموضوع، بل هو موضوع للعهد، كما صرح به بعض المحققين من علماء العربية، وإنما دلالة على العموم، بسبب أن الإجمال في مثل هذا الموضوع ينافي الحكمه، و تخصيصه بالبعض ترجيح من غير مرجح.

و ظاهر أن الفساد المذكور إنما يكون (٢) حيث ينتفى ما يصلح بسببه الحمل على العهد، و سبق الكلام في بعض أنواع الماهيه سبب ظاهر لصحة الحمل على العهد من غير لزوم فساد.

نعم، يتجه ثبوت العموم في جميع أفراد النوع المعهود، و ليس هذا من قبيل تخصيص العام ببناؤه على سبب خاص كما لا يخفى (٣) انتهى كلامه، زيد إكرامه.

أقول: و يمكن تطرق المناقشه إلى هذا الكلام بأن يقال: إنه لا- يخفى على المتأمل بعين التحقيق و الاعتبار فيما أوردناه من الأخبار أن عدم نقض اليقين بالشكّ قاعده كليه و ضابطه جليه لا اختصاص لها بماده دون ماده و لا فرد دون فرد، و هو الذى اتفقت عليه كلمه الأصحاب كما لا يخفى على من تتبع كلماتهم في هذا الباب.

و الوجه فيه أن لامي اليقين و الشكّ فيهما لام التحليه؛ و هى و إن كانت لا تفيد العموم بحسب الوضع بناء على ما صرح به جمع من علماء الاصول (٤)- و إن

١- فى «ح»: انما.

٢- فى «ق» بعدها: بسبب أن الإجمال، و ما أثبتنا وفق «ح» و المصدر.

٣- ذخيره المعاد: ١١٥-١١٦.

٤- المحصول فى علم الاصول ١: ٣١٧، تمهيد القواعد: ١٦٦.

ص: ٣٩٤

أشعر كلام البعض بخلافه (١)- لكنهم اتفقوا أنها فى المقامات الخطايه للعموم؛ إذ هو الأوفق بمقتضى الحكمه.

و أما ما ذكره قدس سرّه بالنسبه إلى الروايه التى أوردتها، من أن اللام ثمه إنما تحمل على العموم مع عدم القرينه، و قرينه العهد به حاصله بالنسبه إلى الفرد المسؤول عنه، ففيه:

أولاً: أن ظاهر قوله عليه السلام فى تلك الروايه: «و لا تنقض اليقين بالشكّ» إنما هو العموم، فإنه عليه السلام استدل على أن الوضوء اليقيني لا ينتقض بحدث النوم لقوله: «لا، حتى يستيقن أنه قد نام».

إلى قوله: «و إنما فهو على يقين من وضوئه»، ثم أرفده بتلك القاعده الكليه تأكيداً للاستدلال، و إيذاناً بعموم الحكم فى جميع الأحوال. و لو كان مراده بها إنما هو عدم نقض الوضوء بالنوم على تلك الحال، لكان أعاده للأول بعينه، و هو خارج عن قانون الاستدلال.

و ثانيا: ما ذكرنا من دلالة غير هذه الرواية صريحا على كون ذلك قاعده كلييه، كصحيحه زراره الوارده فى الشك بين الأربيع و الثنتين، فإنها- كما ترى- صريحه الدلاله واضحه مقاله على المراد، غير قابله للتأويل و الإيراد. و حينئذ، فللقائل أن يقول: إن الشك الذى لا- ينتقض به اليقين أعم من أن يكون شكّا فى وجود الناقض أو شكّا بأحد المعانى الثلاثه الأخيره، فإنها ترجع بالآخره إلى الشكّ فى وجود الناقض؛ إذ متى شكّ فى كون هذا الفرد من أفراد ذلك الكلى المتيقن نقضه، فقد شكّ فى وجود الكلى فى ضمنه.

و قوله: (إن الناقض فى هذه الصور إنما هو اليقين) ممنوع، بل الشكّ الحاصل

١- المستصطفى من علم الاصول ٢: ٨٩، الإحكام فى اصول الأحكام ٢: ٢٢١.

ص: ٣٩٥

فى ضمن (١) اليقين بوجود ذلك الفرد المشكوك فى فرديته، أو المشكوك فى اتّصافه بالعنوان أو فى رفعه.

و قوله: (إن الشكّ فى تلك الصور كان حاصلًا [من] قبل) إن أراد به (٢):

حصوله واقعا ممنوع، و لكن لا- يترتب عليه حكم، و إن أراد بحسب الوجود فممنوع؛ إذ هو لا- يحصل إلّا فى ضمن وجود ما يشكّ فى كونه فردا للناقض، أو نحو ذلك من الأقسام الباقية. هذا ما يقتضيه النظر فى المقام، إلّا إن المسأله لا تخلو من شوب الإشكال، و الاحتياط ممّا ينبغى المحافظه عليه على كل حال.

و منها أن كل ذى عمل مؤتمن فى عمله ما لم يظهر خلافه. و يدل على ذلك جمله من الأخبار المتفرقه فى جزئيات المسائل، ففى صحيحه الفضلاء أنهم سألوا أبا جعفر عليه السّلام عن شراء اللحم من الأسواق، و لا يدرون ما صنع القصابون، قال: «كل ذلك (٣) إذا كان فى سوق المسلمين و لا تسأل عنه» (٤).

و فى روايه سماعه قال: سأله عن أكل الجبن، و تقليد السيف و الكيمخت و الغراء؟ فقال: «لا بأس ما لم نعلم أنه ميتة» (٥).

و فى صحيحه إبراهيم بن أبى محمود أنه قال للرضا عليه السّلام: الخياط يكون يهوديا أو نصرانيا و أنت تعلم أنه يبول و لا يتوضأ، ما تقول فى عمله؟ قال: «لا بأس» (٦).

و روايه ميسر قال: قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: أمر الجاربه فتغسل ثوبى من المنى و لا (٧) تبالغ فى غسله، فاصلّى فيه. فإذا هو يابس؟ فقال: «أعد صلاتك، أما إنك لو

١- ليست فى «ح».

٢- ليست فى «ح».

٣- ليست فى المصدر.

٤- الكافي ٦: ٢٣٧/٢، الفقيه ٣: ٢١١/٩٧٦، وسائل الشيعة ٢٤: ٧٠، أبواب الذبائح، ب ٢٩، ح ١.

٥- تهذيب الأحكام ٩: ٧٨/٣٣١، وسائل الشيعة ٢٤: ٩٠، أبواب الذبائح، ب ٣٨، ح ١.

٦- تهذيب الأحكام ٦: ٣٨٥/١١٤٢.

٧- في «ح»: فلا.

ص: ٣٩٦

كنت غسلت أنت لم يكن عليك شيء» (١).

و ربما يتوهم من هذا الخبر الدلالة على خلاف المراد، و ليس بذاك؛ و ذلك لأن الظاهر أن أمره عليه السلام بإعادة الصلاة إنما هو لوجود عين النجاسة، لا لكون الجارية أزالتها عن الثوب، حتى لو فرض أنها أزالتها عن الثوب، و لم تجدها فيه، كان يجب عليه غسل الثوب و إعادة الصلاة. و من ذلك الحديث الدال على أن الحجّام مؤتمن في تطهير موضع الحجّامه (٢)، إلى غير ذلك من الأخبار التي يقف عليها المتتبع.

و قد نقل المحدث الأمين الأسترآبادي في كتاب (الفوائد المدنية) (٣)، و المحدث السيد نعمه الله الجزائري قدس سرهما عن جملة ممن كان في عصرهم، أنّهم كانوا لأجل هذه الشبهة يهبون ثيابهم للقصارين، أو يبيعونها عليهم، ثم يشترونها بعد الغسل منهم؛ مستندين إلى أن الثوب متيقن النجاسة، و لا يرتفع حكم يقين النجاسة إلّا بيقين الطهاره، أو ما قام مقامه من شهاده العدلين، أو إخبار ذي اليد.

و فيه - زيادة على ما عرفت - أنه لا ريب أن الحكم المذكور ممّا يعم به البلوى، فلو كان مضيّقا كما ذكره، لظهر فيه أثر عنهم عليهم السلام. و قد ذكر غير واحد من محققي أصحابنا النافين للبراءه الأصليه أنها في مثل هذا الموضع ممّا يعتمد عليها في الاستدلال كما قدّمنا ذلك في دره البراءه الأصليه (٤)، بل الظاهر من الأخبار (٥) ما يدل على التوسعه، و الله العالم.

١- الكافي ٣: ٥٣/٢، باب المنى و المذى يصيبان الثوب و الجسد، وسائل الشيعة ٣: ٤٢٨، أبواب النجاسات، ب ١٨، ح ١.

٢- تهذيب الأحكام ١: ٣٤٩/١٠٣١، وسائل الشيعة ٣: ٤٩٩، أبواب النجاسات، ب ٥٦، ح ١.

٣- الفوائد المدنيّه: ١٤٩.

٤- انظر الدرر ١: ١٥٥-١٨٦/ الدرّه: ٦.

٥- الكافي ٦: ٢٩٧/٢، باب نوادر الأطمعه، تهذيب الأحكام ٩: ١٠٠/٤٣٢، وسائل الشيعة ٣: ٤٩٣، أبواب النجاسات و الأواني و

الجلود، ب ٥٠، ح ٢.

ص: ٣٩٧

و منها الحكم بطهاره ما اشتبه بنجس، و حليه ما اشتبه بمحرم مع عدم الحصر و التمييز، و نجاسه الجميع و حرّمته إذا كان محصورا. و قد تقدم الكلام على هذه القاعده مستوفى في الدرّه (١) المشتمله على البحث مع صاحب (المدارك) و المحدث

الكاشاني، و الفاضل الخراساني - عطر الله مراقدهم - في هذه المسأله.

و منها تلافى الفعل المشكوك فيه قبل تجاوزه، و المضى فى الشك بعد الخروج عنه؛ لقوله عليه السلام فى صحيحه زراه: «إذا خرجت من شىء ثم دخلت فى غيره فشككت [فشككت] ليس بشىء» (٢).

و قوله عليه السلام فى موثقه محمد بن مسلم: «كل ما شككت فيه مما قد مضى فأمضه كما هو» (٣).

و قوله عليه السلام فى روايه أبى بصير: «كل شىء شك فيه مما قد جاوزه و دخل فى غيره فليمض عليه».

إلى غير ذلك من الأخبار.

و فى هذه القاعده الشريفه أبحاث منيفه ذكرناها فى أحكام الوضوء من كتابنا (الحدائق الناضره) (٤)، وفق الله تعالى لإتامه.

و منها رفع الحرج لقوله سبحانه ما جعل عليكم فى الدين من حرج (٥)، يريد الله بكم اليسير و لا يريد بكم العسر (٦)، لا يكلف الله نفساً إلّا وسعها (٧).

١- انظر الدرر ٢: ١٢٩-١٦٥/ الدرّه: ٢٥.

٢- تهذيب الأحكام ٢: ٣٥٢/ ١٤٥٩، وسائل الشيعه ٨: ٢٣٧، أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، ب ٢٣، ح ١.

٣- تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٤/ ١٤٢٦، وسائل الشيعه ٨: ٢٣٧-٢٣٨، أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، ب ٢٣، ح ٣.

٤- الحدائق الناضره ٢: ٣٩١-٤٠٨.

٥- الحج: ٧٨.

٦- البقره: ١٨٥.

٧- البقره: ٢٨٦.

ص: ٣٩٨

و الوسع دون الطاقه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج (١). و يدل على ذلك من الأخبار حسنه عبد الأعلى قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: عثرت فانقطع ظفري؛ فجعلت على إصبعى مراره؛ فكيف أصنع بالوضوء؟ فقال: «تعرف هذا و أشباهه من كتاب الله عزّ و جلّ ما جعل عليكم فى الدين من حرج» (٢).

و فى روايه أبى بصير فى الجنب يجعل يده فى الكوز أو الركوه؟ قال: «إن كانت يده قدزده فليهرقه، و إن كان لم يصبها قدر فليغتسل منه، هذا مما قال الله تعالى:

ما جعل عليكم فى الدين من حرج» (٣).

و فى صحيحه الفضيل فى الجنب يغتسل فينتضح الماء من الأرض فى (٤) الإناء، فقال: «لا بأس، هذا مما قال الله تعالى ما جعل

عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (٥).

ولا يخفى على المتأمل في الأحكام الشرعية والتكليفات الربانية ما بلغت إليه العناية السبحانية بالعباد من الرأفة والرحمة و الشفقة في (٤) الإصدار والإيراد، حيث أوجب سبحانه رعايه الأبدان [وجعلها] مقدّمة على الأديان، فأوجب على من تضرر باستعمال الماء غسلاً أو وضوء الانتقال إلى التيمم، و أوجب على من تضرر بالصيام الإفطار، و أوجب على من تضرر بالصلاة قائماً القعود ثم النوم، و أوجب على المسافر التقصير في الصلاة، إلى غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتبع البصير.

١- المائدة: ٦.

٢- تهذيب الأحكام ١: ٣٦٣ / ١٠٩٧، الاستبصار ١: ٧٧-٧٨ / ٢٤٠، وسائل الشيعة ١: ٤٦٤، أبواب الوضوء، ب ٣٩، ح ٥.

٣- تهذيب الأحكام ١: ٣٨ / ١٠٣، وسائل الشيعة ١: ١٥٤، أبواب الماء المطلق، ب ٨، ح ١١.

٤- من «ح»، و في «ق»: و.

٥- تهذيب الأحكام ١: ٨٦ / ٢٢٥، وسائل الشيعة ١: ٢١١، أبواب الماء المضاف والمستعمل، ب ٩، ح ١.

٦- في «ح»: و.

ص: ٣٩٩

و منها العذر فيما غلب الله عليه لحسنه حفص بن البختری عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول في المغمى عليه قال: «ما غلب الله عليه فالله أولى بالعذر» (١).

و بمضمونها في حكم المغمى عليه أخبار عديده (٢)، و في بعضها: «كل ما غلب الله عليه فالله أولى بالعذر» (٣).

و زاد في بعض الأخبار المرويه في ذلك من (قرب الإسناد) و (بصائر الدرجات) (٤): (و هذا من الأبواب التي يفتح الله منها الف باب).

و في روايه مرآزم في المريض الذي لا يقدر على الصلاة: «كل ما غلب الله عليه فالله أولى بالعذر» (٥).

و منها القواعد المنصوصه في الترجيح بين الأخبار. و قد تقدم الكلام عليها مفصلاً في الدرّه (٦) التي في شرح مقبوله عمر بن حنظله.

و منها الاحتياط في مواضعه على التفصيل المتقدم في درّه البراءه الأصليّه (٧) و درّه الاحتياط (٨) و غيرهما.

و منها الجهل بالأحكام الشرعيه على التفصيل المتقدم في الدرّه المتضمنه لتحقيق المسأله.

و منها دفع الضرر و الضرار، فروى في (الكافي) في الموثق عن زراره عن أبي

١- تهذيب الأحكام ٣: ٣٠٢ / ٩٢٣، وسائل الشيعة ٨: ٢٦١، أبواب قضاء الصلوات، ب ٣، ح ١٣.

٢- وسائل الشيعة ٨: ٢٥٨-٢٦٤، أبواب قضاء الصلوات، ب ٣.

٣- انظر هامش روايه مرازم في المريض أدناه.

٤- بصائر الدرجات: ٣٠٦-٣٠٧/ب ١٦، ح ١٦.

٥- الكافي ٣: ١٢٠/١، باب صلاة المغمى عليه و المريض .. تهذيب الأحكام ٣: ٣٠٢/٩٢٥، وسائل الشيعة ٨: ٢٦١، أبواب قضاء الصلوات، ب ٣، ح ١٦.

٦- انظر الدرر ١: ٢٤٩-٣٣٦/الدره: ١٢.

٧- انظر الدرر ١: ١٥٥-١٨٦/الدره: ٦.

٨- انظر الدرر ٢: ١١٣-١٢٧/الدره: ٢٤.

ص: ٤٠٠

جعفر عليه السلام: «إن سمره بن جندب كان له عذق في حائط لرجل من الأنصار، و كان منزل الأنصارى بباب البستان، و كان يمر به إلى نخلته و لا يستأذن، فكلمه الأنصارى أن يستأذن إذا جاء، فأبى سمره، فلما أبى سمره (١) جاء الأنصارى إلى رسول الله صلى الله عليه و آله فشكا إليه و خبره الخبر. فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه و آله و خبره بقول الأنصارى و ما شكا و قال: إذا أردت الدخول فاستأذن. فأبى، فلما أبى ساومه حتى بلغ به من الثمن ما شاء الله، فأبى أن يبيع، فقال: لك بها عذق مدلل (٢) في الجنة. فأبى أن يقبل، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله للأنصارى: اذهب، فاقطعها و ارم بها إليه فإنه لا ضرار» (٣).

و رواه في (الكافي) أيضا في موضع آخر عن زراره عنه عليه السلام مثله، و زاد: «فقال له رسول الله صلى الله عليه و آله: إنك رجل مضار و لا ضرر و لا ضرار على مؤمن» (٤).

و روى في (الكافي) أيضا بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قضى رسول الله صلى الله عليه و آله بين أهل المدينة في مشارب النخل أنه لا يمنع نفع الشىء، و قضى بين أهل البادية أنه لا يمنع فضل ماء ليمنع به فضل كلاء. و قال: لا ضرر و لا ضرار» (٥).

و الأخبار بذلك كثيره.

و ما ذكره المحدث الأمين (٦) الأسترابادى قدس سره في كتاب (الفوائد المدنيه) (٧)- من المنع من الاستدلال بأمثال ذلك لظنيه الدلاله، و النهى عن اتباع الظنون- فيه أنه قد استدل به في غير موضع من كتابه المذكور كما لا يخفى على من راجعه.

و منها وجوب الوفاء بالشرط في العقد إلّا ما أحلّ حراما أو حرّم حلالا.

١- ليست في «ح».

٢- في «ح»: بذلك، و في المصدر: يمدّ لك.

٣- الكافي ٥: ٢٩٢/٢، باب الضرار.

٤- الكافي ٥: ٢٩٤ / ٨، باب الضرار.

٥- الكافي ٥: ٢٩٣ - ٢٩٤ / ٦، باب الضرار.

٦- ليست في «ح».

٧- الفوائد المدتيه: ٩٠.

ص: ٤٠١

و الأخبار به مستفيضه (١)، و في بعضها: «إلا ما خالف كتاب الله» (٢).

و منها الخيار في مواضعه المنصوصه كخيار المجلس و خيار الحيوان و نحوهما.

و منها وجوب البيئه على المدعى، و اليمين على المنكر إلا ما استثنى مما هو مذكور في محله. و الأخبار به مستفيضه (٣).

و منها وجوب البناء على الأكثر في الصلاة مطلقا، ففي موثقه عمار بن موسى الساباطي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شيء من السهو في الصلاة، فقال: «ألا أعلمك شيئا إذا فعلته ثم ذكرت أنك أتممت أو أنقصت لم يكن عليك شيء؟». قلت:

بلى. قال: «إذا سهوت فابن على الأكثر، فإذا فرغت و سلمت، فقم فصل ما ذكرت أنك نقصت» (٤) الحديث.

و موثقه الأخرى أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال له: «يا عمار، ألا أجمع لك السهو كله في كلمتين؟ متى شككت فخذ بالأكثر، و إذا سلمت فأتم ما ظننت أنك نقصت» (٥).

و يعضد ذلك روايات (٦) الشكوك (٧) المتداوله في كلامهم.

و قد ورد بإزاء هذه القاعده ما يدل على البناء على الأقل مطلقا، كروايه

١- تهذيب الأحكام ٧: ٤٦٧ / ١٨٧٢، وسائل الشيعه ١٨: ١٧، أبواب الخيار، ب ٦، ح ٥.

٢- وسائل الشيعه ١٨: ١٦-١٨، أبواب الخيار، ب ٦، ح ٢-٤. بالمعنى.

٣- وسائل الشيعه ٢٧: ٢٣٣-٢٣٥، أبواب كيفيه الحكم، و أحكام الدعوى، ب ٣.

٤- تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٩ / ١٤٤٨، وسائل الشيعه ٨: ٢١٣، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ب ٨، ح ٣.

٥- الفقيه ١: ٢٢٥ / ٩٩٢، وسائل الشيعه ٨: ٢١٢، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ب ٨، ح ١.

٦- وسائل الشيعه ٨: ٢١٢-٢١٣، ٢١٩-٢٢١، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ب ٨، ح ١. ٣-٤، ب ١١.

٧- في «ح» بعدها: الأربعة.

ص: ٤٠٢

إسحاق بن عمار قال: قال لى أبو الحسن عليه السلام: «إذا شككت فابن على اليقين». قال:

قلت: هذا أصل؟ قال: «نعم» (١).

و صحيحه الحلبي عنه عليه السلام في السهو في الصلاة، قال: «بني على اليقين و يأخذ بالجزم، و يحتاط بالصلوات كلها» (٢).

و نحوهما صحيحه علي بن يقطين (٣) و غيرها (٤).

و بهذه القاعده عمل الصدوق، فخير في جميع صور الشك بين البناء على الأقل بلا احتياط (٥)، و الأكثر مع الاحتياط، حتى في المغرب (٦) و الغداه خير بين البناء على الأقل و الإعادة. و قد حققنا في أجوبه مسائل بعض الأعلام أن الحق هو العمل على القاعده الاولى، و ما ذكر من أخبار القاعده الثانيه؛ منه ما هو غير (٧) صريح الدلاله على المطلوب، و منه ما هو محمول على التقيه، كما أوضحناه ثم بما لا يعتريه ريب و لا إشكال.

و منها أنه لا حكم للشك في الصلاة مع الكثره، و الظاهر كما استظهره جمع من أصحابنا منهم الشهيد في (الذكرى) (٨) و السيد السند في (المدارك) إلحاق كثره

١- الفقيه ١: ٢٣١ / ١٠٢٥، و سائل الشيعة ٨: ٢١٢، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ب ٨ ح ٢.

٢- تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٤ / ١٤٢٧، و سائل الشيعة ٨: ٢٣٧، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ب ٢٣ ح ٢، و فيهما عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم.

٣- تهذيب الأحكام ٢: ١٨٧ / ٧٤٥، الاستبصار ١: ٣٧٤ / ١٤٢٠، و سائل الشيعة ٨: ٢٢٧، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ب ١٥ ح ٦.

٤- تهذيب الأحكام ٢: ١٩٣ / ٧٤١، الاستبصار ١: ٣٧٥ / ١٤٢٥، و سائل الشيعة ٨: ٢١٣-٢١٤، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ب ٨ ح ٦.

٥- عنه في مختلف الشيعة ٢: ٣٨٢ / المسأله: ٢٦٩، ذكرى الشيعة ٤: ٧٦.

٦- مختلف الشيعة ٢: ٣٨٢ / المسأله: ٢٦٩، ذكرى الشيعة ٤: ٧٦.

٧- من «ح».

٨- ذكرى الشيعة ٢: ٢٠٤.

ص: ٤٠٣

الشك في الوضوء بذلك، و علله في (الذكرى) بدفع العسر و الحرج، و أيدته في (المدارك) بقوله عليه السلام في صحيحه زراره و أبي بصير [الواردتين] (١) فيمن كثر شكه في الصلاة بعد أن أمر بالمضى في الشك: «لا تعودوا الخيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه؛ فإن الشيطان خيث معتاد لما عود» (٢)، قال: (فإن ذلك بمنزله التعليل بوجوب المضى في الصلاة، فيتعدى إلى غير المسؤول عنه) (٣) انتهى.

أقول: و يؤيده أيضا ظاهر صحيحه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: قلت له: رجل مبتلى بالوضوء و الصلاة، و قلت:

هو رجل عاقل؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام:

«و أي عقل له و هو يطيع الشيطان؟». فقلت له: و كيف يطيع الشيطان؟ فقال: «سله هذا الذي يأتيه من أي شيء هو، فإنه يقول لك: من عمل الشيطان» (٤). فإن الظاهر أن ابتلاءه بذلك باعتبار كثره الشك في أفعال الوضوء و الصلاة.

و أما ما ذكره الفاضل المحقق الملام محمد صالح المازندراني قدس سره في (شرح الاصول) (٥) من حمله على ما يشمل الوسواس في النية، فظني أنه بعيد غاية البعد؛ لأن النية في الصدر السابق ليست على ما يتراءى الآن من صعوبه الإتيان بها، و لهذا لم يجر لها ذكر في كلام السلف و لا في الأخبار، كما أوضحناه في جملة من مصنفاتنا على وجه واضح المنار ساطع الأنوار، و الوسواس فيها إنما حدثت بما أحدثه المتأخرون من البحث فيها و في قيودها و المقارنه بها و نحو ذلك.

و منها في البيض المجهول أن يؤكل منه ما اختلف طرفاه دون ما استويا

١- في النسختين: الوارده.

٢- الكافي ٣: ١٣٥٨ / ٢، باب من شك في صلاته ..، وسائل الشيعه ٨: ٢٢٨، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ب ١٦، ح ٢.

٣- مدارك الأحكام ١: ٢٥٧.

٤- الكافي ١: ١١٢ / ١٠، وسائل الشيعه ١: ٦٣، أبواب مقدمه العبادات، ب ١٠، ح ١.

٥- شرح الكافي ١: ٩٥.

ص: ٤٠٤

لصحيحه زواره (١) و غيرها (٢). و في الطير ما دف دون ما صف، أو ما كان ديفه أكثر من صفيفه، و لو اتى به مذبوفا فيؤكل ما كان له قانصه دون ما لم يكن كذلك، لروايه ابن أبي يعفور (٣) و غيرها (٤). و في السمك ما كان له فلس دون ما ليس كذلك، كما استفاضت به الأخبار (٥).

و منها رفع الخطأ و النسيان و ما استكره عليه و ما لا يطاق و ما لا يعلم و ما اضطر إليه و الحسد و الطيره و الوسوسه في الخلق ما لم ينطقوا بشفه. رواه الصدوق في (الفتيه) (٦)، عن أبي عبد الله عليه السلام. و الرفع في هذا الموضوع أعم من أن يكون برفع الإثم و المؤاخذه، كما في بعض الأفراد المعدوده أو رفع الفعل و انتفاء التكليف به (٧) كما في البعض الآخر.

و منها العمل بالتقيه إذا ألجأت الضروره إليها. و الأخبار بذلك أكثر و أظهر من أن يتعرض لنقلها، بل ربما كان ذلك من ضروريات المذهب. و في هذه القاعده تفصيل حسن ذكرناه في كتابنا (الحدائق الناصره) (٨) في أبحاث الوضوء.

و منها العمل بالبراءه الأصلية (٩) في الأحكام التي يعم بها البلوى كما تقدمت

١- تهذيب الأحكام ٩: ١٦ / ٦٠، ٦٣، وسائل الشيعه ٢٤: ١٥٥، أبواب الأطمعه المحرّمه، ب ٢٠، ح ٤.

٢- وسائل الشيعه ٢٤: ١٥٤-١٥٧، أبواب الأطمعه المحرّمه، ب ٢٠.

- ٣- الكافي ٦: ٢٤٨ / ٦، باب ما يعرف به ما يؤكل من الطير... وسائل الشيعة ٢٤: ١٥١، أبواب الأَطعمه المحرّمه، ب ١٨، ح ٦.
- ٤- وسائل الشيعة ٢٤: ١٤٩-١٥١، أبواب الأَطعمه المحرّمه، ب ١٨.
- ٥- وسائل الشيعة ٢٤: ١٢٧-١٢٩، أبواب الأَطعمه المحرّمه، ب ٨.
- ٦- الفقيه ١: ٣٦ / ١٣٢، وفيه عن النبي، وسائل الشيعة ٨: ٢٤٩، أبواب الخلل الواقع في الصلاه، ب ٣٠، ح ٢ و هو بهذا السند في الخصال ٢: ٤١٧ / ٩، باب التسعه.
- ٧- ليست في «ح».
- ٨- الحدائق الناضره ٢: ٣١٥-٣١٨.
- ٩- انظر الدرر ١: ١٥٥-١٨٦ / الدرّه: ٦.

ص: ٤٠٥

الإشارة إليه. و الوجه فيه ما ذكره المحدث الأمين الأسترآبادي- عطر الله مرقدّه- من (أن المحدث الماهر إذا تتبع الأخبار الواردة حقّ التتبع في مسأله لو كان فيها حكم مخالف للأصل لاشتهر، لعموم البلوى بها، و لم يظفر بذلك الحكم يحصل له الجزم أو الظن المتأخّم للعلم بعدم الحكم؛ لأنّ جمّاً غفيرا من أصحابهم عليهم السّلام و منهم الأربعة آلاف رجل الذين من أصحاب الصادق عليه السّلام و تلامذته كانوا ملازمين لهم في مده تزيد على ثلاثائه سنه، و كان همتهم و همه الأئمه عليهم السّلام إظهار الدين و تزويج الشريعه، و كانوا لحرصهم على ذلك يكتبون كل ما يسمعونّه؛ خوفا من عروض النسيان، و كانت الأئمه عليهم السّلام يحثونهم على ذلك. و ليس الغرض منه إلّا العمل به بعدهم، ففي مثل ذلك يجوز التمسك بالبراه الأصيله؛ إذ لو كان ثمه دليل و الحال كذلك لظهر) (١) انتهى.

و إلى هذا أيضا أشار المحقق قدّس سرّه في كتاب (المعارج (٢)) (٣)، و قد أسلفنا عبارته في دره البراه الأصيله (٤).

و أما ما اعترض به بعض متأخري المتأخريين على كلام المحدث الأمين من أن ذلك لا يخلو من نوع إشكال لتطرق الضياع و التلف إلى جمله من الاصول فالظاهر سقوطه؛ لأنّ الظاهر أن التلف إنما عرض لتلك الاصول أخيرا بالاستغناء عنها بهذه الكتب المتداوله؛ لكونها أحسن ترتيبا و أوضح تبويبا، و إلّا فقد بقيت تلك الاصول إلى عصر ابن إدريس، و ابن طاوس- رضى الله عنهما- و قد نقلنا منها شيئا كثيرا، كما لا يخفى على من لاحظ كتاب (السرائر) لابن إدريس، و ما نقله في آخره ممّا استطرفه من تلك الاصول، و كذا كتب رضى الدين بن طاوس.

و مما عد من هذا القبيل وجوب القصد إلى السوره، و وجوب قصد الخروج

١- الفوائد المدينيه: ١٤٠-١٤١.

٢- من «ح»، و في «ق»: المعتبّر.

٣- معارج الاصول: ٢١٢-٢١٣.

٤- انظر الدرر ١: ١٥٥-١٨٦ / الدرّه: ٦.

بالتسليم و نجاسه أرض الحمام و نجاسه الغساله.

و منها الإبهام لما أبهم الله و السكوت عمّا سكت الله. و يدلّ عليه ما رواه في كتاب (عوالي اللآلي) عن إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «إنّ عليا عليه السلام كان يقول: أبهموا ما أبهم الله» (١).

و ما رواه الشيخ المفيد- عطر الله مرقده- بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه و آله: إن الله تعالى حدّ لكم حدودا فلا تعتدوها، و فرض عليكم فرائض فلا تضيعوها، و سنّ لكم سننا فاتبعوها، و حرّم عليكم حرّامات فلا تنتهكوها، و عفا لكم عن أشياء رحمه من غير نسيان فلا تتكلفوها» (٢).

و ما رواه في (الفقيه) من خطبه أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال عليه السلام: «إنّ الله حدّ حدودا فلا تعتدوها، و فرض فرائض فلا تنقصوها، و سكت عن أشياء لم يسكت عنها نسيانا فلا تتكلفوها رحمه من الله لكم فاقبلوها» (٣).

و منها ثبوت العيب بما زاد أو نقص عن أصل الخلقة. و يدل عليه ما رواه في (الكافي) عن السيارى قال: سألت ابن أبي ليلى محمد بن مسلم، فقال: أى شىء تروون عن أبي جعفر عليه السلام فى المرأة لا يكون على ركبها (٤) شعرا يكون ذلك عيبا؟

فقال له محمد بن مسلم: أمّا هذا نصّا فلا أعرفه، لكن حدثنى أبو جعفر عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليهم السلام عن النبى صلى الله عليه و آله قال: «كلّما كان فى أصل الخلقة فزاد أو نقص فهو عيب» فقال له ابن أبي ليلى: حسبك (٥).

و منها «إنّ كل شىء يجتر، فسؤره حلال و لعبه حلال». رواه الصدوق رحمه الله فى

١- عوالي اللآلي ٢: ١٢٩ / ٣٥٥.

٢- الأمالى (ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ١٣: ١٥٩ / ١.

٣- الفقيه ٤: ٥٣ / ١٩٣.

٤- الركب: منبت العانه، و هو للمرأة خاصه. الصحاح ١: ١٣٩- ركب.

٥- الكافي ٥: ٢١٥ / ١٢، باب من يشتري الرقيق فيظهر به عيب.

ص: ٤٠٧

(الفقيه) (١) مرسلا و رواه فى (التهذيب) (٢) عن عبد الله بن الحسن بن على بن أبى طالب عن آبائه عنه صلى الله عليه و آله.

و منها قبول قول من لا- منازع له، كما لو ادعى مالا و لا منازع له فيه، و قبول قول المرأة لو ادعت الخروج من العده بالحيض أو الأشهر أو عدم الزوج أو موته.

و هذه القاعده على عمومها- كما ذكرناه- و إن لم ترد الأخبار بها بالعنوان المذكور، إلّا إن اتفقا فيما وقفنا عليه من الجزئيات

المندرجه تحتها ممّا يؤذن بكليه الحكم المذكور، كما هو المفهوم أيضا من كلام الأصحاب، بل لا يعرف فيه خلاف.

و مما يوضح ذلك أن الأخبار المتضمّنه للبينه و اليمين في باب الدعاوى لا عموم فيها على وجه يشمل مثل هذه المسأله؛ إذ موردها إنّما هو النزاع بين اثنين: مدّع و منكر كما لا يخفى على من أحاط بها خبرا.

و مما حضرني من الأخبار في بعض جزئيات هذه القاعده روايه منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: عشره كانوا جلوسا و في وسطهم كيس فيه ألف درهم، فسأل بعضهم بعضا: أ لكم هذا الكيس؟ فقالوا كلهم: لا، و قال واحد منهم: هو لي، فلمن هو؟ قال: «للذى ادّعا» (٣).

و حسنه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «العهه و الحيض للنساء، إذا ادّعت صدّقت» (٤).

١- الفقيه ١: ٨ / ٩.

٢- تهذيب الأحكام ١: ٢٢٨ / ٦٥٨.

٣- الكافي ٧: ٤٢٢ / ٥، باب نوادر كتاب القضاء و الأحكام، و سائل الشيعة ٢٧: ٢٧٣-٢٧٤، أبواب كيفيه الحكم ب ١٧، ح ١.

٤- الكافي ١: ١٠١ / ١، باب أن النساء يصدّقن ..، و سائل الشيعة ٢٢: ٢٢٢، أبواب العدد، ب ٢٤، ح ١.

ص: ٤٠٨

و روايه ميسر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ألقى المرأه في الفلاه التي ليس فيها أحد، فأقول لها: أ لك زوج؟ فتقول: لا. فأتروجه؟ قال: «نعم هي المصدقه على نفسها» (١).

و في روايه أبان بن تغلب الوارده في مثل ذلك، قال عليه السلام: «ليس هذا عليك، إنّما عليك أن تصدّقها في نفسها» (٢).

و لا- يخفى عليك ما في عموم الجواب من الدلاله على قبول قولها فيما يتعلّق بها نفسها. و استشكل الفاضل الملاء محمد باقر الخراساني في كتاب (الكفايه) (٣) قبول قولها في موت الزوج، و جمع من الطلبة المعاصرين في قبول قولها بعدم الزوج بعد معلومته سابقا. و الكل ضعيف، و الأخبار تردّه، منها الخبر المذكور.

و منها أيضا صحيحه حماد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثلاثا فبانت منه، فأراد مراجعتها فقال لها: إنني أريد مراجعتك فتزوجي زوجا غيري، فقالت له: قد تزوجت غيرك، و حللت لك نفسي. أتصدّق و يراجعها؟ و كيف يصنع؟ قال عليه السلام: «إذا كانت المرأه ثقّه صدقت» (٤).

و روايه أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنظي عن الرضا عليه السلام قال: قلت له:

الرجل يتزوج المرأه فيقع في قلبه أن لها زوجا؟ قال: «و ما عليه؟ أ رأيت لو سألتها البينه كان يجد من يشهد أن ليس لها زوج؟» (٥).

- ١- الكافي ٥: ٣٩٢/٤، باب الترويح بغير ولي، وسائل الشيعة ٢٠: ٢٦٩، أبواب عقد النكاح، ب ٣، ح ٥.
- ٢- خلاصه الإيجاز في المتعه (ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ٦: ١٤، بحار الأنوار ١٠٠: ٣١٠/٤٩.
- ٣- كفايه الأحكام: ٢٠٦ (حجري).

- ٤- تهذيب الأحكام ٨: ٣٤/١٠٥، وسائل الشيعة ٢٢: ١٣٣، أبواب أقسام الطلاق، ب ١، ح ١.
- ٥- تهذيب الأحكام ٧: ٢٥٣/١٠٩٤، وسائل الشيعة ٢١: ٣٢، أبواب المتعه، ب ١٠، ح ٥.

ص: ٤٠٩

و لا يخفى عليك ما فى الثانيه من الصراحه فى المراد.

و الظاهر أن المراد بكونها «ثقه» فى الروايه الاولى، أى ممن يوثق بإخبارها، و تسكن النفس إلى كلامها؛ و هى التى ربما عبر عنها فى غير هذا الموضع بالمأمونه، و مرجعه إلى عدم كونها متهمه، لا الوثاقه بمعنى العداله. و مع ذلك فالظاهر حملها على الاستحباب جمعا بين الأخبار، لاستفاضتها بأنها مصدقه على نفسها مطلقا، بل ظاهر بعضها تصديقها فى مقام التهمه، كما يشير إليه قوله فى روايه البنزطى: (فيقع فى قلبى أن لها زوجا)، إلى غير ذلك من القواعد التى يقف عليها المتتبع حقّ التبع للأخبار، و الله العالم.

تممه مهمه فى ذكر بعض القواعد الفقهيّه

إشاره

قد اشتهر فى كلام جملة من الأصحاب- رضوان الله عليهم- قواعد اخر بنوا عليها الأحكام، مع كون جمله منها ممّا يخالف ما هو الوارد عنهم عليهم السّلام، و جمله أخرى ممّا لم يوجد له مستند فى المقام. و ها أنا اورد منها ما حضرنى ممّا خطر على البال، فأقول:

قاعده قبح تأخير البيان عن وقت الحاجه

الأولى: قولهم: (إنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجه) (١) مع أنه قد استفاضت النصوص عنهم عليهم السّلام فى مواضع منها فى تفسير قوله تعالى فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ* (٢) بما يدفع هذه القاعده، حيث قالوا- صلوات الله عليهم:- «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قد فرض عليكم السؤال، و لم يفرض علينا الجواب، بل ذلك إلينا إن شئنا أجبنا و إن شئنا أمسكنا» (٣).

١- انظر: معارج الاصول: ١١١، مبادئ الوصول إلى علم الاصول: ١٦٦.

٢- النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧.

٣- لم نعثر عليه بنصه، انظر بصائر الدرجات: ٣٨، ب ١٩.

ص: ٤١٠

نعم، هذه القاعده إنما تتجه على مذهب العامه، لعدم التقيّه في أخبارهم، و قد تبعهم من أصحابنا- رضوان الله عليهم- من تبعهم غفله.

و لو قيل: إنه مع عدم جوابهم عليهم السلام يلزم الحرج.

قلنا: إنما يلزم ذلك لو لم يكن ثمة مخرج آخر، كيف، و قد تقرّر عنهم عليهم السلام قاعده جليه في أمثال ذلك، و هو سلوك جاده الاحتياط، كما تقدم التنبيه عليه في غير موضع من الدرر المتقدمه؟

و نقل شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني عن شيخه علمامه الزمان الشيخ سليمان- نور الله تعالى مرقديهما- أنه كان يقول: (لو ورد علينا في مثل هذه المسأله ألف حديث لما عملنا به؛ لأنه معارض لما قام عليه الدليل العقلي و النقلى من عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة) (1).

و هو- كما ترى- اجتهاد صرف و تعصب بحت؛ فإن الدليل النقلى المطابق للدليل العقلي الذى هو عبارته عما دلّ من الأخبار على وجوب بذل العلم، كقوله عليه السلام: «إنّ الله لم يأخذ على الجهال عهداً بطلب العلم حتى أخذ على العلماء عهداً ببذل العلم» (2)، و ما اشتهر من قوله صلى الله عليه و آله: «من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار» (3) إلى غير ذلك مخصوص بما رواه ثقة الإسلام فى (الكافى) بسنده إلى أبى عبد الله بن سليمان قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول- و عنده رجل من أهل البصره يقال له عثمان الأعمى و هو يقول (4): إن الحسن البصرى يزعم أن الذين يكتمون العلم يؤذى ريح بطونهم أهل النار، فقال أبو جعفر عليه السلام:- «فهلك إذن مؤمن آل فرعون، ما

١- منيه الممارسين: ٢٨٨.

٢- الكافى ١: ٤١ / ١، باب بذل العلم.

٣- عوالى اللآلى ٤: ٧١ / ٤٠، بحار الأنوار ٢: ٧٨ / ٦٦.

٤- و عنده رجل .. يقول، سقط فى «ح».

ص: ٤١١

زال العلم مكتوما منذ بعث الله نوحاً، فليذهب الحسن يمينا و شمالاً، فو الله ما يوجد العلم إلّا هاهنا» (1).

و نحوه روى فى كتاب (بصائر الدرجات) (2). و لعل الحسن البصرى حيث إنه من جمله النصاب و رعوس ذوى الأذنان كان يعرض بهم عليهم السلام فى عدم جوابهم عن بعض الأسئلة كما تدل عليه الأخبار التى قدمنا الإشاره إليها فى عدم فرض الجواب عليهم. و فى هذين الخبرين دلالة واضحة على جواز تأخير البيان مع التقيه حتى بالنسبه إلى غيرهم عليهم السلام.

و حينئذ، فتلك القاعده و ما طابقها من الأخبار مخصّيه به بما ذكرنا من هذين الخبرين و نحوهما، و كأن شيخنا العلمامه المشار إليه- أفاض الله تعالى سوانح أطفاه عليه- قصر النظر على عموم الأخبار المتقدمه من حيث دلالتها على عدم وجوب الجواب عليهم عليهم السلام و إن كان لغير تقيه. و بذلك تحصل المنافاه للقاعده المذكوره. و بما ذكرنا لك من الخبرين المذكورين

ينكشف عن تلك الأخبار غشاوه العموم و تخصّ بمقام التقية كما لا يخفى.

ثبوت الحقائق الشرعية

الثانية: من القواعد المسلمة بينهم حمل اللفظ الوارد في أخبارهم عليهم السّلام على الحقيقه الشرعيه إن ثبتت، و إلما المعنى العرفى الخاص - أعنى: عرف الأئمّه عليهم السّلام- و مع عدمه فالمعنى اللغوى، و إلّا العرفى العام. و هذا ممّا لم يقم عليه دليل معتمد.

بل المستفاد من أخبارهم عليهم السّلام (٣) أنه مع عدم العلم بما (٤) هو المراد من الخطاب

١- الكافى ١: ١٥ / ٥١، باب لزوم الحجّه على العالم.

٢- بصائر الدرجات: ١٠ / ١٠، ب ٦، ح ٦.

٣- الكافى ١: ١٠ / ٦٨، باب اختلاف الحديث، وسائل الشيعة ٢٧: ١٠٧، أبواب صفات القاضى، ب ٩، ح ١.

٤- فى «ح»: ما، بدل: العلم بما.

ص: ٤١٢

الشرعى يجب الفحص و التفتيش، و مع العجز عن الظفر بالمراد يجب رعايه الاحتياط و الوقوف على سواء (١) الصراط.

على أنه لا- يخفى ما فى بناء الأحكام على العرف العام من العسر و الحرج المنفيتين بالآيه (٢) و الروايه، فإنه يوجب استعلام ما عليه كافّه الناس فى أقطار الأرض.

و أما البناء على العرف الخاص عند تعذر العامّ كما صار إليه بعض الأعلام (٣)، ففيه أنه يوجب الاختلاف فى الأحكام الشرعيه. و المستفاد من الأخبار أن كل شىء يؤدى إلى الاختلاف فيها، فلا يجوز البناء عليه، و الله العالم.

كون عدم وجود مدرک شرعى مدرکاً شرعياً

الثالثه: قولهم: (عدم وجود المدرک للحكم الشرعى مدرک شرعى) (٤). و بعباره اخرى عدم وجود الدليل دليل على العدم. و فيه ما تقدم فى الدرّه التى فى البراءه الأصلية (٥).

أرجحیه الجمع بين الدليلين

الرابعه: قولهم: الجمع بين الدليلين مهما أمكن و إن كان بوجه بعيد أولى من طرح أحدهما (٦). و فيه أن هذا ممّا لا يتمشى [مع] (٧) أخبارنا لورود الكثير منها على وجه التقية التى هى على خلاف الحكم الشرعى، بل التقية- كما تقدم فى بعض الدرر المتقدمه (٨)- هى أصل الاختلاف فى الأخبار، فكيف يتمخّل الجمع

١- في «ح»: سوى ذلك، بدل: سواء.

٢- الحجّ: ٧٨.

٣- تذكره الفقهاء ١: ٥٧٤، إيضاح الفوائد ١: ٤٤٧، الدروس ٢: ٢٩٧، جامع المقاصد ٤: ١٦٧.

٤- الوافيه في اصول الفقه: ١٩٩، هدايه الأبرار: ٢٧٠.

٥- انظر الدرر ١: ١٥٥-١٨٦ / الدرّه: ٦.

٦- تمهيد القواعد: ٢٨٣ / القاعده: ٩٧.

٧- في النسختين: في.

٨- انظر الدرر ٢: ٣٢٣-٣٣٧ / الدرّه: ٣٧.

ص: ٤١٣

بينها و بين ما هو خلافها واقعا.

نعم، إنما يتمشى ذلك على قواعد العامه؛ لعدم ورود حديث عندهم على التقيه، و الظاهر أن من صرّح بذلك من أصحابنا إنما أخذه من كلامهم غفله عن تحقيق الحال و ما يلزمه من الإشكال.

لا يقال: إن الشيخ رحمه الله في كتابي الأخبار هو أصل هذه الطريقه و محقق هذه الحقيقه، حيث إنه جمع بين الأخبار، لقصد رفع التنافي بينها بوجوه عديده و إن كانت عن حاقّ اللفظ بعيدته، بل جمله منها ربما كانت غير سديده رعايه لهذه القاعده، و طلبا لهذه الفائده.

لأننا نقول: نعم، قد فعل الشيخ رحمه الله ذلك، لكن ليس لرعايه هذه القاعده كما يتوهم، بل السبب الحامل له على ذلك هو ما أشار إليه في أوّل كتاب (التهذيب) (١) من أن بعضا من الشيعه قد رجع عن مذهب الحق لما وجد الاختلاف في الأخبار، فقصد قّدس سرّه لأجل إزاحه هذه الشبهه عن ضعفه العقول، و من ليس له قدم راسخ في المعقول و المنقول، و ارتكب الجمع بينها و لو بالوجوه البعیده، و أكثر من الاحتمالات العديده، كل ذلك لرفع (٢) تلك الشبهه.

و بهذا يندفع عنه ما أورده المتأخرون في جمل من مواضع الجمع بين الأخبار بالبعد أو الفساد، فإن مثله قّدس سرّه ممن (٣) لا يشق غباره و لا يدفع اشتهاه لا يخفى عليه ما اهتدى إليه أولئك الأقوام، و ما أورده عليه (٤) في كل مقام، لكنهم من قبيل ما يقال: أساء سمعا فأساء إجابته (٥).

١- تهذيب الأحكام ١: ٢.

٢- في «ح»: لدفع.

٣- من «ح».

٤- ليست في «ح».

٥- مجمع الأمثال ٢: ١٠١ / ١٧٧٣.

حجّيه البراءه الأصيليه و الاستصحاب

الخامسه: العمل بالبراءه الأصيليه و الاستصحاب. و قد عرفت ما فى ذلك من المخالفه لأدله السنه و (الكتاب)، كما تقدّم مشروحا فى درّتي المسألتين المذكورتين (١).

المشتقّ

السادسه: قولهم: (إنه لا يشترط فى صدق المشتق بقاء مأخذ الاشتقاق)، و قد تقدم ما فيه فى الدرّه التى فى هذه المسأله (٢).

بطلان العقد بفساد شرطه

السابعه: ما ذهب جمع منهم من أن كل عقد اشتمل على شرط فاسد فإنه يبطل به أصل العقد؛ لأن المقصود بالعقد: هو المجموع، و أصل العقد مجردا عن الشرط غير مقصود؛ فيكون باطلا؛ لأن العقود تابعه للمقصود، فما كان مقصودا غير صحيح، و ما كان صحيحا غير مقصود (٣)، و ذهب جمع إلى بطلان الشرط خاصه (٤)، و الأخبار فيها ما يدل على الثانى (٥)، و فيها ما يدل على الأول.

فالواجب حينئذ هو الوقوف على الدليل كيف كان إن وجد، و إلّا فالاحتياط.

استلزام الأمر بالشىء النهى عن ضده

الثامنه: ما ذهب إليه جمع من أن (٦) الأمر بالشىء يستلزم النهى عن ضده

١- انظر الدرر ١: ١٥٥-١٨٦/ الدرّه: ٦، ١: ٢٠١-٢٢٢/ الدرّه: ٩.

٢- انظر الدرر ١: ١٣١-١٤٦/ الدرّه: ٤.

٣- مختلف الشيعه ٥: ٣٢١/ المسأله: ٢٩٥.

٤- المبسوط ٢: ١٤٨-١٤٩، مختلف الشيعه ٥: ٣٢١/ المسأله: ٢٩٥.

٥- الكافي ٥: ٤٠٢/ ١، باب الشرط ..، وسائل الشيعه ٢١: ٢٦٥، أبواب المهور، ب ١٠، ح ٢.

٦- من «ح».

الخاص. و فيه مع عدم الدليل عليه أنه موجب للخرج و الضيق [المنفيين] (١) بالآيه (٢) و الروايه. و مثله القول فى مقدمه الواجب، و أمثال ذلك من قواعدهم، رضوان الله عليهم.

۱- فی النسختین: المنفی.

۲- الحج: ۷۸.

درباره مرکز

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند؟

سوره زمر / ۹

مقدمه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، از سال ۱۳۸۵ هـ. ش تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن فقیه امامی (قدس سره الشریف)، با فعالیت خالصانه و شبانه روزی گروهی از نخبگان و فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

مرامنامه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان در راستای تسهیل و تسریع دسترسی محققین به آثار و ابزار تحقیقاتی در حوزه علوم اسلامی، و با توجه به تعدد و پراکندگی مراکز فعال در این عرصه و منابع متعدد و صعب الوصول، و با نگاهی صرفاً علمی و به دور از تعصبات و جریان‌های اجتماعی، سیاسی، قومی و فردی، بر مبنای اجرای طرحی در قالب «مدیریت آثار تولید شده و انتشار یافته از سوی تمامی مراکز شیعه» تلاش می‌نماید تا مجموعه ای غنی و سرشار از کتب و مقالات پژوهشی برای متخصصین، و مطالب و مباحثی راهگشا برای فرهیختگان و عموم طبقات مردمی به زبان های مختلف و با فرمت های گوناگون تولید و در فضای مجازی به صورت رایگان در اختیار علاقمندان قرار دهد.

اهداف:

۱. بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البيت عليهم السلام)
۲. تقویت انگیزه عامه مردم بخصوص جوانان نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی
۳. جایگزین کردن محتوای سودمند به جای مطالب بی محتوا در تلفن های همراه، تبلت ها، رایانه ها و ...
۴. سرویس دهی به محققین طلاب و دانشجو
۵. گسترش فرهنگ عمومی مطالعه
۶. زمینه سازی جهت تشویق انتشارات و مؤلفین برای دیجیتالی نمودن آثار خود.

سیاست ها:

۱. عمل بر مبنای مجوز های قانونی

۲. ارتباط با مراکز هم سو

۳. پرهیز از موازی کاری

۴. صرفا ارائه محتوای علمی

۵. ذکر منابع نشر

بدیهی است مسئولیت تمامی آثار به عهده ی نویسنده ی آن می باشد .

فعالیت های موسسه :

۱. چاپ و نشر کتاب، جزوه و ماهنامه

۲. برگزاری مسابقات کتابخوانی

۳. تولید نمایشگاه های مجازی: سه بعدی، پانوراما در اماکن مذهبی، گردشگری و...

۴. تولید انیمیشن، بازی های رایانه ای و ...

۵. ایجاد سایت اینترنتی قائمیه به آدرس: www.ghaemiyeh.com

۶. تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و...

۷. راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی

۸. طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و...

۹. برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم (مجازی)

۱۰. برگزاری دوره های تربیت مربی (مجازی)

۱۱. تولید هزاران نرم افزار تحقیقاتی قابل اجرا در انواع رایانه، تبلت، تلفن همراه و... در ۸ فرمت جهانی:

JAVA.۱

ANDROID.۲

EPUB.۳

CHM.۴

PDF.۵

HTML.۶

CHM.۷

GHB.۸

و ۴ عدد مارکت با نام بازار کتاب قائمیه نسخه :

ANDROID.۱

IOS.۲

WINDOWS PHONE.۳

WINDOWS.۴

به سه زبان فارسی ، عربی و انگلیسی و قرار دادن بر روی وب سایت موسسه به صورت رایگان .

در پایان :

از مراکز و نهادهایی همچون دفاتر مراجع معظم تقلید و همچنین سازمان ها، نهادهای انتشارات، موسسات، مؤلفین و همه بزرگوارانی که ما را در دستیابی به این هدف یاری نموده و یا دیتاهای خود را در اختیار ما قرار دادند تقدیر و تشکر می نمایم.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان -خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آواده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی -پلاک ۱۲۹/۳۴- طبقه اول

وب سایت: www.ghbook.ir

ایمیل: Info@ghbook.ir

تلفن دفتر مرکزی: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

دفتر تهران: ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان

الغمامة

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

